

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة العربي بن مهيدي

- أم البواقي -

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي



الإعجاز القرآني من خلال القراءات القرآنية وأثرها في الدلالة

-الربع الأخير من القرآن أنموذجًا-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم اللسان العربي

إشراف:

أ. د. صالح خديش

إعداد الطالبة:

جمعة مسعودي

لجنة المناقشة:

بلقاسم بن موناخ	أستاذ محاضر - أ -	رئيسا	جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -
صالح خديش	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة عباس لغرور - خنشلة -
نسيمة نابي	أستاذ محاضر - أ -	عضوا مناقشا	جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -
صالح بوترة	أستاذ محاضر - أ -	عضوا مناقشا	جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -
صورية جغبوب	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة عباس لغرور - خنشلة -
عمر بوبقار	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	المدرسة العليا للأساتذة - سطيف -

1443/1442 هـ

2022/2021 م



«إِنَّ الْكَلَامَ عَلَى الْكَلَامِ صَعْبٌ». أبو حيان التوحيدي

فكيفه والقائل الخالق تبارك وتعالى؟

إِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ مَتَابًا كِتَابَهُ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ، مُسْتَأْنَسًا بِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ

الذِينَ خَصَّهم بِخَشِيَّتِهِ؛ إِذْ قَالَ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ

الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر/28] مَنِيبًا وَمُسْتَغْفِرًا أَوَّلًا وَأَخْرًا.

إهداء

إلى الأفلين الباقي من نورهما بصيص أستضيء به.

إلى اللذين بذرا وتعجلاً الرحيل فلم يدركا قطافه ما بذرا.

والديّ رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنّاته.

إلى الذين زاحمهم البحثُ العقل والقلب فنال منهما ما نال.

زوجي وأولادي: ياسر وتقي وأصيل.

إليكم أهدي ما في هذا الجهد المتواضع من حسنة.

عسى أن تكون علي قدر حيي لكم.

شكر وعرفان

الحمد لله حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه وواسع فضله
والصلاة والسلام على خير البشرية محمد صلى الله عليه وسلم.
واقْتداءً بهديه- إذ قال: «من لم يشكر الناس لم يشكر
الله»(*)- أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى:

• أستاذي المشرف؛ الأستاذ الدكتور صالح خديش؛ الرجل
الفاضل قبل الإنسان العالم. الذي قصرت فترّج، وتعثّرت
فأعان، وسألت فلم يبخل.

• أساتذتي وأستاذاتي، وزملائي وزميلاتي، وطلّابي وطلّباتي
من مدّني منهم بمرجع أو شجّعني إذا ما فترت العزيمة، أو دنا
لي بالتوفيق.

• كل من كان سببًا في بزوغ هذا البحث إلى الوجود.

شكرًا ثم شكرًا ثم ألفه شكر.

(*) الجامع الكبير، الترمذي، حديث رقم 1955، وسنن أبي داود-بلفظ قريب-حديث رقم 4811.

مقدمة

لقد أنزل الله القرآن للناس كافة وللعرب خاصة، قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف / 2]. وهو منبع عقيدة المسلمين ودستورهم، لذلك كان غاية اهتمامهم. اهتمام أثمر جملة من العلوم سواءً أكانت دينية مبيّنة لأسس العقيدة، ومستنبطة للأحكام الشرعية أم علومًا لغوية دارسة له في مختلف مستوياته؛ الصوتية والصرفية والتركيبية والدالية.

ولا يخفى على الباحث في تاريخ علوم العربية أنّ منشأها-على غرار علوم باقي اللغات-كان دينيًا؛ لحماية القرآن الكريم وذلك لما ظهر اللحن على ألسنة المسلمين من الأعاجم بتوسّع رقعة الدولة الإسلامية. بل حتّى على ألسنة بعض العرب.

لقد كان ظهور علم التجويد سعيًا لتبيان كيفية تلاوة القرآن وتجويده؛ بتحديد السمات النطقية لأصواته من تفخيم وترقيق، ومدّ وقصر، وفتح وإمالة، ورؤم وإشمام، وأحكامٍ للهمزة؛ من تحقيق وتخفيف بأوجهه المختلفة، وغيرها من المصطلحات المفصل شرحها في كتب علمي التجويد والقراءات والمعروفة بالأصول.

أما عن علم المعاجم فظهر إنطلاقًا من الرسائل اللغوية وكتب غريب القرآن. وذلك للحفاظ على العربية لغة القرآن، بتدوين ألفاظها، وتحديد دلالاتها، وتلك نقطة الالتقاء بين هذا العلم وعلم التفسير؛ إذ ينطلق الأخير من الدلالة المعجمية وصولًا إلى الدلالة السياقية أو ما يسمّيه علماء الأصول بالدلالة التبعية. أما علما الصرف والتركيب فكانت غاية كلّ منهما على الترتيب-دراسة أوزان كلماته، وما يعتريها من تغيير، وتراكيب جملة وما يطراً عليها من تقديم وتأخير وذكرٍ وحذفٍ وغيرها. كلّ ذلك دفعًا للحن كما سبق الذكر.

علم آخر هو علم البلاغة كان ظهوره شديد الارتباط بالقرآن، محاولًا اكتشاف أسباب إعجازه حتّى أفخّم العرب وهم أهل الفصاحة والبيان، تحدّاهم الله به إذ قال: ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء / 88]. فعجزوا. إذن تلك الغاية التي لأجلها ظهرت تلك العلوم، وقد حدّدت طبيعتها في المرحلة الأولى من نشأتها. وبقي تأثيرها في المراحل اللاحقة؛ إذ كل علمٍ من تلك العلوم كان معيارًا، وميزانًا يُحتكم إليه لتحديد الصواب من الخطأ. إلا أنّ تلك الأخيرة لم تبق رهنينة السعي للحفاظ عليه-القرآن-بل أردفت تلك الغاية أخرى، وهي تذوقه ومحاولة سبر أغواره لمعرفة سرّ تميّزه حتّى كان معجزة النبي صلّى الله عليه وسلّم.

بالمقابل ظهر نوع آخر من العلوم؛ هو العلوم الدينية كما سبق الذكر؛ متمثلة في علم التفسير، وأصول الفقه، والقراءات القرآنية وغيرها، ويعتبر الأخير ملتقى العلوم الدينية واللغوية، وهو أخذ من كلٍّ منها بحظّ. فخطي باهتمام هذا البحث حتّى كان ميدانًا له، وذلك من منظورٍ لغويّ دلالي، مرّكزًا على تغاير قراءات

القرآن باحثًا عن مكن السرِّ في ذلك، وهل حافظت تلك القراءات على وحدته، فكانت من سمات إعجازه اعتبارًا بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ إِخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء / 82].

تساؤلات كثيرة استفزت العقل حاول إيجاد صيغة للإجابة عنها فكان عنوان البحث أولًا "الإعجاز القرآني من خلال القراءات القرآنية وأثرها في الدلالة". ومع مضي الوقت وكثرة الانشغالات اتضحت صعوبة تناول القرآن كاملاً بالدراسة. بل استحالة ذلك في ظل تلك الظروف، مما أدّى إلى تعديله إلى "الإعجاز القرآني من خلال القراءات القرآنية وأثرها في الدلالة. الربع الأخير من القرآن أمودجًا"، وذلك لضمان إحاطة الدراسة بأكبر قدرٍ من سور القرآن؛ إذ أوله طوأل؛ الواحدة منها تصلح بحثًا قائمًا بذاته.

للإشارة فإنّ الدراسة ستركز على القراءات العشر الصحيحة، وإن طمحت بداية لتناول الشواذ كذلك. وبعد تفكير طال أمده، وعقل أنهكه التفكير من الله علي براحة البال بأن هدايني إلى أفراد البحث للقراءات الصحيحة، وليس ذلك خطأ-ممي من شأن الشواذ جميعها؛ إذ ثبت في كتب تاريخ القراءات أنّ الطريقة الصارمة التي انتهجها عثمان بن عفان رضي الله عنه في جمع القرآن قد أقصت كثيرًا من القراءات الصحيحة مما نعتبره اليوم شواذًا. وإن كانت تلك الصرامة-في الحقيقة-مبررة فلولاها لضاع القرآن كله لا بعض قراءاته لولا عثمان وغيره من الصحابة والتابعين ممن قيضهم الله لحمل القرآن وفاءً بوعده حفظه. قال تعالى:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر / 9].

وقد تعاورت جملة من الأسباب في اختيار الموضوع:

أولها ادعاء بعض المغرضين من المستشرقين وغيرهم أنّ تعدد قراءات القرآن دليل تحريفه. فجاء هذا البحث لإثبات خلاف ذلك. بل لدحض مزعمهم في إطار دراسة علمية موضوعية. تفترض صدق المعتقد أولًا ثم تحاول إثبات ذلك بالحجة والبرهان.

ثاني سبب من أسباب اختيار الموضوع ما نلاحظه من اختلافاتٍ قرآنية بين مصاحف الأمصار المختلفة. اختلافات جعلت العقل محتارًا في سبب ذلك، وفي الناتج عنه. فهل من الممكن أن تتغير قراءة القرآن-وفقا للمصاحف المختلفة-دون أن تؤثر على وحدته. وما محلّ ذلك من ادعاء تحريفه من جهة ومن تقريره تعالى حفظه من التحريف من جهة أخرى؟

ولا يقل أهمية عما سبق إهمال الدارسين للتفاعل بين القراءات القرآنية المختلفة لتبيان الدلالة، مهمتين بالجوانب الصوتية والصرفية، والتركيبية. فإن تجاوزوها فلاحتجاج والتوجيه.

وسيحاول هذا البحث الإجابة عن جملة من التساؤلات أهمها:

-إذا سلّمنا على رأي أهل اللغة- أنّ لكلّ زيادة أو تغيير في المبنى زيادة أو تغييرا في المعنى، فما أثر ذلك على وحدة النص القرآني وقد زيد في مباني بعض قراءاته سواء على مستوى المفردات أو على مستوى التراكيب؟

-ما أنواع التغيرات القرائية؟

-ما الآثار الدلالية نتاج التغير القرائي؟

-ما طبيعة العلاقة بين القراءات المختلفة؟

لقد كانت التساؤلات السابقة منطلق البحث ومحدد وجهته؛ إذ سيُعقدُ لتتبع مواضع الاختلافات التاجم عنها اختلاف الدلالة، متجاوزًا في ذلك جملة من التغيرات الصوتية مما سبق ذكره في اهتمامات علم التجويد؛ إذ هي مجرد تغيراتٍ نطقية لا أثر لها في الدلالة، أضف إلى ذلك استبعاد بعض التغيرات التي ثبتت في كتب اللغة والتفسير-أنها لغات للمعنى ذاته.

ثمّة أمرٌ بالغ الأهمية يجب الوقوف عليه؛ وهو أنّ القراء العشرة قد روى عنهم رواة مختلفون، وللرواة طرق شتى، كلّ ذلك صعب مهمّة تتبّع مختلف القراءات. ولتحرّي الضبط والدقة وهما من سمات البحوث الجادة سيتمّ اعتماد الروايات والطرق المثبتة في "النشر في القراءات العشر" لشيخ المحققين ابن الجزري. وهي الأشهر على كل حال؛ عمد صاحب الكتاب إلى جمعها مما تثبتت من صحته من مختلف كتب القراءات. للأمانة لا أدعي السبق إلى هذا النوع من الدراسات؛ فكتب القراءات كثيرة منها المصادر ومنها المراجع إلاّ أنها على تعددها-لم تقف على أمرٍ بالغ الأهمية هو التفاعل الدلالي بين مختلف القراءات وذلك بالطريقة التي يستحقها الموضوع.

بعض الدراسات السابقة اكتفى بالجمع مركزًا على ذكر القراءات ومصادرها. من هذا النوع: السبعة لابن مجاهد، والتذكرة لابن غلبون، والتلخيص للطبري، والتيسير للداني، والكامل لابن جبارة، والكفاية للقلاسي، والمستنير لابن سوار، وغيرها.

بعضها الآخر اهتم بالاحتجاج أو التخريج والتوجيه، محاولًا تقديم حجج كل قراءة من القراءات وعللها؛ صوتيًا وصرفيًا وتركيبيًا وبلاغيًا، مرجحًا قراءة على أخرى في أغلب الأحيان. من ذلك: الحجّة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، وحجّة القراءات لأبي زرعة وغيرها مما سيتمّ ذكر نماذج منه في أهمّ مصادر الدراسة ومراجعتها. إلاّ أنّ هذه الأخيرة-وهي من جهود القدامى جليّة-لم تُعنّ بالتفاعل بين القراءات إلاّ نادرًا.

أمّا بالنسبة للمحدثين فنجد بعض الدراسات الانتقائية؛ تشير إلى تغير القراءات ممثلة، بما يخدم توجهها البحثي ككتاب التفسير اللغوي الاجتماعي للقراءات القرآنية لهادي نهر، ودراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته لأحمد مختار عمر، والتوجيهات النحوية في قراءتي عاصم وحزرة لمحمد عبد الكريم فارغ. وهذا الأخير وإن لم ينتق مواضع تغير القراءات فقد انتقى قراءتين من القراءات العشر مركزًا على التوجيه النحوي.

لعلّ أهمّ ما صيّف حديثًا-وكانت علاقته وثيقة بموضوع البحث كتاب «الإعجاز في تعدد وجوه القراءة» لعبد الكريم إبراهيم صالح. وهو كتاب قيم حاول صاحبه الوقوف على مواطن الإعجاز في تعدد

القراءات في القرآن منتقياً الشواهد على ذلك، مجيداً التحليل وعقد الصلة بين القراءتين أو القراءات حيناً ومكتفياً بشرح كل قراءة وتفسيرها على حدة-دون الوقوف على التفاعل الدلالي بينها-حيناً آخر.

من ذلك أيضاً «التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية» لأحمد محمد سعد، وهو أطروحة دكتوراه قيمة تم إصدارها في كتاب مطبوع لم يتسن لي الاطلاع عليه إلا بعد إتمام البحث. فلئن وُجدَ بينهما تقاطع لا تطابق-في بعض المواضع فهو من باب وقوع الحافر على الحافر. بل من باب اتفاق المدونة ومصادر الدراسة، ولكل أسلوبه وطريقته في معالجة الموضوع وفقاً لتوجهه البحثي.

من بين الدراسات السابقة أيضاً "التوجيه اللغوي للقراءات السبع عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة دراسة تطبيقية على مستويات التحليل اللغوي، صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً" لعمر خاطر عبد الغني وهدان. وهو على غرار «أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي دراسة تطبيقية في سورة البقرة» لمحمد مسعود علي حسين عيسى، خالٍ من كثير من التغيرات القرائية التي قرأ بها القراء الثلاثة المتممون للعشرة. وقد كان ناقلاً-أعني وهدان-عن "التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية" لأحمد محمد سعد في أكثر من موضع دون إحالة إليه في أغلب الأحيان. (*) فأتى لباحث في القرآن وقراءاته أن يفعل هذا؟!!

لا أغفل الإشارة إلى دراسة أخرى سابقة وهي رسائل ماجستير بعنوان تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر صادرة عن الجامعة الإسلامية بغزة. ولم يتسن لي الاطلاع عليها إلا بعد إتمام البحث. وهي رسائل فيها جهد مشكور، اعتمد أصحابها المعنى المعجمي منطلقاً لتحليل كل قراءة ثم السياقي. فلئن وُجدَ تقاطع بينها وبين هذا البحث فهو على غرار الذي بينه وبين "التوجيه البلاغي" السابق الذكر. هذا مما أخط به علماً من الدراسات السابقة والتي تمت بصلة للموضوع.

ولأجل عرض البحث في صورة تطمح إلى التناسق والإحكام تقرر أن تكون خطته قائمة على: مدخل إلى إعجاز القرآن وقراءاته.

وبابين: أول بعنوان "أثر التغيرات الصرفية في الدلالة" ويحوي فصلين: واحد موسوم بـ "تغاير الصيغ الصرفية" ويشمل الأفعال والأسماء. وآخر لتغاير الضمائر، والتغايرين النوعي والعددي. وعنوانه مترجم لما يحويه.

الباب الثاني: "أثر التغايرين التركيبي والأسلوبي في الدلالة". وهو معقودٌ لرصدهما في فصلين:

(*) من ذلك ما ورد في تحليل موضع [الفرقان / 25] نقل أربع صفحات متتابعة من ص 207 إلى ص 210-تقلاً حرفياً لما ورد في التوجيه البلاغي من ص 45 إلى ص 47.

وكذا ما ورد في تحليل قراءتي (البيّن) و(السلم) في [البقرة/208] وتكرر في غيرها من السور؛ نقل ثلاث صفحات من ص 224 إلى ص 226-حرفياً من "التوجيه البلاغي" من ص 60 إلى ص 62. وما ورد في الصفحات: من ص 237 إلى ص 240؛ فهو نقل لما في الصفحات: من ص 71 إلى ص 74 من التوجيه البلاغي.

الأول: للتغايير الإعرابي سواءً أتعلق بالأسماء أم بالأفعال. والثاني: لتغايير العلاقات التركيبية وتغايير الأسلوب.

التغايير التركيبي يتناول تغايير القراءة بين أنواع التراكيب المختلفة؛ من ذلك التغايير بين اللزوم والتعدية وبين التعدية إلى مفعول واحد وإلى مفعولين وبين البناء للفاعل والبناء للمفعول، وبين الإضافة والقطع... إلخ. والأسلوبي مجاله تغايير القراءة بين أنواع الأساليب المختلفة خبراً وإنشاءً متمثلاً في الأمر والاستفهام، وإنشاءً بأنواعه المختلفة. متمثلاً في الاستفهام والنداء.

آخر البحث خاتمة راصدة للنتائج المتوصل إليها أثناء البحث. ثم قائمة مصادره ومراجعته. في الحقيقة تجدر الإشارة إلى أن ثمة ترابط شديد بين مختلف التغايير القرائية، وما الفصل بينها إلا لغرض تنظيمي إقتضته منهجية البحث.

وحتى يستوي البحث قائماً على عوده كانت عمدته منهجاً وصفيّاً آلتته الوصف والتحليل إضافة إلى الموازنة مما يليق بهذا النوع من الدراسات؛ إذ البداية بوصف القراءة كما وردت عن القراء، ثم تحليلها تحليلاً لغوياً مع موازنتها بالقراءة أو القراءات الأخرى لتحديد الاختلافات الدلالية من جهة والروابط من أخرى، سعياً لإمطاة اللثام عن دور تلك التنوعات القرائية في رسم دلالة الآية أو الآيات.

ولإنجاز هذا البحث وجبت الاستعانة بجملة من المصادر والمراجع القيمة؛ أولها وأعلاها القرآن الكريم، ثم الحديث الشريف، ثم كتب القراءات كالتبصرة في القراءات السبع للقيسي، والمنتهى وفيه خمس عشرة قراءة للخزاعي، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري وغيرها. ومن روافد البحث كتب معاني القراءات وحججها وعللها منها الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه، ومعاني القراءات للأزهري، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها للقيسي وغيرها. وكذا كتب إعراب القرآن على غرار: معاني القرآن وإعرابه للزجاج وإعراب القرآن للنحاس ومشكل إعراب القرآن للقيسي.

ولا مناص في أية دراسة للقرآن من العودة إلى تفاسيره منها: معاني القرآن للفراء، وجامع البيان للطبري والمحرر الوجيز لابن عطية، والبحر المحيط لأبي حيان وغيرها من الكتب التي لولاها-بعد التوفيق من الله-ما كان البحث ليظهر للوجود.

أما عن الصعوبات التي واجهت البحث فأولها طبيعة الدراسة؛ إذ على الباحث أن يكون حذراً كلّ الحذر في دراسته للقرآن، لا يقول أمراً إلاّ بدليل من القرآن أو السنة أو أقوال العلماء المعتدلين بعيداً عن مزالق المذاهب المخالفة لأهل السنة والجماعة.

ثاني الصعوبات كثرة الروايات والطرق عن القارئ الواحد؛ إذ ترد القراءة-أحياناً-في مرجع دون غيره، ولتجاوز هذه العقبة كان القرار اعتماد ما ورد في النشر لابن الجزري وهو يكاد يكون جامعاً لما ذُكر من قراءات في مختلف مصنفات العلم.

ولا يقلّ صعوبة عمّا سبق إيجاد خطة منهجية-مقنعة-لعناصر البحث. أضف إلى ذلك كثرة الاختلافات في توجيه القراءات. وثمة أخرى أترفع عن ذكرها حتى لا يضيع أجر البحث بكثرة الشكوى.

والحمد لله أولاً وآخراً. والشكر للمشرف؛ الأستاذ الدكتور "صالح خديش" على جميل الصبر وحسن التوجيه، جزاه الله عني خير جزاء الدنيا والآخرة.

جمعة مسعودي

غزة فيفري 2022م

مدخل إلى إعجاز القرآن وقراءاته

أولاً: الإعجاز:

لم يرد مصطلح "إعجاز" ولا "معجزة" في القرآن الكريم⁽¹⁾ وعلى الرغم من ذلك يقال: إنَّ القرآن هو كلام الله المعجز. فما المقصود بالإعجاز؟ وما السمات التي تميّز بها هذا الأخير حتى حُصَّ بهذا الوصف؟

أ- الإعجاز لغة:

ورد في مادة (عجز) في معاجم العربية:

- «أَعْجَزَنِي فَلَانَ إِذَا عَجَزْتُ عَنْ طَلْبِهِ وَإِدْرَاكِهِ، وَالْعَجْزُ تَقْيُصُ الْحَزْمِ. وَعَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزًا فَهُوَ عَاجِزٌ ضَعِيفٌ»⁽²⁾.
 - «العين والجيم والزاء» (*) أَضْلَانٍ صَحِيحَانِ يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى الضَّعْفِ وَالْآخِرُ عَلَى مُؤَخَّرِ الشَّيْءِ؛ فَالْأَوَّلُ عَجَزَ عَنِ الشَّيْءِ يَعْجِزُ عَجْزًا فَهُوَ عَاجِزٌ؛ أَي ضَعِيفٌ. وَيُقَالُ: أَعْجَزَنِي فَلَانَ إِذَا عَجَزْتُ عَنْ طَلْبِهِ وَإِدْرَاكِهِ»⁽³⁾.
 - «الإعْجَازُ الْفَوْتُ وَالسَّبْقُ. يُقَالُ: أَعْجَزَنِي فَلَانٌ أَي فَاتَنِي»⁽⁴⁾.
 - «أَعْجَزُهُ: صَيَّرَهُ عَاجِزًا، أَي عَنِ إِدْرَاكِهِ وَاللَّحُوقِ بِهِ، وَالتَّعْجِيزُ: التَّشْطِيطُ»⁽⁵⁾.
 - «إِعْلَمِ أَنَّ الإِعْجَازَ إِفْعَالٌ. مِنَ الْعَجْزِ الَّذِي هُوَ زَوَالُ الْقُدْرَةِ عَنِ الْإِثْنَانِ بِالشَّيْءِ مِنْ عَمَلٍ أَوْ رَأْيٍ أَوْ تَدْبِيرٍ»⁽⁶⁾.
- إنَّ العجز لا يخرج-فيما ورد من تعريفات ماعدا الأصل الثاني في تعريف ابن فارس- عن كونه تقيض الحزم. فهو الضعف وزوال القدرة. أمَّا الإعجاز فهو الفوت والسبق، وذلك لزوال القدرة على اللحاق بالمعجز. أي: بالذي كان الإعجاز صفته.

ب- الإعجاز اصطلاحاً:

لقد تراوحت التعريفات الاصطلاحية للإعجاز بينه وبين المعجز والمعجزة. من ذلك:

- «معجزٌ من حيثُ تعدَّر على المتقدمين في الفصاحة معارضته»⁽⁷⁾.
- «إِعْلَمِ أَنَّ تَسْمِيَتَنَا مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ مَعْجِزَةٌ هُوَ أَنَّ الْخَلْقَ عَجَزُوا عَنِ الْإِثْنَانِ بِمَثَلِهَا»⁽⁸⁾.

(1) ينظر: فكرة إعجاز القرآن من البعثة النبوية إلى عصرنا الحاضر، نعيم المحصي، ص 7.

(2) العين، الخليل بن أحمد، مادة (عجز).

(*) الصواب: الزاي.

(3) مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (عجز).

(4) لسان العرب، ابن منظور، مادة (عجز).

(5) تاج العروس، الزبيدي، مادة (عجز).

(6) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروز آبادي، 1/65.

(7) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، 316/16.

(8) الشفاء بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم، القاضي عياض، ص 349.

- «المعجزة أمرٌ خارقٌ للعادة مقرونٌ بالتحدي، سالمٌ من المعارضة»⁽¹⁾.

كانت هذه تعريفات القدامى وكانت منصبّة على مصطلحي (المعجز والمعجزة)، وما ذلك إلا لشدة الترابط بينهما وبين الإعجاز؛ فهو القرآن-معجز ومعجزة لا تصافه بالإعجاز.

أمّا بالنسبة للمحدثين فقد اجتهدوا في وضع تعريف خاص بالإعجاز. فقول: «الإعجاز ضعفُ القدرة الإنسانية في محاولة المعجزة ومُزاولتها على شدة الإنسان واتصال عنايته في ذلك، ثم استمرار هذا الضعف على تراخي الزمن وتقدمه»⁽²⁾. وهو تعريف مصطفى صادق الرافعي، وإن وَرَدَ في نصّه (مزاولتها) بدل (مزاولتها)⁽³⁾.

- «هو عجز المخاطبين بالقرآن الكريم على الإتيان بمثل هذا القرآن»⁽⁴⁾.

وما ذلك العجز من البشر في معارضة القرآن إلا لكونه مُعجَزًا ومعجزةً. وطريف ما ذكره أحد الباحثين بإزاء المعجزة إذ قال: «وهناك نكتة أخرى فحروفها كلّها مَجْهُورَةٌ (تصحبها ذبذبة الوترين الصوتيين) وشديدة (انفجارية) ما عدا الزاي فهي رخوة، ولكن لها صفير... وكأنّ هذه المعجزة شديدة الوقع كشدة صفة حروفها، تتغلغل في أعماق النفس ابتداءً، ثم تتصدّد لتصيب صاحبها بغصّة، لأنّه أضعف ما يكون عن مجاراتها»⁽⁵⁾. فالحق ما بين الشديد والرّخو وهو العين-بالشديد؛ ليزيد في قوّة اللفظ، وأغفل الميم مهمّماً بالأصول، وهو بصدّد الحديث عن المشتقّ (المعجزة). وصفات الضّعف في الميم أكبر من صفات القوّة؛ إذ فيه من صفات الأخيرة-القوّة-واحدة فقط وهي الجهر.

إن الملاحظ من التعريفات الاصطلاحية للإعجاز أنها لم تبتعد عن التعريف اللغوي. وهو العجز المقرون بالتحدي. صرّح به السيوطي والرافعي، وهو مدرك من السياق عند غيره.

ج-أقوال في إعجاز القرآن:

لقد تعددت أقوال العلماء في إعجاز القرآن، وقد جمعها الزركشي (794هـ) في البرهان⁽⁶⁾ ولخصها الرافعي في إعجاز القرآن والبلاغة النبوية⁽⁷⁾. فذكر الأخير أنّ أشهر ما قيل في إعجاز القرآن أنّه معجَزٌ بالصُرفَةِ، وأوّل

(1) الإتيان في علوم القرآن، السيوطي، ص710.

(2) الواضح في علوم القرآن، مصطفى ديب البغا ومحي الدين ديب مستو، ص151.

(3) ينظر: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، ص139.

(4) معجم مصطلحات علوم القرآن، مصطفى بن عبد الرحمن الشايع، ص30.

(5) مقال: الإعجاز (المفهوم والمنهج)، عبد القادر جعيد، ص1. <http://www.ajury.com/vb/forum>. تاريخ التصفح:

.10:30. 2020/05/10

(6) ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 2/ من ص 61 إلى ص 71.

(7) ينظر: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، الرافعي، من ص144 إلى 148.

من قال بذلك أبو إسحاق التّظام المعتزلي (224 هـ). والمقصود بالصُّرْفَةِ أنّ الله صرف العَرَبَ عن معارضة القرآن مع قدرتهم عليها، مضيئاً ونجماً آخر لإعجازه وهو الإخبار عن الأمور الماضية والآتية. أما المرتضى (436 هـ) -وهو من علماء الشيعة- فذهب إلى أنّ الصُّرْفَةَ هي سلبُ الله العَرَبَ العلومَ التي يحتاجونها في المعارضة.

أما الجاحظ (255 هـ) فرأى أنّ إعجازه- أعني القرآن- كونه في الدرجة العليا من البلاغة التي لم يُعْهَدَ مثلها. أما بعض الفرق فيقولون: إنّ وجه الإعجاز في القرآن ما اشتمل عليه من التّظْمِ الغريب المخالف لتّظْمِ العرب وتثْرِهِم؛ في مطالعِهِ ومقاطعِهِ فواصلِهِ، فكأنّه بدعٌ في تركيب الكلام لا أكثر. وبعضهم الآخر يقول: إنّ وجه الإعجاز في سلامة ألفاظه ممّا يشين اللفظ كالتعقيد والاستكراه ونحوها ممّا عرّفه علماء البيان.

إنّ الرأي الأخير عند الرافعي رأيٌ سخيّف، يدلّ على أنّ القائلين به لم يُلابِسُوا صناعة المعاني. كما انتقد القول بالصُّرْفَةِ مضيئاً أنّ آخرين يرون إعجازه في خلّوه من التناقض، واشتماله على المعاني الدّقيقة. وأن جماعة يذهبون إلى أنّ الإعجاز مجتمع في بعض الوجوه المذكورة سابقاً، مستحسنًا هذا الرّأي، مضيئاً أنّ الرّأي المشهور هو القول بالإعجاز البياني.

ويختم الرافعي بأنّ بعض المتأخّرين يرون أنّ الإعجاز فيما تضمّنه من المزايا الظاهرة والبدائع الرائعة في الفوآخ والمقاصد والخواتيم في كلّ سورة، وفي مبادئ الآيات، وفواصلها.

إضافة إلى ما أجمله الرافعي من أقوال في الإعجاز القرآني، قيل: إنّ الإعجاز لما تضمّنه القرآن من العلوم المختلفة، والحِكمِ البليغة. كما ذكر بعض الباحثين المعاصرين أنّ التماثل في الأعداد، والتكرار في الأرقام هو من صور إعجازه.⁽¹⁾ بل إنّ القرآن معجز من مجموع الأوجه السابقة وأكثر كتعدّد قراءاته مثلاً.

ثانياً- القرآن:

سبق وبيّنا الارتباط الوثيق بين مصطلحي الإعجاز والقرآن. وكثا قد وقفنا عند الأول بالتعريف. وبقي أن نعرّف الثاني من حيث اللغة والاصطلاح.

أ- القرآن لغة: لقد اختلف أهل اللغة في القرآن على جملة أقوال، نوردها فيما يلي:

- إنّه أصلٌ غير مشتقّ، وُضِعَ للدلالة على كتاب الله تعالى، المنزّل على سيّدنا محمد صلّى الله عليه وسلّم. وهو قول الشافعي (204 هـ)، وهو عنده غير مهموز (قرآن)؛ أي: لم يؤخذ من (قرأ)⁽²⁾.

- إنّه مشتقّ واختلفوا في أصل اشتقاقه؛ فقيل:

(1) ينظر: مباحث في علوم القرآن والحديث، عبد الحميد مطلوب، ص 129.

(2) ينظر: الإتيان في علوم القرآن، السيوطي، ص 137.

- من قرأ «قرءاً وقراءة وقرآنًا، فهو قارئٌ من قرأةٍ، وقرءٍ وقرائين... وصحيفةٌ مقروءة ومقرؤة، ومقريةٌ». (1) فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، وهو مهموز.

- من القرء-مهموز-على وزن فعلان كغفران ورُجحان، بمعنى الجمع؛ من قرأ الماء في الحوض؛ أي: جمعته. وهو مصدر (2) أو وصف (3).

وذلك قريب مما أورده ابن فارس (395 هـ) في دلالة اللفظ، وإن ذهب إلى أنه (قرى) غير المهموز؟ قال الأخير: «القاف والراء والحرف المعتل أصلٌ صحيح يدل على جمع واجتماع؛ من ذلك القرية سُميت قرية لاجتماع الناس فيها. ويقال: قرئت الماء في المقرأة؛ أي: جمعته، ومنه القرآن؛ كأنه سُمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص» (4).

-وقيل: هو مشتق إلا أنه من (قرن) بمعنى: ضم؛ وذلك لقران السور والآيات والحروف فيه، وهو قول الأشعري (324 هـ) (5).

-كما قيل: هو من القرائن، جمع قرينة؛ لأن الآيات تصدق بعضها بعضًا، فهي قرائن. وهو قول القرطبي (641 هـ) كما نُسب لقطرب (206 هـ): إن القرآن يُسمى قرآنًا لأن القارئ يلفظه. فهو من قول العرب: ما قرأت-مهموز-الثاقة سلاً قط؛ أي: ما ألقث ولا رمث بولد (6).

والصواب أنه قد يكون كذلك كما قد يكون من الجمع والضم كما سبق وبيئنا لا من الإلقاء. «ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة سلاً قط، وما قرأت جنيئاً قط؛ أي: لم تضمّ رحمها على ولد» (7).

إنّ الرّاحح ممّا ذكرناه من أقوال، والذي ارتضاه الزرقاني أنّ القرآن من (قرأ) المهموز، وأنّ الهمزة فيه أصلية، فإن حذفت فإنّ ذلك للتخفيف، وهو مصدر كالغفران والشكران، وهو من باب إطلاق المصدر على المفعول (8). كما يجوز أن يكون من إطلاقه-المصدر-على الفاعل، وهو الذي أورده ابن منظور ووثّقناه سابقاً (9). ذلك أنّه جامع للآيات والسور، جامع للأحكام والعبر وغيرها.

(1) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مادة (قرأ).

(2) ينظر: المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص 402.

(3) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (قرأ).

(4) مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (قرى).

(5) ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 1/195.

(6) ينظر: الإبتقان في علوم القرآن، السيوطي، 1/147.

(7) الصحاح، الجوهري، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (قرأ). واللفظ في الأخير (لم يَضْطَم) بدل (تَضَم).

(8) ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، 1/17.

(9) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (قرأ).

ب- القرآن اصطلاحاً: ثمة عدّة تعريفات للقرآن (*) من ذلك أنّه:

- «ما نُقِلَ إلينا بين دفتي المصحف على الأحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتراً» (1).
- «ما نُقِلَ إلينا بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً» (2).
- «هو المنزّل على الرسول صلّى عليه وسلّم، المكتوب في المصاحف، المنقول إلينا نقلاً متواتراً بلا شبهة» (3).
- «الكلام المنزّل على الرسول، المكتوب في المصاحف، المنقول إلينا نقلاً متواتراً» (4).
- «هو الكلام المعجز المنزّل على النبي صلّى الله عليه وسلّم، المكتوب في المصاحف، المنقول عنه بالتواتر، المتعبّد بتلاوته» (5).

إنّ الملاحظ على التعريفات الثلاثة الأولى أنّها لم تصرّح بكون القرآن كلام الله. واكتفت بالإشارة إلى أنّه (ما نُقِلَ إلينا) أو هو (المنزّل المنقول إلينا). في حين بيّن التعريف الرابع أنّه كلام. ووصّفه التعريف الأخير بالإعجاز (معجز). وبقي أن نؤكد بأنّ هذا الكلام المعجز المنزّل على الرسول صلّى الله عليه وسلّم والمنقول إلينا نقلاً متواتراً، والمكتوب في المصاحف. والمتعبّد بتلاوته هو كلام الله تعالى الأزلي. وهو قول أهل السنّة والجماعة (6). قال التهانوي (1158 هـ): «قال أهل السنّة والجماعة: القرآن ويسمى بالكتاب أيضاً كلام الله تعالى غير المخلوق، وهو مكتوب في مصاحفنا، محفوظ في قلوبنا، مقروء بالسنننا، مسموع بأذاننا» (7).

إذن القرآن: هو كلام الله الأزلي غير المخلوق إلى غير ذلك من الصفات التي ذكرناها. نقف منها عند تواتر نقله فنقول: نقلاً متواتراً أو صحيحاً.

قال ابن الجزري (833 هـ):

فكل ما وافق وجهه نحو
وكان احتمالاً للرسم يحوي
وصحّ إسناده هو القرآن
فهذه الثلاثيّة الأركان (8)

(*) ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، 1/ من ص 17 إلى ص 22.

(1) المستصفى من علم الأصول، الغزالي، ص 193.

(2) روضة الناظر وجنة المناظر، المقدسي، ص 268.

(3) التعريفات، الجرجاني، ص 172.

(4) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني، ص 169.

(5) مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ص 21.

(6) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة: الطبري، ص 272، وشرح العقيدة الطحاوية، محمد بن علاء الدين

علي بن محمد، 1/174.

(7) كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ص 1306.

(8) طيبة النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص 18.

مكتفياً بصحة السند وإن لم يبلغ التواتر «صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني. ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب وكذا الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدي. وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة. وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافة» (1) على حد قوله.

ثالثاً- القراءة:

أ- القراءة لغة: إن القراءة شديدة الارتباط بالقرآن من حيث اللفظ، ومن حيث الدلالة. بل إن الواحد منها يستعمل محل الآخر كما ورد في الذكر الحكيم: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (16) **وَقُرْءَانَهُ** (17) [القيامة / 16-17]. أي: قراءته. أكد ذلك الرازي (666 هـ) بقوله: «قرأ الكتاب قراءة وقرآناً بالضم، وقرأ الشئ قرآناً بالضم أيضاً: جمعه وضمه، ومنه سُمِّي القرآن؛ لأنه يجمع السور ويضمها» (2). كما أكده الفيروز آبادي (817 هـ) بقوله: «قرأه... قرءاً وقراءةً وقرآناً» (3).

إذن كلا اللفظين؛ القراءة والقرآن دالان في اللغة على الجمع والضم، كما يدلان على التلاوة. **ب- القراءة اصطلاحاً:** لم يكن وضع تعريف للقراءات القرآنية ولا لعلمها من اهتمامات العلماء القدامى، وإنما ظهرت بعض التعريفات متأخرة نوعاً ما. من ذلك:

تعريف أبي حيان الأندلسي (745 هـ): إذ قال وهو بصدد بسط تعريف التفسير اصطلاحاً: «وقولنا يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن هذا هو علم القراءات» (4). محدداً القراءة بأنها كيفية النطق بألفاظ القرآن. وهو موضوع علم القراءات.

تعريف الزركشي (794 هـ) إذ قال: «القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور (*) في الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما» (5).

تعريف ابن الجزري (833 هـ): «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقل» (6). وهو في الحقيقة تعريف لعلم القراءات على غرار تعريف أبي حيان-متضمن كون القراءة هي اختلاف أداء كلمات القرآن مع عزو الناقل.

(1) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص 15.

(2) مختار الصحاح، الرازي، مادة (قرأ)، وينظر: تاج العروس، الزبيدي، مادة (قرأ).

(3) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مادة (قرأ).

(4) البحر المحيط، أبو حيان، 1/121.

(*) يعني: القرآن.

(5) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 1/223.

(6) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ص 39.

-تعريف الزرقاني: «مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراءات مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواءً أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها»⁽¹⁾.
فأما اختلاف نطق الحروف فالمقصود: في ذواتها؛ بإبدال حرفٍ بآخر.
وأما اختلاف هيئاتها: فصفاتها أثناء القراءة من تفضيم وترقيق، وفتح وإمالة وغيرها.

رابعاً-بين القرآن والقراءة:

ثمة من يرادف بين القرآن والقراءة؛ كون كليهما وحياً منزلاً على الرسول صلى الله عليه وسلم. صرح بذلك صاحب (القراءات وأثرها في علوم العربية)⁽²⁾. في حين فرّق بينهما الزركشي (794 هـ) بقوله الذي اقتطفنا منه تعريف القراءة. وتام كلامه: «إعلم أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغيرتان. فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها»⁽³⁾.
وقد سار على خطى الزركشي-في التفريق بين القرآن والقراءة-كل من القسطلاني (923 هـ) والبناء ناقلين قول الزركشي بنصّه⁽⁴⁾.

والقول؛ إنّ العلاقة بين القراءة القرآنية والقرآن علاقة جزءٍ بكلٍّ؛ ذلك أنّ الأولى-وبالتحديد الصحيحة لثبوت اتصالها بالنبي صلى الله عليه وسلم-ما هي إلا جزءٌ من الأخير؛ فكلّ قراءة صحيحة قرآن. والقرآن هو مجموع القراءات الصحيحة.
خامساً-مصطلحات أساسية في علم القراءات:

لعلم القراءات مصطلحاته المتنوعة والتي سنقف على أهمّها.

أ-القراءة: لقد سبق تعريف القراءة القرآنية عموماً، كما تمّ عقد مقارنة بينها وبين القرآن، أما إذا خصّصنا الحديث عن قراءة بعينها-من القراءات الصحيحة-فهي: «الاختيار المنسوب لإمامٍ من الأئمة بكيفية القراءة للفظ القرآني على ما تلقاه مشافهة بسندٍ متصلٍ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مثل قراءة نافع، قراءة ابن كثير»⁽⁵⁾.

إذن قراءة القارئ الإمام هي ما اختاره ممّا سمعه من كيفيات القراءة ممّا سمع عن الرسول صلى الله عليه وسلم؛ إذ شرط القراءة السماع لا القياس. قال الشاطبي (590 هـ):
وما لقياسٍ في القراءة مدخلٌ فدونك ما فيه الرضا متكفلاً⁽⁶⁾

(1) مناهل عرفان في علوم القرآن، الزرقاني، ص336.

(2) القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، ص10، وفي رحاب القرآن، محمد سالم محيسن، 209/1.

(3) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 223/1.

(4) لطائف الإشارات لفنون القراءات، القسطلاني، ص358، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البتاء، ص7.

(5) مباحث في علم القراءات مع بيان أصول رواية حفص، محمد عباس الباز، ص55.

(6) حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، الشاطبي، ص29.

ب-الرواية: قيل: إنّ الرواية «عند القراء هي ما ينسب إلى الراوي الآخذ عن إمام القراءة مباشرة»⁽¹⁾. والصواب أنّها كذلك دون اشتراط المباشرة؛ لأنّ الراوي قد يأخذ عن الإمام بواسطة. لذا قيل: «هي الخلاف المنسوب للآخذين عن الإمام ولو بواسطة كرواية ورش عن نافع، ورواية حفص عن عاصم. وسُمّيت الرواية خلافاً لأنّها تخالف غيرها من الروايات عن الإمام»⁽²⁾.

لقد أكّد التعريف الأخير على قضيتين أولاهما الخلاف؛ ذلك أنّ رواة القراء كثيراً ما يختلفون في روايتهم قراءة الإمام ذاته وفقاً لما سمعه كلّ منهم عن القارئ الإمام. القضية الثانية هي الوساطة؛ ذلك أنّ بعض الرواة الذين شهروا قراءة الإمام لم يأخذوا عنه مباشرة، بل بواسطة «كالدوري والسوسي اللذين أخذوا القراءة عن أبي عمرو بن العلاء بواسطة الزبيدي»⁽³⁾.

ج-الطريق: إنّ الطريق «عند القراء هي ما ينسب إلى الآخذ عن الراوي»⁽⁴⁾. وذلك كرواية ورش عن نافع من طريقي الأزرق والأصهباني⁽⁵⁾. وثمة بعض الاختلافات بين الأزرق والأصبهاني فيما رواه عن ورش. مجمل القول في الفرق بين القراءة والرواية والطريق أنّ «كلّ ما يُنسب للإمام من الأئمة العشرة ممّا أجمع عليه الرواة عنه فهو قراءة، وكلّ ما ينسب إلى الراوي عن الإمام فهو رواية، وكلّ ما ينسب للآخذ عن الراوي وإن سَقَلَ فهو طريق»⁽⁶⁾. من طرق الرواة العشرة الآخذين عنهم مباشرة إلى الآخذين عن الآخذين عنهم وهكذا إلى يومنا هذا.

د-الوجه: بقي أن نشير إلى مصطلح قرائي أخير-من أهمّ مصطلحات علم القراءات-وهو الوجه، وهو عند القراء «ما يرجع إلى تخيير القارئ، كثلاثة البسمة بين السورتين لمن بَسَمَلَ، وكأوجه الوقف بالروم والإشمام، والقصر والتوسط والمدّ، فبأيّ وجه أتى القارئ أجزأً ولا يكون نقصاً في روايته»⁽⁷⁾. ذلك أنّ قارئ القرآن مخيّر أن يقرأ بأيّ وجه من الأوجه الثابتة عن الراوي عن القارئ الإمام. مثال ذلك-مما ورد في التعريف-أوجه البسمة لمن أثبتّها فهي ثلاثة: الوقف على آخر السورة وعلى البسمة، ووصل آخر السورة بالبسمة بأول السورة، ووصل البسمة بأول السورة مع الوقف على آخر السورة السابقة. هذه ثلاثة أوجه بأيّ قرأ القارئ فهو جائز وقراءته صحيحة.

(1) معجم مصطلحات علوم القرآن، محمد بن عبد الرحمن الشايع، ص 101.

(2) معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به، عبد العلي المسؤول، ص 222.

(3) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البناء، ص 9-10.

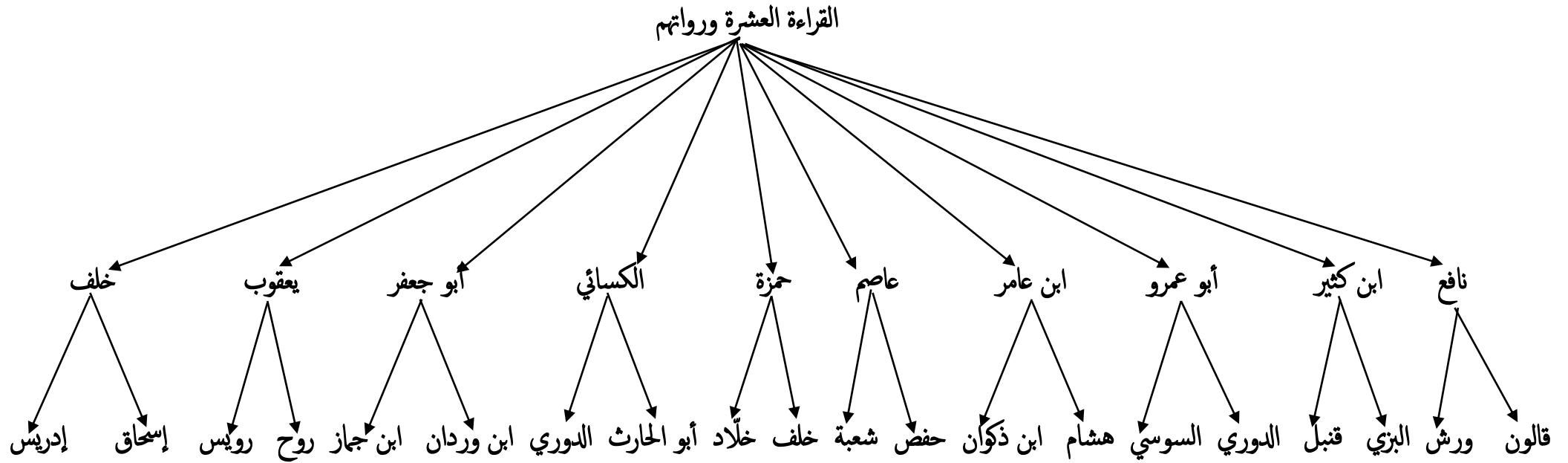
(4) معجم مصطلحات علوم القرآن، محمد بن عبد الرحمن الشايع، ص 101.

(5) ينظر: الهادي، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، 54/1.

(6) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والذرة، عبد الفتاح عبد الغني بن محمد القاضي، ص 10.

(7) معجم مصطلحات علم القراءات وما يتعلق به، عبد العلي المسؤول، ص 338. وينظر: لطائف الإشارات لفنون

القراءات، القسطلاني، ص 661-662.



سابعاً-التعريف بالقراء العشرة ورواتهم بما ورد في البحث:

فيما يلي تعريف بالقراء العشرة ورواتهم. وإن اعتنينا بهم دون الطرق فلكثرة الأخيرة؛ إذ عدد القراء-أصحاب القراءات الصحيحة-عشرة، ولكل قارئ رواية سنركز على أشهر اثنين منهم. ولكل راوٍ طرق شتى بلغت فيما أحصاه ابن الجزري نحو ألف طريق. قال: «واستقرت جملة الطرق عن الأئمة العشرة على تسعمائة طريق وثمانين طريقاً»⁽¹⁾.

القارئ	راويه
نافع المدني (169 هـ): هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أو زويم الليثي، أحد القراء السبعة، إمام أهل المدينة، أصله من أصبهان. قرأ على طائفة من التابعين على رأسهم أبو جعفر والأعرج.	قالون (220 هـ): هو عيسى بن مينا بن وردان الرزقي، قارئ أهل المدينة في زمانه ونحوهم. قيل: إن نافعاً هو الذي لقبه قالون. وذلك لجودة قراءته؛ إذ هي كلمة رومية معناها: جيد. وقرأ على نافع وعيسى بن وردان، طال عمره فعاش ما يناهز مائة سنة، وتوفي في عشرين بعد المائتين للهجرة ⁽³⁾ .
كان إمام الناس في زمانه. وكان صاحب دعاية وطيب خلق. توفي سنة تسع وستين ومائة للهجرة وكان من أبناء التسعين ⁽²⁾ .	ورش (197 هـ): هو عثمان بن سعيد بن عبد الله القرشي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه مع براعته في العربية والتجويد، مع حُسن الصوت. قرأ القرآن على نافع عدة ختمات، وهو الذي لقبه بورش لشدة بياضه. وقرأ عليه أبو يعقوب الأزرق، وأحمد بن صالح ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم. توفي سنة سبع وتسعين ومائة للهجرة ⁽⁴⁾ .
ابن كثير (120 هـ): هو عبد الله بن كثير المكي الداري. إمام أهل مكة في القراءة. من أبناء فارس الذين بصنعاء، بعثهم كسرى إلى اليمن بعد أن طرد منها الحبشة. كان ورعاً زاهداً. أخذ القراءة عن عبد الله بن السائب ومجاهد بن جبر. توفي بمكة سنة عشرين بعد المائة للهجرة ⁽⁵⁾ .	البرقي (250 هـ): هو أحمد بن محمد بن عبد الله البرقي المكي قارئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام. محقق ضابط متقن. قرأ عليه الحسن بن حباب وإسحاق الخزامي وآخرون. وقد أقرأ الناس بالتكبير من ﴿وَالصُّحُفِ﴾ وروى في ذلك حديثاً مرفوعاً. توفي سنة خمسين بعد المائتين للهجرة ⁽⁶⁾ .

(1) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص 148.

(2) ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، 5/368، وطبقات القراء السبعة، ابن السلار، ص 70.

(3) ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي من ص 376 إلى ص 328، وميزان الاعتدال، الذهبي، 3/327.

(4) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، 4/229، والأعلام، الزركلي، 4/205.

(5) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ص 2461، وغاية النهاية، ابن الجزري، 1/396-397.

(6) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، 5/1069، ومعرفة القراء الكبار، الذهبي، من ص 365 إلى ص 370.

<p>قنبل (291 هـ): هو محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد الخزومي، شيخ القراء بالحجاز، أخذ القراءة عن أحمد بن محمد بن عون النبال، وعن البرقي، وأخذها عنه خلق كثير؛ منهم ابن مجاهد، وابن شنبوذ. توفي سنة واحد وتسعين بعد المائتين للهجرة⁽¹⁾.</p>	
<p>الدوري (246 هـ): هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الدوري. شيخ القراءات. كان أقرأ الناس في زمانه، وأعلامهم إسنادًا. قرأ على الكسائي، واليزيدي. وسليم وإسماعيل بن جعفر. وقد كان ثقة ضابطًا، وهو أول من جمع القراءات. وكان ضريًا. توفي سنة ست وأربعين ومائتين للهجرة⁽³⁾.</p>	<p>أبو عمرو (154 هـ): هو أبو عمرو بن العلاء المازني البصري، قيل: اسمه زَبَّان، وقيل: الغريان، وقيل: رِيَّان وقيل غير ذلك. كان شيخ القراء بالبصرة، وكان عالمًا بالقراءة عارفًا بوجوهها. قدوة في العربية. أخذ القراءة على أهل البصرة والحجاز؛ فعرض بمكة على مجاهد، وسعيد بن جبير وعطاء وعكرمة وابن كثير وغيرهم. وقرأ عليه خلق كثير. توفي سنة أربع وخمسين بعد المائة للهجرة⁽²⁾.</p>
<p>السوسي (261 هـ): هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح التستبي، أبو شعيب السوسي الرقي، المقرئ. قرأ القرآن على يحيى اليزيدي، وسمع بالكوفة من عبد الله بن نُمير، وأسباط بن محمد وغيرها. وبمكة من سفيان بن عيينة. قرأ عليه ابنه أبو معصوم، وموسى بن جرير النحوي وغيرها. توفي سنة إحدى وستين ومائتين للهجرة⁽⁴⁾.</p>	
<p>هشام (245 هـ): هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي، أبو الوليد. إمام أهل دمشق وخطيبهم، ومقرئهم ومفتيهم. كان فصيحًا بليغًا. قرأ القرآن على عراك بن خالد وأيوب بن تميم وغيرها، وسمع من الإمام مالك وخلق كثير. كما حدث عنه خلق كثير رحلوا إليه في القراءة والحديث. توفي آخر محرم سنة خمس وأربعين ومائتين للهجرة⁽⁶⁾.</p>	<p>ابن عامر (118 هـ): هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبي الدمشقي، مقرئ الشاميين، في كنيته أقوال أصحها أنه أبو عمران، عربي ثابت النسب من حمير. رُوِيَ أنه سمع قراءة عثمان رضي الله عنه. والثابت أنه قرأ على المغيرة صاحب عثمان. توفي يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومائة للهجرة، وله سبع وتسعون سنة⁽⁵⁾.</p>
<p>ابن ذكوان (242 هـ): هو عبد الله بن أحمد بن بشر، ويقال: بشير بن عمرو بن حسان، أبو عمرو القرشي الفهري الدمشقي شيخ الإقراء بالشام، وإمام جامع دمشق، الراوي الثقة.</p>	

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ص 3484، وغاية النهاية، ابن الجزري، 146/2-147.

(2) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، 263/4، وبغية الوعاة، السيوطي، 232-231/2.

(3) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، 566/1، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح، 213-212/3.

(4) ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، ص 390، وغاية النهاية، ابن الجزري، 391-390/1.

(5) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ص 2409، وطبقات القراء السبعة، ابن السلار، ص 74.

(6) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، 4/ من ص 302 إلى ص 304، وتاريخ الإسلام، الذهبي، 272/5.

<p>أخذ القراءة عَرْضًا عن أيوب بن تميم، وهو الذي خلفه بالقيام بالقراءة بدمشق. قرأ على الكسائي حين قدومه إلى الشام. روى عن إسحاق بن المسيبي عن نافع. وقرأ عليه هارون بن موسى الأخفش، ومحمد بن موسى الصوري وآخرون. توفي سنة اثنتين وأربعين بعد المائتين للهجرة⁽¹⁾.</p>	
<p>حفص (180 هـ): هو حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمرو الأسدي الكوفي، يُعرف بحفيص، ربيب عاصم، وراوي قراءته وأعلم أصحابه بها. توفي سنة مائة وثمانين للهجرة⁽³⁾.</p>	<p>عاصم (127 هـ): هو عاصم بن أبي النجود بهدلة، شيخ الإقراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة، أدرك أربعة وعشرين من الصحابة، وهو أكثر القراء السبعة رواية للحديث. روى عن رمثة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنه من التابعين عطاء بن أبي رباح. أما عن القراءة فأخذ عن السلمي وابن حبيش. وأخذ عنه ابن عياش والبزاز. توفي سنة سبع وعشرين بعد المائة للهجرة⁽²⁾.</p>
<p>شعبة (193 هـ): هو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الأسدي. أحد الأئمة الأعلام. اُختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولاً أصحها شعبة. قرأ القرآن على عاصم ثلاث مرّات، عمّر دهرًا. وكان إمامًا ثقة كبير العلم والعمل. توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة للهجرة وقيل أربع وتسعين⁽⁴⁾.</p>	
<p>خلف (229 هـ): هو خلف بن هشام بن ثعلب، ويقال: خلف بن هشام بن طالب بن غراب بن محمد البزاز. أحد القراء العشرة، وأحد الرواة عن سليم عن حمزة، سمع من مالك بن أنس وحماد بن زيد وأبي معاوية. وروى عنه الدوري، وموسى بن هارون وغيرهما. توفي سنة تسع وعشرين ومائتين للهجرة⁽⁶⁾.</p>	<p>حمزة (156 هـ): هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إساعيل الزيات، سمي كذلك لأنه كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حُلوان. الإمام القدوة. إخذ عنه القرآن عدد كثير منهم: سليم بن عيسى، والكسائي والعجلي. توفي سنة ست وخمسين ومائة للهجرة⁽⁵⁾.</p>
<p>خلاد (220 هـ): هو خلاد بن خالد بن عيسى ويقال: أبو بكر الشيباني المقرئ، صاحب سُلَيْم، أخذ عنه القراءة عَرْضًا، وهو من أضبط أصحابه وأجلهم. وروى القراءة عن الجعفي، وعن أبي</p>	

(1) ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، من ص 402 إلى ص 405، وغاية النهاية، ابن الجزري، 1/ 363-364.

(2) ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، 9/3، وطبقات القراء السبعة، ابن السلار، ص 84.

(3) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، 1/ 558-559، والأعلام، الزركلي، 2/ 264.

(4) ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، من ص 280 إلى ص 287، وغاية النهاية، ابن الجزري، 1/ 295-296.

(5) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، 6/ 359، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ص 1657-1658.

(6) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 9/ 270، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، 2/ من ص 241 إلى ص 243.

بكر عن عاصم، وعن أبي جعفر الرواسي. كان صدوقًا في الحديث والقراءة. توفي سنة عشرين ومائتين للهجرة ⁽¹⁾ .	
أبو الحارث (240 هـ): هو الليث بن خالد أبو الحارث البغدادي المقرئ، ثقة حاذق ضابط. قرأ على الكسائي، وهو من جلة أصحابه، وروى عن حمزة بن القاسم وعن اليزيدي، وروى عنه القراءة عَزْضًا سلمة بن عاصم صاحب القراء، والفضل بن شاذان وآخرون. توفي سنة أربعين ومائتين للهجرة ⁽³⁾ .	الكسائي (189 هـ): هو علي بن حمزة أبو الحسن بن عبد الله الأسدي. عالم بالعربية والقرآن والآثار. أحد أئمة القراء بالكوفة. قرأ على حمزة، وأقرأ بها-قراءة حمزة-زمانًا ببغداد ثم اختار لنفسه قراءة أقرأ بها الناس. توفي سنة تسع وثمانين ومائة للهجرة. وكان عظيم القدر في دينه وفضله ⁽²⁾ .
الدوري (246 هـ): تقدّمت ترجمته ⁽⁴⁾ .	
ابن وردان (حوالي 160 هـ): هو عيسى بن وردان أبو الحارث المدني الحذاء. إمامٌ مقرئ حاذق. عرض على أبي جعفر، وقالون ومحمد بن عمر الواقدي وغيرهم. توفي حوالي مائة وستين للهجرة ⁽⁶⁾ .	أبو جعفر (حوالي 130 هـ): هو يزيد بن القعقاع أبو جعفر المدني. أخذ القراءة عَزْضًا عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وعن مولاه عبد الله بن عياش، وعن أبي هريرة وغيرهم من الصحابة. روى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم وابن جَمَّاز وابن وردان وغيرهم. وهو ثقة. كان يقرئ الناس في المدينة قبل وقعة الحرة. توفي حوالي سنة مائة وثلاثين للهجرة ⁽⁵⁾ .
ابن جَمَّاز (حوالي 170 هـ): هو سليمان بن مسلم-وقيل بن سالم- بن جَمَّاز أبو الربيع التميمي المدني. مقرئ ضابط. أخذ القراءة عن أبي جعفر، وشيبة بن نصاح وكذا عن نافع. وعرض عليه إسماعيل بن جعفر وقتيبة بن مهران. توفي حوالي سبعين ومائة للهجرة ⁽⁷⁾ .	
روح (حوالي 235 هـ): هو روح بن عبد المؤمن أبو الحسن البصري. مقرئ جليل. صاحب يعقوب الحضرمي. وقد عرض عليه، كما روى عن أحمد بن موسى، ومعاذ بن معاذ، وعن أبي عوانة، وغيرهم.	يعقوب (205 هـ): هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق أبو محمد الحضرمي، أحد القراء العشرة. مولده ووفاته بالبصرة. وكان مقرئها. تلا على أبي المنذر سلام الطويل، وأبي الأشهب العطاردي. كما سمع من

(1) ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، ص 422-423، وغاية النهاية، ابن الجزري، 1/248.

(2) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 13/345، وطبقات القراء السبعة، ابن السلار، ص 89-90.

(3) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، 5/905، وغاية النهاية، ابن الجزري، 2/33.

(4) ينظر: الراوي الأول لأبي عمرو بن العلاء، ص 13.

(5) ينظر: وفيات الأعيان. ابن خلكان، 6/ من 74 إلى 276، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ص 4228.

(6) ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، ص 247-248، وغاية النهاية، ابن الجزري، 1/543.

(7) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، 4/68، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص 139.

<p>قرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني، وأبو بكر بن محمد الثقفي. وروى عنه البخاري في صحيحه. توفي حوالي خمس وثلاثين ومائتين للهجرة⁽²⁾.</p>	<p>شعبة، وهارون بن موسى، وزائدة بن قدامة وغيرهم. ازدحم القراء على يعقوب فتلاً عليه روح عبد المؤمن ورويس محمد بن المتوكل وغيرهما. وكان من بيت علم وأدب. توفي سنة خمسين ومائتين للهجرة⁽¹⁾.</p>
<p>رويس (238 هـ): هو محمد بن المتوكل، أبو عبد الله اللؤلؤي المقرئ، صاحب يعقوب الحضرمي وتلميذه. يلقب برويس. قرأ عليه أبو بكر محمد بن هارون التمار وغيره. توفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين للهجرة⁽³⁾.</p>	
<p>إسحاق (286 هـ): هو إسحاق بن إبراهيم بن عثمان أبو يعقوب المزوزي البغدادي. قرأ على خلف وروى عنه اختياره من القراءات، كما قرأ على الوليد بن مسلم. قرأ عليه النقاش وعلي بن موسى الثقفي، وابن شنبوذ. توفي سنة ست وثمانين ومائتين للهجرة⁽⁵⁾.</p>	<p>خلف (229 هـ): تقدمت ترجمته⁽⁴⁾.</p>
<p>إدريس (292 هـ): هو إدريس بن عبد الكريم أبو الحسن الحداد البغدادي. مقرئ العراق، صاحب خلف وراوي قراءته. حدث عن عاصم بن علي، وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم. وروى عنه أبو بكر الأنباري ومحمد بن الحسن بن مسلم المقرئ وأحمد بن سليمان النجاد وغيرهم. توفي بعد عمر طويل سنة اثنتين وتسعين ومائتين للهجرة⁽⁶⁾.</p>	

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ص 4142-4242، والأعلام، الزركلي، 195/8.

(2) ينظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي، ص 427-428، وغاية النهاية، ابن الجزري، 259/1.

(3) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، 929/5، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص 145.

(4) ينظر: الراوي الأول لمحزة، ص 14.

(5) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 417/7، وغاية النهاية، ابن الجزري، 141/1.

(6) ينظر: تاريخ: تاريخ الإسلام، الذهبي، 466/7، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ص 1042.

الباب الأول: أثر التغيرات الصرفية في الدلالة

الفصل الأول: أثر تغير الصيغ الصرفية في الدلالة

الفصل الثاني: أثر تغير الضمائر والتغيرات النوعية والعددية في الدلالة

الفصل الأول: أثر تغاير الصيغ الصرفية في الدلالة

أولاً: تغاير الصيغ الصرفية للأفعال

ثانياً: تغاير الصيغ الصرفية للأسماء

تمهيد:

إن قارئ القرآن بأكثر من قراءة-من القراءات العشر الصحيحة-أو المطلع على مؤلفات علم القراءات يلاحظ جملة من التغيرات فيما بينها على مستوى الصيغ الصرفية للأفعال والأسماء على حدّ سواء، قرئ فيها الفعل أو الاسم-في الموضع الواحد-بصيغتين صرفيتين فعليتين أو اسميتين مختلفتين. سيتتبع هذا الفصل المواضع المجسّدة لذلك مركزا على الآثار الدلالية الناتجة عن تغاير القراءة بين القراء العشرة وعلى طبيعة العلاقة بين القراءتين المختلفتين، وذلك في الربع الأخير من القرآن.

أولا-تغاير الصيغ الصرفية للأفعال

بتتبع صيغ الأفعال في الربع الأخير من القرآن نجد أن أكثر التغيرات التي مسّتها قد تراوحت بين القراءة بصيغة (فَعَلَ) في مقابل (فَعَّلَ)، تليها القراءة بصيغة (أَفْعَلَ) في مقابل (فَعَّلَ)، ثمّ (فَعَلَ) في مقابل (فَاعَلَ) ثمّ (فَعَّلَ) في مقابل (فَاعَلَ)؛ الذي ورد مرتين لا غير، ثمّ صيغ أخرى ورد كل منها مرة واحدة، من بينها تغاير الأصلين للصيغة الواحدة، ألحق بهذا الفصل لغرض اقتضته منهجية البحث.

أ-تغاير الصيغة بين (فَعَلَ) و(فَعَّلَ):

جملة المواضع التي اختلفت القراء العشرة فيها قراءة بين (فَعَلَ) و(فَعَّلَ) -في الربع الأخير من القرآن-ثمانية عشر موضعا بعضها مكرر، تم جمعها في جدول؛ وذلك بتسجيل اسم السورة ورقم الآية المتضمنة للتغاير والقراءتين، على أن يتم التفصيل بعد ذلك.

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
الزمر/71-73	فُتِّحَتْ / فُتِّحَتْ
الشورى/23	يُنْشَرُ / يُبَشِّرُ
محمد/22	تَقَطَّعُوا / نَقَطَّعُوا
القمر/11	فَتَّحْنَا / فَتَّحْنَا
الحديد/9	نَزَلَ / نَزَلَ
المتحنة/3	يُفْصَلُ / يُفَصِّلُ يُفْصَلُ / يُفَصِّلُ
المنافقون/5	لَوُوا / لَوُوا
الجن/5	تَقُولُ / تَقُولُ
الواقعة/60	قَدَرْنَا / قَدَرْنَا

المرسلات/23	قَدَرْنَا / قَدَّرْنَا
النبأ/19	فُتِّحَتْ / فُتِّحَتْ
التكوير/6	سُجِّرَتْ / سُجِّرَتْ
التكوير/9	فُتِّلَتْ / فُتِّلَتْ
التكوير/10	نُشِرَتْ / نُشِرَتْ
التكوير/12	سُعِّرَتْ / سُعِّرَتْ
الانفطار/7	عَدَّلَكَ / عَدَّلَكَ
الأعلى/3	قَدَّرَ / قَدَّرَ
الفجر/16	قَدَّرَ / قَدَّرَ

كانت تلك مواضع تغار قراءة الأفعال بين (فَعَلَ) و(فَعَّلَ). ولمعرفة تأثير ذلك في الدلالة يجب الوقوف على كل قراءة لا بدلالات ألفاظها المعجمية والصرفية فحسب وإنما يربطها بالسياق الذي وردت فيه؛ ذلك أن «رصف الألفاظ وحسن وقوعها في سياق الجملة مما يبين عن دلالة اللفظ الذي كان مبهمًا في صيغته المعجمية»⁽¹⁾. ذلك الإيهام مردّه إلى التعدد والاحتمال في المعنى المعجمي كما يسميه تمام حسان⁽²⁾. وإن سبقه الشافعي (204هـ) إلى الحديث عن أهمية الدلالة السياقية عند العرب في كلامها بقوله: «وتبتدئ الشيء من كلامها يُبين أول لفظها فيه عن آخره. وتبتدئ الشيء يُبين آخر لفظها منه عن أوله»⁽³⁾.

بيان ما سبق قولك: نال الطالب الجائزة وهو ليس أهلاً لها. إنّ أول الكلام-نال الطالب الجائزة-يوشي بأن هذا الأخير طالب مجدّد، فإذا قرأت آخره-الكلام-تغير الحكم؛ ربما لأنه كان غشاشًا، أو أنّه كان مبجلًا لسبب من الأسباب، أو غير ذلك. كذلك إذا نظرت إلى آخر الكلام-وهو ليس أهلاً لها-احتمل أكثر من دلالة، بمجرد إلقاء نظرة على أوله اتّضح المعنى.

وقد أثمرت جهود القدامى ظهور المنهج السياقي (contextual approach) أو المنهج العملي (operational approach). يتزعمه فيرث (J.Firth) صاحب النظرية السياقية (contextual theory). مؤكدا على الوظيفة الاجتماعية للغة⁽⁴⁾. يقول روجر فاولر (R. Fowler):

(1) علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقول عبد الجليل، ص 138.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 316.

(3) الرسالة، الشافعي، ص 52.

(4) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 68.

« In Firth 's sheme of analysis, semantic or situational meaning was stated...as the function or interelation of the utterance and its component words in the social and enveronmental reality around»⁽¹⁾.

أي: إن الدلالة أو المعنى السياقي لا يتضح عند فيرث إلا في ضوء العلاقات الداخلية لعناصر المفردات والعلاقات الخارجية لها مع المجتمع، والظروف المحيطة بها في الواقع؛ أي: في ضوء السياق الذي ترد فيه. حتى ما كان منه غير لغوي.

الحقيقة إن مصطلح السياق وإن غاب في التراث اللغوي العربي إلا أن مفهومه كان حاضراً؛ يجسده قول الشافعي السابق الذكر، ويجسده حديث البلاغيين عن الحقيقة والمجاز، وعن أغراض الأساليب المختلفة. دون إهمال الدلالة التبعية عند علماء الأصول.

أما عن الدلالة الصرفية للصيغتين (فَعَلَ) و(فَعَّلَ) فإن الأولى تدل على الحدث عموماً والثانية تدل على التكرير والمبالغة⁽²⁾. والتكرير قد يكون في الفعل نحو: طَوَّفَ، وقد يكون في المفعول نحو: غَلَّقَ⁽³⁾. كما قيل: إنّه قد يكون في الفاعل، كقولك: مَوَّتَ الإبل؛ أي: كثر فيها الموت⁽⁴⁾. والحقيقة إن التكرير في المفعول به؛ لأن الإبل وإن كانت فاعلاً من حيث الوظيفة النحوية فهي مفعول به دلاليًا؛ لأن الفعل قد وقع عليها. وقد أشار ابن جني (392هـ) إلى التكرير والمبالغة في الفعل في باب (قوة اللفظ لقوة المعنى)⁽⁵⁾. وقال قبله سيديويه (180هـ): «واعلم أن التخفيف في هذا جائز كله عربي، إلا أن فَعَّلْتُ إدخالها ههنا لتبيين الكثرة»⁽⁶⁾. أي: إنّ الخفف عام الدلالة على الحدث، في حين يدلّ المشدّد على المبالغة فيه. أما عن مواضع تغاير القراءة فهي كما يلي:

موضعا الزمر: وهما قوله تعالى:

(1) A note of some uses of the term "meaning" in descriptive linguistics, Roger Fowler, (journal word), volume21, p418.

(2) ينظر: التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، ص32.

(3) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ص90.

(4) ينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، 219/1.

(5) الخصائص، ابن جني، 188/3.

(6) الكتاب، سيديويه، 64/4.

﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِن حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [الزمر/71].

﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [الزمر/73].

قرأ الكوفيون-عاصم وحمة والكسائي وخلف-(فُتِحَتْ) بتخفيف التاء، وباقي القراء العشرة-نافع وأبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن عامر-(فُتِحَتْ) بتشديدها⁽¹⁾. فأما من قرأ(فُتِحَتْ) فهو فتح عام، وأما من قرأ(فُتِحَتْ) فهو فتح خاص فيه تكثير⁽²⁾. والتكثير ههنا في المفعول وهو الأبواب. وهو أبلغ عند الأزهري(370هـ)⁽³⁾. أما ابن خالويه(370هـ) فيرى أن الأبواب-في قراءة التخفيف- قد فتحت جميعا في آن واحد، فكان الفتح واحدا. أما في قراءة التشديد فالفعل متكرر؛ لأن كل باب منها قد فُتِح⁽⁴⁾. وهو قريب من الأول. والقول إن التخفيف في الفعل يصلح للقليل والكثير، كما ذكر سيديويه(180هـ). والتخفيف هو الأصل، إلا أن التشديد يختص بالكثرة⁽⁵⁾. ذلك أن لكل زيادة في المبنى زيادة في المعنى على رأي أكثر علماء اللغة.

لقد تغايرت القراءة بين (فَعَلَ) و(فَعَّلَ) والنتيجة واحدة هي افتتاح أبواب الجنة للمتقين وأبواب النار للكفار. ويمكن القول: إن بين القراءتين علاقة عموم وخصوص؛ إذ دلالة(فُتِحَتْ)فتح عام. أما (فُتِحَتْ)فدلالتها خاصة بنوع من الفتح فيه تكرار للفعل مبالغة في المعنى، وتوضيحا لطبيعة الفعل في القراءة الأخرى.
موضع القمر: وهو قوله تعالى:

﴿ فَفُتِحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُّهِمٍّ ﴾ [القمر/11].

- (1) ينظر: المبسوط في القراءات العشر، الأصبهاني، ص385، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، ابن جبار، ص540، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص262، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، النشار، 257/2.
- (2) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، ص685.
- (3) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص445.
- (4) ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص201.
- (5) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، 266/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص225-226، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، 634/4.

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكوفيون (فَتَحَّخْنَا) بتخفيف التاء، الباقون (فَتَحَّخْنَا) بتشديدها (1). وهو على غرار موضعي الزمر؛ فأما من قرأ (فَتَحَّخْنَا) مخففة فكأن السماء فُتحت مرة واحدة. وأما من قرأ (فَتَحَّخْنَا) فكأنها فُتحت شيئاً بعد شيء (2). وذلك لكثرتها (3). وإن كان التخفيف يحتمل التقليل والتكثير؛ كون المخفف عاماً (4). مع التأكيد على المبالغة في الفتح مناسبة للأبواب في قراءة التشديد.

موضع التبا: وهو قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾ [التبأ/19].

قرأ الكوفيون-عاصم وحمزة والكسائي وخلف-(فُتِحَتِ) بتخفيف التاء، وباقي العشرة (فُتِحَتِ) بتشديدها (5). وقد سبق الحديث عن دلالة عموم الفعل في قراءة التخفيف وعن تكثيره مبالغة في قراءة التشديد. والقول إن الله تعالى يصف-في الآية-حال السماء إذا قامت الساعة، فهي منفتحة-ومفتحة-كأن لم تكن يوماً سقفاً سواء أكان الفتح مرة واحدة أم مرة بعد مرة. وقراءة التشديد-وإن كانت دالة على المبالغة في الفعل-مألها إلى الأخرى.

موضع الشورى: وهو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ

أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ وَمَن يَقْرَفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [الشورى/23].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي (يُبَشِّرُ) بياء مضمومة، وباء ساكنة وشين مضمومة وباقي القراء العشرة (يُبَشِّرُ) بياء مضمومة، وباء مفتوحة وشين مكسورة مشددة (6). فقيل: يُبَشِّرُكُ وَيُبَشِّرُكُ وَيُبَشِّرُكُ لغات والمعنى واحد (7). ربّما مردّ ذلك إلى تعدّد لهجات العربية. كما قيل: إن (يُبَشِّرُ) دالة على مطلق البشارة و(يُبَشِّرُ) دالة على الكثرة (8). أكّد ذلك أبو حيان (745هـ) كون (يُبَشِّرُ) من (بَشَّرَ) أما (يُبَشِّرُ) فمن (بَشَّرَ). وهو متعدّي، وبالتالي فإن تضعيفه للتكثير لا للتعددية؛ لأن

- (1) ينظر: الغاية في القراءات العشر، الأصهباني، ص 241، وسوق العروس في القراءات العشر، الطبري، ص 184-185، والنشر، ابن الجزري ص 652، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البناء، ص 524.
- (2) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 221.
- (3) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي، 82/27.
- (4) ينظر: الموضح، ابن أبي مریم، ص 752.
- (5) ينظر: المبسوط، الأصهباني، ص 458، وسوق العروس، الطبري، ص 760، والكفاية الكبرى في القراءات العشر، القلانسي، ص 314، والنشر، ابن الجزري، ص 626.
- (6) ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، 205-206، والمستنير في القراءات العشر، ابن سوار، ص 779، والنشر، ابن الجزري، ص 539، وإتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 492.
- (7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 405/1، والحجة، أبو علي، 275/2، والفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمداني، 529/5.
- (8) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي، 50/4، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1158، والدر المصون، الحلبي، 549/9.

المتعدّي إلى واحد وهو مخفف لا يتعدّى بالتضعيف إليه⁽¹⁾. وهو قول منطلقه نفي احتمال أن يكون التغاير تغاير لغات.

إنّ العلاقة بين القراءتين-على غرار المواضع السابقة-علاقة عموم وخصوص، خصوص تمثّل في قراءة التضعيف تكثيراً للفعل، وتقوية للمعنى بحسن الجزاء لمن آمن وعمل صالحاً، وعلى قدر الطاعة لله يزداد الرضى وتزداد البشرية. وإن كانت القراءة الأخرى تحتل المعنى-زيادة على القلة-لما فيها من عموم دلالة.

موضع محمد (صلى الله عليه وسلم): وهو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد/22].

قرأ يعقوب (تَقَطَّعُوا) بتاء مفتوحة وقاف ساكنة وطاء مفتوحة مخففة، وباقي القراء (تَقَطَّعُوا) بتاء مضمومة وقاف مفتوحة وطاء مكسورة مشددة⁽²⁾.

فأما قراءة (تَقَطَّعُوا) فمن قَطَعَ رحمه يقطعها، قال تعالى: ﴿وَيَقَطُّعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ [البقرة/27]. وأما قراءة (تَقَطَّعُوا) فمن قَطَّع رحمه يقطِّعها، من التقطيع على التكرير⁽³⁾ دائماً. وهو «أبلغ في باب قطيعة الرحم»⁽⁴⁾ عند الأزهري (370هـ). بل هو موضَّح ومحدّد لطبيعة الفعل العامة في قراءة التخفيف. قال تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنبياء/93].

إنّ الله تعالى يوجّه خطابه إلى هؤلاء الذين إذا ذُكر القتال في سبيله نظروا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم نظر المغشي عليه؛ بأنهم إن تولّوا عن تنزيل الله وفارقوا أحكامه عصوا في الأرض وسفكوا الدماء، وقطعوا أرحامهم على ما كانوا عليه في جاهليتهم⁽⁵⁾. والقراءتان منسجمتان؛ الأولى عامة الدلالة على القطع، والثانية للمبالغة في الفعل؛ إذ أمر الله بصلة الرحم لأن ذلك الأصل والواجب، ومن قَطَّعها فقد قَطَّعها مبالغة في فصل ما حقه الوصل.

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من حديث في صلة الرّحم دلالة على عظمتها عند الرّحمن من بينها:

(1) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 493/7.

(2) ينظر: الكامل، ابن جبار، ص 638، ومفردة يعقوب، ابن الفخّام، ص 244، والمبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي، سبط الخياط، ص 781، والنشر، ابن الجزري، ص 539.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن المبيّن لما تضمّنه من السنة وآي الفرقان، القرطبي، 274/19، والبحر المحيط، أبو حيان، 82/8.

(4) معاني القراءات، الأزهري، ص 476.

(5) ينظر: جامع البيان عن تأويل آيات القرآن، الطبري، 43/7-44.

- «الرحم معلقة بالعرش تقول من وصلني وصله الله، ومن قطعني قطعته الله»⁽¹⁾.

- «لا يدخل الجنة قاطع»⁽²⁾. أي: قاطع صلة رحم.

موضع الممتحنة: وهو قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُفَصِّلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الممتحنة/3].

قرأ عاصم ويعقوب (يُفَصِّلُ) بياء مفتوحة وفاء ساكنة وصاد مكسورة خفيفة، ومثلها ابن كثير ونافع وأبو جعفر وأبو عمر وهشام-عن ابن عامر-بخلافٍ عنه إلا أنه بالبناء للمفعول، وقرأ حمزة والكسائي وخلف (يُفَصِّلُ) بياء مضمومة وفاء مفتوحة وصاد مكسورة مشددة، ومثلهم ابن ذكوان-عن ابن عامر-وهشام بخلافٍ عنه إلا أنه بالبناء للمفعول⁽³⁾.

وقد سبق الحديث عن دلالة العموم تخفيفاً والتكثير تشديداً، وذلك «لتردد الفعل وكثرة ما يُفَصِّلُ الله بينهم يوم القيامة»⁽⁴⁾. أمّا عن البناء للفاعل والبناء للمفعول فسيرد في موضعه إن شاء الله⁽⁵⁾.

أما عن تفسير الآية فقول: إنَّ الله تعالى يُفَصِّلُ بين عباده يوم القيامة بأن يدخل أهل طاعته الجنة وأهل معاصيه النار⁽⁶⁾. وقيل: إنَّ الله يُفَصِّلُ بين المؤمنين المشركين لأجل أرحامهم-أي أقربائهم-وأولادهم وبين ما عصوا الله لأجله وهم هؤلاء. قال البيضاوي (691هـ): «يُفَرِّقُ بَيْنَكُمْ بِمَا عَرَأْتُمْ مِنَ الْهَوْلِ فَيَفَرُّ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ، فَمَا لَكُمْ تَرْتَفُضُونَ الْيَوْمَ حَقَّ اللَّهُ لِمَنْ يَفَرُّ مِنْكُمْ غَدًا»⁽⁷⁾. ذلك أن الآية-فيما قيل-نزلت في حاطب بن أبي بلتعة وكان قد كتب إلى المشركين بمكة يخبرهم بمسير الرسول صلى الله عليه وسلم إليهم لأن عياله كانوا بمكة ولم يكن له بها عشيرة تمنعهم، فأراد أن يتقرب إليهم ليكفوا عن عياله»⁽⁸⁾. فوشى-بذلك-بأمر الرسول صلى الله عليه وسلم خوفاً على أهله.

(1) صحيح مسلم، حديث رقم 2555. وينظر: صحيح البخاري بلفظ قريب، حديث رقم 5642.

(2) المرجعان نفساهما، حديث رقم 2556، وحديث رقم 5984، والجامع الكبير، الترمذي، حديث رقم 1909.

(3) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 434، والمنتهى (دفيه خمس عشرة قراءة) الخزاعي، ص 1000، والنشر، ابن الجزري ص 643، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، النشار، 361/2.

(4) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 706. وينظر: إعراب القرآن، النحاس، 412/4.

(5) ينظر: البحث، ص 229.

(6) جامع البيان، الطبري، 273/7، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 402/20، ولباب التأويل في معاني التنزيل، الخازن، 280/4، والجواهر الحسان في تفسير القرآن، النعالبي، 418/5.

(7) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، 204/5. وينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي، ص 1215.

(8) تأويل مشكل إعراب القرآن، ابن قتيبة، ص 356. وينظر: جامع البيان، الطبري، 271/7-272.

إنّ قراءة التضعيف-تضعيف العين-بما تحمله من دلالة صريحة على المبالغة في الفعل موصّحة لقراءة التخفيف؛ ذلك أن (يُفَصِّلُ) أقوى في التعبير عن الفصل بين وثيقي الصلاة، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ (34) وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ (35) وَصَحْبِهِ وَبَنِيهِ (36) ﴿عبس [34-36]. فتلك الصلاة مهما كانت وثيقة ومتينة في الدنيا فهي هشة يوم القيامة من الأهوال.

موضع المنافقون: وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّأُ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ (5) [المنافقون / 05].

قرأ نافع وروح-عن يعقوب-(لَوَّأ) بواو خفيفة، وباقي القراء بما فيهم رويس-عن يعقوب-(لَوَّأ) بواو مضمومة مشددة (1).

فأما من قرأ (لَوَّأ) فمن قولهم: لوى فلان رأسه، ولوى لسانه، وهو يصلح للقليل والكثير، ومعناه التني والعطف، قال تعالى: ﴿لِيَأْ بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ [النساء: 46]. وأما من قرأ (لَوَّأ) فالوجه أنّه بناء يختص بالكثرة (2). حجتهم في ذلك أنّ (رؤوس) جماعة فوجهها التشديد، وكذلك كلّ فعل يكثر مرّة بعد مرّة (3). والقول بالتشديد لأنّه فعل للجماعة منسوب لأبي عبيد. وردّ عليه القرطبي (671هـ) بأنّه غلط لأنّه أنزل في شخص واحد، ثمّ عاد وقال، إنّما يجوز أن يُخبر عنه وعمّن فعل فعله (4). والحقيقة لم يخطئ أبو عبيد فإنّما هو حملٌ على اللفظ والمعنى مفرد، أو أن يكون للواحد ومن فعل فعله كما ذكر القرطبي. إنّ المعنى في (لَوَّأ) أو (لَوَّأ) حرّكها مستهزئين (5). وقد نزلت الآية في عبد الله بن أبي بن سلول (*). وهو من الأنصار، وقد ذكر ابن كثير (774هـ) جملة من الروايات في سبب نزولها تشترك في كون عبد الله قد أساء إلى النبي صلى الله عليه وسلّم والمهاجرين وأبي أن يعتذر ليستغفر له رسول الله إنكاراً منه (6).

(1) ينظر: التلخيص في القراءات الثمان، الطبري، ص 437، والكفاية، القلانسي، ص 302، والنشر، ابن الجزري، ص 643، واتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 543.

(2) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، 4/409، وروح المعاني، الالوسي، 113/28.

(3) حجة القراءات، أبو زرة، ص 710.

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 20/504.

(5) ينظر: الحجة لابن خالويه، ص 227، وجامع البيان، الطبري، 7/300، والبحر المحيط، أبو حيان، 8/269.

(*) ينظر: أسباب النزول، السيوطي، ص 266، وإرشاد الرحمن لأسباب النزول، الأحموري، ص 713، والمحرر في أسباب نزول القرآن، المزيني، ص 1016.

(6) ينظر: تفسير ابن كثير، 7/282 إلى 287.

إنّ في قراءة (لَوَا)-مُخَفَّفًا-دلالة عامّة على الاعتراض تبيّن قراءة (لَوَا)-مَشَدَّدًا-درجته مبالغة في الفعل، وذلك يتلاءم وسياق الآية؛ لأنّ المنافقين قد غلبت حقيقتهم تظاهرهم فأبوا أن يدعنوا وبالغوا في الفعل الواحد منهم والجماعة.

موضع الجن: وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّنْ نَقُولَ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ۗ﴾ [الجن: 05].

قرأ يعقوب (تَقَوَّلَ) بفتح القاف والواو مشدّدة وباقي القراء (تَقُولَ) بضمّ القاف وواوٍ خفيفة (1). وقد سبقت الإشارة إلى دلالة العموم في (فَعَلَ) ودلالة التكثر والمبالغة في (فَعَلَ) ولمسنا ذلك في جميع ما مرّ من مواضع، إلا أنّ الأمر مختلف هنا، ذلك أنّ قراءة (تَقُولَ) مضارع قالت، تقول قولاً، أما قراءة (تَقَوَّلَ) فمن التَقَوَّل وهو الادّعاء ولا يكون إلا كذباً (2). وهو على غرار قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِلِ ۗ﴾ [الحاقة/44]. أما القول فيحتمل الصدق والكذب خلافاً للتقول الذي «هو نسبة الكلام إلى من لم يقوله. وهو في معنى الكذب» (3) وخُفِّفَ بالحذف؛ إذ أصله (تَتَقَوَّلُ) ثمّ حُذِفَ التاء. في حين «القول عامٌّ له وللصدق» (4). ذلك أنّ الجنّ كانوا «يقولون كُتًّا نتوهم أنّ أحداً لا يقول على الله باطلاً؛ يريدون إنا كُتّا قبل اليوم نصدّقهم» (5). اعتقاداً منهم أنّ لا أحد من بني آدم ولا من الجنّ يجراً على قول الكذب على الله.

يبدو لأوّل وهلة-في ضوء الصيغتين الصرفيتين للفعلين- أنّ قراءة (تَقُولَ) عامّة لدالتها على الصدق والكذب، وأنّ قراءة (تَقَوَّلَ) خاصّة بالكذب إلا أنّ السياق يوجّه العام إلى الخاص لارتباطه بلفظ (الكذب). وزادته قراءة (تَقَوَّلَ) تأكيداً وذلك مطابقة بين الدلالة الصرفية-دلالة تقول-والسياقية.

موضعا الواقعة والمرسلات: وذلك في قوله تعالى: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ۗ﴾ [الواقعة/ 60].

وقوله: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ۗ﴾ [المرسلات / 20].

قرأ ابن كثير في موضع الواقعة (فَقَدَرْنَا) خفيفة الدال، والباقون بتشديدها (فَقَدَرْنَا). في حين قرأ نافع وأبو جعفر والكسائي موضع المرسلات (فَقَدَرْنَا) بدالٍ مشدّدة، وباقي القراء العشر بتخفيفها (فَقَدَرْنَا) (6).

(1) ينظر: التلخيص، الطبري، ص 449، والمتهى، الخراعي، ص 1016، ومفردة يعقوب، ابن الفخام، ص 268، والنشر، ابن الجزري، ص 246-247.

(2) ينظر: معاني القراءات، الأزهرى، ص 537، والموضح، ابن أبي مريم، ص 795، والكشاف، الزمخشري، ص 471/4.

(3) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ص 224/29.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ص 380/5.

(5) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص 427.

(6) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 457، وسوق العروس، الطبري، ص 701-758، والمستنير، ابن سوار، ص 841، والنشر، ابن الجزري، ص 650.

هذان الموضعان فيها خلاف؛ إذ قيل: إِنَّ (قَدَرَ) و(قَدَّرَ) لغتان⁽¹⁾ وهو رأي الجمهور، والعرب تقول: قَدَرَ عليه الموتَ وَقَدَّرَهُ. ومنه قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الهلال: «إِذَا غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ»⁽²⁾؛ أي قَدِّرُوا له المَسِيرَ والمَنَازِلَ⁽³⁾؛ أي قَدِّرُوا له تمام الشهر؛ أي: ثلاثين يوماً⁽⁴⁾.

يوافق قراءة التخفيف قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ في الموضع ذاته من المرسلات، ويوافق قراءة التشديد قوله تعالى: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ﴾⁽¹⁹⁾ [عبس / 19].

لقد قيل إِنَّ التشديد للتكرار؛ كأنه مرّة بعد مرّة، أمّا التخفيف فمن القدرة، ذكر ذلك القيسي (437هـ) مؤكداً على أَنَّ اللَّفْظَيْنِ أَنْ يَكُونَا بِمَعْنَيْنِ وَفَائِدَتَيْنِ يَدْلَانِ عَلَى التَّقْدِيرِ وَالْقُدْرَةِ أَوْلَى مِنْ أَنْ يَكُونَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ⁽⁵⁾. موافقا بذلك قاعدة (الزيادة في المعنى للزيادة في المبنى).

فإن كانت القراءتان لغتين فالمعنى واحد، وإلا فالقول: إِنَّ اللهُ تَعَالَى هُوَ الْقَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، والمقدّر لكلّ شيءٍ سواءً أكان التقدير مرّة واحدة أم مرّة بعد مرّة، ولا تعارض بين القراءتين بل انسجام وتلازم؛ إذ القادر هو المقدّر، وما كان ليقدّر الأمور لولا قدرته وتقديره دليل قدرته.

موضع الأعلى: وذلك في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾⁽³⁾ [الأعلى / 03].

قرأ الكسائي (قَدَرَ) بدالٍ مفتوحة خفيفة، وباقي القراء بتشديدها⁽⁶⁾. وهو مثل السابق فأغنى عن الإعادة. أمّا عن دلالة الآية فقد ذكرت جملة من المعاني بإزائها وهي: (7)
- هدى الإنسان إلى سبيل الخير والشرّ، والسعادة والشقاوة، وهدى الأنعام إلى مراتعها.
- قدّر لكلّ شيءٍ مسلكه فهدى.

- قدّر الأرزاق وهدى لاكتساب الأرزاق والمعاش.

(1) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 113/3، وإعراب القرآن، النحاس، 117/5، والحجة ابن خالويه، ص 237، والحجة، أبو علي، 509/4.

(2) صحيح البخاري حديث رقم 1807، وصحيح مسلم بلفظ قريب، حديث رقم 1080.

(3) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 504/21.

(4) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم، النووي، 189/7، وفتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، 121/4، وكشف اللثام شرح عمدة الأحكام، السفاريني، 490/3.

(5) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، القيسي، ص 665.

(6) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 680، التبصرة في القراءات السبع، القيسي، ص 724، والكفاية، القلانسي، ص 318، والنشر، ابن الجزري، ص 652.

(7) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 252/6، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1400.

-خلق المنافع في الأشياء وهدى الإنسان لوجه استخراجها منها.
-قدّر السعادة والشقاوة عليهم، ثم يَسَّرَ لكلّ واحد من الطائفتين سلوك سبيل ما قدّر عليه.
في الحقيقة لقد قدّر-وقدّر-الله كلّ هذه الأمور وغيرها، ومن كان كذلك فحري بخلقه التسبيح له كما ورد

في أول السورة، وفي قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ﴾ [التغابن / 01].

موضع الفجر: وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ ۗ﴾ [الفجر / 16].
قرأ أبو جعفر وابن عامر (فَقَدَرَ) بدال مفتوحة مشددة وباقي العشرة بتخفيفها⁽¹⁾. هو على غرار الموضعين السابقين. أمّا عن دلالاته السياقية فهي توضيح الرزق. قال الفراء (207هـ): «قَدَرَ على الإنسان رزقه»⁽²⁾. فقد قدّره كذلك في قراءة التشديد، وجعله على قدرٍ في قراءة التخفيف، وهو القادر على ذلك والمقدّر له.
مواضع التكوير: تجسّد مواضع التكوير-بدورها-دلالة العموم في المخفّف على أشهر الآراء، والتكثير والتكثير في المشدّد أو المضعّف، وتفصيل ذلك:

الأول: وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۗ﴾ [التكوير / 06].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (سُجِّرَتْ) بجم مكسورة خفيفة، وباقي القراء بتضعيفها (سُجِّرَتْ)⁽³⁾. فأما من قرأ (سُجِّرَتْ) فهو لتكرير الفعل وتكثيره، وأما من قرأ (سُجِّرَتْ) فهو لقليله⁽⁴⁾. أو لعمومه في المخفّف وخصوصه في المشدّد⁽⁵⁾. فكان الفعل حدث مرّة واحدة في القراءة الأولى، ومرّة بعد أخرى في الثانية.
وقيل في تفسير الآية: إنّ البحار قد أفضى بعضها إلى بعض فصارت بحراً واحداً⁽⁶⁾. لعلّ ذلك كما قيل-لامتلائها حتى فاضت⁽⁷⁾. وطمست معالم اليابسة، فلم يبق إلا الماء. كما قيل: مُلئَتْ نيراناً تضطرم لتعذيب أهل النار، وكذا: يذهب ماؤها فلا يبقى فيها قطرة⁽⁸⁾. وقد عدّ عند بعض من ألفاظ الأضداد؛ إذ «قيل: في

(1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 470، والمستنير، ابن سوار، ص 851، والنشر، ابن الجزري، ص 652، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 583.

(2) معاني القرآن، الفراء، 150/3.

(3) ينظر: المنتهى الخزامي، ص 1032، والمبجج، الحياط، ص 841، والكفاية، القلانسي، ص 315، والنشر، ابن الجزري، ص 651.

(4) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 558، والحجة، ابن خالويه، ص 239.

(5) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 816، والكشف، القيسي، ص 669.

(6) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 128/3.

(7) ينظر: جامع البيان للطبري، 468/7.

(8) ينظر: الكشف، الزمخشري، 531/4-532.

المسجور إته الفارغ الممتلئ»⁽¹⁾. أي يُطلق على الفارغ كما يُطلق على الممتلئ. والسياق كفيل بتحديد أيهما المقصود. ومما ذكره القرطبي (671هـ): أن تكون الشمس في البحر فيصير البحر نارًا بحرِ الشمس⁽²⁾. وليس بعيد عما سبق إلا قول الطبري (310هـ).

إنَّ الله تعالى يخبر عن أهوال يوم القيامة، وهي شديدة سواء أُفْرئ بتشديد الفعل أم بتخفيفه، وإن كان في قراءة التشديد مبالغة تليق بوصف تلك الأهوال، أمّا قراءة التخفيف؛ فلئن كانت لقليل الفعل-على ما ذُكر- فقراءة التضعيف تكملها، ولئن كانت عامّة فهي تخصّصها. وبين القراءتين في الحالين تضافر في تبيان الدلالة.

الثاني: وهو قوله: ﴿بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ۙ﴾ [التكوير / 09]. قرأ أبو جعفر (قُتِلَتْ) بتشديد التاء مكسورة وخفّفها باقي القراء العشرة⁽³⁾.

والقول: إنَّ في قراءة (قُتِلَتْ) مبالغة في الفعل خلافاً لـ (قُتِلَتْ) العامّة. وتلك المبالغة بتكثير الفعل مناسبة لإرادة اسم الجنس على رأي السمين الحلبي (756هـ)⁽⁴⁾؛ لأنَّ (الذنب) اسم جنس يدلّ على الكثرة، وكأنَّ الموءودة تسأل عن ذنوب كثيرة كانت سبباً في قتلها، وهو استفهام إنكاري، وأبين من إرادة الجنس تكثير الفعل مبالغة في وصف فضاوته، فكأنَّ الواد قتل متكرّر لما فيه من قسوة في دفن الحي خلافاً لدفن الميت.

وكانت العرب في جاهليتها إذا ما رزقت إحداهنّ بنتاً دُفنت البنت حيّة وهو «أفضع أعمال الشرك»⁽⁵⁾. أمّا سؤالها فإنكار كما سبق، وتوبيخ لقاتلها؛ لأنّها تقول: قتلْتُ بغير ذنب⁽⁶⁾، وأزهقت روحها خلافاً للفترة وهي كون الوالدين سبباً في وجود الأبناء وحمايتهم لا لقتلهم. وقراءة التضعيف بذلك بيّنت ووضّحت طبيعة الفعل ودرجته وهي إحدى دلالاتي قراءة التخفيف.

الثالث: وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ ۙ﴾ [التكوير / 10].

(1) الأضداد، ابن الأنباري، ص 54. وينظر: الحجة، أبو علي، 523/4.

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 99/22.

(3) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 431، والكمال، ابن جبارة، ص 658، والنشر، ابن الجزري، ص 651، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 573.

(4) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 704/10.

(5) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 144/30.

(6) ينظر: الوسيط، الواحدي، 429/4.

قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر وعاصم ويعقوب (نُثِرَتْ) خفيفة الشين مكسورة، وقرأ باقي العشرة (نُثِرَتْ) بتشديد الشين (1).

وعلى غرار المواضع السابقة بقي كل من الأزهري (370هـ) وابن خالويه (370هـ) وفيين لمذهبيهما من كون التخفيف لقليل الفعل، والتشديد لكثيره، قال الأول: «من شدد فللتكثير والتكرير ومن خفف فعلى الفعل الذي لا يتكرر» (2). وقال الثاني: «فالحجة لمن شدد أنه أراد نشر كل صحيفة منها، فقد دام الفعل وتكرر... والحجة لمن خفف أنه أراد نشرها مرة واحدة» (3).

فلئن كانت قراءة التخفيف تحتمل القليل والكثير -على ما ذكر سابقاً- فهي متضمنة للأخرى، ولئن كانت للقليل دون الكثير فقراءة التشديد مكتملة لها تبييناً لدرجة الفعل، والدلالة متراوحة بذلك بين الانفتاح مرة واحدة، وبين تكرير الانفتاح مع كل صحيفة، وقد انفتح النص القرآني للداليتين.

الرابع: وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِرَتْ﴾ (12) [التكوير / 12].

قرأ ابن كثير وهشام -عن ابن عامر- وأبو عمرو، وروح -عن يعقوب- وأبو بكر -عن عاصم- بخلاف عنه، وحزمة والكسائي وخلف (سُعِرَتْ) بعين مكسورة خفيفة شديداً باقي العشرة (سُعِرَتْ)، وهم نافع وأبو جعفر وابن ذكوان -عن هشام- وحفص -عن عاصم- وكذا أبو بكر بخلاف عنه، ورويس عن يعقوب (4).

قال أبو علي (377هـ) مرجحاً قراءة (سُعِرَتْ): «فهذا يدل على كثرة وشيء بعد شيء فحقه التشديد» (5). وإلى ذلك ذهب الزجاج (311هـ) دون ترجيح قراءة على أخرى. قال: «سُعِرَتْ أوقدت

مرة بعد مرة» (6). موافقة لقوله تعالى: ﴿كَلَّمَآخَبَتَ زِدْنَهُمْ سَعِيْرًا﴾ (97) [الإسراء / 97]. وهو في وصف نار جهنم سَعَّرَهَا، غضب الله تعالى وذنوب بني آدم فيما ذكره ابن عطية (546هـ) (7). جسدته المبالغة في المعنى في قراءة التشديد واحتملته قراءة التخفيف.

(1) ينظر: المستنير، ابن سوار، ص 845 والمنتهى، الخزاعي، ص 1032، والكفاية، القلانسي، ص 315، والنشر، ابن الجزري، ص 651.

(2) معاني القراءات، الأزهري، ص 558.

(3) الحجة، ابن خالويه، ص 239. وينظر: الكشف، القيسي، ص 669.

(4) ينظر: المبسوط، الأصهباني، ص 464 ولم يذكر ابن ذكوان. وينظر: المستنير، ابن سوار، ص 845، والنشر، ابن الجزري ص 651، والبدور الزاهرة، التشار، 413/2. وإن لم يذكر أبا جعفر.

(5) الحجة، أبو علي، ص 523/4.

(6) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 291/5. وينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 751.

(7) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 443/5.

موضع الانقطار: وهو قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّبَكَ غَدَلًا ۝۷﴾ [الانقطار / 07].

قرأ الكوفيون-عاصم وحمزة والكسائي وخلف-(عَدَلًا) خفيفة الدال مفتوحة وباقي العشرة بتثنيدها⁽¹⁾. وقيل: إنَّ (عَدَلًا) سَوَّكٌ معتدل الخلق حَسَنُهُ، وهي دلالة (عَدَلًا) المخففة أيضًا، مع أنَّ الثانية-عَدَلًا-تَحْتَمَلُ معنى الصرف؛ أي: صَرَفَكَ عن خَلْقَةٍ غيرك إلى خَلْقَتِكَ الخاصَّة⁽²⁾. وردَّ على ذلك النحاس (338هـ) بأنَّ الكلام تام عند (فعدلك) و(في) متعلِّقة بـ (رَكَّبَكَ) لا بـ (عَدَلًا) حتَّى يكون بمعنى الصرف⁽³⁾. والصواب أنَّ السياق يحتمله بتقدير محذوف، أي: خلقك فسوَّك فعدلك عن صورة غيرك إلى صورتك الخاصَّة، في أيِّ صورة ما شاء رَكَّبَكَ.

أنظر كيف يتواضع القوي العزيز في خطابه لعبده معاتبًا إياه مقيمًا الحجَّة عليه بأن جعل له خلقَةً معتدلة. قال تعالى: ﴿فَأَحْسَنَ سُوْرَكَرُّوْا لِلَّهِ الْمَصِيْرُ ۝۳﴾ [التغابن / 03]، تلك دلالة القراءتين على أنَّ قراءة التخفيف تحتمل إضافة إلى ذلك الصرف عن خلقة الغير إلى الخلقة الخاصَّة، وقراءة التشديد تحتمل المبالغة في الفعل زيادة في الدلالة وفي الحجَّة.

موضع الهمزة: وهو قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ۝۲﴾ [الهمزة / 02].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس-عن يعقوب-ونافع وعاصم (جَمَعَ) خفيفة الميم مفتوحة، وقرأ أبو جعفر وابن عامر وحمزة والكسائي، وخلف روح عن يعقوب (جَمَعَ) بجيم مشدَّدة⁽⁴⁾. فقال النحاس (338هـ): «جَمَعَ بالتخفيف يكون للقليل والكثير، وجَمَعَ لا يكون إلا للكثير»⁽⁵⁾. ذلك أنَّ قراءة تضعيف العين توحى بأنَّ الفاعل قد جمع المال «مرَّة بعد أخرى حبًّا له وشغفًا به، وقيل: جعله

(1) ينظر: المنتهى، الخزاغي، ص1033، والكفاية، القلانسي، ص316، والنشر، ابن الجزري، ص651، وإتحاف فضلاء البشر، البناء، ص575.

(2) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 132/3، وجامع البيان، الطبري، 474/7، والكشاف، الزمخشري، 537/4، وأنوار التنزيل، البيضاوي، 292/5.

(3) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 169/5.

(4) ينظر: الكامل، ابن جبارة، ص663، المستنير، ابن سوار، ص858، والنشر، ابن الجزري، ص655، والبدور الزاهرة، النشار، 451/2.

(5) إعراب القرآن، النحاس، 288/5.

أصنافاً وأنواعاً كعقارٍ ومتاعٍ ونقودٍ»⁽¹⁾. أمّا (جَمَعَ) فذكر الأزهري (370هـ) وابن خالويه (370هـ) -على عادتتهما- أنه للجمع مرّة واحدة⁽²⁾.

وقال غيرهما: إنّه يحتمل القلّة والكثرة⁽³⁾. أمّا الذي ذكره أبي علي (377 هـ): «قد يجوز أن يكون جَمَعَ لِمَا يُجْمَعُ فيما قَرَّبَ من الوقت ولم يتراخ»⁽⁴⁾ فقد جعله بمعنى المشدّد إلاّ أنّه اشترط الجمع المتقارب الوقت وليس بشرط؛ إذ الجمع عامٌ غير مخصّص بزمن لا هنا ولا في قراءة التشديد. «لم يجمعه في يومٍ ولا يومين ولا شهر ولا شهرين ولا سنة ولا سنتين»⁽⁵⁾. وقد جاءت قراءة التشديد موافقة لما بعدها (عدّده)، أمّا قراءة التخفيف

فموافقة لقوله تعالى: ﴿خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾⁽⁵⁸⁾ [يونس/58].

إنّ الله تعالى يتوعّد «الذي جمع مالا وأحصى عدده، ولم ينفقه في سبيل الله، ولم يؤدِّ حقَّ الله فيه. ولكنّه جمعه فأوعاه وحفظه»⁽⁶⁾. بل وبالغ في جمعه في قراءة (جَمَعَ) تبييّنًا لطبيعة الجمع العام في قراءة (جَمَعَ). هذا الذي أعمى حبّ المال والدنيا بصره فلم يعبّ قوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾⁽⁴⁶⁾ [الكهف/46].

ب-تغاير الصيغة بين (أفعل) و(فعل):

لقد اختلف القراء العشرة قراءة للأفعال-في الربع الأخير من القرآن-بين صيغة (أفعل) و(فعل) في عشرة مواضع كما هو مبين:

اسم الصورة ورقم الآية	القراءتان
الزمر/61	يُنَجِّي/يُنَجِّي
غافر/12	يُنزِلُ/يُنزِلُ
الشورى/27-28	يُنزِلُ/يُنزِلُ
الأحقاف/22	أُبلغكم/أُبلغكم
الحديد/09	يُنزِلُ/يُنزِلُ
الحشر/02	يُخْرِبون/يُخْرِبون
الممتحنة/10	تُمْسِكُوا/تُمْسِكُوا

(1) روح المعاني، الألوسي، 230/30.

(2) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 581، والحجة، ابن خالويه، ص 248.

(3) ينظر: الموضوع، ابن أبي مريم، ص 840، 841، والدر المصون، الحلبي، 106/11.

(4) الحجة، أبو علي، 577/4.

(5) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 772.

(6) جامع البيان، الطبري، 564/7.

يُنَجِّي/يُنَجِّي	الصف/10
يُبَدِّلُهُ/يُبَدِّلُهُ	التحريم/05
يُبَدِّلُنَا/يُبَدِّلُنَا	القلم/32

بعد رصد مواضع تغاير القراءة بين (أفعل) و(فَعَلَ) سنحاول الوقوف على الآثار الدلالية الناتجة، وذلك بتقصيها في سياقاتها المختلفة كما سبق وذكرنا، وذكر قبلنا علماء العربية⁽¹⁾. وغيرهم؛ ذلك أن دلالة الكلمة ترتسم في ضوء جملة من العلاقات القبلية والبعديّة، كما قال سوسير (Ferdinand de Saussure):

« Un syntagme, un terme n'acquiert sa valeur que parce qu'il est opposé à ce qu'il précède ou ce qui suit, ou à toutes les deux »⁽²⁾.

أي: « إن عبارة ما في تركيب ما لا تكتسب قيمتها إلا بتقابلها مع ما يسبقها أو ما يليها أو الاثنين معاً »⁽³⁾. وفيما يلي: تفصيل المواضع.

موضعا الزمر والصف: وهما قوله تعالى:

﴿ وَيُنَجِّ اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [61/ الزمر].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تَجْرِيفٍ يُنَجِّكُم مِّنْ عَذَابِ الْعِمْ ﴿10﴾ ﴾ [الصف / 10].

لقد قرأ موضع الزمر روح -عن يعقوب- (يُنَجِّي) بتخفيف الجيم مع سكون النون في حين قرأه الباقون (يُنَجِّي) بتشديدها مع فتح النون⁽⁴⁾. أمّا عن موضع الصّف فقد قرأه ابن عامر بتشديد الجيم وفتح النون (تُنَجِّيكُم) خلافاً للبقية؛ إذ قرأوه بتخفيف الجيم مع سكون النون (تُنَجِّيكُم)⁽⁵⁾.

(1) ينظر: البحث، ص 19.

(2) Cours de linguistique générale, Ferdinand de Saussure, correcteur, Charles Bally et autres, p 171.

(3) محاضرات في الألسنية العامة، فيردنان دي سوسير، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، ص 149.

(4) ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 530، والكمال، ابن جبارة، ص 541، والمهجع، الخياط، ص 719، والنشر، ابن الجزري، ص 552.

وقد نسب كل من ابن غلبون وابن جبارة قراءة التخفيف ليعقوب دون خلاف بين راويه.

(5) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 635، والمنتهى، الخزاعي، ص 1001، والكفاية، القلانسي، ص 301، والنشر، ابن

الجزري، ص 552.

وذهب جمهور اللغويين والمفسرين إلى أن القراءتين لغتان في متعدّي (نَجَا)؛ إذ يتعدّى بالألف (أُنْجِيَ) ومضارعه (يُنْجِي)، كما يتعدّى بالتضعيف (نَجَّى) ومضارعه (يُنْجِي) (1). وذهب قلة إلى أن في قراءة التشديد-زيادة عن التعدية-معنى الكثرة (2).

فلئن كانت القراءتان لغتين؛ فمن باب التنوع اللغوي والمعنى واحد دلالة على ثراء العربية لغة القرآن، ولئن كانتا مختلفتين؛ فقراءة التخفيف عامّة الدلالة على الفعل من الله تعالى في موضع الزمر؛ إذ هو منجى عباده وذلك يحتمل القلة والكثرة، أمّا قراءة التشديد فتدلّ على المبالغة في الفعل لكثرة ما ينجي الله عباده المتّقين، وبين القراءتين علاقة عمومٍ وخصوصٍ من جهة، ومن أخرى نجد أنّ قراءة التشديد محدّدة وموضّحة لطبيعة الفعل العام في الأولى.

الأمر ذاته في موضع الصف، على أنّ الفعل مسند إلى التجارة من باب تشبيه الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيل الله-بالمال والنفس-بها.

موضع غافر وموضعا الشورى: وهي قوله تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾ [غافر/13].
قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (يُنزِلُ) بنون ساكنة وزاي مكسورة خفيفة والباقون (يُنزِلُ) بنون مفتوحة وزاي مكسورة مشدّدة (3).

وقوله: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ [الشورى / 27]

وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ، وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الشورى / 28].

قرأ-في الموضعين-ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وحزمة والكسائي وخلف (يُنزِلُ) بنون ساكنة وزاي مكسورة خفيفة، وباقي القراء العشرة (يُنزِلُ) بنون مفتوحة وزاي مكسورة مشدّدة (4).

(1) ينظر: الحجة، أبو علي، 486/2، وحجة القراءات، أبو زرع، ص 255، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص 504، والدر المصون، الحلبي، 669/4، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (نجي)، وروح المعاني، الألويسي، 179/7.
(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 258/2، والحجة، ابن خالويه، ص 226، والكشف، القيسي، ص 636.
(3) ينظر: المستنير، ابن سوار، ص 461، والكفاية، القلانسي، ص 120، والتلخيص، الطبري، 211، والنشر، ابن الجزري 523.
(4) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 181-182، والمنتهى، الخراعي، ص 577-578، والنشر، ابن الجزري، ص 523، وإتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 492.

والقول: إن كتي الصيغتين (أَفْعَلْ) و(فَعَّلْ) من مزيد الثلاثي، وقد زيد في الأول همزة وفي الثاني حرف من جنس عينه فَضَعَّفَ، وقد سبقت الإشارة إلى أن للزيادة في المبنى زيادة في المعنى، وأن قوة المعنى من قوة اللفظ كما ذكر ابن جني (392هـ) وغيره (1). وأعاد السيوطي (911هـ) في «تكثر اللفظ لتكثر المعنى» (2). ومما يستفاد من الزيادة في الصيغتين التعدية سواء أكان بالهمزة أم بالتضعيف؛ أي جعل الفعل اللازم متعدياً. فإن كان متعدياً لمفعول صار متعدياً لمفعولين. كما أن (فَعَّلْ) يدل على التكثر والمبالغة إضافة إلى دلالات أخرى تفيد الصيغتان (3).

أما عن تغاير القراءة -يُنزِلُ وَيُنزِلُ- فقد اختلف أهل اللغة بإزائه؛ إذ هما لغتان عند أكثرهم؛ قال سيبويه (180هـ): «وقد يجيء الشيء على فَعَّلْتَ فيُشْرِكُ أَفْعَلْتُ... مثل أَفْرَحْتُ وَفَرَحْتُ، أَنْزَلْتُ وَنَزَلْتُ» (4). وقال أبو علي (377هـ): «فإن كان كل واحد من (نَزَلَ) و(أَنْزَلَ) يستعمل كما يستعمل الآخر ويعنى به ما يعنى بالآخر لم ينكر أن يُوقَع كل واحدٍ منهما موقع الآخر... وهذا مما يعلم منه أن (فَعَّلَ) بمنزلة (أَفْعَلَ) وأن تضييف العين للتعدّي، وليس يراد به الكثرة» (5). تقول: نزل الرزق. مكتفٍ-في ذلك-الفعل بالفاعل. فإن أردت تعديته قلت: أنزل الله الرزق أو نزله.

هذا وقد فرق بعض بين الصيغتين إذ (ينزل) دالة على عموم الحدث وهو إنزال الله الرزق في دلالة مجازية علاقتها المسببية؛ كون الرزق مسبباً أو نتيجة-عن النازل من السماء وهو المطر، أما صيغة (يُنزِلُ) المشددة فتفيد-فيما قيل-الكثرة في الفعل للدلالة على تكرار النزول ومداومته شيئاً بعد شيء (6). وهي مبيّنة للقراءة الأخرى؛ إذ هو نزول خاص فيه تجدد للفعل وتكرار حسب حاجة الناس، بل حسب تقديره تعالى.

موضع الحديد: وهو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُنزِلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحديد / 09].

(1) ينظر: البحث، ص 19.

(2) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، 348/1.

(3) ينظر: التطبيق الصرفي، عبده الزاجي، ص 33-34.

(4) الكتاب: سيبويه، 55/4. وينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 57، والموضح، ابن أبي مريم، ص 187، وحجة

القراءات، أبو زرعة، ص 106، والدر المصون، الحلبي، 512/2.

(5) الحجة، أبو علي، 7/2.

(6) ينظر: الحجة: ابن خالويه، ص 35، والكشف، القيسي، ص 162.

قرأ البصريان- أبو عمرو ويعقوب- وابن كثير (يُنزِلُ) بنون ساكنة وزاي مكسورة خفيفة وباقي القراء العشرة (يُنزِلِ) بنون مفتوحة وزاي مكسورة مشددة (1).

وسبق وذكرنا أنّ أكثر أهل اللغة على أنّ القراءتين لغتان، وقرق بعض بينهما جاعلين (يُنزِلِ) لعموم الدلالة موافقة لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر/01]؛ إذ أنزل الله القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا في ليلة القدر (2). في حين يدلّ (يُنزِلُ) المشدّد على تكرار النزول، فتكون موضحة للأولى محدّدة لطبيعة الفعل.

قال الأصفهاني (502هـ): «والفرق بين الإنزال والتنزيل في وصف القرآن والملائكة أنّ التنزيل يختصّ بالموضع الذي يشير إليه إنزاله مفترقا ومرة بعد أخرى، والإنزال عام» (3). ومعلوم أنّ القرآن نزل منجّما على الرسول صلى الله عليه وسلم طيلة ثلاث وعشرين سنة، فتكرّر النزول.

موقف الأحقاف: وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَلِمْ عِنْدَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ﴾ [الأحقاف / 23].
قرأ أبو عمرو (أُبَلِّغُكُمْ) بباء ساكنة ولام مكسورة مخففة، وباقي القراء (أُبَلِّغُكُمْ) بباء مفتوحة ولام مكسورة مشددة (4).

والقول إنّ الإبلاغ والتبليغ لغتان في متعدّي (بَلَّغَ) عند أكثر أهل اللغة، كقولك: عَطَّمْتُ الأمر وأَعْظَمْتُهُ، وكَرَّمْتُ فلانًا وأَكْرَمْتُهُ، وَجَيْتُهُ وَأَجَيْتُهُ (5). في حين فرّق قلة بينهما على غرار ابن خالويه (370هـ) القائل: «الحجّة لمن شدّد أنّه أراد تكرير الفعل ومداومته» (6). ربّما أصروا على دلالة (فَعَل) على التضعيف والتكرير-زيادة على التعدية-لتضعيف عين الفعل وتكريره.

إنّ هذا الموضع مثل سابقه؛ فلئن كان التغاير من باب اختلاف اللغات فالمعنى واحد، ولئن كان غير ذلك، فالقول: إنّ الله تعالى قد أرسل نبيه لإبلاغ عباده الرسالة في دلالة عامّة، وهذا التبليغ بيّنت قراءة التشديد أنّه كان متكرّرا على قدر تكرر تنزيل القرآن.

موضع الحشر: وهو قوله تعالى: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحشر / 02].

(1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 132-133، والكامل، ابن جبار، ص 489، والنشر، ابن الجزري، ص 523، والبدور الزاهرة، النشار، 348/2.

(2) ينظر: جامع البيان، الطبري، 549/7.

(3) المفردات في غريب القرآن، الأصبهاني، ص 489.

(4) ينظر: المنتهى، الخزاعي، ص 703، والتبصرة، القيسي، ص 511، والموجز في أداء القراء السبعة، الأهوازي، ص 265، والنشر، ابن الجزري، ص 560.

(5) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 194، وإعراب القرآن، النحاس، 135/2، والحجة، أبو علي، 29/3، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 287، ص 724، والبحر المحيط، أبو حيان، 325/4.

(6) الحجّة، ابن خالويه، ص 86.

قرأ أبو عمرو (يُخَرَّبُونَ) بخاء مفتوحة وراء مكسورة مشددة، وباقي القراء (يُخَرَّبُونَ) بخاء ساكنة وراء مكسورة خفيفة (1).

فأما من قال: إِنَّ أَخْرَبَ وَخَرَّبَ لَعْنَانِ مِثْلَ أَخْرَجَ وَخَرَّجَ وَأَعْرَمَ وَعَرَّم (2). فالمعنى واحد، وأما من فرّق بينهما، فذلك أنّ يُخَرَّبُونَ: يُهَدِّمُونَ و(يُخَرَّبُونَ)؛ يتركونها ويعطلونها (3) وقيل إنّ (يُخَرَّبُونَ) للدلالة على تكثير الفعل وتردده (4). وفقاً لمذهبهم في مضعف الثلاثي.

إنّ دلالة كلّ قراءة تتضح في ضوء سياقها اللغوي وغير اللغوي؛ فأما الأوّل فقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي

أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ ﴿٢﴾ [الحشر/02]. فقد ثبت من الآية-في سياقها اللغوي-خروج أهل الكتاب من ديارهم؛ أي رحيلهم عنها، وهي دلالة قراءة التخفيف عند من قال بذلك. وأما الثاني؛ فقد نزلت الآية في بني النضير-من اليهود-الذين عاهدوا الرسول صلى الله عليه وسلم لما هاجر إلى المدينة على ألا يكونوا لا معه ولا عليه، ثم نكثوا عهدهم لما كانت غزوة أحد فحاصرهم الرسول صلى الله عليه وسلم إحدى وعشرين ليلة في حصونهم وفرض عليهم الجلاء، وكان ذلك فعلاً؛ أي رحيلهم.

لقد طرد اليهود-يهود بني النضير-من شبه الجزيرة العربية وإن كان هنا خلاف في وجهتهم؛ إذ قيل: كان ذلك إلى الشام (5). وقيل: أُجِّلِي أَكْثَرَهُمْ إِلَى الشَّامِ، وبعضهم إلى الحيرة، وبعضهم التحق بجَيْبَر (6). فتركوا مساكنهم خراباً.

وقد ذكر الطبري (310هـ) عن الكفار-في تفسيره لآية-أنهم كانوا ينظرون إلى الحبشة-فيما ذُكِرَ-في منازلهم ممّا يستحسنونه، أو العمود أو الباب فينزعون ذلك منها بأيديهم وأيدي المؤمنين (7). وهو قريب من قولهم: «تلك أنّ النبي لما صالحهم على أنّ لهم ما أقلت الإبل، كانوا ينظرون إلى الخشب في منازلهم فيهدّمونها

(1) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 411، والإقناع في القراءات السبع، ابن البادش، ص 784، وكنز المعاني في شرح حرز الأمانى، شعلة، 660/2، والنشر، ابن الجزري، ص 642.

(2) ينظر: الحجة، أبو علي، 432/4، والموضح، ابن أبي مريم، ص 771، والكشف، القيسي، ص 633، والدر المصون، الحلبي 279/10.

(3) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 47/3، ومعاني القرآن وأعرابه، الزجاج، 144/5، والحجة، ابن خالويه، ص 225.

(4) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 386/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 705، وأنوار التنزيل، البيضاوي، 198/5، وروح المعاني، الألوسي، 41/28.

(5) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 499/6، والوسيط، الواحدي، 270/4، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 334/20، ومدارك التنزيل، السّسفي، ص 1207.

(6) ينظر: الكشف، الزمخشري، 375/4، ولباب التنزيل، الخازن، 267/4.

(7) ينظر: جامع البيان، الطبري، 254/7.

وينزعون منها ما يستحسنونه فيحملونه على إبلهم»⁽¹⁾. كما قيل: «هو من باب الاستدلال بالمسبب على السبب؛ لأن حصول الرعب في قلوبهم سبب في تخريب بيوتهم»⁽²⁾؛ لأنهم كانوا يهدمونها ليسدوا بها ما خربه المسلمون من حصونهم⁽³⁾. وتلك دلالة يخرّبون عند من قال إن يخرّبون بمعنى يهدمون وهو دال على تكرر الفعل؛ لأن التهديم يكون شيئاً فشيئاً من جهة، وهو متكرر على قدر تقدّم المسلمين من جهة ثانية. إذن لقد تضافرت القراءتان في وصف ما حلّ ببني النضير في أول الحشر. ويسمى كذلك لأنهم أول من أخرج من جزيرة العرب إلى بلاد الشام ثم أجلى عمر بن الخطاب آخرهم⁽⁴⁾. وقيل ذلك أول حشر في الدنيا وآخره يوم القيامة، وهو ظاهر قول الطبري (310هـ) وغيره⁽⁵⁾. لقد هدم هؤلاء اليهود منازلهم بأيديهم وأيدي المسلمين فعلاً متكرراً مبالغاً فيه في قراءة (يُخْرِبُونَ)، ثم أخربوها-في قراءة يُخْرِبُونَ-بأن أخرجوا منها وتركوها خراباً.

موضع المتحنة: هو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ [المتحنة/10].

قرأ البصريان-أبو عمرو ويعقوب-(تُمَسِّكُوا) بميم مفتوحة وسين مكسورة مشددة وباقي القراء (تُمَسِّكُوا) بميم ساكنة وسين مكسورة خفيفة⁽⁶⁾.

هو على غرار المع السابقة؛ إذاكثر أهل اللغة-على مذهبه في فَعَّلَ وَأَفْعَلَ-ذهبوا إلى أن القراءتين لغتان⁽⁷⁾.

مثال الأولى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكَتِّبِ﴾ [الأعراف/170]. ومثال الثانية قوله: ﴿وَلَا

تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾ [البقرة/231]. وهو ظاهرة قول الزجاج (311هـ) وغيره⁽⁸⁾. أمّا بعض اللغويين فرأى أن ثمة فرقاً؛ إذ المعنى العام واحد إلا أن التشديد للكثرة⁽⁹⁾ إخلاصاً لمذهبه في المضعف دائماً.

(1) معالم التنزيل، البغوي، ص 1291، والدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي، 94/8.

(2) تفسير ابن عرفة، 193/4.

(3) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 500/5، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 499/20، ولطائف الإشارات، تفسير صوفي كامل للقرآن، القشيري، 557/3.

(4) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1291، ومدارك التنزيل، النسفي، ص 1207، والبحر المحيط، أبو حيان، 242/8، وروح المعاني، الألويسي، 39/28.

(5) ينظر: جامع البيان، الطبري، 254/7، والهداية إلى بلوغ النهاية، القيسي، ص 7378، والوسيط، الواحدي، 270/4، وأنوار التنزيل، البيضاوي، 119/5.

(6) ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 586، والكامل، ابن جبار، ص 647، والمبج، الخياط، ص 774، والنشر، ابن الجزري، ص 643.

(7) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 513، والموضح، ابن أبي مريم، ص 773.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 159/5، والحجة، أبو علي، 435/4، وحجة القراءات، أبو زرع، ص 707.

(9) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 92، وإعراب القرآن، النحاس، 415/4، والكشف، القيسي، ص 635.

لقد نزلت الآية عند هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة مع أصحابه مخلفين أموالهم وزوجاتهم ممن لم يُسَلِّمْنَ. قال الفراء (207هـ): «من كانت له امرأة بمكة أبت أن تُسَلِّمَ فقد انقطعت العصمة فيما بينها وبين زوجها»⁽¹⁾. وقيل: الآية خاصة بالكوافر من غير أهل الكتاب؛ أي: عبدة الأوثان، وقيل: هي عامة تُسَخَّ منها الكتابيات⁽²⁾ بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة/05].

يتجلى التفاعل القرآني بين قراءة البصريين-أبو عمرو ويعقوب-وقراءة العامة في نهيهِ تعالى عن إبقاء المسلمين الكافرات تحت عصمتهم؛ أي: زوجاتٍ لهم نهيًا عامًا في قراءة (تُمَسِّكُوا)، ونهيًا مبالغًا فيه في قراءة (تَمَسِّكُوا)، لأنَّ الأصل والواجب ألا يُبْقِيَ المسلم زوجته الكافرة عنده، فإن فَعَلَ فهو مَخْطِئٌ في إمساك ما حَقَّه الترك مبالغ فيه.

موضعا التحريم والقلم: وهما قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ﴾ [التحريم/05].

وقوله: ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا﴾ [القلم / 32].

قرأ المدنيان-نافع وأبو جعفر-وأبو عمرو (يُبَدِّلُنَا) بياء مفتوحة ودال مكسورة مشددة، وباقي القراء العشرة (يُبَدِّلُنَا) بياء ساكنة ودال مكسورة خفيفة⁽³⁾.

وعلى غرار المواضع السابقة قيل-وهو مذهب العامة-إن (أبدل) و(بَدَّلَ) لغتان⁽⁴⁾. وقال بعضُ إنَّ التشديد للكثرة⁽⁵⁾. أمَّا ما قيل من أنَّ التبديل تغيير صورة إلى غيرها والجوهر باقٍ، وأنَّ الإبدال تنحية جوهر

واستئناف آخر، بدليل قوله تعالى: ﴿كَلِمًا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بِدَلْنَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء / 55] ويقول العرب: أبدلت غلامي جارية وناقتي فرسًا⁽⁶⁾ فبعيد لانتحاء السياق واختلاف القراءة.

(1) معاني القرآن، الفراء، 53/3، وينظر، معالم التنزيل، البغوي، ص 1305، والكشاف، الزمخشري، 391/4.

(2) ينظر: جبال القراء وكمال الإقراء، السخاوي، 870/2، والمحرر الوجيز، ابن عطية، 298/5، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي 418/20.

(3) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 311، والمنتهى، الخزاعي، ص 810، والكمال، ابن جبار، ص 593، والنشر، ابن الجزري، ص 392.

(4) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 67/3، والموضح، ابن أبي مريم، ص 489، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 427، والكشاف، القيسي

ص 435.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 193/5، والحجة، ابن خالويه، ص 136، والكشاف، الزمخشري، 430/4.

(6) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 489، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 171/21، والدر المصون، الحلبي، 539/7، ولطائف

الإشارات لفنون القراءات، القسطلاني، ص 2788.

والذي نذهب إليه أن قراءة (يُبدِله) عامّة تخصّصها قراءة (يُبدِّله) مبالغة في الفعل؛ أي: إنّه تعالى- في موضع التحريم- سيعوّض نبيه بدلاً منهنّ زوجاتٍ مسلماتٍ مؤمناتٍ قانتاتٍ ثابتاتٍ عابداتٍ ساجداتٍ ثيباتٍ وأبكاراً تعويضاً مستمراً متكرراً فضلاً منه على نبيه، وعقاباً لهنّ. ذلك على سبيل الافتراض لأنّه «تعالى كان عالماً أنّه لا يطلقهنّ»⁽¹⁾. وفعلاً «لم يقع التبديل لعدم وقوع الشرط»⁽²⁾. وإنما هو للتخويف. قال الطبري (310هـ): «إن هذه الآية نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم تحذيراً من الله نساءه لما اجتمعن عليه في الغيرة»⁽³⁾.

أما في موضع القلم فكان ذلك رجاء أصحاب الجنة، حكى الله قصة جنتهم التي ورثوها عن أبيهم، كان رجلاً صالحاً يتصدق منها على الفقراء أمّا بنوه فبخلوا عليهم فأهلكها الله، ولما رأوها كذلك أدركوا أنّهم كانوا ظالمين⁽⁴⁾، وقالوا ما حكاه الله تعالى على لسانهم طمعاً في إبدالها في قراءة (يُبدلنا) وتبديلها في قراءة (يُبدِّلنا) مبالغة في الفعل ومبالغة في الرجاء على قدر رحمته وكرمه تعالى.

ج-تغاير الصيغة بين (فَعَلَ) و(فَاعَلَ):

لقد اختلف القراء العشرة في قراءة الأفعال بين (فَعَلَ) و(فَاعَلَ) في ثلاثة مواضع واحدٌ منها مكرّر وهو قوله تعالى: ﴿ فَذَرَهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يَوعَدُونَ ﴾ [الزخرف / 83] و[المعارج/42]. قرأ أبو جعفر (يُلَاقُوا) بفتح الياء وسكون اللام دون ألفٍ وباقي القراء العشرة (يُلاقُوا) بضمّ الياء والقاف وفتح اللام ممدودة⁽⁵⁾.

فأمّا قراءة أبي جعفر فمن لقي يلقى لقاءً، وأمّا قراءة العامة فمن لاقى يُلاقي مُلاقاةً، و«يكون اللقاء من الجانبين»⁽⁶⁾. إذ من أشهر دلالات (فَاعَلَ) المشاركة كقولك: سابق محمد علياً وصافحه، كما يكون بمعنى (فَعَلَ)⁽⁷⁾ كقولك: ساعد محمد علياً بأن ساهم في سداد دينه. أمّا السياق فيوجه القراءتين إلى دلالة مشتركة وهي كون مصير الكفار العذاب، تقول: لقي العذاب؛ أي: كان ذلك مصيره، كما تقول: لقي حتفه. وهي دلالة لاقى على أنّ اللقاء في قراءة (يُلاقُوا) من الطرفين، فإن لم يلاقي العذاب الكفار حقيقة فهو مجاز للدلالة على تلّفه لذلك. قال ابن عاشور: «بضمّ الياء وألف بعد اللام، وصيغة المفاعلة مجاز في أنه

(1) مفاتيح الغيب، الرازي، 45/30.

(2) تفسير الجلالين، السيوطي والمحلي، ص 1980.

(3) جامع البيان، الطبري، 329/7.

(4) ينظر: الكشف، الزمخشري، 447/4، والبحر المحيط، أبو حيان، 306/8-307، وتفسير ابن كثير، 351/7.

(5) ينظر: الكفاية، القلانسي، ص 281، المستنير، ابن سوار، ص 785، والنشر، ابن الجزري، ص 631، وإتحاف فضلاء

البشر، البتاء، ص 497.

(6) التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة، على محمد فاخر، 509/1.

(7) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ص 88، 89.

لقاء محقق»⁽¹⁾. فيكون زيادة في التأكيد كما قال الاسترابادي (686هـ): «لابد للزيادة من معنى وإن لم يكن إلا التأكيد»⁽²⁾. وفي الآية «دليل على أنه لا ينبغي للعبد أن يغتر بطول السلامة فإن العواقب غير مأمونة»⁽³⁾. وفي ذلك تهديد من الله تعالى للمشركين بأنهم سيعلمون يوم القيامة جزء لعنهم وخوضهم في الباطل⁽⁴⁾. وادعائهم الولد له، وقيل يوم بدر، على أن القول بأنه يوم القيامة رأي الجمهور⁽⁵⁾. هذا في موضع الزخرف أما موضع المعارج فظاهر أنه يوم القيامة لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [المعارج/43]. لقد أُحْتَلَفَ في الآية فقيل هي منسوخة بآية السيف⁽⁶⁾. وقيل غير منسوخة. قال ابن الجوزي (597هـ): «زعم بعضهم نسخها بآية السيف وقد ذكرنا مذهبنا في نظائرها، وأنها واردة للوعيد والتهديد فلا تُسَخَّ»⁽⁷⁾. وللمشركين عذاب في الدنيا ولعذاب الآخرة أشد؛ فهو مصيرهم في قراءة (يَلْقُوا). بل هو ملاقيهم متلهم لعذابهم -مبالغة في المعنى- في قراءة (يلاقوا).

الموضع الأخير: وهو قوله تعالى: ﴿فَدَرَّهْمٌ حَتَّى يَلْقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يَصْعَقُونَ﴾⁽⁴⁵⁾ [الطور / 43]. قرأ أبو جعفر دائماً- (يَلْقُوا) وباقي العشرة (يلاقوا)⁽⁸⁾. وقد سبق التفصيل في القراءتين في الموضعين السابقين فأغنى عن الإعادة.

د-تغاير الصيغة بين (فَعَلَّ) و(فَاعَلَّ): وذلك في موضعين؛ في قوله تعالى:

﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَعِّفُهُ لَهُ﴾ [الحديد/11].

﴿يُضَعِّفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾⁽¹⁸⁾ [الحديد / 18].

قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب في الموضع الأول بضاد مفتوحة وعين مكسورة مشددة (فَيُضَعِّفُهُ) وباقي القراء (فِيضَاعِفُهُ) ألف بعد الضاد وتخفيف العين. وفي الموضع الثاني بضاد مفتوحة ممدودة وعين مفتوحة

(1) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 267/25.

(2) شرح شافية ابن الحاجب، الاسترابادي، 91/1.

(3) لطائف الإشارات، القشيري، 377/3.

(4) ينظر: جامع البيان، الطبري، 538/6، والهداية، القيسي، ص 6711.

(5) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 66/5.

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 91/19.

(7) المصنّى بأكتف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ، ابن الجوزي، ص 52. وينظر: جلال القراء، السخاوي، ص 825.

(8) ينظر: المستنير، ابن سوار، ص 804، والكفاية، القلانسي، ص 281، والنشر، ابن الجزري، ص 631، وإتحاف فضلاء

البشر، البناء، ص 497.

خفيفة (يُضَاعَفُ) وباقي العشرة (يُضَعَّفُ) بتشديد العين دون ألف⁽¹⁾. كما كان الخلاف في نصب الفعل ورفع وسيرد في موضعه إن شاء الله⁽²⁾.

لـ (فَاعِلٌ) دلالتان يكثر استعمالها فيهما؛ إحداهما التشارك في الفعل بين الفاعل والمفعول، نحو: صَافَحَ والأخرى الموالاة، نحو: تَابَعَ، إلا أنه قد يأتي بمعنى (فَعَلَ) المضعف للتكثير كضَاعَفْتُ الشيءَ وضَعَّفْتُهُ⁽³⁾. وهو الذي عليه أكثر اللغويين باعتبارهما لغتين⁽⁴⁾. قال سيديويه (180هـ): «وقد تجيء فَاعَلْتُ تريد بها عمل اثنين ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أَفْعَلْتُ... ونحو ذلك: ضَاعَفْتُ وضَعَّفْتُ»⁽⁵⁾. في حين فرّق بعض بين الصيغتين؛ إذ زوي عن أبي عمرو بن العلاء (154هـ)، أن ضاعفت أكثر من ضعفت؛ لأن ضَعَفْتُ معناه مرتان، فالعرب تقول: ضَعَفْتُ دَرَهْمَكَ إذا جعلته درهمن، وضَاعَفْتُهُ: جعلته أكثر من درهمن⁽⁶⁾.

قال ابن عطية (456هـ): «والتضعيف من الله هو في الحسنات؛ يُضَاعَفُ الله لمن يشاء من عشرة إلى سبعمائة، وقد ورد أنّ التضعيف يربى (*) على سبعمائة»⁽⁷⁾. والرأي ما ذهب إليه الرازي (604هـ) بقوله: «هذا التضعيف لا يعلم أحد ما هو وم هو، وإنما أهبهم تعالى لأن ذكر المهم في باب الترغيب أقوى من ذكر المحدود»⁽⁸⁾. وذلك من إعجاز القرآن وقراءاته؛ إذ في (ضَعَّفَ) و(ضَاعَفَ) -سواء اتفقا اتفاقاً تاماً في الدلالة باعتبارهما لغتين أم اتفقا في معنى الكثرة على اختلاف في درجتها- مبالغة في وصف عطائه تعالى. هـ-تغاير الصيغة بين (فَعَلَ) و(أَفْعَلْ):

اختلف أهل الأداء من القراء العشرة-قراءة بالصيغتين في موضع واحد في الربع الأخير من القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَحْفَظُونَ عَلَيْهَا﴾ [فصلت / 39].

- (1) المبسوط، الأصهباني، ص 147-148، والمنتهى، الخزاعي، ص 599، والكامل، ابن جبارة، ص 506، والنشر، ابن الجزري، ص 531.
- (2) ينظر: البحث، ص 201.
- (3) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ص 88-89.
- (4) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 80، والحجة، أبو علي، 164/2، والموضح، ابن أبي مريم، ص 213، والتبيان، العكبري ص 195.
- (5) الكتاب، سيديويه، 68/4.
- (6) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 44، والكشف، القيسي، ص 198، والبحر المحيط، أبو حيان، 257/2.
- (*) الصواب: يربو، لأن أصله واوي (رَبَوَ) وأخاله خطأ طباعياً.
- (7) المحرر الوجيز، ابن عطية، 260/5.
- (8) مفاتيح الغيب، الرازي، 182/6.

إذ قرأ حمزة (يُلْحَدُونَ) بفتح الياء والحاء، والباقون (يُلْحَدُونَ) بضم الياء وكسر الحاء⁽¹⁾. وقيل: إن (أَلْحَدَ) و(لَحَدَ) لغتان، وممن قاله الكسائي (حوالي 189هـ)⁽²⁾ والأخفش (215هـ) وغيرهما⁽³⁾. وقيل ثمة فرق بين الصيغتين؛ ذلك أنّ للزيادة دلالة. قال الزركشي (794هـ): «واعلم أنّ اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نُقِلَ إلى وزن آخر أعلى منه فلا بدّ أن يتضمّن من المعنى أكثر ممّا تضمّنه أولاً؛ لأنّ الألفاظ أدلّة على المعاني فإذا زيدت في الألفاظ وجبت زيادة المعاني ضرورة»⁽⁴⁾. وتلك حال لَحَدَ وأَلْحَدَ عند من فرّق بينهما. ثمّ كان الخلاف في الفرق بين دلالتيّ اللَّفْظَيْنِ؛ قال النحاس (338هـ): «واللغة الفصيحة أَلْحَدَ في دينه وَلَحَدَ القبرَ وقد تدخل كلّ واحدة على الأخرى لأنّ المعنى معنى الميل»⁽⁵⁾. أي: إنّ اللفظين يشتركان في المعنى العام وهو الميل.

ومما ذكره ابن أبي مريم: «والوجه أن أحد ولحد لغتان، إلا أنّ أحد بالألف أكثر من لحد بغير ألف، يقال هو ملحد ولا يقال هو لحد، وأصل الكلمة من العدول عن القصد. قال ابن السكيت: أَلْحَدَ في الدين وَلَحَدَ عن الحقّ إذا عدل، وقال الفراء: يُلْحَدُونَ بالفتح: يميلون، ويُلْحَدُونَ بالضم: يعترضون، وقال أبو عبيد: لَحَدْتُ: جُرْتُ، وأَلْحَدْتُ: مارَيْتُ»⁽⁶⁾.

لقد حاول من فرّق بين اللفظين أن يحتمل (أحد) دلالة أقوى ممّا في (لحد). والذي نراه أنهما لغتان. وهو الذي ذهب إليه أكثر أهل اللغة. دليل ذلك أنّ المستعمل في اسم الفاعل (ملحد) من الرباعي لا (لاحد) من الثلاثي. ولو كانا مختلفين لكان حريا بالعرب أن تشتق اسم فاعل للدلالة على معناه -من (لحد) كما فعلت في الآخر.

ومما قيل في تأويل الآية ما ذكره الزمخشري (538هـ) أنّهم -الملحدون- يتحرّفون عن تأويل آي القرآن عن جهة الصّحة والاستقامة⁽⁷⁾. أي: يميلون. وذكر الماوردي (450هـ) خمسة تأويلات نسبها لأصحابها، وهي:

- (1) ينظر: التبصرة، القيسي، ص 519، والتيسير في القراءات السبع، ص 121، والموجز، الأهوازي، ص 256، والنشر، ابن الجزري، ص 563.
- (2) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 303.
- (3) ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ص 343، والحجة، أبو علي، 74/3، والكشف، القيسي، ص 341، والموضح، ابن أبي مريم، ص 355.
- (4) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 25/3.
- (5) إعراب القرآن، النحاس، 165-164/2.
- (6) الموضح ابن أبي مريم، ص 355.
- (7) ينظر: الكشف، الزمخشري، 154/4.

التكذيب بالآيات والميل عنها، والكفر بالله ومعاندة الرسول، والمكء (*) والتصفيق عند تلاوة القرآن (1). والحقيقة إنَّ اللفظ يحتمل كل ذلك. قال الثعالبي (875هـ): «لفظة الإلحاد تعمُّ هذا كله» (2). يعضد ذلك سياق الآية؛ إذ هو منفتح للقراءتين على السواء-عند من فرق بين اللفظين-وللدلالات الناتجة عنها وإن اختلفت درجة الفعل-على حد قولهم دائماً-إذ من كذب بآيات الله وأعرض عنها أو اعترض عليها أو حرّفها ومال عن الدين-في قراءة يُلحدون-فقد مال عن الحقّ وعَدَل عن القصد وعن الصواب في قراءة (يُلحدون) وجزأؤهم جهّم وبئس المصير كما ورد في الآية. وإن كنا نرجح كونها لغتين والله أعلم.

وتغاير الصيغة بين (فَعَل) و(فَعَلَّ): وذلك في قوله تعالى: ﴿وَيُصَلِّ سَعِيًّا﴾ [الانشقاق/12].

قرأ أبو عمرو وعاصم وحمة ويعقوب وأبو جعفر وخلف (يُصَلِّي) بياء مفتوحة وصاد ساكنة ولام مفتوحة مخففة، وباقي القراء العشرة (يُصَلِّي) بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام (3). فأما من قرأ (يُصَلِّي) فهو من (صَلَّى)، وأما من قرأ (يُصَلِّي) فمن (صَلَّى) (4). أي: «يكثر عذابه» (5). فكأنه كما قال الطبري (310هـ): «تصلية بعد تصلية وإنضاجة بعد إنضاجة» (6). على مذهبهم-الغويين-في تغاير الدلالة بين الثلاثي ومزيده بالتضعيف.

لقد تغايرت القراءة تخفيفاً-كما تغايرت بين البناء للفاعل والبناء للمفعول (**)- وتشديداً، والمعنى متفق مع خصوصية تكثير الفعل-مبالغة- في قراءة التشديد مما يليق بوصف جزاء الكفار. فتكون مبينة للقراءة الأخرى العامة الدلالة؛ إذ يحتمل المخفف قليل الفعل وكثيره.

ز-تغاير الصيغة بين (تَفَعَّل) و(تَفَعَّلَ):

وذلك في موضع واحد؛ في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾ [الشورى / 05]. قرأه أبو عمرو وأبو بكر-عن عاصم-ويعقوب (يَتَفَطَّرْنَ) بنون ساكنة بين الياء والفاء مع كسر وتخفيف الطاء، وباقي القراء (يَتَفَطَّرْنَ) ببناء مفتوحة وطاء مفتوحة مشددة (7).

(*) المكء: الصغير. ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (مكأ).

(1) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 184/5.

(2) الجواهر الحسان، الثعالبي، 142/5. وينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المتان، السعدي، ص 883.

(3) ينظر: المبسوط، الأصماني، ص 466، والمنتهى، الخزاعي، ص 1035، والمستنير، ابن سوار، ص 848، والنشر، ابن الجزري، ص 652.

(4) ينظر: التبيان، العكبري، ص 334.

(5) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 304/5.

(6) جامع البيان، الطبري، 488/7.

(**) ينظر: البحث، ص 245.

(7) ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 427، والمهجع، الخياط، ص 728، والكفاية، القلاسي، ص 278، والنشر، ابن الجزري، ص 595.

تأتي صيغة (انْفَعَلَ) للدلالة على المطاوعة (1). نحو: كسرتَه فانكسر، أمّا (تَفَعَّلَ) فتأتي لخمسة معانٍ وهي: المطاوعة والاتخاذ والتكلف والتجنب والتدرج (2). نحو: تكسّر وتوسّد وتصبّر وتهجّد وتجرّع، تلك هي الدلالات الصرفية للصيغتين وهما في معزلٍ عن السياق. والذي تشتركان فيه المطاوعة.

إنّ من قرأ (ينفطرن) فهو مطاوع (فَطَرَ)، أمّا من قرأ (ينفطرن) فهو مطاوع (فَطَرَ) إلا أنّ الأخير يوحى بالمبالغة والتكثير (3). أي: ثمة اتفاق بين الصيغتين من حيث الدلالة على المطاوعة إلا أنّ قراءة التشديد معبّرة - بدلالاتها على التكثير - عن المعنى مبالغة واستعظافاً على قدر شناعة ما ادّعاه الكفّار (4). فتكون موضحة للقراءة الأخرى العامة للدلالة.

ومّا قيل في تفسير الآية: «تكاد السماوات يتشققن من فوق الأرضين من عظمة الرحمن وجلاله» (5). وذلك باعتبار السياق القبلي للآية، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ (4) [الشورى/02]. وقيل: من ادّعاء الكفّار الولد لله (6) تنزّه عن ذلك. وهو باعتبار قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا ابْتِخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ (88) لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا ﴿89﴾ يَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ ﴿[مریم/ 88-90]﴾. أي باعتبار القرآن نصّاً واحداً يفسّر بعضه بعضاً.

ح-تغاير الصيغة بين (فَعَلَ) و(فَاعَلَ): وذلك في قوله تعالى: ﴿أَفْتَمَرُوهُ عَلَى مَا بَرئِ﴾ (12) [النجم/12]. قرأ حمزة والكسائي وخلف ويعقوب بفتح التاء وسكون الميم من غير ألف (أفتمرونه) وباقي القراء العشرة بضمّ التاء وفتح الميم وألف بعدها (أفتمارونه) (7).

(1) ينظر: التطبيق الصرفي، عبده الزجاجي، ص 35.

(2) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ص 94.

(3) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 29/3، والكشاف، القيسي، ص 452، حجة القراءات، أبو زرعة، ص 640، والموضح، ابن أبي مریم، ص 698، والتّر المصون، الحلبي، 647/7.

(4) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 29/3، والحجة، أبو علي، 291/4.

(5) جامع البيان، الطبري، 480/6، والنكت والعيون، الماوردي، 192/5، والكشاف، الزمخشري، 160/4، والمحزّر الوجيز، ابن عطية، 26/5، ومدارك التنزيل النسفي، ص 1066.

(6) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1155، والجماع لأحكام القرآن، القرطبي، 444/18، وأنوار التنزيل، البيضاوي، 76/5، ولباب التأويل، الخازن، 93/4.

(7) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 419، والمنتهى، الخزاعي، ص 985، والكامل، ابن جبارة، ص 641، والنشر، ابن الجزري، ص 637.

فأما صرفياً فإن لـ (فَاعَلَ) دالتين يكثر استعمالها فيهما؛ إحداهما المشاركة والثانية الموالاة، فتكون بمعنى (أَفْعَلَ). ومنه وَالَيْتُ الصَّوْمَ أَتْبَعْتُ بعضه بعضاً، وقد تأتي بدلالة (فَعَلَ) كسافرَ وهاجرَ⁽¹⁾. قال سيبويه (180هـ): «إِعْلَمَ أَنَّكَ إِذَا قَلْتَ فَاعَلْتَهُ فَقَدْ كَانَ مِنْ غَيْرِكَ إِلَيْكَ مَحَلٌّ مَا كَانَ مِنْكَ إِلَيْهِ»⁽²⁾. تأكيداً على دلالة (فاعل) على المشاركة في الفعل بين الفاعل والمفعول كصاغ، وقاتل، ونازل، وسابق، وصاهر وغيرها من الأفعال. وأما معجمياً فإنَّ ماريته ممارسة: جادلته، ومرى في الأمر وامترى شك⁽³⁾. والممارسة-المجادلة-لا تكون إلا بين اثنين؛ هذا يقول أمراً والآخر يردّ عليه منكرًا، أما الشكّ فليس كذلك؛ تقول شككت في أمرك؛ فالفعل وقع مني دونك.

أما تركيبياً-وسياقياً-فإنَّ قراءة (أفتمرونه) لم تبتعد عن دلالتها المعجمية، والمعنى: أنتشكون فيما أخبر أنّه رآه؟ وأتجدون ذلك؟ أما قراءة (أفتارونه) فدلتها: أتجادلونه؟ ذلك أنّ كفّار قريش طلبوا من الرسول صلى الله عليه وسلم تكذيباً منهم-أن يصف لهم بيت المقدس وأن يخبرهم عن غيرهم في الشام⁽⁴⁾ ففعل. إنّ الآية منفتحة لدالتي القراءتين في تناغم. بل في تكامل؛ ذلك أنّ من قرأ (أفتمرونه) فهو شكّ من الكفّار فيما أخبر به صلى الله عليه وسلم، ولم يكتفوا بالشكّ بل جادلوه محاولين إثبات عجزه فأعجزهم بجده إياهم، وغلبته لهم، وهي دلالة القراءة الأخرى (أفتارونه) باعتبار الممارسة: المجادلة، وكلّ طرف ينكر على الآخر قوله محاولاً دحضه بالحجة والبرهان، وأتى لمن كانت حجته القرآن أن يُغلب.

ط-تغاير الصيغة بين (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ):

وذلك في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتِسَبْ مِنْ تَوَكُّمِكُمْ﴾ [الحديد/13]. قرأ حمزة (أَنْظُرُونَا) بهمزة قطع مفتوحة وطاء مكسورة، والباقون (أَنْظُرُونَا) بهمزة وصل مضمومة، وطاء مضمومة كذلك⁽⁵⁾.

إنَّ «التبادل بين صيغتي (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ) كثير في اللغة ولكن الفرق بين الصيغتين دقيق إلى حدِّ يُورثُ الشكَّ»⁽⁶⁾. وقد انتبه إلى ذلك سيبويه (180هـ). بل هما لغتان عنده؛ إذ قال: «وقد تجيء فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ المعنى

(1) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ص 88-89، والتطبيق الصرفي، عبده الراجحي، ص 34.

(2) الكتاب، سيبويه، 68/4.

(3) ينظر: أساس البلاغة، الزمخشري، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (مري).

(4) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 269/4، والوسيط، الواحدي، 197/4، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 24/20، وتفسير ابن

كثير، 39-28/5.

(5) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 625، والمبج، الخياط، ص 769، وكنز المعاني، شعلة، 654/2، والنشر، ابن الجزري، ص 641.

(6) اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع، سيرين مدحت الخيري، ص 133.

فيهما واحد إلا أنّ اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل»⁽¹⁾. ولعلّ صعوبة الوقوف على ذلك الملمح الدلالي الذي يميّز (فَعَلَ) من (أَفْعَلَ) حاضرة في موضع الحديد؛ حتى رادف فريق من اللغويين بين اللفظين بقولهم: أَنْظَرْتُ بمعنى اِنْتَضَرْتُ مسموعٌ، والعرب تقول: أَنْظَرْنِي وَأَنْظِرْنِي أَي: انتظرنِي⁽²⁾.

هذا وفرق آخرون بين دلالتى الصيغتين؛ ذلك أنّ (أَنْظَرُونَا) بمعنى انتظرونا، و(أَنْظَرُونَا) بمعنى آخرونا.

فيما ذكره الفراء (207هـ)⁽³⁾. أي: أهملونا. وذلك على غرار قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [الأعراف / 14]. وقيل: إنّ (أَنْظَرُونَا) من النظر وهو الإبصار بالعين⁽⁴⁾. قال أبو علي (377هـ): «ليس النظر الرؤية التي هي إدراك البصر وإثما هو تقليب العين نحو الجهة التي فيها المرئي المراد رؤيته»⁽⁵⁾. وليس بعيداً ما ذكره الزمخشري (538هـ) في تفسيره إذ قال: «أَنْظَرُوا إِلَيْنَا، لأنهم إذا نظروا إليهم استقبلوهم بوجوههم والنور بين أيديهم فيستضيئون به»⁽⁶⁾. ذلك أنّ المؤمنين يُعطون نوراً على قدر أعمالهم يمشون به على الصراط⁽⁷⁾.

أما عن العلاقة بين القراءتين فلئن كان (أَنْظَرُونَا) و(أَنْظَرُونَا) بمعنى واحد -وهو الانتظار والإهمال- فلا فرق في الدلالة حينئذ، ولئن كان (أَنْظَرُونَا) بمعنى أَنْظَرُوا إِلَيْنَا فبين القراءتين تفاعل دلالي يقوم على التكامل؛ إذ ينادي الكفار المؤمنين أن انتظرونا وأهملونا لعلنا نلحق بكم في قراءة (أَنْظَرُونَا)، أو أَنْظَرُوا إِلَيْنَا لعلنا نقتبس من نوركم لنقتفي أثركم ونلحق بكم في قراءة (أَنْظَرُونَا)، «ذلك أنّهم يسيرون في ظلمات»⁽⁸⁾. والغاية من طلب الكفار في القراءتين واحدة هي محاولة يائسة للنجاة من النار إمّا بلحاقهم بالمؤمنين مباشرة بطلب الانتظار والإهمال في قراءة أو بطلب قبس من نورهم للحاق بهم بواسطة في أخرى، وأنّى لهم ذلك!

ي-تغاير الصيغة بين (فَعَلَ) و(افْتَعَلَ):

ويتجلى ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سَيَّتَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ ﴾ [الملك / 28].

(1) الكتاب، سيبويه، 61/4.

(2) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 39/3، وجامع البيان، الطبري، 224/7، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 700، والموضح، ابن أبي مرزوق، ص 764.

(3) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 39/3.

(4) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 357/4، والكشف، القيسي، ص 628، والهادي، شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها، محمد سالم محيسن، 268/3.

(5) الحجة، أبو علي، 419/4.

(6) الكشف، الزمخشري، 357/4، ومفاتيح الغيب، الرازي، 225/29، وروح المعاني، الأوسى، 176/27.

(7) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1277، والوسيط، الواحدي، 248/4، ولباب التأويل، الخازن، 248/4.

(8) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 382/27.

قرأ يعقوب (تَدْعُونَ) بسكون الدال، وباقي القراء (تَدْعُون) بفتحها مشددة (1).
 إنَّ قراءة يعقوب بيّنة ذلك أنّها من الدّعاء، أمّا قراءة العامّة-تَدْعُون-فقليل: هي من الدّعاء؛ ذلك أنّه على غرار (تَذْكُرُونَ) و(تَدَّكَّرُونَ). ذكر ذلك الفراء (207هـ) (2). وافقه الزجاج (311هـ) -بقوله: «ويجوز أن يكون معنى تَدْعُونَ هذا أيضًا تفتعلون من الدّعاء» (3) -والنحاس (338هـ) على أن «أصحّ ما قيل فيه أنّه تفتعلون من الدّعاء ثمّ أُدْغِمَ» (4). وُحْفِقَ بحذف الواو لالتقاء الساكنين بعد قلب الكسرة ضمة لتلاءم الواو (تَدْعُوونَ ← تَدْعُونَ)، وكذا ابن جني (392هـ) إلّا أنّه عنده (تَدْعَاعُونَ) -على وزن تفاعلون-أي: كانت الدعوى بوقوعه فاشية بينكم فهو ليس من الادّعاء (5). والذي حدث أنّ التاء الثانية أُدْغِمَتْ في الدال وحذفت الألف من (تَدْعَاعُونَ) طلبًا للخفة. وذلك من سنن العرب في كلامها.

هذا وقيل: هي-قراءة يعقوب-من الادّعاء، قال الزجاج (311هـ): «فأمّا تَدْعُونَ فجاء في التفسير: تُكذِّبُونَ، وتأويله في اللّغة: هذا الذي كنتم من أجله تَدْعُونَ الأباطيل والأكاذيب؛ أي: تَدْعُونَ أُنْكُمْ إذا مَتَّمْ وكنتم ترابًا وعظامًا أُنْكُمْ لا تُخرجون» (6). أي تَدْعُونَ أنّه لا جنّة ولا نار (7). أي: تكذّبون بالبعث والحساب. إنّ المتمعّن في الآية بقراءتها وبدلالاتي القراءتين-عند من فرق بينهما-يلمس مرونة التنزيل في احتوائها جميعًا إذ أنكر الكفّار وعد الله في قراءة (تَدْعُونَ) وهو يوم الحشر المذكور في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [24 / الملك]. كما ادّعوا أنّ لا جنّة ولا نار ولا ثواب ولا عقاب، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية / 24] ولم يكتفوا بالإنكار وإنّما تحدّوا الله تعالى بأن دَعَا-في قراءة تَدْعُونَ-أن يصيبهم وعده إن كان حقًا. وكرّروا ذلك أكثر من مرّة، قال تعالى: ﴿مَجَلَّ لَنَا قِطْنَا﴾ [ص / 15]. وقال: ﴿فَأَمْطَرَ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنْ السَّمَاءِ أَوْ إِيْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال / 32]. والحقيقة إنّ هذا الدّعاء سببه الادّعاء إنكارا وذلك لما هم فيه من ضلال، ولو كانوا مؤمنين مصدّقين بوعدته تعالى لما تجرّأوا على الدّعاء.

(1) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 416، ومفردة يعقوب، ابن الفخام، ص 264، والنشر، ابن الجزري، ص 644-645، واتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 551.
 (2) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 70/3، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 132/21، وروح المعاني، الألويسي، 91/29.
 (3) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 201/5.
 (4) إعراب القرآن، النحاس، 473/4. وينظر: الكشف، الزمخشري، 442/4، والموضح، ابن أبي مريم، ص 784.
 (5) ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، 325/2.
 (6) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 201/5.
 (7) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 343/5، والدر المصون، الحلبي، 395/10.

ل-تغاير الصيغة بين (فَعَلَ) و(فَعِلَ): وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ﴾ (7) [القيامة / 07].
 قرأ المديان-نافع وأبو جعفر-بفتح الراء (بَرَقَ) وباقي القراء العشرة بكسرها (بَرِقَ) (1).
 فقيل هما لغتان (2). وهو ظاهر قول أبي علي (377هـ) (3). وقيل ثمة فرق بينهما؛ إذ (بَرِقَ) بالفتح: شَخَّصَ فلم يَطْرَفَ (4). وقيل: لَمَعَ (5) وذلك من شدة شخوصه (6). أما بَرِقَ بالكسر فالمعنى: فزع وتحير (7).
 إنَّ القراءتين-إن لم تكونا لغتين-متقاربتا الدلالة، قال ابن عطية (546هـ): «بَرِقَ البصر بكسر الراء بمعنى شخص وشقَّ وحار... بَرِقَ بفتح الراء بمعنى لَمَعَ وصار له بريق، وحار عند الموت، والمعنى متقارب» (8). بل يمكن القول: إنَّ الواحدة منها مترتبة عن الأخرى؛ وذلك أنَّ الإنسان إذا رأى الموت أو قيام الساعة لم يطرف فرغاً وحيرة فظهر بذلك بريق في عينيه لشدة شخوصه، وقلنا: إذا رأى الموت أو قيام الساعة لأنَّه الذي ذكره المتأولون (9). والآية كما هو ظاهر محتملة لدلالتين؛ الحيرة والفزع فالشخوص والبريق المترتب عنهما.

ل-تغاير الصيغة بين (فَعَلَ) و(تَفَاعَلَ): وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْضُونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ (18) [الفجر / 18].

قرأ أبو جعفر والكوفيون-عاصم وحزمة والكسائي وخلف-بألف بعد الحاء المفتوحة (تَحْضُونَ) وباقي القراء العشرة (تَحْضُونَ) بضم الحاء دون ألف (10).
 إنَّ قراءة (تَحْضُونَ) من «حَضَّهْ عَلَى كَذَا، أي: أغراه به، ومفعوله محذوف؛ أي: لا تَحْضُونَ أَنْفُسَكُمْ وَلَا غَيْرَهَا» (11). قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ (34) [الحاقة / 34]. وعلى ذلك فالفعل معتد.

- (1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 453، والمستنير، ابن سوار، ص 837، والكمال، ابن جبارة، ص 654، والنشر، ابن الجزري، ص 648.
- (2) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 235، والدر المصون، الحلبي، 567/10.
- (3) ينظر: الحجة، أبو علي، 490/4.
- (4) ينظر: معاني القرآن للفراء، 101/3.
- (5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 252/5، والهداية، القيسي، ص 7864.
- (6) ينظر: الكشف، الزمخشري، 497/4، والكشف، القيسي، ص 659.
- (7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 252/5، وإعراب القرآن، النحاس، 80/5، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 736.
- (8) المحرر الوجيز، ابن عطية، 403/5.
- (9) ينظر: جامع البيان، الطبري، 411/7، ومفاتيح الغيب، الرازي، 219/30، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 410/21.
- (10) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 236، والمنتهى، الخزازي، 1040، والكفاية، القلانسي، ص 319، والنشر، ابن الجزري، ص 352-353.
- (11) الدر المصون، الحلبي، 790/10، وينظر: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية، الشوكاني، ص 1621.

وقد يكون لازماً على رأي الألوسي (1270هـ) القائل: «وَجُورٌ وهو الأولى أن يكون منزلاً منزلة اللازم للتعميم»⁽¹⁾. فيكون محتملاً قراءة (تَحَاصُّون) من حَاصٌّ، وأصله تتحاصُّون وحُذفت إحدى التائين تخفيفاً. ومعلوم أنّ (تَفَاعَلَ) - كما فَاعَلَ - من دلالاته المشاركة سواءً بين اثنين كَتَسَابَقَ الرَّجُلَانِ أو أكثر كَتَصَالَحَ الْقَوْمُ⁽²⁾. والمعنى بذلك: لا يحضُّ بعضهم بعضاً⁽³⁾؛ أي لا يحثُّ؛ إذ «التَّحَاصُّ التَّحَاثُّ، والمحاضرة أن يحث كل واحد منهما صاحبه»⁽⁴⁾ وهو كقوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد / 17]. قال الفراء (207هـ): «كَانَ تَحْصُونَ: تَأْمُرُونَ بِإِطَاعِهِ، وَكَانَ تَحَاصُّونَ: يَحْضُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا»⁽⁵⁾. الأول أمر من جانب واحد والثاني من جانبين؛ من الفاعل إلى المفعول كما من المفعول إلى الفاعل. إنّ بين القراءتين تضافراً في رسم الدلالة؛ ذلك أنّ الله تعالى قد وبَّخ عباده الباخسين اليتامى حقوقهم من إطعام وغيره، فهم في قراءة (لا تَحْصُونَ) لا يأمرهم به، وفي قراءة (لا تَحَاصُّونَ) لا يأمر بعضهم بعضاً به، وبين القراءتين تعلق شديد ربّما هو الذي جعل أبا علياً (377هـ) يعتبرهما بالمعنى ذاته⁽⁶⁾.

م-تغاير الأصلين للصيغة الواحدة:

وذلك أن تتفق القراءتان من حيث الصيغة والأصل مختلف، وقد ورد ذلك في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَجَّ بِجَانِبِهِ﴾ [فصلت / 50].

قرأ أبو جعفر وابن ذكوان بألف قبل الهمزة (نَاءً) والباقون (نَاءً) بألف بعد الهمزة⁽⁷⁾. واختلف أهل اللغة في هذا الموضع: «قالوا هذا من باب القلب وزنه (فَلَعٌ) ومثل هذا في القلب قولهم (رَأَى وَرَاءً). وقال قومٌ: هو من (نَاءً يَنْوَأُ) أي: نهض، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لِنِوَأُ﴾ [القصص / 76]. أي: تنهض، والأصل: نَوَأً، فانقلبت الواو ألقاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ومُدِّدت تمكينا للهمزة»⁽⁸⁾.

(1) روح المعاني، الألوسي، 127/30.

(2) ينظر: جامع الدروس العربية، الغلابي، 220/1، والتطبيق الصرفي، عبده الراجحي، ص 37.

(3) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 572، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 762، وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، السعدي، ص 1090.

(4) مختار الصحاح، الرازي. وينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة(حَضُّ)، والفريد في إعراب القرآن، الهمناني، 396/6.

(5) معاني القرآن، الفراء، 151/3.

(6) الحجة، أبو علي، 549/4.

(7) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 271، والمستنير، ابن سوار، 637، والنشر، ابن الجزري، ص 587، البدور الزاهرة، النشار، 272/2.

(8) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 638.

إلى الأوّل ذهب ابن منظور (711هـ) إذ قال «نَأَى يَنَائِي: بَعْدَ بوزن نَعَى يَنْعَى، ونَأَوْتُ: بَعُدْتُ: لَغَةً فِي نَأَيْتُ... وقرأ ابن عامر: نَاءٌ بِجَانِبِهِ عَلَى الْقَلْبِ»⁽¹⁾. سبقه إلى ذلك ابن فارس (395هـ) بقوله: «نَأَى يَنَائِي نَائِيًا، وَانْتَأَى إِفْتَعَلَ مِنْهُ، وَالْمُنْتَأَى: الْمَوْضِعُ الْبَعِيدُ... وَرَبَّمَا أَحْرَوُا الْهَمْزَةَ فَقَالُوا: نَاءٌ، وَإِنَّمَا هُوَ نَأَى»⁽²⁾. وهو الذي ذكره كلٌّ من النحاس (338هـ) وأبو علي (377هـ)⁽³⁾ مستشهدًا الأخير بقول الشاعر:

أقول لها وقد ناءت بها غربة النوى
توى خينعور (*) لا تشط (*) ديارك (**)

وليس بحجة؛ إذ المعنى: أثقل كاهلها غربة البعد؛ إذ النوى البعد، وغير مستساغ: بعدت بها غربة البعد باعتبارهما من أصل واحد.

وإلى الثاني وهو الذي نرجحه ذهب ابن خالويه (370هـ) إذ هما -عنده- أصلان مختلفان؛ فمن قرأ (نتا) على وزن (فعل) فالمعنى: بَعَدَ ومن قرأ (ناء) فالمعنى: نهض وأصله (نَوًّا)⁽⁵⁾، وكذا الرّازي (666هـ) حيث رأى أن: نَاءٌ ونَأَى عنه يَنَائِي بالفتح نَائِيًا بوزن فَلَس، أي: بَعَدَ، فأصله نَائِي، أمّا نَاءٌ بِالْحِمْلِ أَي: نهض به مُثْقَلًا فَبَاءَهُ (قال) وأصله من نَوًّا⁽⁶⁾. وهذا يذكرنا بيت امرأ القيس:

فقلت له لما تطى بضلبي وأزدف أعجازًا وناءً بكلكل⁽⁷⁾

فالمعنى: نهض بجهدٍ وثقل.

وقد ورد في تفسير الآية، أن فيها ضربًا من طغيان الإنسان؛ إذا أصابه الله بنعمة أبطرتُه النعمة وكأنه لم يلق بؤسًا قط، فَنَسِيَ الْمُنْعَمَ وَأَعْرَضَ عَنْ شُكْرِهِ، أمّا إذ مسّه الضرُّ والفقر أقبل على دوام الدّعاء والابتهال والتضرّع⁽⁸⁾.

والذي نقوله: إذا كان (ناء) مقلوب (نأى) فالأصل واحدٌ وكذا المعنى، وإن كانا من أصلين مختلفين - وهو الذي نرجحه فالآية تحتمل الاثنين؛ ذلك أنّ الإنسان إذا أصابته شدة أقبل على ربه بالدعاء بسرعة ولهفة، فإذا أنعم عليه ابتعد عنه وأعرض عن دعائه والتضرّع إليه، توضّح ذلك قراءة (نأى). وإذا أقبل

(1) لسان العرب، ابن منظور، مادة (نأى).

(2) مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (نأى).

(3) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 438/2، والحجة، أبو علي، 288/4-289.

(*) خينعور: غير دائم، ينظر: القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مادة (خبجر).

(**) تشط: تبعد، ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (شطط).

(4) البيت في لسان العرب بلا نسبة مادة (نأى) وهو من شواهد: رسالة الملائكة، المعري، ص 8، والأشباه والنظائر، السيوطي، رقم

785. والشطر الأوّل في الثلاثة: أقول وقد ناءت بهم غربة التوى.

(5) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 128.

(6) ينظر: مختار الصحاح للرازي، مادتا (نأى) و(نَوًّا).

(7) ديوان امرأ القيس، ص 48.

(8) ينظر: الكشف، الزمخشري، 157/4، والتحرير والتنوير، ابن عاشور، 14/25.

فمتناقلًا متخاذلاً تبين ذلك قراءة (ناء). وكلّ قراءة تضفي على الأخرى زيادة في الدلالة رُسمًا لمشهد الإنسان المتعاس عن التقرب إلى ربه وقت الرخاء، والمتلهّف عليه وقت الضيق والشدة.

الموضع الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِيٍّ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصِيبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات / 06].

قرأ حمزة والكسائي وخلف بالشاء والباء (فتتَبَّنُوا) وباقي القراء العشرة بالباء والنون (فتتَبَّنُوا) (1). ووقف أبو علي (377هـ) -واقفه ابن أبي مريم (565هـ) - على اختلاف القراءة في هذا الموضع وكان رأيه أنّ الثبّت خلاف الإقدام، والمراد به: التأيّي وتلك قراءة حمزة والكسائي وخلف، أمّا التبيين فقد يكون أشدّ وإن كانا متقاربين (2). أمّا ابن خالويه (370هـ) فقال: «والأمر بينهما قريب؛ لأنّ من تبين فقد تثبّت، ومن تثبّت فقد تبين» (3). غير مرادف بينهما مرادفة تامّة وغير محدد الفرق بينهما. ربّما ذلك لصعوبته. أمّا ابن عطية (546هـ) فرأى أنّها واحد؛ ذلك أنّ التبيين محاولة اليقين، وهو لا يلزم بالضرورة بيان الشيء، والتثبّت كذلك. فهما سواء (4). وخالفها الرّأي النحاس (338هـ) والقيسي (337هـ)؛ لأنّ المرء قد يتثبّت ولا يتبين (5). وهو قول الرّاعب الأصفهاني (502هـ): «لأنّه قلّمًا يكون إلّا بعد تثبّت وقد يكون الثبّت ولا تبين» (6). فنستنتج أنّ الثبّت سيلة التبيين، والأخير غاية الأول.

وهذا ابن عاشور يدلي بدلوه في الأمر بقوله: «والتبيين: تطلّب البيان، وهو ظهور الأمر والتثبّت: التحريّ وطلب الثبات وهو الصدق» (7). غير مخالف غيره في التبيين خلافًا للتثبّت؛ إذ يبدو أنّ الأخير-الثبّت-عنده من الثبات والرسوخ؛ أي: الصدق فيما هو عند غيره من الثبات عكس الإقدام والتسرّع. مما سبق يتضح التفاعل الدلالي بين القراءتين في تبيان الدلالة؛ فالله تعالى يأمر عباده المؤمنين بالتأيّي في قراءة (تتَبَّنُوا)-للتأكد من حقيقة ما زعمه الفاسق؛ ليعلموا هل هو حقٌّ أم باطل وافتراء. أمّا القراءة الأخرى (تبيّنوا) فدلائلها اطلبوا الصدق والحقيقة. وذلك يستلزم التأيّي. وإن كان التأيّي-الثبّت-غايته التبيين. فأنت تثبّت للعلم، ومعرفة الحقيقة؛ أي: للتبيين، فإذا تبينت فلاأنت تثبّت فهي وسيلته.

(1) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 228، والكامل، ابن جبارة، ص 529، والكفاية، القلانسي، ص 154، والنشر، ابن الجزري، ص 547.

(2) ينظر: الحجة، أبو علي، 376/2، والموضح لابن أبي مريم، ص 734.

(3) الحجة، ابن خالويه، ص 63.

(4) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 96/2.

(5) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 481/1، والكشف، القيسي، ص 270.

(6) البحر المحيط، أبو حيان، 342/3.

(7) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 231/26.

الموضع الثالث: وهو قوله تعالى: ﴿سَالَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَقِيعٍ ① لِّلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ ②﴾ [المعارج / 1-2]. قرأ المدنيان وابن عامر بإبدال الهمزة ألفاً (سَالَ) وباقي القراء العشرة بهمزة مفتوحة محققة (سَأَلَ) (1). فأما من قرأ (سَأَلَ) فمن السؤال، وهي اللغة الفاشية، وهو إما على أصله أي: بمعنى سأل، كقوله تعالى: ﴿فَسَأَلَ بِهِءِ خَيْرًا ⑤٩﴾ [الفرقان / 59]. أو متضمنًا معنى الدعاء فلذلك عُدِّي بالباء (2). والمعنى: دعا داع (3). أي: دعا داع بعذاب واقع.

وأما من قرأ (سَالَ) فإما أن يكون (سَأَلَ) مُحَقَّقًا بإبدال الهمزة ألفاً على غير قياس، بل قياس تخفيفها جعلها بين بين (4). وهو إذن كالأول؛ إما سؤال من باب الحقيقة أو دعاء بزيادة الباء. أو أن تكون منقلبة عن الواو وأصله إذن (سَوَّلَ) لا (سَأَلَ) (5). قال سيبويه (180هـ): «بلغنا أن سِلَّتْ تَسَالُ لُغَةً» (6). وهو على غرار قول حسان: سَأَلَتْ هُدَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحْشَشَهُ صَلَّتْ هُدَيْلُ بِمَا جَاءَتْ وَلَمْ تُصِبِ (7)

هذا وإما أن يكون من سَالَ، يُسِيلُ، و «سائل وادٍ في جهنم» (8). فليلتقي مع القراءة الشاذة لابن عباس «سَالَ سَائِلٌ» (9). وإن ضعف ذلك ابن كثير (774هـ) بقوله: «وهذا القول ضعيف بعيد عن المراد والصحيح الأول لدلالة السياق عليه» (10). والحقيقة إنَّ السياق -وأعني اللغوي- غير مرجح لدلالة الدعاء اللهم أن يكون المقصود السياق غير اللغوي المتمثل في سبب النزول؛ إذ قيل: إنَّ الآية نزلت في النضر بن الحارث حين قال: ﴿اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذَاهُ أَلْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ ابْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال/ 32]. فدعا على نفسه وسأل العذاب، فنزلت فيه الآية (11).

- (1) ينظر: المنتهى، الخزامي، ص 1012، والمستنير، ابن سوار، ص 830، والكفاية، القلانسي، ص 307، والنشر، ابن الجزري ص 645، وذكر الأخير تفرد النهرواني عن الأصهباني عن ورش بالتسهيل.
- (2) ينظر: الدرّ المصون، الحلبي، 445/10، وفتح القدير، الشوكاني، ص 1529.
- (3) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 81/3.
- (4) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 326/8، والدرّ المصون، الحلبي، 445/10.
- (5) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 27/5، والحجة، أبو علي، 465/4.
- (6) الكتاب، سيبويه، 555/3. وينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 720، ولطائف الإشارات، القسطلاني، ص 4101.
- (7) ديوان حسان بن ثابت، ص 46.
- (8) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 219/5، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 2994، وفتح القدير، الشوكاني، ص 1528.
- (9) المحتسب، ابن جني، 330/2. وينظر: الجواهر الحسان، الثعالبي، 481/5، ومفاتيح الغيب، الرازي، 122/30.
- (10) تفسير ابن كثير، 374/7.
- (11) ينظر: أسباب النزول، الواحدي، ص 443، ولباب النقول في أسباب النزول، السيوطي، ص 201، وإرشاد الرحمن لأسباب النزول، الأحموري، ص 731.

إنّ الآية بقراءتها منفتحة للدلالات المذكورة جميعاً سواءً أكان السؤال بدلالته الحقيقية وهي الاستفهام أم كان بدلالة الدعاء سواء من قريش أم من فردٍ منها؛ أو من السابق ذكرهم تكديماً منهم وتهكماً. أم من نوح عليه السلام أم من محمد صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾ دعاءً على القوم المكذّبين. كما تحتمل دلالة سيلان الواد في جهنم بالعذاب المعدّ للكافرين. لفظ موجز حمل تغاير قراءته جملة من الدلالات غير منازعة الواحدة منها الأخرى. تلك لغة القرآن في وجه من وجوه إعجازه.

ثانياً: تغاير الصيغ الصرفية للأسماء:

من جملة التغيرات القرائية-في الربع الأخير من القرآن- ما مسّ صيغ الأسماء؛ إذ قرأ أحد القراء العشرة أو بعضهم-اللفظ الواحد بصيغة مصدرية وقرأه آخر-أو آخرون-بأخرى، وكذا الشأن فيما يتعلّق بالقراءة بالاسم في مقابل المصدر، وباسم الفاعل في مقابل اسم المفعول، وبالصفة في مقابل اسم الفاعل إلى غير ذلك من الصيغ الاسمية المعقود هذا الفصل لتتبّعها، محاولاً الوقوف على الآثار الدلالية الناتجة عن تغاير القراءة.

أ-تغاير الصيغة بين المصدرين أو بين المصدر والاسم:

قبل الحديث عن مواضع تغاير القراءة بين المصدرين أو بين المصدر والاسم نقف عند مفهوم كلّ منهما. قال ابن مالك(672هـ):

كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقمَّ اسمٌ وفعلٌ ثمَّ حرفٌ للكلم (2)
 ذلك أنّ «الكلم الذي يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحدته إلى ثلاثة أنواع؛ نوع الاسم، ونوع الفعل ونوع الحرف»⁽³⁾. والكلام كلّه عربيّاً كان أم أعجميّاً لا يخلو من هذه الثلاثة⁽⁴⁾. ومن هنا يتّضح أنّ للاسم مدلول عام يشمل المصدر، قال الزّمانى(384هـ): «الاسم كلمة تدلّ على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان»⁽⁵⁾. ويؤكد ذلك القاضي الجرجاني (816 هـ) بقوله: «ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو ينقسم إلى اسم عين، وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمر، وإلى اسم معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء أكان معناه وجوديّاً كالعلم أو عدميّاً كالجهل»⁽⁶⁾، وله مدلول خاص باعتباره ما دلّ على علم أو معنى غير وصفي ولا ظرفي وليس بمصدر⁽⁷⁾. فيخرج المصدر من حيّز الاسم كما يخرج الظرف وتخرج الصفة وما قام مقامها من اسم

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 219/21.

(2) ألفية ابن مالك، ص 69.

(3) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص 8-9.

(4) ينظر: المقتضب، المبرد، 141/1.

(5) الحدود في النحو، الزّمانى، ص 38.

(6) التعريفات، الجرجاني، ص 31.

(7) ينظر: كشف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ص 184.

فاعل واسم مفعول وغيرهما. ولا يبقى إلا اسم العين أو ما يعرف باسم الذات وذلك المعول عليه في تصنيف التغيرات القرائية بين الاسم والمصدر.

ما سبق تعريف الاسم أمّا المصدر فما دلّ على معنى مجرّد عن الزّمن⁽¹⁾. مثل: لَعِبَ لَعِبًا، وَفَهِمَ فَهْمًا. قال ابن مالك (672هـ):

المصدرُ اسمٌ ما سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُوبِي الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنَ⁽²⁾
إذن فهو ما دلّ على الحدث باعتبار الفعل ما دلّ على حدثٍ مرتبطٍ بزمن.

يعتبر العدول عن القراءة من مصدرٍ لآخر أو منه إلى الاسم من أهمّ التغيرات القرائية للأسماء بين القراء العشرة ويتجسّد ذلك في عشرة مواضع كما هو موضّح في الجدول:

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
ص / 14	فَوَاقٍ / فَوَاقٍ
الزخرف / 09	مِهَادًا / مِهَادًا
الأحقاف / 14	إِحْسَانًا / حُسْنًا - فَضْلَهُ / فَضَالَهُ
محمد / 27	إِسْرَارَهُمْ / أَسْرَارَهُمْ
الفتح / 15	كَلَامٍ / كَلِمَةٍ
ق / 40	إِدْبَارَ / أَدْبَارَ
الفتح / 06	سَوْءٍ / سُوءٍ
الواقعة / 92	رُوحٍ / رُوحٍ
المطففين / 26	خِتَامُهُ / خَاتَمُهُ
القدر / 05	مَطَّلَعٍ / مَطَّلَعٍ

موضع ص: وهو قوله تعالى: ﴿الْأَصِيحَّةُ وَبِحَدَّةٍ مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾ [ص / 15].

قرأ حمزة والكسائي وخلف (فَوَاقٍ) بضمّ الفاء واباقى القراء العشرة (فَوَاقٍ) بفتحها⁽³⁾.

(1) ينظر: النحو الوافي، عتّاس حسن، 181/3.

(2) ألفية ابن مالك، ص 106.

(3) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 379، المستنير، ابن سوار، ص 763، والنشر، ابن الجزري، ص 625، والبدور الزاهرة، النّشار، 243/2.

إنَّ جمهور اللّغويين على أنّ الفَوَاقُ والفَوَاقُ لغتان، وهو ما بين حَلْبتي الحالب أو رَضْعتي الثّاقَة؛ أي: الوقت الذي ما بينهما حيث يرجع الحليب إلى الضّرع⁽¹⁾. والفتح-فتح الفاء-لغة الحجاز والضّم لغة تميم⁽²⁾. وقيل ثمة فرق، إذ الفَوَاقُ بالفتح اسم مصدرٍ، أفَاقٌ يُفَيِّقُ إفاقةً وفَوَاقًا، والفَوَاقُ بالضمّ اسمٌ لساعة رجوع اللّبن⁽³⁾. وهو ما بين حلبتها كما ذكرنا. هذا وقال أبو زرعة: الفَوَاقُ: الاستراحة والفَوَاقُ: الرجوع⁽⁴⁾. وافقه على ذلك ابن أبي مريم (565هـ) مضيفًا أنّ الرجوع والإفاقة متقاربان⁽⁵⁾. تقول أفَاق النَّائمُ إفاقةً إذا رجع إلى اليقظة. وقد قيل في تفسير الآية: «ما ينظر هؤلاء المشركون من قريش إلّا صيحة واحدة، يعني بالصّيحة الواحدة: النفخة الأولى في الصّور، "مالها من فَوَاقٍ... " يعني: من فُتُورٍ ولا انقطاع»⁽⁶⁾. ولا تَزُداد، ولا رجوع، ولا إفاقة⁽⁷⁾. إضافة إلى معانٍ أخرى قريبة من هذه⁽⁸⁾. المعاني جميعا واضحة إلّا الإفاقة؛ إذ كيف توصف الصيحة بالإفاقة إلّا أن يكون من الرجوع كما ذكرنا، وإلّا فهو مجاز أسند فيه نفي الإفاقة للصيحة وهو لمن حَلَّت بهم؛ فهم من الفزع كالتيام لا يعقلون. قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ﴾ [الحج / 02]. وإن كان هذا في وصف زلزلة الساعة. وفي كل فزع عظيم وهول شديد.

فلئن كانت القراءتان لغتين-وهو الذي نرجحه-فلا فرق في المعنى، ولئن اختلفتا على ما ذكر فثمة تكامل بينهما في وصف الصّيحة؛ لأنّها إذا حَلَّت بهم-كفار مكّة-أهلكتهم، ولم تمهلهم فُسحةً للراحة في قراءة (فَوَاقٍ). وكانت قاضية لا تحتاج إلى تكرار ورجوع في قراءة (فَوَاقٍ). وإن كان الفَوَاقُ دالّا بدوره على الرجوع؛ لأنّه إن كان اسم مصدر من أفَاق فهو الرجوع ومنه أفَاق التّائم إذا رجع إلى اليقظة، ممّا يؤكّد أنّهما لغتان، والله أعلم.

موضع الزخرف: وهو قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مِهْدًا﴾ [الزخرف / 09].

- (1) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 282/2، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 323/4، وإعراب القرآن، النحاس، 457/3، والكشف القيسي، ص 562، والبحر المحيط، أبو حيان، 372/7، والثر المصون، الحلبي، 363/9، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (فوق).
- (2) ينظر: إتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 476.
- (3) ينظر: روح المعاني، الألويسي، 173-172/23.
- (4) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 612.
- (5) ينظر: الموضع، ابن أبي مريم، ص 672.
- (6) جامع البيان، الطبري، 338/6.
- (7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 140/18.
- (8) ينظر: التكت والعيون، الماوردي، 82/5.

قرأ الكوفيون-عاصم وحزمة والكسائي وخلف-(مَهْدًا) بميم مفتوحة وهاء ساكنة دون ألف، وباقي القراء العشرة (مِهَادًا) بميم مكسورة وهاء مفتوحة ممدودة بألف⁽¹⁾. وكما اختلف القراء في المَهْد والمهاد اختلف أهل اللغة والتفسير؛ إذ «قال قومٌ هما لغتان»⁽²⁾. ولا فرق؛ ذلك أنّ «المعنى واحد، أي: يَتَمَهَّدُ وَيُتَصَرَّفُ فيها»⁽³⁾. وذلك الفِراش⁽⁴⁾. ومنه محمد الصبي.

هذا وقد فرّق آخرون بين القراءتين على غرار النحاس(338هـ) القائل: «وقرأ الكوفيون (مَهْدًا) و(مِهَادًا) ههنا أولى؛ لأنّ مَهْدًا مصدر وليس هذا موضع المصدر إلّا على حذف؛ أي: ذات مَهْدٍ»⁽⁵⁾. أي: مَهْدَةٌ. أو أنّه مصدر كالفِراش^(*) لكن عمِلَ فيه عامل من غير لفظه وهو (جَعَلَ) والتقدير: الذي مَهَدَ لكم الأرض مَهْدًا فهو مفعول مطلق، ذكر ذلك القيسي(437هـ) محتجًا لمن قرأ بالألف (مِهَادًا) أنّه جعله اسمًا كالفِراش والبساط وهو اسم ما يُمَهَّدُ ويبسط، وهو كقوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة/ 22]. وقوله: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾⁽¹⁹⁾ [نوح/ 19]. مع جواز أن يكون مَهْدًا، فُجِّع المصدر⁽⁶⁾ لاختلاف أنواعه.

إنّ التغاير القرائي في هذا الموضوع إمّا أن يكون من باب تعدّد اللغات في المصدر فيكون المعنى واحدًا. وإمّا أن تكونا مختلفتين والمعنى متقارب ذلك أنّ (مَهْدًا) مصدر وهو القياس؛ لأنّه من مَهَدَ على وزن (فَعَلَ) ومثله: صَرَبَ صَرَبًا⁽⁷⁾. ومعناه-من السياق-ممهودة: «والعرب تضع المصادر مواضع الموصوف؛ فتقول: رجلٌ رَضِيٌّ، أي: مَرْضِيٌّ»⁽⁸⁾. وعدل، أي: عادل. أمّا (مِهَادًا) فسواءً أكان إسمًا مفردًا أم جمعًا لمهدٍ المصدر-على ما ذكر-فهو دالٌّ على ما يُفَرِّشُ، وهو في الآية وصفٌ للأرض كما الأوّل (مَهْدًا) وإن اختلفت الصيغة. إن الله تعالى قد مَهَدَ الأرض مَهْدًا في قراءة المصدر؛ مفعول مطلق للتبيين والتوكيد أي: «فألله تعالى جعلها لكم وطاءً تُوطئونها بأقدامكم»⁽⁹⁾. وجعل الأرض مِهَادًا في قراءة الاسم من باب المجاز؛ أي: جعلها لكم كالفِراش، وقد يكون حقيقة إذ يتخذها بعضُ فِراشًا، أو هو مصدر مجموع على معنى: مَهَدَ الأرض مِهَادًا تبيننا، وذلك ملتقى الدلالة. وقد قيل-في تفسير الآية-إنّ الله قد شبّه الأرض بما يُفَرِّشُ بما في ذلك محمد الصبي

(1) ينظر: المنتهى، الخزازي، ص 829، والمستنير، ابن سوار، ص 672، والكفاية، القلانسي، ص 279، ابن الجزري، ص 596.

(2) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 453.

(3) المحرّر الوجيز، ابن عطية، 47/5. وينظر: المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص 476.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الموضوع نفسه، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي، 224/7.

(5) إعراب القرآن، النحاس، 41/3.

(*) فهو مصدر بمعنى المفعول؛ أي: مَهْدًا، ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 453، والبحر المحيط، أبو حيان، 510/6.

(6) ينظر: الكشف، القيسي، ص 455، والموضح، ابن أبي مريم، ص 511، والفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمداني، 424/4.

(7) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، الحملأوي، ص 148.

(8) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 453.

(9) جامع البيان، الطبري، 510/6.

لما فيها من راحة ومنافع للناس⁽¹⁾. بل منافعها لا تعد ولا تحصى؛ فمنها خلقنا، وعليها نعيش منتفعين بخيراتها وإليها نعود مرة أخرى.

موضوعا الأحقاف: وهما قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كَرْهًا وَوَضَعَتْهُ كَرْهًا وَحَمَلُهُ وَفَصَلَّهُ، ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف/15].

قرأ-في الموضع الأول-الكوفيون (إحسانًا) بألف وحاء ساكنة وسين مفتوحة ممدودة بألف، وباقي القراء (حُسْنًا) بحاء مضمومة وسين ساكنة دون ألف⁽²⁾. وقرأ-في الثاني-يعقوب (فَصْلُهُ) بفاء مفتوحة وصاد ساكنة دون ألف وباقي العشرة (فَصَالُهُ) بفاء مكسورة وصاد مفتوحة ممدودة بألف⁽³⁾. قبل الحديث عن العلاقة بين القراءتين في الموضع الأول تجدر الإشارة إلى أنّ الألف في (إحسانًا) مثبتة في مصاحف أهل الكوفة⁽⁴⁾. فمن قرأ بها-بالألف إحسانًا-فللنصب على المصدر من أَحْسَنَ يُحْسِنُ إِحْسَانًا. والتقدير؛ ووصينا الإنسان أن يُحْسِنَ إلى والديه إِحْسَانًا⁽⁵⁾. فهو مفعول مطلق للفعل المحذوف. وقيل هو مفعول ثانٍ لَوْصَيْنَا، ومَن قاله أبو حيان (745هـ)⁽⁶⁾. وكان قد خطأ ذلك أبو علي (377هـ). حُجَّتْهُ أَنَّ الْفِعْلَ (وَوَصَّيْنَا) قَدْ اسْتَوْفَى مَفْعُولِيهِ أَوْلَهَا (الإنسان) وثانيتها المتعلقة بالباء (بوالديه)، والمعنى عنده: لِيَأْتِ الْإِحْسَانَ إِلَيْهِمَا دُونَ الْإِسَاءَةِ⁽⁷⁾. والحقيقة إنّ ما ذكره أبو علي صواب باعتبار (إحسانًا) تمييز. وهو جواب سؤالنا: ماذا وصينا الإنسان بوالديه؟ والتمييز (إحسانًا) هو الموضح للمعنى بأنّه الموصى به دون الإساءة. والمعنى: ووصينا الإنسان أن يحسن إلى والديه لا أن يسيء إليهما. كما أن ما ذكره أبو حيان-من أنّه مفعول ثانٍ لَوْصَيْنَا-مستساغ، والمعنى: ووصينا الإنسان الإحسان بوالديه.

(1) ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي، 197/27، ولباب التأويل، الخازن، 106/4.

(2) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 393، والمستنير، ابن سوار، ص 790، والكفاية، القلانسي، ص 284، والنشر، ابن الجزري، ص 633.

(3) ينظر: التلخيص، الطبري، ص 408، ومفردة يعقوب، الفخام، ص 242، والنشر، ابن الجزري، ص 633، وإتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 503.

(4) ينظر: المصاحف، أبو داود، ص 257، والوسيلة إلى كشف العقيلة، السخاوي، ص 227. وتنبه الخلاف على الإعلان بتكميل مورد الظمان في رسم الباقي من قراءات الأئمة الأعيان لسيدي عبد الواحد بن عاشور، ص 296.

(5) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 470، والموضح، ابن أبي مريم، ص 721.

(6) ينظر: البحر المحيط، ص 60/8.

(7) ينظر: الحجّة، أبو علي، ص 342 / 4.

إنَّ من قرأ (حُسْنًا)-وهو عند الزجاج(311هـ) أَعَمُّ في البرِّ (1) ذلك «أَنَّهُ سَمِيَ ذَلِكَ الْفِعْلَ الْحَسَنَ بِالْحُسْنِ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ» (2). والمعنى: «لِيَأْتِ فِي أَمْرِهَا أَمْرًا: ذَا حُسْنٍ؛ أَي: لِيَأْتِ الْحَسَنَ فِي أَمْرِهَا دُونَ الْقَبِيحِ» (3). وَقَدْ حُذِفَ (ذَا) وَأُقِيمَ (حُسْنًا) مَقَامَهُ (4) حَذَفَ مِضَافٍ وَإِقَامَةً لِلْمِضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، كَمَا حُذِفَ الْمَوْصُوفُ (أَمْرًا) وَأُقِيمَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ (5). وَتَمَامُ الْجُمْلَةِ بَعْدَ تَقْدِيرِ الْمَحذُوفَاتِ: وَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدِيهِ لِيَأْتِ فِي حَقِّهَا-أَوْ فِي أَمْرِهَا-أَمْرًا ذَا حَسَنٍ. وَقِيلَ: «هُوَ مِنْ بَابِ بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ» (6). والمعنى: لِيَأْتِ فِي أَمْرِهَا مِنْ الْأُمُورِ مَا يَحْسُنُ. كَمَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ نَائِبًا عَنِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ بِاعْتِبَارِهِ اسْمَ مَصْدَرٍ. ذَكَرَهُ الْأَزْهَرِيُّ (370هـ) (7).

إنَّ الْقَرَاءَتَيْنِ تَتَضَمَّنَانِ تَوْكِيدًا لِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ فِي قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ: وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدِيهِ أَنْ يَحْسِنَ إِلَيْهَا إِحْسَانًا، وَفِي قِرَاءَةِ غَيْرِهِمْ أَنْ يَحْسِنَ إِلَيْهَا حَسَنًا. مَفْعُولًا مَطْلُوقًا فِي الْأُولَى وَنَائِبًا عَنْهُ فِي الثَّانِيَةِ. تَأْكِيدًا لَوْجُوبِ بَرِّ الْوَالِدِينَ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهَا إِحْسَانًا فِي قِرَاءَةِ (إِحْسَانًا)، وَبِالْفِعْلِ ذِي الْحُسْنِ؛ أَيِ الْحَسَنِ فِي قِرَاءَةِ (حُسْنًا) أَوْ فِعْلًا حُسْنًا مِبَالَغَةً فِي الْمَعْنَى؛ كَأَنَّ تَقُولَ لِلْكَرِيمِ: أَنْتَ الْكَرِيمُ أَوْ لِلشَّرِّيرِ: أَنْتَ الشَّرُّ.

وقد ذكر ابن كثير في تفسير الآية أن الله أمر عباده بالإحسان إلى الوالدين بعد الحث على التمسك بتوحيده كما وردا مقرونين في أكثر من آية (8). كما في قوله: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [النساء / 36] وقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء / 23]. وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «سألت النبي صلى الله عليه وسلم: أيُّ العمل أحبُّ إلى الله؟ قال: "الصلاة على وقتها". قال: ثم أيُّ؟ قال: "ثم برُّ الوالدين"» (9). أوصى الله-بل حث-ببر الوالدين وكذا فعل نبيه صلى الله عليه وسلم، فمن رغب في الرضا وتجنَّب الضلال فليتمسك بكتاب الله وبسنة رسوله.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 161/4.

(2) مفاتيح الغيب، الرازي، 14/28.

(3) الحجة، أبو علي، 342/4.

(4) ينظر: الكشف، القيسي، ص 598.

(5) ينظر: الفريد في إعراب القرآن، الهمداني، 604/5.

(6) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب وعلل القراءات، الباقولي، 311/2.

(7) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 470.

(8) تفسير ابن كثير، 622/6.

(9) صحيح البخاري، حديث رقم 5625، وصحيح مسلم بلفظ قريب، حديث رقم 137 (85).

أما عن الموضوع الثاني: فقيل «الفَصْلُ والفِصَالُ كالفِطْمِ والفِطَامِ لغتان بمعنى» (1) فلا فرق في الدلالة. وقيل غير ذلك؛ إذ (فَصْلُهُ) مصدر (فَصَلَ)، والولد يُفَصَلُ إذا فُطِمَ. أمّا (فِصَالُهُ) فيجوز أن يكون مصدرًا ويجوز أن يكون وقتًا للفِصَامِ (2). فإذا كان مصدرًا فهو «مصدر فاصِلٌ» (3) فيصَالًا وخَفَّفَ بالحذف. أو أنّ مصدره (المُفَاصِلَةُ) من المفاعلة وهي من اثنين كأنه فاصل أمّه وفاضلته، أمّا (فَصْلُهُ) فكأنّ الأمّ هي التي فَصَلَتْه (4).

إنّ القول-في هذا الموضوع-أنّ الفِصَالِ مصدرًا كان أو اسمًا للوقت يدلّ على المشاركة في الفعل من الرضيع وأمّه خلافًا للفصل؛ إذ هو من الأمّ لا غير، وإن كانت النتيجة واحدة هي انتهاء مدّة الرضاع، ذلك أنّ بدايتها معلومة. فإذا كان (فِصَالُهُ) اسمًا للوقت على ما ذكر فقد زاد قراءة المصدر توضيحًا لأنّ المصدر ما دلّ على حدثٍ مجرّدٍ عن الزمن. وقد اختلف المتأولون في تلك المدّة انطلاقًا من هذه الآية، ومن قوله تعالى:

﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضْعَةَ ﴾ [البقرة / 233].

إنّ الله تعالى قد جعل مدّة الرضاع حولين كاملين لمن أراد أن يتمّه ولا تعارض؛ ذلك أنّه أشار إلى أقصر مدّة حملٍ (5). وذلك من إعجاز القرآن العلمي، وقد أثبت العلم الحديث أنّ أقصرها ستّة أشهر، فتكون مدّة الرضاع لمن أراد إتمامه ما بقي من ثلاثين شهرًا وهي حولان كاملان.

موضع محمد (صلى الله عليه وسلم): وهو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَسْرَارَهُمْ ﴾ [محمد / 26].

قرأه الكوفيون إلّا أبا بكر-عن عاصم-(إِسْرَارَهُمْ) بكسر الهمزة وباقي القراء العشرة بفتحها (أَسْرَارَهُمْ) (6). فأما من قرأ (إِسْرَارَهُمْ) فهو مصدرٌ من أَسَرَ يُسِرُّ إِسْرَارًا، وأُفْرِدَ لكونه مصدرًا (7) ويقوّي ذلك-على رأي أبي علي(377هـ) (8)-قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْمُوا بِتِ اللَّهِ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ﴾ [التوبة / 78].

(1) الفريد في إعراب القرآن، الهمداني، 605/5.

(2) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 470-471، والموضح، ابن أبي مريم، ص 722.

(3) البحر المحيط، أبو حيان، 61/8.

(4) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 97/5.

(5) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1186، وأنوار التنزيل، البيضاوي، 113/5، مدارك التنزيل، النسفي، ص 1110.

(6) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 409، والمستنير، ابن سوار، ص 214، والنشر، ابن الجزري، ص 634، البدور

الزاهرة، النّشار، 305/2.

(7) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 475، والحجّة، ابن خالويه، ص 214، والكشف، القيسي، ص 603.

(8) ينظر: الحجّة، أبو علي، 353/4.

وأما من قرأ (أسرارهم) فهو جمع سرّ مثل حمل وأحمال⁽¹⁾؛ وذلك «لأنّ الأسرار كانت كثير»⁽²⁾ ولاختلاف ضروبها. وجميع الأجناس يحسن جمعها مع الاختلاف⁽³⁾. دلالة صريحة على الكثرة. لقد نزلت الآية في اليهود والمنافقين⁽⁴⁾. إذ «رُوي أنّ قومًا من بني قريظة والنضير كانوا يعدون المنافقين في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم»⁽⁵⁾. أي: يتآمرون عليه. والقراءتان تلتقيان في الإخفاء أو الاتفاق خفية؛ الأولى-إسرارهم-وهو المصدر الدال على الحدث، وهو دال على الكثرة لاستغراق الجنس والثانية-أسرارهم-الناتج عن ذلك الحدث، فتكون مترتبة عن الأولى، وهي كثيرة دلالة لفظ صريح. والله يعلم كلّ ذلك.

﴿وَيَعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمَاتِ بِاللَّهِ ظَلَمَ السُّوءَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ﴾
[الفتح/6].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم السين ممدودة (السُّوء) وذلك في الموضع الثاني، والباقون بفتحها وسكون الواو (السُّوء)⁽⁶⁾. ولم يذكر الفراء (207هـ) فرقًا بين القراءتين إلا أنّ السُّوء أفسى في اللغة وقلما تقول العرب دائرة السُّوء⁽⁷⁾. فالظاهر من كلامه أنهما لغتان وهو الذي صرح به غيره؛ إذ هما كالكُرّه والكُرّه والصُّغف والصُّغف⁽⁸⁾ إلا أنّ المفتوح غلب في أن يضاف إليه ما يراد ذمّه. وهو يفيد الصفة كقولك: رجل سوء: معناه: رجل سيء⁽⁹⁾. هذا وقيل في السُّوء-بالضم-إنه اسم، وبالفتح: إنه مصدر. وهو ظاهر قول ابن خالويه (370هـ) على أن من ضم السين أراد: الإثم أو الشر أو الفساد⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 14/5، والموضح، ابن أبي مريم، ص 728، والكشف، القيسي، ص 603.

(2) المحرر الوجيز، ابن عطية، 119/5.

(3) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 669.

(4) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1199.

(5) المحرر الوجيز، ابن عطية، 119/5.

(6) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 603، والكامل ابن جبارة، ص 564، وانصر، ابن الجزري، 567/2، وغيث النفع، السفاقي ص 548.

(7) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 352/2.

(8) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 671، والكشاف، الزمخشري، 254/4.

(9) ينظر: الكشف، القيسي، ص 358، والفريد، الهمداني، 641/5، والموضح، ابن أبي مريم، ص 730.

(10) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 214-215.

والأخير-الفساد-منسوب للخليل(170هـ) وسيبويه(180هـ) (1). قال الجوهري (393هـ) «سَاءَهُ يَسُوءُهُ سَوْءًا بِالْفَتْحِ، وَمَسَاءَةٌ، وَمَسَائِيَةٌ، نَقِيضُ سَرَّهِ. وَالاسْمُ: السُّوءُ» (2). ومعنى القراءتين متقاربان عند أبي علي(377هـ) مع ترجيح قراءة الفتح لمطابقة اللفظ، وهو قوله (ظن السُّوء) بالفتح انفاقاً بين القراء (3). ذلك عقاب المنافقين والمنافقات والمشركون والمشركات لظنهم أن لن ينصر الله نبيه صلى الله عليه وسلم، «أن لن يعود الرسول والمؤمنون إلى أهلهم أبداً، وزين الشيطان ذلك في قلوبهم فرد الله دائرة السوء عليهم» (4). أما عن معنى «دائرة» ف «تسمى المصيبة التي دعا بها عليهم "دائرة" من حيث يقال في الزمان إنه يستدير. ألا ترى السنة والشهر كأنها مستديرات تذهب على ترتيب وتجيء» (5). وذلك «في الدنيا بالقتل والسبي والأسر وفي الآخرة بجهنم» (6). وبئس المصير.

إن الله تعالى قد توعد المنافقين والمنافقات والمشركون والمشركات-الظالمين به وبنية السوء-بالعذاب. فلئن كان تغاير القراءة من باب تغاير اللغات فالمعنى واحد. ولئن اختلفتا-على ما قيل-فقد تعودهم دائماً؛ سواء في قراءة (السُّوء) اسماً كان أو مصدرًا بمعنى دائرة المكروه؛ لأنها تأتيهم بما يكرهون وهو العذاب، أو دائرة الإثم والفساد أي: بعذاب على قدر إثمهم وفساد ظنهم بالله، أم في قراءة (السُّوء) بمعنى الدائرة السيئة. ووصفت بذلك لكثرة ما تحمله منه مبالغة في المعنى.

موضع الفتح: وهو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ [الفتح / 15].

قرأ حمزة والكسائي وخلف (كَلِمَ) بلام مكسورة دون ألف، والباقون (كَلَام) بفتح اللام وألف بعدها (7).

فأما قراءة (كَلِمَ) فجمع كلمة (*) وأما كلام فمصدر (8). وقيل: هو اسم للمصدر يُوضع موضعه. يقال: كلمته تكليماً وكلاماً (9). قال أبو زرعة «واعلم بذلك أن المعنى فيهما واحد، وأن الجميع يراد

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 20/5، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (سوء).

(2) الصحاح، الجوهري، مادة (سوء).

(3) ينظر: الحجة، أبو علي، 357/4.

(4) الهداية، القيسي، ص 6940.

(5) المحرر الوجيز، ابن عطية، 128/5.

(6) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 303/19.

(7) ينظر: المنتهى، الخزاعي، ص 975، والكامل، ابن جبار، ص 639، والكفاية، القلانسي، ص 287، والنشر، ابن

الجزري، ص 635.

(*) اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء نحو: كلمة وكلم، أو بياء النسب نحو: عرب وعربي.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 24/5، والكشف، القيسي، ص 605.

(9) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 479، والموضح، ابن أبي مريم، ص 731.

به الجمع»⁽¹⁾. لا على كثرة الكلام كما ذكر صاحب «الهادي شرح طيبة النشر»⁽²⁾؛ إذ ليس ذلك بضرورة فالكلام يطلق على القليل والكثير.

أمّا أبو علي (377هـ) ففرّق بينهما بقوله: «الكلم يقع على ما يقع عليه الكلام وعلى غيره»⁽³⁾. وهو على مذهب النحاة في التفريق بين اللَّفْظَيْن، وافقه على ذلك الأنباري (577هـ) بقوله: «الكلم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد، وأمّا الكلام فلا ينطلق إلّا على المفيد خاصّة»⁽⁴⁾. فكلّ كلامٍ كلم ولا ينعكس؛ إذ الأوّل-الكلام-متضمّن في الثاني.

أمّا إذا عُدنا إلى السياق فسنجد الحديث عمّن تخلّفوا عن الحديبية لأنّ الله تعالى قد خصّ وعدًا منه-أهل الحديبية بغنيمة خبير⁽⁵⁾. فأراد هؤلاء أن يخرجوا مع الرسول صلى الله عليه وسلّم بقولهم: ﴿ذُرُونَا نَتَّبِعْكُمْ﴾ [الفتح / 15].

والقول إنّ كلام الله لا يمكن أن يوصف إلّا بالإفادة. قال ابن منظور (711هـ): «القرآن كلام الله وكلم الله وكلماته وكلمته»⁽⁶⁾. أضف إلى ذلك أنّ القرآن نزل بلغة العرب. والعربُ تضع اللفظ محلّ بعض من باب التوسعة، فيكون كلامًا من باب المطابقة وكلمًا من باب المجاز المرسل لعلاقة الكلية، استعمل الكلّ وأراد الجزء المفيد أو استعمل العام وأراد الخاص.

موضع ق: وهو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ فَسَبَّحَهُ وَإِدْبَرَ السُّجُودِ﴾ [ق / 40].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو جعفر وحمزة وخلف (إدبار) بكسر الهمزة وباقي القراء العشرة (أدبار) بفتحها⁽⁷⁾.

فأمّا قراءة (إدبار) فهو مصدر من أدبَرَ يُدْبِرُ إدبَارًا⁽⁸⁾. فهو مثل إقبال إقبالا وأخرج إخراجًا على وزن إفعال وهو دالٌّ على الطّرفية الزمانية، والمعنى كما قال الزمخشري (538هـ) وغيره «وقت انقضاء السجود

(1) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 673.

(2) ينظر: الهادي شرح طيبة النشر، محمد سالم محيسن، 239/3.

(3) الحجة، أبو علي، 359/4.

(4) أسرار العربية، الأنباري، تمهيد الباب الأوّل، باب: علم ما الكلم.

(5) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1204، والكشاف، الزمخشري، 256/4، والبحر المحيط، أبو حيان، 94/8.

(6) لسان العرب، ابن منظور، مادة (كلم).

(7) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 398 المستنير، ابن سوار، ص 800، والنشر، ابن الجزري، ص 635. وإتحاف فضلاء

البشر، البناء، ص 514.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 495/5.

كقولهم آتيك خفوق النجم»⁽¹⁾. أي: أي: بعد الصلاة. أمّا قراءة (أدبار) فجمع دُبُر أو دُبُر⁽²⁾. «هو دالٌّ على الظرفية أيضًا»⁽³⁾. كقولك: جئتُك في دُبُر الصلاة وفي أدبار الصلوات⁽⁴⁾. فهو «آخر الصلاة وعقبها»⁽⁵⁾.

لقد تغايرت القراءة بين المصدر والاسم ووجهها السياق ووجهة واحدة، هي الدلالة على الظرفية الزمانية. فإذا قيل إنَّ (أدبار) جمع خلافًا لـ (إدبار) فالجواب أن المصدر دال على الجمع أيضًا بما فيه من جنسية.

قال صلى الله عليه وسلم: «من سبح الله في دُبُر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين وحمد الله ثلاثًا وثلاثين وكبر الله ثلاثًا وثلاثين، فذلك تسعة وتسعون، ثم قال تمام المائة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له. له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غُفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر»⁽⁶⁾.

﴿ فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ ﴾ [الواقعة/92].

قرأ رويس بضمّ الرّاء (رُوح) واختلّف عن روح، وباقي القراء بفتحها (رُوح)⁽⁷⁾.

فأمّا من حيث الصيغة الصرفية، فقول: «الفتح مصدر والضمّ اسم له»⁽⁸⁾. وقيل: هما مصدران⁽⁹⁾. أما الأصفهاني (502هـ) فذهب إلى أن «الرُّوح والرُّوح في الأصل واحد، وجُعِلَ الرُّوح اسمًا للنفس»⁽¹⁰⁾. أي انتقل من المصدرية إلى الاسمية.

أمّا من حيث الدلالة فقال الزجاج (311هـ) في (الرُّوح): «هو استراحة وبرد»⁽¹¹⁾. ووصف حال أهل الجنة بالاستراحة بيّن، أما وصفه بالبرد فأخاله مقابلة لهم بأهل النار وهم في حر شديد.

(1) الكشاف: الزمخشري، 298/4، والبحر المحيط، أبو حيان، 128/8، وروح المعاني، الألويسي، 193/26.

(2) ينظر: المفردات في غريب القرآن، الأصبهاني، ص164، والفريد في إعراب القرآن، الهذلي، 686/5.

(3) الكشاف، القيسي، ص608-609، والموضح، ابن أبي مريم، ص737.

(4) ينظر: الحجّة، أبو علي، 169/4.

(5) الدر المصون، الحلبي، 36/10.

(6) صحيح مسلم، حديث رقم 597.

(7) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص407، سوق العروس، الطبري، ص702، ومفردة، يعقوب، الفحام، ص254 وإن لم يذكر الخلاف عن روح. وينظر: النشر، ابن الجزري، ص640.

(8) التبيان، العكبري، ص1206.

(9) الدر المصون، الحلبي، 549/6.

(10) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص205.

(11) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 117/5.

ذلك أنّ الرُّوح: «نسيم الرِّيح»⁽¹⁾. وقيل -أيضاً- الرُّوح: «الرَّحمة والرِّيح»⁽²⁾. والسياق يحتمله؛ إذ المتقون في رحمة وفرح -فعلاً- عند ربهم في الجنة خلافاً لأهل النار الذين هم في ضيقٍ وشدة. وأضاف الماوردي (450هـ) جملة من المعاني منسوبةً لأصحابها وهي: الرّاحة والرّخاء والمغفرة والتسليم⁽³⁾. هذا عن قراءة فتح الرّاء أما عن قراءة ضمّها -رُوح- فقليل: هي الحياة الدائمة⁽⁴⁾. قال أبو حيان (745هـ): «قيل: الرُّوح: البقاء»⁽⁵⁾. وهو مثل السابق؛ إذ الحياة الدائمة بقاءٌ وخصّه الماوردي -فيما رواه- بالروح دون الجسد⁽⁶⁾. أي: إن الجسد فانٍ والروح باقية ولا دليل عليه.

إن القراءتين -على اختلافهما- متضافتان في وصف حال المقربين، وما هم فيه من نعيم، فهم -في قراءة رُوح- في خلود في الجنة؛ في حياة دائمة لا موت يُهيئها كما في الدنيا، وحياتهم تلك -في قراءة رُوح- في راحة ورخاء وفرح، وسعة.... في رضى من الله.

موضع المطلقين: وهو في قوله تعالى: ﴿حَتَمَهُ مِسْكَ﴾ [المطففين / 26].

قرأ الكسائي (خاتمه) بخاء مفتوحة ممدودة بألف، والباقون (ختامه) بخاء مكسورة بعدها تاء مفتوحة ممدودة⁽⁷⁾.

فأما الختام فمصدر وأما الخاتم فاسمٌ ومثله الطّابع⁽⁸⁾؛ اسمٌ لما يُختمُ به الكأس⁽⁹⁾. ومعناه: الطّبع على الرّحيق⁽¹⁰⁾. وهو «الشراب الخالص»⁽¹¹⁾. وقد ذكر ابن خالويه (370هـ) الأمر معكوساً إذ قال: «والخاتم اسم ما يُطبعُ على الخاتم من كلّ محتومٍ عليه إلّا ما اختاره الكسائي من فتح الخاء وتأخير التاء مفتوحة بعد ألف، يريد به آخر الكأس التي يشربونها مسك»⁽¹²⁾. أيّده في دلالة (خاتمه) على آخر الكأس أبو علي (377هـ). وإن سبق وذكر أنّ الخاتم كالطّابع، حجّته في ذلك قوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ

(1) ينظر: المقاييس، ابن فارس، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (روح).

(2) المحرر الوجيز، ابن عطية، 254/5.

(3) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 466/5.

(4) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 37/3، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 117/5، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (روح).

(5) البحر المحيط، أبو حيان، 215/8.

(6) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 467/5.

(7) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 468، والتذكرة، ابن غلبون، ص 619، والموجز الأهوازي، ص 302، والنشر، ابن الجزي، ص 652.

(8) ينظر: الحجة، أبو علي، 528/4، والفريد في إعراب القرآن، الهمداني، 364/6.

(9) ينظر: الكشف، القيسي، ص 671.

(10) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 443/5، والبحر المحيط، أبو حيان، 434/8.

(11) أنوار التنزيل، البيضاوي، 296/5، ومدارك التنزيل، النسفي، ص 1310.

(12) الحجة، ابن خالويه، ص 241.

أَلْتَبَيَّنَ ﴿ [الأحزاب / 40]، وهو آخرهم⁽¹⁾. ولعل ذلك ما دفع الواحدي (468هـ) إلى القول: «الْحِتَامُ آخر كل شيء وكذا الخاتم»⁽²⁾. أيده في ذلك الأصفهاني (502هـ) بقوله: «وقول من قال يُخْتَمُ بِالْمِسْكِ، أي يُطْبَعُ فليس بشيء لأنّ الشراب يجب أن يُطَيَّبَ في نفسه»⁽³⁾. خالفها الألويسي (1270هـ)؛ بقوله: «الْحِتَامُ: ما يُخْتَمُ به وأنّ الحتم على حقيقته... والكسائي خاتمه بألف بعد الحاء وفتح التاء والمراد ما يُخْتَمُ به أيضًا»⁽⁴⁾. ربّما لأنّه سبق بـ (يسقون من رحيقٍ مختوم) فيكون ما بعد مختوم تفسيراً له. ويمكن ألا يكون تفسيراً بل منقطعاً عنه فيحتمل معنى آخره، عوداً على الرّحيق.

لقد اختلف المتأولون-كما هو ظاهر-في دلالة الآية لاختلافهم في الحِتَامِ والخاتَمِ على أربعة تأويلات؛ أحدها: مِزَاجُهُ مِسْكِ، والثاني: عاقبته مِسْكِ، والثالث: طعمه وريحه مِسْكِ، والرابع: حَتْمُهُ الذي حُتِمَ به إناؤه مِسْكِ⁽⁵⁾. والقول: إن كان الحِتَامُ كالحِخَامِ فالمعنى واحدٌ على ما ذكرنا، أمّا إن كانا مختلفين، فالمعنى متقارب ذلك أنّ الكأس المختومة-في قراءة خاتمه-بطابع المسك يُصَبَّغُ ما فيها بصبغها فتفوح منه رائحة المسك أثناء شربه وعند الفراغ من ذلك؛ أي: آخره وهو الرَّاحِجُ؛ لأنّ الرّحيق، وهو الشراب الخالص الفائق اللذة لا يُتَوَقَّعُ من شاربِهِ التوقُّفُ إلّا بانتهائه وهي دلالة قراءة (خِتامه)، ذلك شراب أهل الجَنَّةِ وتلك صفته في ضوء تغاير القراءة.

موضع القدر: وهو قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَّلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر / 05].

قرأ الكسائي وخلف (مَطَّلَعِ) بلامٍ مكسورة وباقي العشرة (مَطَّلَعِ) مفتوحة اللّام⁽⁶⁾. وذهب أبو علي (377هـ) إلى أنّ المَطَّلَعِ والمَطَّلَعِ مصدران وإن كان القياس الفتح⁽⁷⁾. وذكر سيبويه (180هـ) أنّ الكسر لغة تميم، والفتح لغة الحجار⁽⁸⁾.

(1) الحجة، أبو علي، 529/4.

(2) الوسيط، الواحدي، 448/4. وينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1391.

(3) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص 143.

(4) روح المعاني، الألويسي، 75/30.

(5) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 230/6.

(6) ينظر: المنتهى، الخزاعي، ص 1044، والكفاية، القلانسي، ص 322، والنشر، ابن الجزري، ص 654، والبدور

الزاهرة، النّشار، 443/2.

(7) ينظر: الحجة، أبو علي، 566/4، والتبيان، العكبري، ص 1296.

(8) ينظر: الكتاب، سيبويه، 90/4.

إنَّ كلاً من المَطَّلَع والمَطَّلِع مصدر ميمي يدلُّ على ما يدلُّ عليه المصدر العادي غير أنَّه يبدأ بميمٍ زائدة⁽¹⁾ كالمأكل والمشرب وغيرها. وعلى هذا فلا تغاير في الدلالة. وتقدير الكلام: سلام هي حتى مَطَّلِع الفجر؛ أي طلوعه⁽²⁾. أمَّا من رأى أنَّهما مختلفان فقد جعل الفتح للمصدر والكسر لاسم المكان أو الزمان. قال الزجاج (311هـ) وغيره: «قُرِئَتْ مَطَّلِعُ الفجر ومَطَّلِعُ الفجر-بفتح اللّام والكسر-ومن قال مَطَّلِعُ فهو اسم لوقت الطَّلوع وكذلك لمكان الطَّلوع»⁽³⁾. أمَّا من قال: مَطَّلِعُ فهو المصدر.

في الحقيقة إنَّ السياق يوجّه القراءتين إلى دلالة الزّمن؛ الأولى-وهي مَطَّلِع-بتقدير: حتى وقت طلوع الفجر، والثانية-وهي مَطَّلِع-صراحة في إحدى دلالتها، وهي الزمن؛ لأنَّه تعالى قد حدّد الامتداد الزمني لليلة القدر، ونهايتها وقت طلوع الفجر.

ب-تغاير الصيغة بين اسم الفاعل واسم المفعول:

إنَّ اسم الفاعل: «ما دلَّ على الحدث والحدوث وفاعله»⁽⁴⁾، أو هو «اسم مشتق يدلُّ على معنى مجرّد حادث، وعلى فاعله»⁽⁵⁾. كقولك: كاتب ولاعب، ومظهر ومشرف.

فأمَّا الحدث فهو معنى المصدر، وأمَّا الحدوث فهو ما يقابل الثبوت للتفريق بينه-اسم الفاعل-وبين الصفة المشبهة به⁽⁶⁾. وذلك ما أراه عباس حسن بقوله (الحادث) أي: العارض؛ لأنَّه إذا كان ثابتاً فتلك الصفة المشبهة، أمَّا اسم المفعول فهو اسم مشتق من مصدر المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل⁽⁷⁾.

لقد انتهج صاحب التعريف منهج البصريين؛ كون المصدر أصل المشتقات، في حين عرّفه غيره بأنَّه: «اسم يشتق من الفعل المضارع المتعدّي المبني للمجهول، وهو يدلُّ على وصف من يقع عليه الفعل»⁽⁸⁾. مؤكّداً على أنّ اسم المفعول يؤخذ من الفعل المتعدّي خلافاً للّازم، وقد كان على منهج الكوفيين في جعل الفعل أصلاً

(1) ينظر: التطبيق الصرفي، عبده الزجاجي، ص 70.

(2) ينظر: الحجة، أبو زرعة، ص 768.

(3) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 348/5. وينظر: إعراب القرآن، النحاس، 270/5، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 78، والكشف القيسي، 686، والموضح، ابن أبي مريم، ص 835-836.

(4) شرح التصريح على التوضيح في التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، 11/2.

(5) النحو الوافي، عباس حسن، 235/3.

(6) ينظر: معاني الأبنية العربية، فاضل صالح السامرائي، ص 41.

(7) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ص 79.

(8) التطبيق الصرفي، عبده الزجاجي، ص 79.

للاشتقاق، ولا أدري لم خص اشتقاقه بالمضارع! وهذا عباس يعرفه بقوله: «اسم مشتق يدل على معنى مجرد غير دائم، وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى»⁽¹⁾؛ أي: الفعل.

إنَّ الفرق بين الدلالة الصرفية لاسم الفاعل ولإسم المفعول، ومع ذلك اختلف أهل الأداء-من القراء العشرة-قراءة بأحدهما في مقابل الآخر كما هو موضح في الجدول أدناه:

اسم السورة	القراءتان
الصفات/160-169	المُخْلِصِينَ/المُخْلِصِينَ
ص/83	المُخْلِصِينَ/المُخْلِصِينَ
الرحمن/22	الْمُنشَأَاتِ/الْمُنشَأَاتِ
الطلاق/01	مُبَيِّنَةٍ / مُبَيِّنَةٍ
الطلاق/11	مُبَيِّنَاتٍ/مُبَيِّنَاتٍ
المدثر/50	مُسْتَنْفَرَةٍ/مُسْتَنْفَرَةٍ

موضعا الصفات وموضع ص: وهي قوله تعالى:

﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ﴾⁽¹⁶⁰⁾ [الصفات/160].

﴿لِكُلِّ عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ﴾⁽¹⁶⁹⁾ [الصفات/169].

﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ﴾⁽⁸³⁾ [ص/83].

قرأ في المواضع الثلاثة ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب (المخلصين) بكسر اللام وباقي القراء (المخلصين) بفتحها⁽²⁾.

فأما من قرأ (المخلصين) فهو اسم فاعل دال على القائم بالفعل، وأما من قرأ (المخلصين) فهو اسم دال على من وقع عليه الفعل. قال السيوطي (911هـ) في تفسير الموضع الأول من الصفات: «هذه ثنيا لله من الجن والإنس»⁽³⁾؛ أي: استثناها من العقاب؛ لأنهم لم يجعلوا لله ولدا. وقال النسفي (701هـ): «إلا الذين

(1) النحو الوافي: عباس حسن، 271/3.

(2) ينظر: الكامل، ابن جبارة، ص 575، والمستنير، ابن سوار، ص 606، والنشر، ابن الجزري، ص 578، وإتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 331.

(3) الدر المنثور، السيوطي، 134/7.

آمنوا منهم وأخلصوا لله دينهم وأخلصهم الله لدينه على القراءتين»⁽¹⁾. أخلصوا لله دينهم في القراءة الأولى وأخلصهم الله لدينه في الثانية.

كذلك الموضع الثاني؛ من قرأ بالكسر (المخلصين) فالمعنى: «لأخلصنا العبادة لله»⁽²⁾. ومن قرأ بالفتح (المخلصين) فالمعنى: «لكننا عباد الله الذين أخلصهم لعبادته واصطفاهم لجنّته»⁽³⁾. وقد جعل كفار قريش ذلك رهناً بأن يُنزل فيهم ذكراً كما في الأولين، فلما جاءهم كفروا به⁽⁴⁾. فلا هم أخلصوا ال عبادة لله، ولا الله أخلصهم لعبادته.

أما عن موضع (ص) فقال البيضاوي (691هـ): «الذين أخلصهم الله لطاعته وعصمهم من الضلالة أو أخلصوا قلوبهم لله على اختلاف القراءتين»⁽⁵⁾. هؤلاء لا سبيل لإبليس إليهم⁽⁶⁾. وقد توعد بإغوائهم في الآية السابقة.

إنّ الآيات الثلاث منفتحة لدلالة اسم الفاعل كما لاسم المفعول؛ ذلك أنّ من أخلصه الله تعالى لطاعته أخلص له الطاعة، ومن أخلص الطاعة لله فلا أنّ الله أخلصه لطاعته، فكلّ قراءة مترتبة عن الأخرى.

موضع الرحمن: وهو قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالِأَعْلَمِ﴾⁽²⁴⁾ [الرحمن / 22].

كما كان الخلاف بين أهل الأداء إذ قرأ حمزة وأبو بكر بخلافٍ عنه (المنشآت) بكسر الشين والباقون بفتحها (المنشآت)⁽⁷⁾ - كان الخلاف في معنى (المنشآت) بين المخلوقات وبين المحملات، وبين المرسلات، وبين المجزئات، وبين المرفوعات الشّرع، كما في معنى (المنشآت) بين البادئات والتي يكثر نشأً مجزئها⁽⁸⁾. وقد وقف الفراء (207هـ) عند هذا الموضع مبيّناً أنّ (المنشآت) اسم فاعل بمعنى يُقبِلَن ويُدِيرَن، وأنّ (المنشآت) اسم مفعول بمعنى أُقبلَ بهنّ وأدبر⁽⁹⁾. فالفعل مسندٌ إليها مجازاً⁽¹⁰⁾ أو كما قال

(1) مدارك التنزيل، النّسفي، ص 991.

(2) الكشاف، الزمخشري، 52/4.

(3) الهداية، القيسي، ص 6178.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 316/4.

(5) أنوار التنزيل، البيضاوي، 35/5.

(6) ينظر: الهداية، القيسي، ص 6289.

(7) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 424، والموجز، الأهوازي، ص 276، والتلخيص، الطبري، ص 425، والنشر، ابن الجزري، ص 639.

(8) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 431/5.

(9) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 24/3.

(10) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 754.

الهمداني(643هـ): «على إسناد الفعل إليها على وجه الاتساع، والتقدير المنشآت السَّير، فحذف المفعول للعلم به» (1). والمفعول المحذوف(السير) وإلى ذلك ذهب أبو زرعة مضيماً للمنشآت-بفتح الشين-أنها مرفوعات الشُّرع لأنها أنشئت ولم تفعل ذلك بنفسها، فلما ذكر المنشآت-بكسر الشين-اكتفى بمعنى إنشاء السير دون رفع الشُّرع (2) غير مستسيغ إسناد فعل الإنشاء بمعنى رفع الشُّرع إلى السفينة. وإنما ذلك جائز على سبيل المجاز-دائماً-وأحسبُه لعلاقة المحليّة؛ ذكر السفينة وأراد راكبيها الحاليين بها.

لقد تغايرت القراءة بين اسم الفاعل واسم المفعول واتفق المعنى؛ ذلك أنّ السفن إن أنشأت السير-في قراءة اسم الفاعل-وأقبلت وأدبرت، ورفعت شرعها فمن باب المجاز توسّعاً كما ذكرنا، والفاعل في ذلك-جميعاً-الإنسان بتوفيق من الله تعالى، وذلك ما توضّحه القراءة باسم المفعول.

موضعا الطلاق: وهما قوله تعالى:

﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق / 01].

- ﴿رَسُولًا يَنْتَلِوْا عَلَيْكُمْ أَيَّتِ اللَّهِ مَبِينَةٍ﴾ [الطلاق / 11].

قرأ في الموضع الأوّل ابن كثير وأبو بكر (مبيّنة) بياء مفتوحة، وباقي القراء (مبيّنة) بياء مكسورة (3). وقرأ في الموضع الثاني ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي وخلف (مبيّنات) بكسر الياء، وباقي العشرة (مبيّنات) بفتحها (4).

فأما قراءة (مبيّنة)-في الموضع الأوّل-فالدلالة واضحة لا لبس فيها، الفاحشة مبيّنة والفعل لله تعالى؛ بيّنها عليها (*) وأما قراءة (مبيّنة) فالفاحشة هي الفاعلة فأُسند التبيين إليها (5). وهو من باب المجاز؛ إذ «تبيّن عن نفسها أنها فاحشة يقبح فعلها» (6) فيكون من (بان) اللّازم. قال سيويوه(180هـ) «يقال: أبان الشيء

(1) الفريد في إعراب القرآن، الهمداني، 66/6.

(2) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 691.

(3) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 230، والمستنير، ابن سوار، ص 515، والكفاية، القلانسي، ص 150، والنشر، ابن الجزري، ص 545.

(4) ينظر: المنسوط، الأصبهاني، ص 439، والكامل، ابن جبار، ص 526، والمبج، الخياط، ص 489، والنشر، ابن الجزري، ص 545.

(*) وقيل: «بيّنها من يدعيها ويوضّحها»، البحر المحيط، أبو حيان، 213/3.

(5) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 498.

(6) الكشف، القيسي، ص 261.

نفسه وأَبْنَتْهُ، واسْتَبْتَنَ واسْتَبْتَنَتْهُ، والمعنى واحد... وكذلك بَيَّنَّ وَيَبْنَتْهُ» (1). أو أَنَّهُ «تَبَيَّنَّ عن فاعلها» (2). فيكون الفعل متعدِّدًا. قال السمين الحلبي (756هـ): «مَبَيَّنَتْ حَالَ مَرْتَكِبِيهَا» (3). وقد أُخْتَلَفَ في تلك الفاحشة؛ فقيل الزنا أو التُّشْوُزُ أو البذاء على الزوج (4) بل حتَّى على الأحماء (5). وقيل-زيادة عمَّا سبق- هي كلُّ معصية لله (6).

إنَّ الله قد نهى عن إخراج المطلقة أثناء العدة، ولها السكنى عند الزوج ما دامت لم تأتِ بفاحشة ظاهرة -في قراءة (مبيّنة) -أو مظهرة-في قراءة (مبيّنة)-خروجها عمَّا أمرها الله من طاعة للزوج واحترامٍ له. والقراءتان متضافتان في توضيح تلك الدلالة؛ لأنَّ التي أقدمت على فاحشة بيّنة ظاهرة ومظهرة-مبالغة في المعنى-لانتهاكها حقَّ الله أو حقَّ زوجها فلا سُكِنِي لها غير مظلومة في ذلك.

الموضع الثاني: من قرأ فيه (مبيّئات) فصيغة اسم المفعول من الفعل الرباعي وذلك بضمِّ حرف المضارعة وفتح ما قبل الحرف الأخير، والمعنى: آياتٌ بيّنها الله تعالى وأوصَحَّها (7). فهي «بيّنة واضحة جليّة» (8) لا لبس فيها (9). قال أبو حيان (745هـ) «ويجوز أن المراد مبيّناً فيها ثم اتسع فيكون المبيّن في الحقيقة غيرها وهي ظرفٌ للمبيّن» (10). والمعنى بذلك: بيّن فيها الأمر.

أما من قرأ (مبيّئات) فصيغة اسم فاعل من الفعل الرباعي دائماً وذلك بضمِّ حرف المضارعة وكسر ما قبل الحرف الأخير. والآيات هي المبيّنة الهادية (11) للأحكام من حلالٍ وحرامٍ (12). والفعل على ذلك متعدِّدٌ،

(1) الكتاب، سيبويه، 63/4، والحجة، أبو علي، 354-353/2. وينظر: البيان، العكبري، ص 341.

(2) الحجة، ابن خالويه، ص 60.

(3) الترمذ المصون، الحلبي، 631/3.

(4) ينظر: جامع البيان، الطبري، 422/2.

(5) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1322.

(6) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 323/5، والنكت والعيون، الماوردي، 29/6، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 38/21، والبحر المحيط، أبو حيان، 278/8.

(7) ينظر: روح المعاني، الألوسي، 142/28، وفتح القدير، الشوكاني، ص 1503.

(8) تفسير ابن كثير، 309/7.

(9) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 498.

(10) البحر المحيط، أبو حيان، 417/6.

(11) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 153/2.

(12) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 498، وفتح القدير، الشوكاني، ص 1503.

وقد يكون لازماً فيكون المعنى «يَبَيِّنَاتٍ فِي نَفْسِهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى مَوْضِحٍ»⁽¹⁾؛ وذلك دليل إيجازها وأنها من لدن عزيز حكيم.

إنَّ الله تعالى قد أرسل محمداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتْلُوا آيَاتِ اللهِ مَبَيَّنَاتٍ وَمُبَيَّنَاتٍ؛ بَيَّنَّهَا اللهُ لَهُمْ-فِي قِرَاءَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ-وَوَضَّحَهَا فَكَانَتْ مَبَيَّنَاتٍ فِي قِرَاءَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ تَهْدِي-مِنْ بَابِ التَّوَسُّعِ-مِنْ آمَنَ بِهَا وَاتَّبَعَ مَا فِيهَا مِنْ أَحْكَامٍ إِلَى التَّوَرِّ؛ نَوْرَ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ الْحَجَّجَ-وَالْآيَاتِ حَجَّجَ-الْوَاضِحَةَ تَبَيَّنَ وَتَقَنَّعَ وَتَهْدِي مَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ عَلَى قَلْبِهِ حِجَابًا، وَالْفَاعِلُ حَقِيقَةٌ هُوَ اللهُ تَعَالَى.

موضع المدثر: وهو قوله تعالى: ﴿كَانَهُمْ حُمْرٌ مُسْتَنْفَرَةٌ﴾⁽⁵⁰⁾ [المدثر / 50].

قرأ المدنيان وابن عامر (مستنفرة) مفتوحة الفاء، والباقون (مستنفرة) مكسورة الفاء⁽²⁾. وترتب على ذلك أنَّ قراءة (مستنفرة) -بصيغة اسم المفعول- بمعنى مُنْفَرَةٌ؛ نَفَّرَهَا الْأَسَدُ⁽³⁾ أو الصيَّادُ⁽⁴⁾. فهي مذعورة⁽⁵⁾. مفعول بها. أمَّا قراءة (مستنفرة) فهي الفاعلة، والمعنى: نافرَة⁽⁶⁾. أي إنَّ الفعل منها لم يدفعها أحد إليه. وقيل: إنَّ «استنفر ونفَّر» بمعنى نَحَوَّ عَجَبٌ وَاسْتَعْجَبَ⁽⁷⁾. والفعل بذلك لازِمٌ⁽⁸⁾. وهي في حرف ابن مسعود (نافرة)⁽⁹⁾. أي: فاعلة غير مفعول بها موافقة لقراءة العامة.

وقد شبهه الله تعالى الكفار بالحمير المستنفرة في شدة الإعراض عن الإيمان⁽¹⁰⁾. والآية-على تغاير القراءة فيها بين اسم الفاعل واسم المفعول-تعبر عن ضلال الكفار، وكيف يهرون مبتعدين عن الإيمان مثلهم مثل الحمير المذعورة سواءً أكان النفار منها أو بفعل فاعل فالنتيجة واحدة وهي النَّأْيُ عَنِ الْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ. وَإِنْ كَانَ

(1) البحر المحيط، أبو حيان، 417/6.

(2) ينظر: المنتهى، الخزازي، ص 1019، والمستنير، ابن سوار، ص 832، والنشر، ابن الجزري، ص 647، وإتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 562.

(3) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 234.

(4) ينظر: الحجة، أبو علي، 487/4، والكشف، القيسي، ص 657.

(5) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1364.

(6) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 542.

(7) الدر المصون، الحلبي، 557/10.

(8) ينظر: الموضح، ابن أبي مریم، ص 800.

(9) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 399/5.

(10) ينظر: تفسير ابن كثير، 429/7، والبحر المحيط، أبو حيان، 372/8.

في نسبة النفار إليها مبالغة في التعبير عن الضلال. قال الزمخشري (538هـ): «كأنها تطلب النفار من نفوسها في جمعها له وحملها عليه»⁽¹⁾ وكأنه غريزة فيها. تلك صفة الكفار.

ج-تغاير الصيغة بين المصدر واسم الفاعل:

لقد سبق تعريف كل من المصدر واسم الفاعل غير بعيد⁽²⁾. أمّا عن القراءة بأحدهما في مقابل الآخر في الموضوع ذاته فكان في ثلاثة مواضع كما هو مبين:

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
الزمر / 29	سَلَمًا / سَالِمًا
الدّاريات / 44	الصَّعِقَةُ / الصَّاعِقَةُ
الصف / 06	سَجِرٌ / سَاجِرٌ

موضع الزمر: وهو قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِينَ مَثَلًا ﴾ [الزمر / 29].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (سَالِمًا) بسين مفتوحة ممدودة بآلف ولام مكسورة، والباقون بسين مفتوحة دون ألف، ولام مفتوحة كذلك (سَلَمًا)⁽³⁾. قال أبو علي (377هـ): «سَالِمًا وَسَلَمًا لِرَجُلٍ، أي: صَلَحَ»⁽⁴⁾. مرادفًا بين اللَّفْظَيْنِ. في حين فرق بينهما غيره ذلك أنّ (سَالِمًا) اسم فاعل، والمعنى: خَالِصًا، وَالْخَالِصُ ضِدُّ الْمَشْرُوكِ⁽⁵⁾. أمّا (سَلَمًا) فهو مصدر سَلِمَ سَلَمًا. أي: ذا سَلَمٍ أو ذا سَلَامَةٍ⁽⁶⁾. والمعنى: ذو خُلُوصٍ مِنَ الشَّرِكَةِ وَغَيْرِ مُنَازَعٍ فِيهِ⁽⁷⁾. وقد ضُربَ المثل للكافر الذي يعْبُدُ آلهةَ شَتَّى والمؤمن الذي يعْبُدُ إِلَهًا وَاحِدًا⁽⁸⁾، فالذي وَحَّدَ الله مثله مثل السالم لرجل؛ لا يشركه فيه غيره، ومثل الذي عبد غير الله مثل المملوك للشركاء المتشاكسين

(1) الكشاف، الزمخشري، 4/494.

(2) ينظر: البحث، ص 55-67 على التوالي.

(3) ينظر: التلخيص، الطبري، ص 390، والمبهم، الخياط، ص 718، والكفاية، القلانسي، ص 272، والنشر، ابن الجزري، ص 626.

(4) الحجة، أبو علي، 4/260.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 4/352-353، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 261-262.

(6) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 443، والحجة، ابن خالويه، ص 200، والكشف، القيسي، ص 569، والفريد، الهمداني 5/457.

(7) ينظر: المراجع نفسها، المواضع نفسها، ومفاتيح الغيب، الرازي، 26/277، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 622.

(8) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1125، والتحرير والتنوير، ابن عاشور، 23/399.

الذين لا يتفنون⁽¹⁾. فلكلّ منهم مطلبٌ يريد تنفيذه، ويريد الآخر غيره فما أسوأ حال الرّجل معهم⁽²⁾. أمّا الثاني فيملكه رجلٌ واحدٌ يخدمه فينال الرضى، وتُتصّى حوائجه. فشتان ما بين المالكين والمملوكين. إنّ القراءتين-على اختلافهما-متفقتا الدلالة، والواحدة منهما تفضي إلى الأخرى؛ إذ الرّجل إذا كان سالمًا فهو ذو سلّم، وإذا كان ذو سلّم فهو سالمٌ، وفي كليهما وصفٌ، إلا أنّ الوصف بالمصدر أبلغ⁽³⁾؛ كأن تقول لنافع: أنت النفع أو لكريم: أنت الكرم. قال الزمخشري(538هـ): «فإذا قيل: رجل عدل فكأنه وُصف بجميع الجنس مبالغة، كما تقول استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والتبّل، ولم يترك لأحد نصيبًا من الكرم والجود»⁽⁴⁾. ذلك لما في المصدر من دلالة على استغراق الجنس، فمن وُصف بالكرم وُصف بجميع أنواعه فكان كريمًا إذا مدح، وكريمًا إذا استضاف، وكريمًا إذا باع أو اشترى، كريمًا في كلّ أمر.

موضع الذاريات: وهو قوله تعالى: ﴿فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعِقَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾⁽⁴⁴⁾. [الذاريات/44].

قرأ الكسائي (الصّعقة) بعين ساكنة دون ألف والباقون (الصّاعقة) بعين مكسورة تسبقها ألف⁽⁵⁾. فأما من قرأ (الصّعقة) فهو مصدر على وزن (فَعَلَة)، تقول: صعقتهم الصّاعقة صعقةً واحدةً، والصّعقة المُرّة⁽⁶⁾. وهو من نوعي المصدر الأصلي؛ هذا دالٌّ على المُرّة، والآخر على الهيئة، ولا يذكران إلا مقيدتين بالداليتين⁽⁷⁾. مثال الأول: القفزة والضحكة والجلسة، ومثال الثاني: القفزة الضحكة والجلسة. الثلاثة الأولى دالة على المُرّة؛ قفزةً واحدةً وكذا ضحكةً وجلسةً، والثانية دالة على الهيئة أو الكيفية؛ قفزةً طويلةً مثلًا ضحكةً قويةً وجلسةً سويةً.

أما من قرأ (الصّاعقة) فهي الفاعلة⁽⁸⁾ اسم فاعل مؤنث. وقيل: هي الصّيحة⁽⁹⁾. قال تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَمِيدُونَ﴾⁽²⁹⁾ [يس / 29]. كما قيل: هي الموت، وهو قول ابن عبّاس، أو العذاب المهلك⁽¹⁰⁾. وقد أجمل المعاني الأصفهاني(502هـ) بقوله: «الصوت الشديد من الجو، ثم يكون منه

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 353/4، والوسيط، الواحي، 580/3.

(2) ينظر: تيسير الكريم الرحمن، السعدي، ص 851.

(3) ينظر: اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع، سيرين مدحت الخيري، ص 57.

(4) الخصائص، ابن جني، 135/2.

(5) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 609، والتيسير، الداني، ص 209، والكامل، ابن جبارة، ص 485، والنشر، ابن الجزري، ص 636.

(6) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 217، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 680، وأنوار التنزيل، البيضاوي، 150/5.

(7) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، 186/3.

(8) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 217، والموضح، ابن أبي مريم، ص 741.

(9) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 180/5، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 501/19، والبحر المحيط، أبو حيان، 139/8.

(10) ينظر: الوسيط، الواحي، 179/4، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1235، ولباب التأويل، الخازن، 196/4.

نارٌ فقط أو عذاب أو موتٌ وهي في ذاتها شيء واحد، وهذه الأشياء تأثيرات منها»⁽¹⁾. أي: إن المؤثر واحد والآثار متنوّعة.

إنّ الله تعالى قد أهلك قوم صالح عليه السلام، وهم ثمود على اختلاف القراءتين بين مصدر المّرة واسم الفاعل، ذلك أنّ الصاعقة هي الفاعلة؛ المهلكة سواءً أكان ذلك الموت أو العذاب؛ صوتًا شديدًا أو غيره. والعذاب قد جاءهم بالموت. هذا في القراءة باسم الفاعل، وقد زادت الدلالة قوّة وتوضيحًا القراءة باسم المصدر؛ ذلك أنّ هلاك القوم كان بالفعل مرّة واحدة غير محتاج إلى التكرّر لقوّته، وفي ذلك دلالة على قوّة الله وجبروته، وفي تغاير القراءة دلالة على إعجاز القرآن وتفردّه.

موضع الصّف: وهو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصف / 06].

قرأ حمزة والكسائي وحلّف (ساجر) بسين مفتوحة ممدودة بألف وحاء مكسورة، وباقي القراء العشرة (سجّر) بسين مكسورة وحاء ساكنة دون ألف⁽²⁾.

فأما من قرأ (ساجر) فقد جعله لفاعل السحر أي للمرسل. والمعنى: هذا الشخص ساحر مبين، وهو الذي جاء بالبينات⁽³⁾ وهو عيسى عليه السلام. وقيل هو محمد صلى الله عليه⁽⁴⁾. والأوّل أظهر؛ لدلالة السياق القبلي

عليه. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُّصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ النُّبُوءَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِيهِ مِنْ بَعْدِي إِسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصف / 06].

وأما من قرأ (سجّر) فالوجه: هذا الذي جاء به سجّر. والإشارة على ذلك إلى المنزّل، وحذف المضاف⁽⁵⁾. وذكر سيبويه (180هـ) أنّ المصدر قد «يقع على الفاعل وذلك قولك يومٌ غمٌّ، ورجلٌ نومٌ إنّما تريد النائم والغائم»⁽⁶⁾. وقد ذهب أبو زرعة إلى أنّ القراءة بـ (السحر) «أوعب معني لأنه يدلّ على فاعله، والساجر قد يوجد ولا يوجد معه السحر، والسحر لا يوجد إلا مع ساجر»⁽⁷⁾. ربّما في غير هذا الموضع أو أن يكون اللفظ

(1) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص 281.

(2) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 189، والمستنير، ابن سوار، ص 532، والمنتهى، الخزازي، ص 668، والنشر، ابن الجزري، ص 550.

(3) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 240، والموضح، ابن أبي مريم، ص 773.

(4) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 303/5، ولباب التأويل، الخازن، 287/4، ومفاتيح الغيب، الرازي، 615/29، والبحر المحيط، أبو حيان، 259/8.

(5) ينظر: الكشف، القيسي، ص 291، والفريد، الهمداني، 527/2.

(6) الكتاب، سيبويه، 43/4.

(7) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 240.

مفردًا؛ أي في معزل عن السياق، أمّا هنا فقد حضر السحر والساحر في زعم الكفار المكذّبين الذين اتهموا نبيهم بأنّه ساحر، وبأنّ ما جاء به من آيات إنّما هو سحرٌ.

إنّ كلّ قراءة تستلزم الأخرى؛ لأنّ القوم المكذّبين ما وصفوا نبيهم بالساحر إلاّ بعد أن رأوا ما جاء به؛ وهو السحرُ في زعمهم، وإن كان ذلك الذي جاء به سحرًا فلائّه ساحر، ولا يتأتّى السحرُ، إلاّ لساحرٍ. وإن كان في القراءة بالمصدر زيادة قوّة في الدلالة على ما ذكر.

د-تغاير الصيغة بين الاسم وصيغة المبالغة:

سبق تعريف الاسم أمّا صيغة المبالغة-مبالغة اسم الفاعل-فهي أسماءٌ تشتقُّ من الأفعال (*) للدلالة على معنى الحدوث في اسم الفاعل تقويّة للمعنى وزيادة مبالغة فيه (1). إذن صيغة مبالغة اسم الفاعل صيغةٌ تُحوّل إليها صيغة اسم الفاعل للمبالغة والتكثير في الفعل كأن تقول: فاهمٌ وفهيمٌ؛ الأوّل للدلالة على القائم بالفعل وهو الفاهم دون تحديد لدرجة ذلك، وأمّا الثاني فللدلالة على كثرة الفهم.

أمّا عن القراءة بصيغة المبالغة في مقابل اسم الفاعل فكانت في موضعين:

موضع ص: وذلك في قوله تعالى: ﴿ هَذَا فَيْلِدُ قَوْهٖ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ ﴾ (57) [ص / 57].

موضع النبأ: وذلك في قوله: ﴿ إِلا حَمِيمًا وَعَسَاقًا ﴾ (25) [النبأ / 25].

قرأ-في الموضعين-حمزة وحفص والكسائي وخلف (عَسَاقًا) خفيفة السين والباقون (عَسَاقًا) بتضعيفها (2). وذهب الأخفش (215هـ) إلى أنّ (عَسَاقًا) و(عَسَاقًا) لغتان بمعنى واحد (3). وقيل هما مختلفان؛ قال أبو علي (377هـ) -في قراءة (عَسَاقًا) بالتشديد-«فلا يخلوا أن يكون اسمًا أو وصفًا، فيبعد أن يكون اسمًا؛ لأنّ الأسماء لم تجئ على هذا الوزن إلاّ قليلًا... فإن لم يكن اسمًا كان صفة، وإن كان صفةً فقد أُقيم مقام الموصوف» (4). والمعنى سيّال على وزن فعّال (5) من صيغ المبالغة. فهو من الصفات إذن صيغة مبالغة لاسم الفاعل، أمّا قراءة التخفيف-عَسَاق-فالوجه أنّه اسمٌ ونظيره في العربية كثير، كالنكال والعذاب والسراب (6).

أمّا عن دلالاته فقد اختلف المفسّرون فيها بين ما يسيل من أجسام أهل النار من صديدٍ ونحوه، وبين عَسَقِ الجُرْحِ إذا سَالَ منه قيحٌ ودُمٌّ وبين عَسَقِ العين إذا خرج قَدَاها، وبين مشروبٍ للكافرين مفرط الزمهرير

(*) وليس شرطًا أن يكون الاشتقاق من المضارع كما ذكر السفرجلاني. ينظر: القطوف الدانية في العلوم الثمانية، السفرجلاني، ص 34.

(1) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 342/2، والنحو الوافي، عباس حسن، 259/3، والتنطيق الصرفي، التراجمي، ص 75.

(2) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 380، والكامل، ابن جبارة، ص 629، والكفاية، القلانسي، ص 271، والنشر، ابن الجزري، ص 625.

(3) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 107/5، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 230-229/18، ولم أعر عليه في معاني القرآن.

(4) الحجّة، أبو علي، 244/4. وينظر: الموضح، ابن أبي مرجم، ص 676.

(5) ينظر: حجّة القراءات، أبو زرعة، ص 615، وشرح طيبة النشر، محمد سالم محيسن، 188/3.

(6) ينظر: الحجّة، أبو علي، 244/4، والوسيط، الواحدي، 564/3، وروح المعاني، الألوسي، 215/23.

أي: البرد، وبين المنن⁽¹⁾. وقيل زيادة عما سبق: دموع أهل النار، كما قيل: عين في جهنم تسيل إليها حمّة كل ذي حمّة من عقرب أو حية يُغمسون فيها فيتساقط جلدهم. الأخير عن كعب الأحبار⁽²⁾.

إن القراءتين على اختلافهما بين الاسمية ومبالغة اسم فاعل، تتفقان في تعلقها بالعذاب الذي أعده الله للكفار، سواءً أكان اسمه الغساق أم أنه سائل غساق مبالغة في الفعل على اختلاف أنواعه المذكورة في التفسير. وإن كان معنى البارد المحرق ببرده أكثر ملائمة للحميم، فيكون الله تعالى قد أعدّ لهم صنفين محرقين واحدٌ بجرحه والآخر ببرده والله أعلم.

هـ-تغاير الصيغة بين المصدر وصيغة المبالغة:

لقد سبق تحديد كل من المصدر وصيغة مبالغة اسم الفاعل، أما عن تغاير القراءة بهما -في الربع الأخير

في القرآن- فكان في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحریم/08].

قرأ أبو بكر بضم النون (نُصُوحًا) وباقي القراء بفتحها (نَصُوحًا)⁽³⁾.

فأما قراءة (نُصُوحًا) بالضم فهو مصدر، تقول: نَصَحَ نَصَاحَةً وَنُصُوحًا. أي: خالصة⁽⁴⁾. والوصف بالمصدر-مبالغة في المعنى-من سنن العرب في كلامها كما سبق وبيننا غير بعيد كالعدل للغادل، والبخل للبخل والأناقة للأنيق وما شابهها. وأضاف الهمداني(643هـ) وجهًا آخر وهو أن تكون «جمع نُصَح كَبُرُود جمع بُرْد. أي: ذات نُصُوح⁽⁵⁾. أي: جمع المصدر. فلئن جاز ذلك-لأن المصادر تجمع إذا تعددت أنواعها-فهو كالأول.

وأما قراءة (نَصُوحًا) بالفتح فصيغة مبالغة جعلوه صفةً للتوبة. ومعناه: توبةً بالغةً في النُصْح⁽⁶⁾. وذلك من باب الإسناد المجازي: لأن الفعل إنما هو لصاحب التوبة لا لها⁽⁷⁾. قال أبو حيان(745هـ): «ذَكَرَ فِي النُّصُوحِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ قَوْلًا»⁽⁸⁾. من بينها ما رُوِيَ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: التوبة النصوح هي أن يتوب ثم لا يعود»⁽⁹⁾. فشرطها بذلك عدم العودة. «وقال بعضهم التي لا ينوي معها معاودة المعصية»⁽¹⁰⁾. فشرطها نية الإقلاع عن الذنب وعدم الرجوع إليه. فإن أخطأ وعاد لم تسقط صفة النصح عن توبته. وقيل زيادة عما سبق: «أن

(1) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 427/5.

(2) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 388/7.

(3) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 641، والمبسوط، الأصبهاني، ص 440، والنشر ابن الجزري ص 644، وغيث النفع في القراءات السبع، السفاقي، ص 592.

(4) ينظر: حجة القراءات، أبو زرة، ص 714.

(5) الفريد، الهمداني، 178/6.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه الزجاج، 194/5 ومعاني القراءات، الأزهري، ص 523، والحجة، ابن خالويه، ص 228.

(7) ينظر: الفريد، الهمداني، 176/6، والدر المصون، الحلبي 371/10، وروح المعاني، الأوسمي، 157/28.

(8) البحر المحيط، أبو حيان، 288/8.

(9) المحرر الوجيز، ابن عطية، 334/5. وينظر: جامع البيان، الطبري، 331/7.

(10) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 195/5.

يستغفر باللسان، ويندم بالقلب، ويُمسك بالبدن»⁽¹⁾. وهو كالذي ذكرناه أولاً. وقد أجمل القول القيسي (437هـ) بأنها التوبة الصادقة⁽²⁾. إذ هي التي يقلع فيها المذنب عن ذنبه مع التدم ومحاولة التصحيح والتعويض وعقد العزم على ألا يعود.

إنَّ القراءتين على اختلافهما بين المصدر وصيغة المبالغة وعلى اختلاف اللغويين في شروط التوبة التصوح متفتتا الدلالة وهي إخلاص التوبة مع قوة المعنى في كليتها، كل من جهة؛ إذ (تَصَوَّحًا) للمبالغة بالوضع (تَصَوَّحًا) بالاستعمال وصفا بالمصدر. وسبق ذكر ذلك في أكثر من موضع كالوصف بالعدْل وغيره من المصادر.

وتغاير الصيغة بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة:

سبق تعريف كل من اسم الفاعل وصيغة المبالغة أما عن تغاير القراءة بهما فكان في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ

شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴿٤﴾ [الفلق/4].

قرأ رويس - عن يعقوب- بخلاف عنه والكسائي (الثَّفَّاثَاتِ) بنونٍ ممدودة بألف وفاء مكسورة، وباقي العشرة (الثَّفَّاثَاتِ) بتشديد الفاء مفتوحةً بعدها ألف من غير ألف بعد النون⁽³⁾. فأما قراءة (الثَّفَّاثَاتِ) فجمع نَفَّاثَةٍ وهي صيغة مبالغة؛ أي: كثيرة النفث مبالغة في الفعل، والنفث نفثٌ من غير ريقٍ بخلاف الثَّقَلِ⁽⁴⁾. وقال الزمخشري (538هـ) غير ذلك؛ إذ «الثَّفُّ الثَّفُّ مع ريقٍ»⁽⁵⁾. وأما قراءة (الثَّفَّاثَاتِ) فاسم فاعل، وجاء جمع مؤنث سالم مفردة نَفِثَةٌ. وهي النافثة: الفاعلة، دلالة على الفعل وفاعله. وقد ذكر ابن أبي مريم (565هـ) أن (الثَّفَّاثَاتِ) تحتمل المبالغة أيضًا⁽⁶⁾. ولعل ذلك ما دفع العكبري (616هـ) إلى الاعتقاد بأن معناهما واحد⁽⁷⁾. والأصل أن المبالغة مختص بها صيغة المبالغة دون اسم الفاعل. فإن لمَسَ في قراءة (الثَّفَّاثَاتِ) مبالغة في الفعل فهو لكثرة الفاعل: إذ جاء جمعًا. وبكثرة الفاعل يكثر الفعل. وقيل إنَّ هؤلاء السَّوَاحِرَ هنَّ بنات لبيد بن أعصم⁽⁸⁾. وقد سَخَّرَنَ مع أيهن-الرسول صلى الله عليه وسلم وعقدن له إحدى

(1) معالم التنزيل، البغوي، ص 1330.

(2) ينظر: الهداية، القيسي، ص 7078.

(3) ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 653، والكامل، ابن جبارة، ص 664، والمبهيح الخياط، ص 827، والنشر، ابن الجزري، ص 655-656.

(4) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (نفث).

(5) الكشاف الزمخشري، 624/4.

(6) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 850.

(7) ينظر: البيان، العكبري، ص 1310.

(8) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 189/3.

عشرة عقدة فكَّها الله تعالى بإحدى عشرة آية؛ هي المعوذتان (1). وقيل إن التافئيات هي الأرواح الشريرة (2) ذلك أنَّ السَّحَرَ إنما هو من حمتها، وسلطانها منها: زيادة عن كونها-إذا كانت للنفوس-تشمل الرجال والنساء (3). إن القراءتين تلتقيان في الدلالة على الفاعل والقائم به، على أنها دلالة عامّة في قراءة (التافئيات) ودلالة خاصة-مبالغة في الفعل وتكثيراً له-في قراءة (التفائيات). كما أن الأخيرة مبيّنة لدرجة الفعل غير المحدد إياها في الأولى. وذلك من سحر لغة القرآن وإعجازه في ضوء تغاير قراءاته.

ز-تغاير الصيغة بين الاسم والظرف:

إنَّ الظرف ما دلَّ على مكان الحدث أو زمانه، قال ابن هشام (761هـ): «هو كل اسم زمان أو مكان سُلِّطَ عليه عامل على معنى "في"» (4). لذلك سُمِّيَ مفعولاً فيه.

لقد اختلف القراء العشرة قراءة بالاسم في مقابل الظرف في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف/18]. إذ قرأ الكوفيون وأبو عمرو بياءً مفتوحة وألف بعدها وضمَّ الدال (عِبَادُ) والباقون بنونٍ ساكنة وفتح الدال دون ألف (عِنْدَ) (5).

فأما قراءة (عباد) فجمع عبد، «معنى الكلام على قراءة هؤلاء: جعلوا ملائكته الذين هم خَلْقُهُ، وعباده بنات الله فأنثوهم بوصفهم إياهم بأنهم إناث» (6). ونظيره من القرآن قوله تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ (26) [الأنبياء/26]. وهو -كما قيل- «ألزم للحجاج مع أهل العناد لتضادِّ بين العبودية والولاء» (7). إذ كيف يعقل أن يكون الولد عبداً لأبيه؟

أمَّا قراءة (عند) فهو ظرف للمكان، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأعراف/206]. «دلالة على رفع المنزلة» (8). أو على معنى: عند أمره أو حُكْمِهِ، أي: في طاعته (9). باعتبار مجازاً عند من قال بذلك؛ «لاستحالة العنودية المكانية في حقه سبحانه» (10).

(1) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 538/5-539.

(2) ينظر: بدائع التفسير، ابن القيم، 411/3.

(3) ينظر: روح المعاني، الألويسي، 282/30.

(4) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص 250.

(5) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 388، والكامل، ابن جبارة، ص 633، والكفاية القلاسي، ص 279، والنشر، ابن الجزري، ص 630.

(6) جامع البيان، الطبري، 513/6.

(7) مدارك التنزيل، النسفي، ص 1081.

(8) الحجة، أبو علي، 303/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 647، والوسيط الواحدي، 68-67/4.

(9) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 705.

(10) روح المعاني، الألويسي، 71/25.

والحقيقة أنّ إرادة العندية المكانية غير مدفوعة إذا قال تعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر/75] وهم في طاعته وأمره لا شك في ذلك.

وقد ذكر الزمخشري (538هـ) أنّ الكفار قد جمعوا في كفرّة ثلاث كفرات؛ ذلك أنّهم نسبوا إلى الله الولد ونسبوا إليه أحسن النوعين (*) وجعلوه من الملائكة أكرم خلق الله استخفافاً بهم (1). وذلك -كما قال أبو حيان (745هـ) - «من جملهم بالله وصفاته واستخفافهم بالملائكة حيث نسبوا إليهم الأنوثة» (2).

إنّ الله تعالى يقبح في هذه الآية قول الكفار، وهو قول شنيع؛ إذ ادّعوا له الولد، وذلك الولد -في زعمهم- هم الملائكة، في القراءتين؛ في الأولى هم عباده الذين خلقهم وهم لا يستنكفون عن عبادته، وفي الثانية هم المقربون رفيعي المكانة عنده تعالى، والمرجع واحد في كلتي القراءتين، وهو الملائكة مع التأكيد على المنزلة الرفيعة دحضاً لوصفهم بالخصاسة والوضاعة في قراءة (عند)، ومحاجة لهم بنفي العبودية من الولد لأبيه فهم ليسوا أولاده بل عباده في القراءة الأخرى، وفي اجتماع القراءتين كمال الحجّة. وتمام الإعجاز.

ح-تغاير الصيغة بين المصدر والصفة المشبهة باسم الفاعل:

سبق تعريف المصدر، أما الصفة المشبهة باسم الفاعل فهي: «ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت» (3) أو هي: «اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتاً عاماً» (4). وشبهت باسم الفاعل لأنها تؤنث وتذكر، وتدخلها الأف واللام وتثنى وتجمع كما اسم الفاعل، زيادة على دلالة كليهما على ذاتٍ فيها وصف، كما أنّها تعمل عمله، ممّا بابه النحو (5).

لقد تغايرت القراءة بالمصدر والصفة المشبهة باسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ مُمْتَلَاتٍ﴾ [فصلت/16]. إذ قرأ ابن عامر، وأبو جعفر والكوفيون بحاء مكسورة (نَحْسَاتٍ) والباقيون بحاء ساكنة (نَحْسَاتٍ) (6).

(*) ذلك أنّ الأثني أدنى مرتبة من الذكر عند الجاهليين حتى أنهم كانوا يتدونها.

(1) ينظر: الكشاف، الزمخشري، 186/4، أنوار التنزيل، البيضاوي، 88/5.

(2) البحر المحيط، أبو حيان، 11/8.

(3) شرح كافية ابن الحاجب، الاسترابادي: 745/2.

(4) النحو الوافي، عباس حسن، 285/3.

(5) ينظر: المستصفي في علم التصريف، عبد اللطيف محمد الخطيب، ص 496.

(6) ينظر: المبسوط الأصبهاني، ص 393، الكامل، ابن جبار، ص 632، والنشر ابن الجزري، ص 629، وإتحاف فضلاء

البشر، البناء، ص 488.

إنَّ الوَجْهَ في قراءة (نَحْسَات) -ساكنة الحاء- الله مصدر وُصِفَ به. أما قراءة (نَحْسَات) -محرّكة الحاء- فصفة (1). وهي مشبهة باسم الفاعل. أمّا عن المصدر فقد جُمِعَ -والأصل ألا يُجمَع- لاختلاف أنواعه (2). كما سبق وبيننا. وهو الوصف بالمصدر -معروف في العربية وسبق أن بيّناه في موضعي الرحمن وفصّلت -غير بعيد. وذلك مبالغة في المعنى وقد ذكر الطبري (310هـ) في تفسيره للنحسات أنها: «أيامٌ مشائم ذاتُ نُحوس» (3). وقيل: ذات شرٍ ليس فيها من الخير شيء، وقيل الشّداد (4). كما قيل: باردات أو متتابعات، أو ذات غبار (5). إنَّ الله تعالى قد توعّد في الآية -على اختلاف قراءتها- كقار قريش بعذاب مثل عذاب عادٍ الذين أرسل عليهم ريحاً صرصراً في أيام ذات نُحسٍ في قراءة (نَحْسَاتِ)، وإذا كانت الأيام كذلك فهي نُحْسَات. وضماً في القراءة الأخرى. وإن كان في الوصف بالمصدر مبالغة في الدلالة بأن تقول عن للمنحوس: أنت النحس وللأيام نُحْسَات وأيام شؤمٌ. دون إغفال ما في الصفة المشبهة باسم الفاعل من دلالة على الثبوت والدوام: فتكون تلك الأيام ثابتة على تلك الحالة -أو الصفة- لا تفارقها. وفي ذلك قوة المعنى من جهة مغايرة لما في الوصف بالمصدر. وباجتماعها زيادة دلالة على شدة عذاب تلك الأيام التي عاقب فيها الله قوم عادٍ، وتوعّد كقار قريش بمثلهما.

ط-تغاير الصيغة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به:

لقد سبق تعريف كل من اسم الفاعل والصفة المشبهة به، أمّا عن تغاير القراءة بأحدّها في مقابل الآخر فكان في موضعين الأول منها تكرر ثلاث مرات وهو قوله تعالى:

﴿ وَنَعْمَةً كَانُوا فِيهَا فَكَهَيْنَ ۗ ﴾ (27) [الدخان/27].

﴿ فَكَهَيْنَ بِمَاءِ إِبْنِهِمْ رِيْهُمُ وَقَبِهُمُ رِيْهُمُ عَذَابَ الْجَحِيمِ ۗ ﴾ (18) [الطور/18].

﴿ وَإِذَا أَنْقَلَبُوا إِلَىٰ آبَائِهِمْ أَنْقَلَبُوا فَكِهِينَ ۗ ﴾ (31) [المطففين/31].

قرأ أبو جعفر في الثلاثة المواضع بغير ألف (فكهيّن) وافقه حفص في المطففين، وكذا ابن عامر بخلاف عنه، وباقي القراء العشرة (فاكهيّن) بالألف (6).

- (1) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 205، وكثر المعاني، شعلة، 2/ 539، والمحرر الوجيز، ابن عطية، 9/5، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 403/18، وروح المعاني، الأوسى، 112/24.
- (2) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 518/9.
- (3) جامع البيان، الطبري، 458/6.
- (4) ينظر: الهداية، القيسي، ص 650.
- (5) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 175-174/5.
- (6) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 376 والمستنير ابن سوار، ص 787، والكفاية، القلانسي، ص 282 والنشر، ابن الجزري، ص 620.

وقد أُخْتُلِفَ في القراءتين، فقيل: هما لغتان (1): ففكهيْن وفأكهيْن واحِدٌ كَحَدِزٍ وحَاذِرٍ، وطَمِعٌ وطَامِعٌ (2). وقيل: إن فأكهيْن اسم فاعل وفكهيْن صفة مشبَّهة به (3). وبين اسم الفاعل والصفة المشبَّهة به فرق من حيث الدلالة إذ يكون الأوّل للتجدّد والاستمرار في الاتصاف بالفعل-مقارنة بها-في حين تكون الثانية للاتصاف به اتصاف دوامٍ وثبات. وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر بقريته دالة (4). كأن تقول: قلب المجرم رحيم حين يقتل ضحيته ولا ينكّل بها. فرحيم على الرغم من كونه صفة مشبَّهة باسم فاعل إلاّ أنّه دالٌّ على التجدّد بقريته حالية هي (حين يقتل ضحيته ولا ينكّل بها). هذا وقيل: «فكهيْن: فرحين وفأكهيْن: ناعمين» (5). بأن جعل الفرق من حيث الدلالة المعجمية لا الصرفية. والحقيقة هو ليس ببعيد مما قيل من أنّ فأكهيْن: ذوي فواكه وأنّ فكهيْن: ضاحكين طيبيّ الأنفس (6). وهو مستبعد؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكَهُونَ﴾ (55) هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلِّ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِفُونَ ﴿56﴾ لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَهُمْ مَآيِدَعُونَ ﴿57﴾. فإذا اعتبرنا (فأكهيْن) ذوي فواكه فسيكون ثمة تكرار لا طائل منه في قوله: ﴿لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَهُمْ مَآيِدَعُونَ﴾. وإنّما المعنى: إنّ أصحاب الجنة اليوم في شغل منعمون؛ نعيمهم أنّهم وأزواجهم على الأرائك متكفون، لهم فيها فاكهة ولهم ما يدعون. والقول: إن كانت القراءتان لغتين في اسم الفاعل فالمعنى واحد، وهو معجبين عند الفراء (207هـ) (7) وملتذّين عند الزمخشري (538هـ) (8). ولئن كان فكهيْن غير فأكهيْن فالمعنى أنّهم في الأولى دائم التلذذ بالإساءة للمؤمنين لا يعدلون ولا يهتدون عند من رآه في الفكاهة، فيما هم دائمو النعيم في الدنيا عند من رآه من الفاكهة. والمعنى في الثانية سخرتهم وتلذّدهم بها متجددان كلما رأوا المؤمنين كما نعيمهم وفواكههم عند من قال: إنّ فأكهيْن بمعنى ذوي فواكه. كل ذلك في الدنيا دائماً. وبين الأصلين رابط دلالي إذ كلاهما مما يتلذذ به. بل إنّنا نرى أنّ الفكاهة قد تكون مأخوذة من الفاكهة؛ لسبق الحسّي على المعنوي. والله أعلم.

تلك حال فرعون وأتباعه في موضع الدخان، ومشركي مكة في موضع المطففين، فتكون صفتهم تلك في الحياة الدنيا كما ذكرنا. وهي حال المتقين في الجنة في موضع الطور. وشتان ما بين الفريقين وما بين النعيمين.

(1) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 137/3.

(2) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 755، والموضح، ابن أبي مريم، ص 820 والفريد، الهمداني، 358/5.

(3) ينظر: الهادي، شرح طيبة النشر، محمد سالم محسين، 172/3.

(4) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، 293-292/3.

(5) معاني القراءات، الأزهري، ص 564.

(6) ينظر: الكشف، القيسي، ص 671، والدر المصون، الحلبي، 277/9.

(7) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 137/3.

(8) ينظر: الكشف، الزمخشري، 543/4.

الموضع الثاني لتغاير القراءة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به في قوله تعالى: ﴿إِذَا كُنَّا عِظْمًا تَخِرَّةً ۝۱۱﴾ [النازعات/11]. قرأه حمزة والكسائي وخلف أبو بكر ورويس بالألف بعد النون (ناخرة) والباقون (نخرة) بغير ألف⁽¹⁾.

وهو على غرار السابق، إذ قيل: إن النَّخْرَةَ والتَّخِرَةَ لغتان بمعنى واحد كالطامع والطمع، والباخل والبخل⁽²⁾. وإن كان فَعَلٌ أُنْبَغُ من فَاعِلٌ على رأي الزمخشري (538هـ) ومن حذا حذوه⁽³⁾. هذا وقرق بَعْضٌ بين اللفظين إذ قيل: الناخرة التي لم تنخر بَعْدُ، والنَّخِرَةُ التي بَلِيَتْ وهو قول أبي عمرو بن العلاء (154هـ)⁽⁴⁾. أما السمين الحلبي (756هـ) فعوّل على الدلالة الصرفية مصرّحاً أنّ "فاعل لمن صَدَرَ منه الفعل، وفَعِلٌ لمن كان فيه غريزة أو كالغريزة"⁽⁵⁾. الأوّل اسم فاعل والثاني صفة مشبهة به، ربّما لذلك كان فَعِلٌ أُنْبَغُ على رأي الزمخشري السابق الذكر.

إنّ أكثر أهل التفسير والقراءات على أنّ التَّخِرَةَ البالية، والتَّخِرَةُ المَجْوُوفَةُ التي تمرّ فيها الريح فتحدث صوتاً⁽⁶⁾. وذلك يتفق وما ذكره أبو عمرو بن العلاء ومن ردّد قوله من كون الناخرة التي لم تنخر بعد. أي: لم تَبَلَّ نهائياً، فهي مازالت محافظة على تجويفها الذي تمرّ فيه الرياح. فيكون بين القراءتين إن لم تكونا لغتين-تكاملاً في رسم دلالة الآية في إعجاز منقطع النظر؛ ذلك أن الله تعالى قد عمّد إلى أسلوب التدرّج في إثبات قدرته على الإحياء بعد فناء الإنسان وهو ما أنكره المكذبون بالبعث قائلين: أُنْبِئْتُ بعد أن نصيرَ عظاماً مَجْوُوفَةً تمرّ فيها الرياح في قراءة (ناخرة) اسم فاعل دال على التجدد والاستمرار في الاتصاف بالفعل. بل هو مُحييهم حتى بعد أن تبلي العظام نهائياً فلا يبقى لها تجويف في قراءة (نخرة) صفة مشبهة باسم الفاعل دالة على الثبوت والدوام في الاتصاف بالفعل في القراءة الأخرى. بالمقابل تضيي قراءة (نخرة) على قراءة (ناخرة) أنّ القادر على إحياء الموتى بعد أن استقروا على آخر حالة في أطوار الفناء قادر على إحيائهم وهم في مراحلهم المختلفة.

(1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 460، والكامل، ابن جبارة، ص 657، والنشر ابن الجزري، ص 651، البدور الزاهرة، التّشّار، 408/2.

(2) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 121/3، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 288/5 والحجة، أبو علي، 514/4، ومعالم التنزيل، البغوي ص 1380، والموضح، ابن أبي مريم، ص 812، ولباب التأويل، الخازن، 391/4.

(3) ينظر: الكشاف، الزمخشري، 522/4، وأنوار التنزيل، البيضاوي، 283/5، ومدارك التنزيل، النسفي ص 1298، وروح المعاني، الألوسي، 28/30.

(4) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 432/5، والبحر المحيط، أبو حيان، 410/8، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (نخر).

(5) الدر المصون، الحلبي، 672/10.

(6) ينظر: جامع البيان، الطبري، 452/7، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 544، والحجة ابن خالويه، ص 238، والكشف القيسي ص 667، والجواهر الحسان، الثعالبي 549/5.

ي-التغاير بين صيغ مختلفة غير الذي سبق:

لقد اختلف القراء العشرة-في الربع الأخير من القرآن-قراءة بين صيغة اسمية غير الذي سبق وأخرى في جملة من المواضع وذلك في قوله تعالى:

﴿وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً يَقْدَرُ فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ (11) [الزخرف/10].

﴿يُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾ (12) [الحجرات/12].

قرأ أبو جعفر (ميت) بكسر الياء مشددة والباقون بسكونها (ميت) (1). واختلف أهل اللغة في (الميت) و(الميت) تبعهم في ذلك المتأولون؛ فقليل: هما واحد كالهيئ والهيئ (2). والميت على ذلك تخفيف الميت (3). وقد خطأ ابن منظور (711هـ) من فرق بين اللفظين مستشهداً ببيتين من الشعر زاعماً أن الشاعر قد أتى باللغتين (4). والبيتان:

لَيْسَ مِنْ مَاتَ فَاسْتَرَاخَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيْتُ الْأَحْيَاءِ
 إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ شَقِيًّا كَأَسْفًا بِالْهَلَاكِ قَلِيلَ الرَّجَاءِ (5)

وأخاله لم يوفق فيما ذهب إليه، بل إن الشاعر قد فرق بين اللفظين معتبرا الميت-وهو الذي تحقق موته-ميت الأحياء الذي لم يميت-حقيقة-بعد لكنه انقطع عن الدنيا، فذلك الموت في رأي الشاعر، وهو الذي ذهب إليه من فرق بين اللفظين كالفيروز آبادي (817هـ) القائل: «الميت والمات الذي لم يميت بعد» (6). والسمين الحلبي (756هـ) إذ ذكر أن قراءة (ميت) لأنه لم يتحقق وُضُفَ الموتُ بعدُ بخلاف غيره (7). زيادة على ما «يُحْكِي عن قدماء النحاة أن الميت بالتخفيف من فارقت روحه جسده، وبالتشديد من عاين أسباب الموت ولم يميت» (8)؛ أي شارف على الموت.

إن الله تعالى يخبر عباده بأنه مُحْيِيهم بعد موتهم كما أحيى الأرض الجذبة الميتة. فإذا كان الميت تخفيف الميت فالمعنى واحد، وإلا فالأقرب في هذا السياق ما حُكي عن قدماء النحاة من أن الميت من عاين أسباب

(1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 397، والمنتهى، الخزاعي، ص 692، والنشر ابن الجزري، ص 528، وإتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 197.

(2) ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ص 166، والتبيان للعكبري، ص 141، وأساس البلاغة، الزمخشري والصحاح، الجوهري، مادة (موت).

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 286/4، والحجة، أبو علي، 264/2، وحجة القراءات أبو زرعة، ص 159، والفريد في إعراب القرآن، الهمداني، 433/1، والمفردات في غريب القرآن، الأصفهاني ص 477.

(4) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (موت).

(5) البيتان لعدي بن الزعلاء، وهما من شواهد: الصناعتين للعسكري، ص 315، وشرح الأشموني رقم 471، وتاج العروس، الزبيدي مادة (موت).

(6) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مادة (موت).

(7) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 105/3.

(8) لطائف الإشارات، القسطلاني، ص 1546.

الموت. ومنه الأرض التي عاينت تلك الأسباب من جذبٍ وقط لانتطاع الماء. فيكون بين القراءتين تدرج في الحجب إثباتاً لقدرة الله تعالى على البعث، فمن أحيا الأرض بعد أن شارفت على الموت- في قراءة ميثاً- بل من أحيائها بعد أن ماتت- في قراءة ميثاً- قادر على إحياء الناس ليوم الحساب وبالطريقة ذاتها، «مثل ذلك الإحياء للأرض بإخراج نباتها بعد أن كانت لا نبات بها تبعثون من قبوركم أحياء، فإن من قَدَرَ على هذا قدر على ذلك»⁽¹⁾. بل وبيعتهم بالطريقة ذاتها؛ بالمطر فيخرجون من قبورهم⁽²⁾. فإن من خلق كل شيء من عدم لا يعجز عن إعادة بعثه.

﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان/51].

قرأ نافع وابن عمرو أبو جعفر بضم الميم الأولى (مَقَام) والباقون بفتحها (مَقَام)⁽³⁾. فأما من قرأ (مَقَام) فالوجه أنه (مُفَعَّلٌ) من أقَام، يُقِيم، وهو مكان الإقامة. ويجوز أن يكون مصدرًا على تقدير المضاف، أي: موضع مُقَام، أي: إقامة. وأما من قرأ (مَقَام) فهو (مُفَعَّلٌ) من قَام، يقوم، وهو مكان القيام ويجوز أن يكون مصدرًا كالأول⁽⁴⁾. والمراد به المجلس⁽⁵⁾ أو المشهد⁽⁶⁾. كما قال تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر/55]، والمعنى متقارب لأنهم إن كانوا في مجلس أمين فمشهدهم كذلك. ووصف المقام -أو المقام- بالأمين بمعنى: «أمنوا فيه الغير»⁽⁷⁾. أي تغير الأحوال. وروي -في ذلك- الماوردي (450هـ) ثلاثة أوجه: أحدها: أمين من الشيطان والأحزان. الثاني: أمين من العذاب. الثالث: أمين من الموت.

والحقيقة الأمن في الجنة من الثلاثة الأوجه وغيرها مما ينغص على الإنسان.

لقد تغايرت القراءة بين مكان القيام، ومكان الإقامة والسياق يحتمل الدالتين بل وبينهما علاقة تلازم ذلك أن المكان واحد، وهو الجنة. فهي مكان القيام في قراءة مَقَام، ولو لم يكن المؤمنون مقيمين بها -في قراءة مَقَام- لما قاموا فيها. وللمقيم بها أن يقوم فيها أو يجلس أو أن يفعل ما يشاء، وهو في ذلك أمين، ذلك فضل الله يؤتيه عباده المؤمنين.

(1) فتح القدير، الشوكاني، ص 1335.

(2) ينظر: جامع البيان، الطبري، 510/6، والهداية، القيسي، ص 6632.

(3) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 402، المستنير، ابن سوار، ص 788، والكفاية القلانسي، ص 282، والنشر، ابن الجزري، ص 632.

(4) ينظر: الكشف، القيسي، ص 593، والموضح، ابن أبي مريم، ص 716.

(5) ينظر: الفريد في إعراب القرآن، الهمداني، 580/5.

(6) ينظر: الحجة، أبو علي، 328/4، والوسيط، الواحدي، 93/4.

(7) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 428/4، وينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 77/5.

﴿ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا بَلْ كَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [الفتح/11].
 قرأ حمزة والكسائي وخلف (ضُرًّا) بضم الضاد، والباقون (ضَرًّا) بفتحها (1). واختلف اللغويون والمتأولون في
 (الضَّر) و(الضُر)؛ «فقال قوم هما لغتان» (2). إذ زوي: ضَرَّهُ ضَرًّا وَضُرًّا، مثل شَرِبَ شَرَبًا وَشُرْبًا (3). فهو على
 غرار الفقر والفقر والضَّعْف والضُّعْف (4). وقيل: هما لغتان إلا أنك إذا جمعت بين الضر والنفع فتحت الضاد
 وإذا أفردت الضَّر ضممتها (5). وقيل: إن الضَّر بالفتح ضدّ التَّعَفُّع وبالضمّ الهزال والسقم (6)؛ ذلك أنهم «قالوا: لا
 نجد مقرونا ب(نفع) إلا مفتوحا» (7).

قال تعالى: ﴿ قُلْ اتَّعَبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [المائدة/76]، وقال:
 ﴿ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [الفرقان/3] غير مختلف في قراءة الموضعين. كما قال: ﴿ وَأَيُّوبَ
 إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ [83] [الأنبياء/83] بالضم غير مختلف فيه.

إن القول في هذا الموضع: لأن كانت القراءتان من باب اختلاف اللغات فالمعنى واحد، وإن كان غير ذلك
 مما ذكرنا فبين القراءتين علاقة عموم وخصوص؛ ذلك أن قراءة (الضَّر) بمعنى الهزال والسقم متضمنة في
 قراءة (الضُر) العام الدلالة على ضدّ النفع. أما عن السياق فيوجه القراءتين إلى المعنى العام؛ لأن المخلفين اعتدروا
 عن القتال في سبيل الله لانشغالهم بأموالهم وأهلهم، فلئن أراد الله بهم ضرا فسيكون في كليهما؛ في الأبدان
 سقما ومرضا، وفي الأموال ضررا عاما؛ أي ضدّ النفع.

﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَّمَ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ [25] [الذاريات/25].
 قرأ حمزة الكسائي في الموضع الثاني - (سَلَّمَ) بكسر السين وسكون اللام، والباقون (سَلَام) بفتحها وألف
 بعد اللام (8).

- (1) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 396-397، وسوق العروس، الطبري، ص 680، والنشر، ابن الجزري، ص 635، والبدور
 الزاهرة، النشار، 310/2.
- (2) حجة القراءات، أبو زرة، ص 673. وينظر: المحرر الوجيز ابن عطية، 130/5، والبحر المحيط، أبو حيان، 93/8، والتحرير
 والتنوير، ابن عاشور، 164/26.
- (3) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 199/4.
- (4) ينظر: الحجة، أبو علي، 358/4، والقاموس المحيط، الفيروز آبادي، مادة (ضرر).
- (5) ينظر: العين، الخليل، وتهذيب اللغة، الأزهري، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (ضرر).
- (6) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري، والمقاييس، ابن فارس، والصاحح، الجوهري، مادة (ضرر). كما ينظر: الحجة، أبو علي، 358/4
 والفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ص 223، والفريد، الهمداني، 644/5.
- (7) حجة القراءات، أبو زرة، ص 672.
- (8) ينظر: المنتهى الخزامي، ص 752، والتيسير، الداني، ص 133، وكنز المعاني، شعلة، ص 320، والنشر، ابن الجزري، ص 574.

وقيل -في السلم والسلام- هما لغتان كالحرّم والحرام، والحلّ والحلال⁽¹⁾. ومن قاله: الرازي (666هـ)؛ إذ «السَّلَامُ: السَّلَامُ»⁽²⁾، وابن منظور (711هـ) ناقلاً عن الفراء القول بأنّها كذلك⁽³⁾. وقيل غير ذلك؛ إذ من قرأ (سَلَام) جعله من التحية والسَّلَام ومن قرأ (سِلْم) جعله من الصلح والمسالمة⁽⁴⁾. خلافاً للحرب أي: لسنا لكم بحرب⁽⁵⁾. والمعنى متقارب؛ ذلك أن «من قرأ سِلْمً فلأن السَّلَام لما كان يقتضي السِّلْم، وكان إبراهيم عليه السلام قد أوجس منهم خيفة، فلما رآهم مسلمين تَصَوَّر من تسليهم أنهم قد بذلوا له سِلْمًا فقال في جَوابهم سِلْمً تنبيهاً على أنّ ذلك من جهتي لكم كما حصل من جهتكم إلي»⁽⁶⁾.

إنّ القول في تغاير القراءة بين (سَلْم) و(سَلَام) إمّا أن تكونا لغتين ولا فرق في المعنى حينئذ. وإما أن تكون قراءة (سَلَام) ردّاً للتحية، تحية الملائكة لإبراهيم عليه السلام. وقراءة (سِلْم) بمعنى، وأنا لست لكم بحرب وإن كان السياق يوجه القراءتين إلى معنى رد التحية التي بادرت بها الملائكة وإن اختلف لفظها. والقراءتان معاً-تحملان دلالة الطمأنة. تلك هي تحية الإسلام، وقد كان إبراهيم عليه السلام مسلماً حينئذ.

﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَعُفَ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾⁽¹⁸⁾ [الحديد/18]
قرأ ابن كثير وأبو بكر عن عاصم بتخفيف الصاد (المصدقين والمصدقات) والباقون بتشديدها (المُصَدِّقِينَ والمُصَدِّقَاتِ)⁽⁷⁾.

فأمّا قراءة التخفيف فاسم فاعل من صدّق والمعنى: المؤمنين والمؤمنات⁽⁸⁾. وكذا الشأن في قراءة التشديد فهو اسم فاعل إلا أنه من تصدّق وأصله المتصدّقين والمتصدقات، وأدغمت التاء في الصاد⁽⁹⁾. وقد ذكّر أنها في مصحف أبي بن كعب «إِنَّ الْمُتَصَدِّقِينَ»⁽¹⁰⁾ فيكون (وأقراضوا الله قرصاً حسناً) ملائماً لـ (المُصَدِّقِينَ والمُصَدِّقَاتِ) وإن كان ملائماً للأخرى أيضاً من باب المجاز؛ إذ شبه الله تعالى التصديق-وهو الإيمان-بالقرض الحسن.

(1) ينظر: الكشف، القيسي، ص 378، الدر المصون، الحلبي، 352/6

(2) مختار الصحاح، الرازي، مادة (سلم).

(3) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (سلم).

(4) ينظر: الحجة ابن خالويه، ص 107.

(5) ينظر: الحجة، أبو علي، 257/3، والموضح، ابن أبي مريم، ص 407، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 679-680، والفريد، الهمداني 490/3.

(6) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص 240.

(7) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 626، وكنز المعاني، شعلة، 655/2، والنشر، ابن الجزري، ص 641، وغيث النفع، السفاقي ص 575.

(8) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 507، والحجة، أبو علي، 423/4، والموضح ابن أبي مريم، ص 766.

(9) ينظر: المراجع نفسها، والموضح نفسه، والكشف، القيسي، ص 629، والهادي شرح طيبة النشر، محمد سالم محسن، 269/3.

(10) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 41/3، حجة القراءات، أبو زرعة، ص 107، والمحرر الوجيز، ابن عطية، 265/5، والفريد، الهمداني 101/6.

هذا وذهب القيسي (437هـ) إلى أن قراءة التشديد أقوى في الدلالة لأنها تجمع الإيمان والصدقة⁽¹⁾. خلافاً لمن قال: إن قراءة التخفيف أقوى في باب المدح: لأنها تعم التصديق والصدقة⁽²⁾. والأول أرجح؛ لأن المؤمن-المصدق بالله-المتصدق المكثّر من الصدقات خيرٌ من المُقلِّ إن كان في سعةٍ أو البخيل الذي لا يتصدق. إن القراءتين -على تغاير الصيغة فيها بين التخفيف والتشديد- تحددان الذين وعدهم الله الأجر؛ هم المؤمنون والمؤمنات -في قراءة- والمتصدقون والمتصدقات في أخرى وبينها علاقة وثيقة؛ إذ على المؤمن أن ينفق ويتصدق في سبيل الله. فإن قتر عليه فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، والصدقة إنما هي من الإيمان.

﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَاتُ بِالْحَاطِئَةِ ﴿٩﴾﴾ [الحاقة 9/].

قرأ أبو عمرو والكسائي ويعقوب بكسر القاف وفتح الباء (قبلة) وباقي العشرة بفتح القاف، وسكون الباء (قبلة)⁽³⁾. فأما قراءة (قبلة) فالمعنى: تجاهه⁽⁴⁾ وهو الذي رواه أبو علي (377هـ) عن سيبويه (180هـ) إذ: «قبلة» لِمَا وَلِيَ الشيء، تقول: ذهب قبلة السوق، أي: نحو السوق، ولي قبلك حق، أي: فيما يليك، واتسع حتى صار بمنزلة: لي عليك⁽⁵⁾. أو عندك فيما نسب الفيروز آبادي (817هـ) للأزهري (370هـ)⁽⁶⁾. والذي ذكره في معاني القراءات «أتباعه وأشياعه»⁽⁷⁾. وتعضد هذه القراءة قراءة أبي (وجاء فرعون ومن معه). كما نسبت أخرى لأبي موسى الأشعري نصها (ومن تلقاه)⁽⁸⁾. أي: من يليه ويحفظ به من جنوده وأصحابه وأتباعه⁽⁹⁾. وأما قراءة (قبلة) فالمعنى: من تقدمه من الأمم الماضية⁽¹⁰⁾. وفي هذه القراءة «تعميم بعد التخصيص، فإن منهم عاداً وثمود»⁽¹¹⁾. وهو ظرف زمان فيما هو في القراءة الأخرى ظرف مكان. قال العكبري (616هـ): «(من قبلة) أي: من تقدمه بالكفر و (من قبلة) أي: من عنده، وفي جملته»⁽¹²⁾. أي في جماعته، لأن الجملة جماعة الشيء.

(1) ينظر: الكشف، القيسي، ص 629.

(2) ينظر: الحجة، أبو علي، 423/4، وحجة القراءات، أبو زرة، ص 701.

(3) ينظر: التبصرة، القيسي، ص 706، والتلخيص، الطبري، ص 444 والمهجع، الخياط، ص 822، والنشر، ابن الجزري، ص 645.

(4) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (قبل).

(5) ينظر: الحجة، أبو علي، 462/4.

(6) ينظر: القاموس المحيط، الفيروز آبادي مادة (قبل).

(7) معاني القراءات، الأزهري، ص 529.

(8) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 78/3، والكشاف، الزمخشري، 453/4، والمحرم الوجيز، ابن عطية، 358/5.

(9) ينظر: حجة القراءات، أبو زرة، ص 718، والوسيط، الواحدي، 344/4. ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1343، والجواهر الحسان، الثعالبي، 474/5.

(10) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 215/5، ومعاني القراءات، الأزهري ص 529، والنكت والعيون، الماوردي، 78/6، ومدارك التنزيل، النسفي ص 1254.

(11) روح المعاني، الألويسي، 42/29.

(12) التبيان، العكبري، ص 1236.

إن الله تعالى يخبر بما حل بعباده العاصين المكذبين، وهم فرعون وأتباعه في قراءة (قَبْلَهُ)، وهم فرعون ومن سبقه من الأمم الكافرة في قراءة (قَبْلَهُ). وباجتماع القراءتين يكون الإخبار عن فرعون ومن معه -أتباعه- ومن قَبْلَهُ من الأقوام السابقة، وفي ذلك زيادة دلالة وزيادة تأكيد على عصيان الإنسان ربه وتعجيله بهلاكه إلا من رحمه أو أرجأ عقابه إلى يوم القيامة. والآية منفتحة لدلالتها القراءتين. منفردتين ومجمعتين. ذلك إيجاز القرآن وقرآته.

﴿إِنْ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾ (6) [المزمل/6].

قرأ أبو عمرو وابن عامر بكسر الواو وفتح الطاء وألف بعدها (وِطَاءً) والباقون بفتح الواو وسكون الطاء دون ألف (وِطَاءً) (1).

فأما قراءة (وِطَاءً) فمصدر واطأ يواطئ مواطأة وِوِطَاءً، أي: وافق. يقال: واطأه على الأمر مواطأة: وافقه (2). «فكأنَّ المعنى: إن صلاة ناشئة الليل (*)، أو عمل ناشئة الليل يواطئ السمع القلب فيها أكثر مما يواطئ في ساعات النهار، لأن البال أفرغ للانقطاع عن كثير مما يشغل بالنهار» (3). قال ابن عطية (546هـ): «لأنه يخلوا البال من أشغال النهار وأشغابه، فيوافق قلب المرء لسانه، وفكره عِبَارَتَهُ فهذه مواطأة صحيحة» (4). وأما قراءة (وِطَاءً) فمصدر وِطَاءً يِطَأُ وِطَاءً خلافاً لما ذكره النحاس (338هـ) من أنه مصدر واطأ (5). لأن شرط المصدر أن يحوي جميع حروف فعله وإلا عَوَّضَ عن المحذوف، وليس الأمر كذلك هنا. أما عن دلالته فهي المشقة. أي: «أثقل على المصلي من ساعات النهار وهو من قولهم: اشتدَّت على القوم وطأة سلطانهم أي: ثقل عليهم» (6). ذلك أن الله قد جعل الليل سكوناً (7). قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾ (10) وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا (11) [النبا/10-11]، هذا وقيل: «أشدَّ ثبات قَدَمٍ وأبعد من الزلل» (8). فتكون -على ذلك- بمعنى القراءة الأولى.

- (1) ينظر: الكامل، ابن جبارة، ص 652، وسوق العروس، الطبري، ص 744، والإقناع، ابن الباذش، ص 796، والنشر، ابن الجزري ص 647.
- (2) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (وطأ).
- (*) وهي آناء الليل وساعاته. مأخوذة من نَشَأَتْ تنشأ نَشْئًا. ونَشَأَتْ أي: ابتدأت وأقبلت شيئاً بعد شيء». تأويل مشكل إعراب القرآن، ابن قتيبة، ص 463.
- (3) الحجة، أبو علي، 4/481، وينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 797-798، والدر المصون الحلبي، 10/517.
- (4) الحرر الوجيز، ابن عطية، 5/388.
- (5) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 5/56.
- (6) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 730، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1357.
- (7) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 3/92، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 5/240، والهداية القيسي، ص 7791، وفتح القدير، الشوكاني ص 1546.
- (8) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 5/240.

إن الآية منفتحة لدلالاتي القراءتين على تغييرهما، وفي اجتماعها زيادة دلالة؛ إذ في قراءة (وطئاً) تتضح مشقة العبادة وتلاوة القرآن ليلاً؛ لأن الإنسان قد قضى نهاره منشغلاً بأعباء الحياة، فإذا حل الليل فبدل خلوده للنوم يتوجه للعبادة. وعلى الرغم مما في قيام الليل من مشقة إلا أن المتعبد يكون أكثر خشوعاً، وذلك لسكون الخلائق وهده الكون وركون النفس إلى خالقها وهو ما توضحه قراءة (وطئاً). وقد بينت القراءتان فضل التهجد على ما فيه من مشقة وخشوع، وعلى قدر الاثنین يكون الثواب.

﴿ وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ ۝٥ ﴾ [المدثر/5].

قرأ حفص وأبو جعفر ويعقوب بضم الراء (الرَّجْز) والباقون بكسرها (الرَّجْز) (1). وذكر القيسي (437هـ) أن أكثر الناس على أنه لا فرق بين القراءتين (2). والكسر لغة تميم أما الضم فلغة الحجاز (3). وهما في ذلك كالذِّكْر والذُّكْر لغتان للمعنى الواحد (4). أما من فرق بينهما فذهب إلى أن (الرَّجْز) بالضم: صنم (5). وقيل: صنمان كانا عند البيت وهما إساف ونائلة (6). وقيل للأصنام عموماً (7). والمعنى -على هذه القراءة- أهجر الأصنام وعبادتها. أما قراءة (الرَّجْز) بالكسر فهو العذاب (8) والمعنى -بذلك- ذا العذاب فاهجُر. يعني الأوثان؛ سماًها رجزاً -والرَّجْز العذاب- لأنَّ عبادتها تؤدِّي إليه (9).

وأجود مما سبق -بتقدير المضاف المحذوف دائماً- أسباب الرجز فاهجر (10). أو ما يؤدي إليه فاهجر. وذهب الرازي (666هـ) إلى أنه تسمية للشيء باسم ما يجاوره ويتصل به (11). والذي نراه أنه مجاز مرسل لعلاقة المسببية سَمَّى الأوثان عذاباً، لأنه مسبب عنها.

خلاصة ما سبق أن تغاير القراءة إما أن يكون تغاير لغات، ولا فرق في المعنى حينئذٍ إلا فالقول: إن تغاير القراءة قد وسَّع الحيز الدلالي للآية فكانت محتملة لدلالاتي القراءتين في تناغم ينمُّ عن تفرد لغة القرآن، إذ أمر الله تعالى نبيه -صلى الله عليه وسلم- بترك الرَّجْز وهو الأوثان. والمقصود ترك عبادتها؛ لأنَّها مسببة للعذاب.

(1) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 423 والمنتبهى، الخزاعي ص 1019، والكفاية، القلانسي، ص 310، والنشر، ابن الجزري ص 647-648.

(2) ينظر: الهداية، القيسي، ص 4819.

(3) ينظر: لطائف الإشارات، القسطلاني، ص 4148.

(4) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 95/3، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 245/5 والحجة، أبو علي، 481/4.

(5) ينظر: الموضح، ابن أبي مریم، ص 799.

(6) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 233، والكشف، القيسي، ص 657.

(7) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 393/5.

(8) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 733، والفريد، الهمداني، 259/6 والدر المصون، الحلبي، 535/10.

(9) تأويل مشكل إعراب القرآن، ابن قتيبة، ص 569. وينظر: الحجة، أبو علي، 484/4 وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 733.

(10) ينظر: روح المعاني، الأوسى، 119/29.

(11) ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي، 193/30.

وأمره بترك العذاب - في قراءة الرجز - وهو مجاز المراد منه ما يؤدّي إليه وهو عبادة الأوثان. فإذا تركت ما يؤدي إلى العذاب نجوت منه، وإذا نجوت منه فلتجئتيك أسبابه، وأولها الكفر بالله أو الشرك به. لقد نهى الله تعالى عن عبادة الأصنام في قراءة، وبين سبب النهي في أخرى تفسيراً وتعليلاً.

﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِدَابًا﴾ (35) [النبأ/35].

قرأ الكسائي بتخفيف الذال (كِدَابًا) والباقون بتشديدها (كِدَابًا) (1).

فأما قراءة الجماعة (كِدَابًا) فمصدر كَذَبَ يَكْذِبُ تَكْذِيبًا وَكِدَابًا (2). قال أبو علي (377هـ): «وكذا القياس فيما زاد عن الثلاثة أن تأتي بلفظ الفعل وتزيد في آخره الألف» (3). وهو مذهب الأخفش (210هـ) (4). والقياس عند سيبويه (180هـ) والمبرد (285هـ) التفعيل، قال سيبويه: «وأما فعلت فالمصدر منه التفعيل... وقال ناس كلمته كَلَامًا، وحملته حملاً أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال» (5). وهي كما قال الفراء (207هـ): لغة يمانية فصيحة، وكل ما كان من فعل عندهم فالمصدر منه فعلاً (6).

وأما قراءة الكسائي (كِدَابًا) فقليل هو مصدر؛ كَذَبَ يَكْذِبُ كِذْبًا وَكِدَابًا (7). على غرار قول الشاعر:

فَصَدَّقْتُهُ وَكَذَّبْتُهُ
والمُرءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ (8).

وقيل: هو من كَذَبَ مثل قَاتِلَ قِتَالًا (9). قال المبرد (285هـ): «أصله فيعلاً وحذفت الياء استخفافاً» (10). فيكون - بذلك - في الفعل مشاركة بين الفاعل والمفعول به، إذ كل واحد يَكْذِبُ؛ «ذلك أن أهل الدنيا إذا شربوا الخمر تكلموا بالباطل وأهل الجنة إذا شربوا لم يتكلموا عليها بشيء يكرهه الله» (11).

إنّ في تغاير القراءة بين (كِدَابًا) و(كِدَابًا) زيادة في وصف مجالس خمر الجنة؛ ذلك أن أهلها إذا شربوا خمرها لا يَكْذِبُ بعضهم على بعض في قراءة التخفيف إذا كان من كاذب، وهم لا يَكْذِبُونَ إذا كان من كَذَبَ اللازم، ولا يَكْذِبُونَ على غيرهم إذا كان من كَذَبَ المتعدي. كقول الشاعر السابق الذكر، كما لا يَكْذِبُ بعضهم

- (1) ينظر: المبسوط الأصبهاني، ص 458، والتبصرة القيسي، ص 719، والتسيير، الثاني، ص 225، والنشر، ابن الجزري، ص 650.
- (2) ينظر: الكشف، القيسي، ص 666، والموضح، ابن أبي مريم، ص 811.
- (3) الحجة، أبو علي، 512/4.
- (4) ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ص 564.
- (5) الكتاب، سيبويه، 79/4. وينظر: المقتضب، المبرد، 98/2.
- (6) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 118/3.
- (7) ينظر: الحجة، أبو علي، 512/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 746.
- (8) البيت من شواهد: شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، رقم 307، ولسان العرب لابن منظور مادة (كذب)، وشرح المفصل لأبي يعيش: رقم 872.
- (9) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 135/5، والحجة، ابن خالويه، ص 237، ومعاني القراءات الأزهرية، ص 552.
- (10) المقتضب، المبرد، 92/2.
- (11) الوسيط، الواحدي، 416/4.

بعضاً في قراءة التشديد. وبين القراءتين علاقة استلزام ذلك أن «نفي التكذيب عن الجنة يقتضي نفي الكذب» (1). كما أن نفي الكذب يقتضي نفي التكذيب. وفي اجتماعها تأكيد على نفي الكذب عن مجالس أهل الجنة.

﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [التكوير/24].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب بخلاف عن روح (بظنين) بالطاء، والباقون (بضنين) بالضاد والرسم بالضاد (2).

قال البغوي (516هـ): «قرأ أهل مكة والبصرة والكسائي بالطاء، أي: بُمَّتَم. يقال: فلان يظنّ بمالٍ ويَظنُّ؛ أي: يظنُّ به. والظنُّ: التُّهْمَةُ، وقرأ الآخرون بالضاد، أي: يبخل. يقول: إنه يأتيه علم الغيب فلا يبخل به عليكم بل يعلمكم، ويخبر به، ولا يكتمه كما يكتم الكاهن ما عنده حتى يأخذ عليه حلوانا، تقول العرب: ضننتُ بالشيء بكسر النون أضنّ به ضنّاً وضنانة فأنا به ضنين؛ أي: بخيل» (3). وإلى ذلك ذهب أبو علي (377هـ) مؤكداً أن من قرأ (ظن) - بالطاء - فهو «من ظننتُ التي بمعنى إتهمتُ ولا يجوز أن يكون من المتعدية إلى مفعولين» (4). أي: التي بمعنى حسب. وأضاف الفراء (207هـ) أن من قرأ (بظنين) فهو - زيادة عن المتهم - الضعيف، ونسبه إلى قضاة (5). والأرجح الأول.

إنّ الرسول صلى الله عليه وسلم ليس ببخيل على الناس بما يوحيه الله إليه، تلك دلالة قراءة (بضنين). كما أنه صادق؛ غير متهم فيما يخبر به، وتلك دلالة القراءة الأخرى (بظنين). وما كانت أي من القراءتين لتبلغ الدلالات وهي منفردة. فكان التضاfer بينهما في إطار التفاعل القرآني تبياناً للدلالة في لفظ موجز.

خلاصة:

لقد اختلف أهل الأداء - من القراء العشرة - قراءة للأفعال والأسماء على حد سواء في الربع الأخير من القرآن، واختلف أهل اللغة والتأويل في سبب ذلك وفيما نتج عنه من دلالات؛ فذهب فريق إلى أن ذلك لا يعدو أن يكون تغاير لغات والمعنى واحد، وخالفهم آخرون بأن ميزوا قراءة من أخرى؛ بزيادة دلالة تكثيراً للفعل في أغلب مواضع تغاير القراءة بين (فَعَلَ) و (فَعَّلَ) وبين (فَعَّلَ) و (فَاعَلَ)، أمّا (فَعَلَ) في مقابل (فَاعَلَ) فالفرق - عند من فرق بين القراءتين - في كون الصيغة الثانية دالة على المشاركة في الفعل بين الفاعل والمفعول خلافاً للأولى.

(1) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص 427.

(2) ينظر: المستنير، ابن سوار، ص 846، والمبجج، الحياط، ص 803، والنشر، ابن الجزري، ص 651، والبدور الزاهرة، النشار، 413/2. وإن لم يذكر الأولان الخلاف عن روح.

(3) معالم التنزيل، البغوي، ص 3126. وينظر: معاني القرآن، الزجاج، 293/5، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 752، ونظم الدرر، البقاعي، 344/8.

(4) الحجة، أبو علي، 523/4.

(5) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 131/3.

أما باقي مواضع تغاير قراءة الأفعال فكانت الآيات منفتحة لدالتي القراءتين وإن اختلفتا اختلافاً لم يحدث فيها اضطراباً، وكان المعني متقارباً عموماً إلا في ثلاثة مواضع كان التغاير الدلالي جلياً في الأخيرين عند من فرق بينها وتلك (تثبتوا) في مقابل (تبيّنوا) و (نثا) في مقابل (ناء) و (سأل) في مقابل (سال)، وسبق وذكرنا أنها ملحقة بالفصل لغرض منهجي، والتغاير في الحقيقة مرده إلى اختلاف الأصل المعجمي.

أما عن تغاير قراءة الأسماء فتراوح بين القراءة بالمصدر في مقابل اسمه أو في مقابل الاسم وكان المعنى متفقاً بتقدير مضاف إليه عموماً في قراءة الاسم، كما يجعل أحد اللفظين محل الآخر من باب التوسع وهو من سنن العرب في كلامها وبه نزل القرآن، يجسده موضع الفتح (كلام وكلم).

ومما تغايرت قراءته من باب التوسع -أيضاً- القراءة باسم الفاعل في مقابل اسم المفعول أو في مقابل المصدر أو صيغة المبالغة، وكذا الاسم في مقابل صيغة المبالغة والمصدر في مقابل الصفة المشبهة باسم الفاعل، وكان للمعنى متفقاً مع المبالغة في القراءة بالمصدر وصيغة المبالغة.

ومما تغايرت قراءته الاسم في مقابل الظرف، وذلك في موضع الزخرف، وكان المعنى مختلفاً بين الظرفية المكانية والإسمية، أما الغرض فواحد وهو نفي كون الملائكة بنات الله. ومضى اللغويون على اختلافهم في مواضع تغاير القراءة المتبقية بين مرادف بينها إذ هي لغات للمعنى ذاته، وبين مفرق بينها تفريقاً اتضح في ضوءه أن تغاير قراءة القرآن بين القراء العشرة، من سمات إعجازهِ.

الفصل الثاني: أثر تغاير الضمائر والتغايران النوعي والعددي في

الدلالة

أولاً: تغاير الضمائر

ثانياً: التغايران النوعي والعددي

تمهيد:

تَمَّا نلاحظه-من تغايرات صرفية-في الربع الأخير من القرآن تغاير القراءة من حيث الضمائر، وكذا من حيث النوع-أو ما يعرف بالجنس-والعدد. فما هي المواضع المجسدة لذلك؟ وما مدى الاختلاف فيما بينها؟ وما تأثيره في دلالة الآية والقرآن ككل؟

أولاً: تغاير الضمائر:

أ-تغاير الضمائر بين جمع الغائبين وجمع المخاطبين:

تمّ رصد هذا النوع من التغاير القرآني في جملة من المواضع كما يوضحه الجدول أدناه:

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
ص/29	لِيَتَذَكَّرُوا / لِيَتَذَكَّرُوا
ص/53	يُؤْعَدُونَ / تُؤْعَدُونَ
غافر / 20	يَدْعُونَ / تَدْعُونَ
غافر/21	مِنْهُمْ / مِنْكُمْ
غافر/58	يَتَذَكَّرُونَ / تَتَذَكَّرُونَ
الشورى/25	يَفْعَلُونَ / تَفْعَلُونَ
الزخرف/85	يُرْجَعُونَ / تُرْجَعُونَ
الزخرف/89	يَعْمَلُونَ / تَعْمَلُونَ
الجاثية/6	يُؤْمِنُونَ / تُؤْمِنُونَ
الفتح/9	لِيُؤْمِنُوا-يُعَزِّرُوهُ-يُوقِّرُوهُ / لِيُؤْمِنُوا-تُعَزِّرُوهُ-تُوقِّرُوهُ
الفتح/24	يَعْمَلُونَ / تَعْمَلُونَ
الحجرات/18	يَعْمَلُونَ / تَعْمَلُونَ
ق/32	يُؤْعَدُونَ / تُؤْعَدُونَ
القمر/26	سَيَعْلَمُونَ / سَتَعْلَمُونَ
الحديد/16	لَا يَكُونُوا / لَا تَكُونُوا
المنافقون/11	يَعْمَلُونَ / تَعْمَلُونَ
المالك/29	سَيَعْلَمُونَ / سَتَعْلَمُونَ
الحاقة/41	يُؤْمِنُونَ / تُؤْمِنُونَ

الهاقة/42	يَذْكُرُونَ / تَذْكُرُونَ
المدثر/56	يَذْكُرُونَ / تَذْكُرُونَ
القيامة/20	يُحِبُّونَ / تُحِبُّونَ
القيامة/21	يَذَرُونَ / تَذَرُونَ
الإنسان/30	يَتَشَاوُونَ / تَتَشَاوُونَ
الانفطار/09	يُكذِّبُونَ / تُكذِّبُونَ
الأعلى/16	يُؤْتِرُونَ / تُؤْتِرُونَ
الفجر/من 17 إلى 20	يُكْرِمُونَ / تُكْرِمُونَ يُحْضُونَ / تُحْضُونَ يَأْكُلُونَ / تُأْكُلُونَ يُحِبُّونَ / تُحِبُّونَ

لقد تغايرت قراءة الأفعال بين القراء العشرة في ربع القرآن الأخير بين إسنادها-في الموضع ذاته- إلى ضمير جمع الغائبين عند بعضهم وإسنادها إلى ضمير جمع المخاطبين عند غيرهم في ثلاثين موضعاً، كما تغاير الضمير منفصلاً بين (منهم) و(منكم) في موضع واحد. سيتم تناولها بالتفصيل مع التركيز على أثر ذلك في الدلالة.

موضع ص الأول: وهو قوله تعالى: ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص/29].

قرأ أبو جعفر (لِتَدَبَّرُوا) بالثناء وتخفيف الدال والباقون (لِيَدَّبَّرُوا) بالياء وتشديد الدال⁽¹⁾. فأما قراءة أبي جعفر (لِتَدَبَّرُوا) فهو خطاب، وأصله لَتَتَدَبَّرُوا على وزن لَتَتَفَعَّلُوا، من التدبر والنظر، وحذفت إحدى التاءين^(*)، والمعنى: لَتَتَبَّرَ أَنْتَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَالْمُسْلِمُونَ. فهو التفاتٌ، وهو «من التفات الإنسان عن يمينه وشماله، فهو يُشْبِلُ بوجهه تارة كذا وتارة كذا، وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصة، لأنه يُنْتَقَلُ فيه من صيغة إلى صيغة أخرى كالانتقال من حاضر إلى غائب»⁽²⁾؛ لما له من فوائد منها «تطرية الكلام وصيانة السمع

(1) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 379-380، والكامل، ابن جبار، ص 628 والكفاية، القلانسي، ص 270، والنشر، ابن الجزري، ص 625.

(*) في ذلك خلاف؛ أي تاء المضارعة أم التي تليها؟ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ص 534، والفريد الهمداني، 421/5 والبحر المحيط، أبو حيان، 379/7.

(2) المثل السائر، ابن الأثير، 167/2

عن الضجر والملال لما حُبِلت عليه النفوس من حبّ التنقلات والسّامة من الاستمرار على منوالٍ واحدٍ»⁽¹⁾. أو كما قال السكّكي (626هـ): «والعربُ يَسْتَكْثِرُونَ منه، وَيَرُونَ الكلام إذا انتقل من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ أدخل في القبول عند السامع وأحسن تَطْرِيَةً لنشاطه، وأملاً باستدرارٍ إصغائِهِ»⁽²⁾. تلك هي فوائد الالتفات شرط وضوح المعنى عند المتلقّي؛ بالأ يُوَدِّي تغاير الإحالة بالضمائر إلى اللبس. وأما قراءة الجماعة (ليُدَبِّروا) فهم المسلمون، وذلك ليتقرّر عندهم صحَّتُها وتسكن نفوسهم إلى العلم بها⁽³⁾. وهو بذلك حكاية عنهم.

لقد حذف التاء في القراءة الأولى تخفيفاً، وكذا حُقِّف اللفظ في القراءة الثانية لكن بالإدغام وهو إدغام متقاربين، وهذا الأخير-الإدغام-«في حقيقته الصوتية دمج صوت في صوت»⁽⁴⁾. قال سيبويه (180هـ): «هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه»⁽⁵⁾؛ وذلك لأنك إذا أدغمت جعلت الصوتين صوتاً واحداً «بإسكان الحرف الأول وإدراجه في الثاني ويسمى الأول مدغماً والثاني مدغماً فيه»⁽⁶⁾. أو بصيغة أخرى «هو إدخال الحرف في الحرف من غير فصل بحركة أو وقف فيصير الحرفان لأجل ذلك كالحرف الواحد وينطقان دفعة واحدة»⁽⁷⁾. فإذا كان الصوتان متماثلين أدغم الأول في الثاني مباشرة إن كان ساكناً، وبتسكينه ثم إدغامه إن كان متحرّكاً. أما إن لم يكونا كذلك، وكانا متقاربي المخرج «على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام فتثقل أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه»⁽⁸⁾. والمثقل الأول؛ كون الإدغام تأثير لاحق على سابق في مماثلة رجعية.

إنّ «الإدغام عند العلماء اللغة المحدثين هو أقصى درجات تأثير الأصوات المتجاورة بعضها ببعض ضمن ما يعرف في التطور اللغوي بالمماثلة»⁽⁹⁾ كما ذكرنا؛ ذلك أنّ الأصوات المتجاورة تسعى لأن تماثل بعضها بعضاً؛ بأن تكتسب من صفات المؤثر وتفقد من صفاتها، حالها كحال مستعملها.

(1) الإتيان في علوم القرآن، السوطي، ص 649.

(2) مفتاح العلوم، السكّكي، ص 95.

(3) ينظر: الحجة أبو علي الفارسي، 235/4.

(4) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منيح لساني معاصر، سمير شريف استيتية، ص 36.

(5) الكتاب، سيبويه، 437/4.

(6) التعريفات، الجرجاني، ص 22.

(7) علل القراءات القرآنية دراسة فكرية وصوتية، محي الدين سالم، ص 238.

(8) الخصائص، ابن جني، 92/2.

(9) علل القراءات القرآنية، محي الدين سالم، ص 238.

وقد أدغمت التاء من (لِيَتَّبِعُوا) - بعد تسكينها - في الدال لتقارب المخرج والصفات؛ «لأنَّهما من موضع واحد وهما شديدتان ليس بينهما شيء إلا الجهر والهمس»⁽¹⁾. فهما تتفقان في الشدة والاستفال والانفتاح، وكلاهما من أصوات القلقة ولا تختلفان إلا في الجهر والهمس؛ الأولى مهموسة - التاء - والثانية مجهورة. وهما «من أكثر الأصوات تردداً في أمثلة الإدغام في القرآن»⁽²⁾. كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِن آتَيْنَا صَلَاحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ [الأعراف/189]، وقوله: ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس/89]. فقد أدغمت التاء الساكنة في الدال في كل من (أثقلت دَعُوا) و(أجيبت دَعْوَتكما). وكما تدغم التاء في الدال تدغم الدال في التاء كما في قوله تعالى: ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ [البقرة/256]. فقد أدغمت الدال في التاء في (قد تَبَيَّنَ).

أما من حيث دلالة القراءتين فهي «وجوب معرفة معاني القرآن»⁽³⁾، ومعرفة الحجج التي فيه، وما شرع به من شرائع فيتعظوا، ويعملوا به⁽⁴⁾. وقد وُجِّهَ الخطاب للمسلمين كافة بما فيهم الرسول صلى الله عليه وسلم في قراءة (لِيَتَّبِعُوا). وفي شمول الأمر للنبي صلى الله عليه وسلم تأكيد على وجوب تدبر القرآن، لا مجرد قراءته والتفتن في تلاوته دون تمنن وتفكر؛ لأنَّ الأخير - تدبر القرآن - مما يقرب العبد من ربه. قال الغزالي (505هـ) في الإحياء: «والقرآن من أوله إلى آخره تحذير وتحويق، لا يتفكر فيه متفكراً إلا ويطول حزنه، ويعظم خوفه إن كان مؤمناً بما فيه، وترى الناس الآن يهدونه هدماً، يخرجون الحروف من مخارجهما وينظرون على رفعها وخفضها ونصبها كأنهم يقرؤون شعراً من أشعار العرب، لا يهتمهم الالتفات إلى معانيه والعمل بما فيه»⁽⁵⁾. أما في قراءة (لِيَتَّبِعُوا) فالأمر موجه للمسلمين، والرسول صلى الله عليه وسلم مستثنى من ذلك إذ الأمر كائن منه لا محالة، كيف لا وهو نبي الله الذي اصطفاه على جميع خلقه، فجعله من عباده المخلصين.

موضع ص الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿ هَذَا مَا تُوَعَّدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ ﴾ [ص/53].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو (يُوَعَّدُونَ) بالياء، وباقي القراء (تُوَعَّدُونَ) بالتاء⁽⁶⁾.

(1) الكتاب، سيبويه، 461/4.

(2) ينظر: دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، أحمد مختار عمر، ص 34.

(3) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 189/18.

(4) ينظر: جامع البيان الطبري، 346/6.

(5) إحياء علوم الدين، الغزالي، كتاب ذم الغرور، 633/6، وينظر: الجواهر الحسان، الثعالبي، 64-65.

(6) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 555، والتسيير، الداني، ص 193، والموجز، الأهوازي، ص 287، والنشر، وابن

الجزري، ص 625.

فمن قرأ بالتاء فللمخاطبة، ومن قرأ بالياء فللغيبة، وقراءة الغيبة لأن ما تقدم للغيبة وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَكَابٍ ۝٤٩﴾ [ص/49]. والمخاطبة على إظهار القول، أي؛ قل لهم: هذا ما توعدون⁽¹⁾. قال أبو علي (377هـ): «والتاء أعم، لأنه يصلح أن يدخل فيه الغيب من الأنبياء إذا اختلط مع الخطاب»⁽²⁾. أي: أنت يا محمد ومن اتقى. والقراءة بتاء الخطاب على الالتفات «لتشريف المتقين بعزّ الحضور لخطاب الله تعالى»⁽³⁾. ذلك وعد الله للمؤمنين-في الدنيا-من خيرات الجنة إخبارًا وخطابًا، وأول هؤلاء الأنبياء ثم من آمن بهم وبما أرسلوا به.

موضع غافر الأول: وهو قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ شَيْئًا إِنْ أَلَّ اللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝٢٠﴾ [غافر/20].

قرأ نافع وهشام-عن ابن عامر-(تَدْعُونَ) بالتاء، والباقون (يَدْعُونَ) بالياء⁽⁴⁾.

فأما من قرأ (تَدْعُونَ) فهو خطاب، أي: قل لهم يا محمد. وأما قراءة (يَدْعُونَ) فإخبار عنهم⁽⁵⁾. أي: «والأوثان التي يدعوا هؤلاء المشركون من قومك دون الله»⁽⁶⁾. وقراءة (تَدْعُونَ) «على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب لقرع أسماع المشركين بذلك، وقراءة الجمهور بياء الغيبة على الظاهر»⁽⁷⁾. أي على نسق ما سبق من قوله تعالى: ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظْمِينٌ مَّا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ۝١٨﴾ [غافر/18].

إنّ في الآية قدحا في أصنام المشركين وتهكّمًا بهم⁽⁸⁾. فهي لا تقدر على القضاء والله قادر على أن يقضي بالحق⁽⁹⁾. وهي لا تجازي لأنها لا تعلم ولا تقدر خلافاً لله تعالى⁽¹⁰⁾؛ «لأنّ قوله حق، وحكمه الشرعي

(1) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 677، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1118، والكشف القيسي، ص 564.

(2) الحجة، أبو عبي، 244/4.

(3) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 284/33.

(4) ينظر: المنتهى، الخزاوي، ص 944، والبصرة، القيسي، ص 633، والإقناع، ابن البادش، ص 753، والنشر، ابن الجزري، ص 627.

(5) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 628-629، والموضح، ابن أبي مريم، ص 687.

(6) الهداية، القيسي، ص 6418.

(7) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 118/24.

(8) ينظر: الكشف، الزمخشري، 121/4، والبحر المحيط، أبو حيان، 439/7.

(9) ينظر: الدر المنثور، السيوطي، 283/7.

(10) ينظر: الوسيط، الواحدي، 8/4.

حق، وحكمه الجزائي حق، وهو المحيط علماً، وكتابة وحفظاً بجميع الأشياء، وهو المنزه عن الظلم والنقص وسائر العيوب»⁽¹⁾.

تلك هي دلالة الآية قدح في أصنام المشركين خطاباً لهم في قراءة-ووقع الخطاب أقوى من غيره- وإخباراً عنهم في أخرى، وقوة التحقير والتجاهل في الإخبار أكبر من غيره؛ بأن تنزل الحاضر منزلة الغائب. وقد انفتح النص للقراءتين بدلالتهما في تناغم وانسجام.

موضع غافر الثاني: وهو قول تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ يُدُونَهُمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَّاقٍ ﴿21﴾﴾ [غافر/21]. قرأ ابن عامر (منكم) وهو كذلك في المصحف الشامي^(*) والباقون (منهم)⁽²⁾.

فأما قراءة العامة فعلى الإخبار، والضمير (منهم) للغيبة بناءً على المتقدم⁽³⁾، وهو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ﴾ [غافر/21]. أي: موافقة لما قبله من الألفاظ. والمعنى: من قومك⁽⁴⁾. وأما قراءة ابن عامر (منكم) فهو خطاب، وهو على الالتفات أو الانصراف من الغيبة إلى الخطاب. وذلك كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة/4] بعد قوله ﴿إِلَهِكُمْ﴾ [الفاتحة/1]. وهو خطاب لأهل مكة فَحَسَّنَ الخطاب لحضورهم⁽⁵⁾ زيادة في توبيخهم. وكما حَسَّنَ الخطاب -من وجه- حَسَّنَ الإخبار من وجه آخر توجيهاً للحديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم إخباراً له عن حال القوم -من قريش- المقيمين على شركهم بالله والمكذبين لرسوله.

يقول الله تعالى لنبيه وللجميع إن تلك الأمم السابقة لكفار قريش كانوا أشد منهم قوة وبطشاً، وأبقى في الأرض آثاراً فلم ينفعهم ذلك لما جاءهم أمر الله، وأخذهم بما أجمعوا، واكتسبوا من الآثام، فأبادهم وصارت

(1) تسيير الكريم الرحمن، السعدي، ص 865.

(*) ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، المهدي، ص 101، والمتنع، الداني، ص 125، والدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، اللبيب ص 337.

(2) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 384، والمهيج، الخياط، ص 721، وكثر المعاني، شعلة 588/2-589، والنشر، ابن الجزري، ص 627.

(3) ينظر الحجة ابن خالويه، ص 203، الحجة، أبو علي، 252/4، والكشف القيسي، ص 573.

(4) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 629.

(5) ينظر: المرجع نفسه، الموضع نفسه، والحجة، أبو علي، 272/4.

مسألتهم خاوية⁽¹⁾. فهو -تعالى- يعظ عباده المتكبرين بكفرهم سواءً أكان ذلك خطاباً مباشراً لهم أم خطاباً للنبي وإخباراً عنهم. وتغاير القراءة -وإن نتج عنه تغاير نمط الكلام إخباراً وخطاباً- لم يبدل تلك الدلالة ولا تلك الحقيقة.

موضع غافر الثالث: وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا

الْمُسِيءُ قَلِيلًا مَّا يَتَذَكَّرُونَ﴾ [58/ غافر].

قرأ الكوفيون (تَتَذَكَّرُونَ) بتاءين وباقي العشرة (يَتَذَكَّرُونَ) بياء وتاء⁽²⁾.

إن أسلوب الكلام - على غرار المواضع السابقة- متغاير بين الغيبة والخطاب؛ غيبة في قراءة (يَتَذَكَّرُونَ) ذلك أن الكفار قليلاً ما يتذكرون. أي: «يقلُّ نظرهم فيما ينبغي أن ينظروا فيه مما دُعوا إليه»⁽³⁾. وهو على نسق

ما قبله ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَبْتِغَاهُمْ وَإِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرًا مَّا

هُمْ بِبَلَاغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [56/ غافر]. وخطاب في قراءة (تَتَذَكَّرُونَ) التفاتاً من الغيبة إليه.

إن الخطاب أعمُّ لأنه يجمع الصنفين؛ أي: أتمُّ وهم⁽⁴⁾ ربما لتوجيه الخطاب للحاضرين وإرادة القوم -من الكفار- كلَّهم الحاضر منهم والغائب. أي: أتمُّ ومن كان مثلكم من الكفار الذين قليلاً ما يتذكرون حجج الله فيعتبرون. ولو فعلوا لأدركوا خطأ ما هم فيه من إنكار قدرة الله على الإحياء والبعث.

والملاحظ أنَّ تغاير القراءة بين إسناد الفعل إلى الضمير (هم) وإسناده إلى الضمير (أتمُّ) لم يُجَلَّ بالآية لا تركيباً ولا دلالة، إنما زادها قوة وتأكيداً. وكان المعنى: قليلاً ما تتذكرون أيها الكفار لا أتمُّ ولا من سبقكم ولا من سنبهج نهجكم في التكذيب بآيات الله، وبيوم الحساب، حيث يحييكم وإياهم فتُجزى كل نفس بما قدمت. وفي هذه القراءة -قراءة الخطاب- قوَّة توبيخ للحضور، وإن كان الخطاب عامًّا يشمل الغيب كذلك. أمَّا قراءة الإخبار ففيها قوة دلالة على غضب الله من الكافرين المكذِّبين حتى تجاهلهم، ولم يوجِّه إليهم الخطاب. وهو غاضب منهم في القراءتين بتوجيه من السياق. وفي إجماع القراءتين -زيادة على ما سبق- تنويع تعبيرى دفعا للرتابة.

(1) ينظر: جامع البيان، الطبري، 419/6، والجواهر الحسان، الثعالبي، 111/5، ومدارك التنزيل، النسفي، ص 1043.

(2) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 390، والمنتهى، الخزاعي، ص 955، والكفاية، القلانسي، ص 276، والنشر، ابن الجزري، ص 628.

(3) الحجة، أبو علي، 280/4.

(4) ينظر: الكشف، الزمخشري، 132/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 634.

موضع الشورى: وهو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُونَ ﴾ [الشورى/25].

قرأ حفص، وحمزة الكسائي، وخلف (تَفْعَلُونَ) بالتاء وباقي العشرة (يَفْعَلُونَ) بالياء (1).

فأما قراءة (يَفْعَلُونَ) فأخبار عن الغائبين تبعاً لقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [الشورى/25]. وأما قراءة (تَفْعَلُونَ) فخطاب عامٌ للحاضر والغائب (2)؛ ذلك أن الله تعالى يخبر عن عباده في قراءة (يَفْعَلُونَ) ويوجه إليهم الخطاب في قراءة (تَفْعَلُونَ) تقوية للمعنى. وإن كان موجهاً لباقي العباد لعموم الخطاب. والمعنى متفق.

موضع الزخرف الأول: وهو قوله: ﴿ وَتَبَرَّكَ الَّذِي لَهُ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [الزخرف/85].

قرأ ابن الكثير وحمزة الكسائي وخلف ورويس بالياء (يُرْجَعُونَ)، والباقون بالتاء (تُرْجَعُونَ) (3).

فأما من قرأ (يُرْجَعُونَ)، فهو على غرار المواضع السابقة-على الغيبة إجراء للكلام على لفظ ما تقدمه من قوله: ﴿ فَذَرَهُمْ يَحْوِضُوا وَيَلْعَبُوا ﴾ [الزخرف/83]. وأما من قرأ (تُرْجَعُونَ) فهو خطاب (4). «والالتفات إلى الخطاب للتهديد» (5). أي: قل لهم: وإليه ترجعون. وأريد مع الخطاب الغيب تأكيداً للرجوع إليه تعالى الحاضر والغائب كلهم راجعون إليه ليجزي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته، مع ما في الخطاب من قوة دلالة لقوة الحضور كما سبق وبيّنا. وفي الحقيقة إن خطابه تعالى لعباده عام يشمل الحضور حقيقة واحتمالاً وهم الغيب: ذلك أن كل غائب إذا ما استمع للقرآن صار الخطاب موجهاً إليه.

موضع الزخرف الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلِّمْ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزخرف/89].

قرأ المدنيان-نافع وأبو جعفر-وابن عامر (تَعْلَمُونَ) بالتاء وباقي العشرة (يَعْلَمُونَ) بالياء (6).

(1) ينظر: الكامل، ابن الجبارة، ص 632-633، والمستنير، ابن سوار، ص 779، والكفاية القلانسي، ص 278، والنشر ابن الجزري، ص 629.

(2) ينظر: الحجة، أبو علي، 292/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 641، والكشف، القيسي، ص 580، والفريد، الهمداني، 531/5.

(3) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 390، والمنتهى، الخزاعي، ص 960، والنشر، ابن الجزري، ص 631، وإتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 497.

(4) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 655.

(5) روح المعاني، الألوسي، 107/25.

(6) المبسوط، الأصهباني، ص 400، والتذكرة، ابن غلبون، ص 547، والنشر ابن الجزري، ص 631، والبذور الزاهرة، النشار، 286/2.

فأما قراءة (يَعْلَمُونَ) فمحمولة على الغيبة موافقة لقوله تعالى سابقاً ﴿فَأُصْفَحَ عَنْهُمْ﴾. وأما قراءة (تَعْلَمُونَ) فعلى الخطاب. وفي قراءة العامة خبر من الله تعالى لنبيه بالتهديد. أما قراءة (تَعْلَمُونَ) فمن خطاب النبي صلى الله عليه وسلم للمشركين بالتهديد⁽¹⁾. على معنى: «قل لهم يا محمد: فسوف تعلمون أيها الكفار»⁽²⁾. وهو التفات للخطاب دفعا للرتابة من جهة، وتأكيذا للتوبيخ والتهديد من جهة ثانية. وإن كانت قراءة الخطاب عامة تتضمن الحاضر والغائب كما سبق وذكرنا في أكثر من موضع.

إن أكثر العلماء على أن هذه الآية منسوخة بأية السيف، إذ أمر الله تعالى نبيه بالصفح عن المشركين هنا ثم أمر بقتلهم⁽³⁾. وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَشْهُرُ الْحَرْمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْضُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِن تَابُوا فَاتَّبِعُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة/5]. وقيل: لم تنسخ⁽⁴⁾.

أما عن تغاير القراءة بين الإخبار والمخاطبة فغير متضمن فيما أُخْتَلَفَ في كونه منسوخاً أو راسخاً. إذ وعيده تعالى للكفار ثابت سواء أصفح عنهم الرسول صلى الله عليه وسلم في الدنيا أم لم يصفح. والمعنى بين القراءتين متفق.

موضعا الجائية والحاقه: وهما قوله تعالى:

﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَءَايِنِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجائية/6].

﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقه/41].

قرأ -في الجائية- ابن عامر وأبو بكر وحمزة الكسائي ورويس وخلف (تُؤْمِنُونَ) بالتاء وباقي العشرة (يُؤْمِنُونَ)⁽⁵⁾. وكل على أصله في تحقيق الهمزة وتخفيفها. وقرأ -في الحاقه- ابن كثير، ويعقوب وهشام وابن

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 97/19.

(2) الفريد، الهمداني، 568/5.

(3) ينظر: الوسيط، الواحدي، 84/4، والمحرم الوجيز، ابن العطية، 67/5، وجمال القراء، السخاوي، ص 825.

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 79/19، ومفاتيح الغيب، الرازي، 236/27، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي، 336/7.

(5) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 392، والكامل، ابن جبارة، ص 635-636، والمستنير، ابن سوار، ص 789، والنشر، ابن الجزري، ص 632.

ذكَوَانٌ بِخِلَافِ عَنهُ (يُؤْمِنُونَ) وَبَاقِي الْعَشْرَةِ (تُؤْمِنُونَ) بِالتَّاءِ، وَبِهِ ابْنُ ذَكَوَانَ أَيْضًا (1). وَكُلٌّ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْهَمْزَةِ مِنْ حَيْثُ التَّحْقِيقُ وَالتَّخْفِيفُ.

فَمَنْ قَرَأَ (يُؤْمِنُونَ) فَبِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى جَمْعِ الْغَائِبِينَ. وَمَنْ قَرَأَ (تُؤْمِنُونَ) فَبِإِسْنَادِهِ إِلَى جَمْعِ الْمُخَاطَبِينَ. قَالَ الْأَلُوسِيُّ (1270هـ) عَنِ الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ-الْجَائِثَةِ-«بِالتَّاءِ الْفَوْقَانِيَّةِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ (*) بِجَسَبِ الظَّاهِرِ وَالصُّورَةِ، وَإِلَّا فَالْمُرَادُ الْكُفَّارُ بِخِلَافِ ذَلِكَ» (2).

يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ-الْأَلُوسِيِّ-أَنَّ قِرَاءَةَ (تُؤْمِنُونَ) تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى الرَّسُولِ وَأَتْبَاعِهِ حَمَلًا عَلَى الظَّاهِرِ الْمَتَقَدِّمِ وَهُوَ قَوْلُهُ ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ (6) [الجائثة 6/]. وَالْآخِرُ عَوْدُهُ عَلَى الْكُفَّارِ وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ لَهُمْ ذِكْرٌ فِي إِحَالَةِ بَعْدِيَّةٍ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى مِنْ قَوْلِهِ ﴿وَيَلِّ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ (7) [الجائثة 7/]. وَالصَّوَابُ أَنَّ الْمَحَالَّ عَلَيْهِ وَاحِدٌ مَعَ تَغَايِيرِ نَمَطِ الْكَلَامِ بَيْنَ الْإِخْبَارِ وَالْخُطَابِ. وَالْمَعْنَى فِي قِرَاءَةِ (تُؤْمِنُونَ) قُلْ لَهُمْ: فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ تُوْمِنُونَ. فِي حَيْثُ هُوَ إِخْبَارٌ عَنْهُمْ فِي قِرَاءَةِ (يُؤْمِنُونَ). وَأَرَاهُ عَامًّا يَشْمَلُ الْكُفَّارَ وَغَيْرَهُمْ. قَالَ الطَّبْرِيُّ (310هـ): «فَبِأَيِّ حَدِيثٍ أَيُّهَا الْقَوْمُ بَعْدَ حَدِيثِ اللَّهِ هَذَا الَّذِي يَتْلُوهُ عَلَيْكُمْ، وَبَعْدَ حُجْجِهِ عَلَيْكُمْ وَأَدْلَتِهِ الَّتِي دَلَّكُمْ بِهَا عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ مِنْ أَنَّهُ لَا رَبَّ لَكُمْ سِوَاهُ تَصَدِّقُونَ إِنْ كَذَّبْتُمْ لِحَدِيثِهِ وَآيَاتِهِ» (3).

أَمَّا الْمَوْضِعُ الثَّانِي-الْحَاقَّةُ-فَالسِّيَاقُ مُخْتَلَفٌ، ذَلِكَ أَنَّ كُفَّارَ قَرِيشٍ قَدْ زَعَمُوا أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاعَرَ كَمَا زَعَمُوا أَنَّهُ كَاهِنٌ فَنفَى اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ (4) مَوْبِحًا إِيَّاهُمْ، مَخْبِرًا رَسُولَهُ فِي قِرَاءَةِ (يُؤْمِنُونَ)، وَمَوْجِّهًا لَهُمُ الْخُطَابَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ فِي قِرَاءَةِ (تُؤْمِنُونَ) (5). وَالْخُطَابُ إِنَّمَا هُوَ تَبَعًا لِقَوْلِهِ: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصَرُونَ﴾ (38) [الحاقَّة 38/].

إِنَّ تَغَايِيرَ الْقِرَاءَةِ بَيْنَ الْغَيْبَةِ وَالْخُطَابِ لَمْ يُغَيِّرْ مَضْمُونِ الْآيَةِ، وَإِنَّمَا سَبِيلُ التَّبْلِيغِ مُخْتَلَفٌ بَيْنَ خُطَابٍ مُبَاشِرٍ لِلْكَفَّارِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ مَا فِي الْخُطَابِ مِنْ رَهْبَةِ الْحُضُورِ، وَبَيْنَ حِكَايَةِ

(1) ينظر: المنتهى، الخراعي، ص 1011، والمهجع، الخياط، ص 785، والكفاية القلانسني، ص 306، والنشر، ابن الجزري، ص 645.

(*) ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (3) [الجائثة 3/]

(2) روح المعاني، الألويسي، 142/25.

(3) جامع البيان، الطبري، 561-560/6.

(4) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 362/5، والبحر المحيط، أبو حيان، 321/8.

(5) ينظر: معاني القراءات الأزهرية، ص 530، والكشف، القيسي، ص 646.

عنهم لئيبه مع ما في التغييب من إهانة وإذلال وتحقير. وزيادة عن هذا وذاك نلمس في تغاير القراءة تنويهاً في نمط الكلام دفعا للرتابة والملل.

موضع الفتح الأول: وهو قوله تعالى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [9/الفتح].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو الأربعة الألفاظ بالياء (لِئُؤْمِنُوا-يُعَزِّرُوهُ-يُوقِّرُوهُ-يُسَبِّحُوهُ) والباقون بالتاء (لِئُؤْمِنُوا-يُعَزِّرُوهُ-يُوقِّرُوهُ-يُسَبِّحُوهُ) (1).

وذهب النحاس (338هـ) إلى أن من قرأ (لِئُؤْمِنُوا) فهو مردود على ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ

الْمُؤْمِنِينَ﴾ [4/الفتح]؛ لِئُؤْمِنُوا. وأما القراءة بالتاء فعلى معنى: قل لهم. وقيل: إن المخاطبة للنبي صلى الله وسلم مخاطبةً لأُمَّته (2).

لقد أرسل الله -تعالى- نبيه بدين الحق مكلفاً عباده المسلمين بالإيمان به ورسوله صلى الله عليه وسلم أمراً إياهم بتعزيزه وتوقيره، والتسبيح له بكرة وأصيلاً (*). سواء أكان ذلك إخباراً عنهم أم خطاباً لهم على ما في الخطاب من مباشرة في التبليغ. **والتعزيز:** التقوية بالنصرة، أما التوقير فهو التعظيم والإجلال والتفخيم (3). ونصرة الله إنما تكون بنصرة رسوله (4) وتوقير الرسول من توقير الله.

موضع الفتح الثاني: وهو قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [24/الفتح].

قرأ أبو عمرو (يَعْمَلُونَ) بالياء والباقون (تَعْمَلُونَ) بالتاء (5).

فمن قرأ بالياء فالفعل مسند للكفار من قريش، وقد تقدّم ذكرهم في ﴿وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوْا الْأَدْبَرَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وِلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [22/الفتح]، وتأخر في قوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا

(1) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 603، والغاية، الأصهباني، ص 396، والإقناع، ابن الباذش، ص 769، والنشر، ابن الجزري، ص 635.

(2) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 198/4.

(*) قيل أنّ الضمائر للرسول صلى الله عليه وسلم إلا الأخير- في تسبحوه- فهو الله. ينظر: الفريد، الهمداني، 642/5، والدر المضمون الحلبي، 911/9.

(3) ينظر: جامع البيان، الطبري، 65/7.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 21/5.

(5) ينظر: التيسير، الداني، ص 208، والموجز، الأهوازي، ص 269، والكامل، ابن جبارة، ص 639، والنشر، ابن الجزري، ص 535.

وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدَىٰ مَعَكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ^ص ﴿٢٥﴾ [الفتح/25]، ومن قرأ بالتاء، فقيل: هو خطاب للمؤمنين⁽¹⁾. وقيل: هو خطاب عام للمؤمنين وكفار قريش. و«قد جرى ذكرهما في قوله:

﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ﴾ [الفتح/24]. فالخطاب لتقدّم هذا الخطاب»⁽²⁾. ذلك ان قريشًا بعثت جماعة من فتيانهم يطلبون عدوًّا في عسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما أحس بهم المسلمون طاردوهم ففروا حتى دخلوا مكة. وقد أسير منهم جملة من الرسول عليهم وأطلقهم⁽³⁾. مثالًا للتسامح. لقد تغايرت القراءة بين الإخبار-غيبة-والخطاب-حضورا-وكان بين القراءتين تكامل في تبيان الدلالة. ذلك أن الله تعالى قد كَفَّ أيدي المؤمنين المخاطبين عن الكفار، كما كَفَّ أيدي الكفار المخبر عنهم عن المؤمنين. والله يعلم ما يعمل هؤلاء وهؤلاء؛ الكفار في قراءة (يَعْمَلُونَ)، والمسلمون في قراءة (تَعْمَلُونَ). وإن كان الخطاب أَوْعَبَ فيندرج ضمنه الغيب أيضًا.

موضع الحجرات: وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ^ص﴾ [الحجرات/18]. قرأ ابن كثير (يَعْمَلُونَ) بالياء، وباقي القراء (تَعْمَلُونَ) بالتاء⁽⁴⁾.

فأما قراءة العامة فعلى نسق ما سبق⁽⁵⁾ وهو قوله تعالى: ﴿لَا تَتَمَنَّوْا عَلَىٰ إِسْلَامِكُمْ﴾ [الحجرات/17].

وأما قراءة ابن كثير فعلى نسق ما سبق أيضا، وإنما هو ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ^ص﴾ [الحجرات/15].

فيكون الضمير للمؤمنين. وقيل: هو «نظرًا لقوله: ﴿يَتَّبِعُونَ﴾ وما بعده»⁽⁶⁾. فيكون للأعراب في القراءتين. قال الطبري (310هـ): «إن الله أيها الأعراب لا يخفي عليه الصادق منكم من الكاذب، ومن الدّاخل منكم في ملّة الإسلام رغبة فيه، ومن الدّاخل فيه رهبة من رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم وجنّده، فلا تُعلّمونا دينكم وضمائر صدوركم»⁽⁷⁾.

(1) ينظر: معاني القراءات، الأزهرى، ص 479، والموضح، ابن أبي مرجم، ص 732.

(2) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 674، الحجة، أبو علي، 359/4.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 26-27/5، والمحزر الوجيز، بن عطية، 135/5.

(4) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 606، والمبسوط، الأصهباني، ص 413، وكتر المعاني، شعاة، 628/2، والنشر، ابن الجزري، ص 635.

(5) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 215، والكشف، القيسي، ص 607، والحجة، أبو علي، 366/4.

(6) الدر المصون، الحلبي، 15/10.

(7) جامع البيان، الطبري، 90/7.

وقد قيل في الآية إنها نزلت في قومٍ من بني أسد جاؤوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثوا عليه أنهم أسلموا ولم يقاتلوه كما قاتلته العرب⁽¹⁾. فرد عليهم الله تعالى بأنه عليم بحقيقة إسلامهم. كيف لا وهو علام الغيوب. أمّا بعود الضمير على المؤمنين -على ما ذكر- فيترتب عن تغاير القراءة شمول المعنى للفريقين للمؤمنين وللأعراب. والله يعلم ما يُعلن وما يُسرُّ هؤلاء وهؤلاء دلالة على تمام علمه.

موضع المنافقون: وهو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾⁽¹¹⁾ [المنافقون/11].

قرأ أبو بكر -عن عاصم- بالياء (يَعْمَلُونَ) وباقي القراء بالتاء (تَعْمَلُونَ)⁽²⁾.

فأما قراءة (تَعْمَلُونَ) بالخطاب فلقوله تعالى ﴿لَا تُلْهِكُمْ﴾ و﴿مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾، وأما قراءة (يَعْمَلُونَ) غيباً فلقوله تعالى ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾؛ لأن النفس وإن كان مفرداً لفظاً فالمراد الكثرة⁽³⁾ لأنه اسم جنس. وبالتالي فإنّ تغاير القراءة تغاير عموم وخصوص، عموم للمخاطبين والغائبين في قراءة (تَعْمَلُونَ) وخصوص للغائبين في قراءة (يَعْمَلُونَ) عند من قال إنّ الخطاب أوعب⁽⁴⁾. وهو تغاير تضافر باعتبار الأصل، أي دلالة (يعملون) على الغيب لا غير، ودلالة (تَعْمَلُونَ) على المخاطبين ليس إلا، والله عالم بأعمال خلقه جميعاً، أليس هو القائل: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾⁽⁴⁾ [التغابن/4].

موضع ق: وهو قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا تُوْعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ﴾⁽³²⁾ [ق/32].

قرأ ابن كثير (يُوْعَدُونَ) بالياء وباقي العشرة (تُوْعَدُونَ) بالتاء⁽⁵⁾. فتكون قراءة ابن كثير بالغيب لعود الضمير على المتقين من قوله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُنْتَفِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾⁽³¹⁾ [ق/31]. والمعنى هذا ما يُوعَد المتقون. فهو مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل الضمير المستتر (هم).

(1) ينظر: أسباب النزول، الواحدي، ص 396، ولباب النقول في أسباب النزول، السيوطي، ص 243، والمحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة. دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سمان المزني، ص 928.

(2) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 637، والتبصرة، القيسي، ص 701، والمستنير، ابن سوار، ص 822، والنشر ابن الجزري، ص 644.

(3) ينظر: الفريد، الهمداني، ص 158/6.

(4) ينظر: معاني القراءات، الأزهرى، ص 519، والحجة، أبو علي، ص 443/4، والموضح ابن أبي مريم، ص 778.

(5) ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 563، والكفاية، القلانسي، ص 289، والنشر، ابن الجزري، ص 635، واتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 514.

أما قراءة العائمة بالخطاب فعلى تقدير القول: أي: يُقَالُ للمتقين: هذا ما توعدون⁽¹⁾. وجملة «هذا ما توعدون» اعتراضية وقعت بين البدل (لِكُلِّ أَوَابٍ) والمبدل منه (الْمُتَّقِينَ)⁽²⁾. وقد زاد الاعتراض-بالقراءتين-الآية قوة وتأكيذاً؛ إذ جعل الله الجنة وعدا للمتقين مخاطبة لهم وحكاية عنهم. هذا وبين القراءتين تكاملاً باعتبار الأصل كون قراءة (يُوعَدُونَ) للغائبين، و(تُوعَدُونَ) للمخاطبين. وإن كان الخطاب أَوْعِب فيكون متضمناً للقراءة الأخرى من جهة أخرى. لهؤلاء وهؤلاء حضوراً كانوا-في النص القرآني-أم غيباً. الشرط التقوى بتأكيد من السياق، إذ قال تعالى: ﴿ وَأَزَلَفْتِ الْجَنَّةَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [ق/31].

موضع القمر: وقوله تعالى: ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ أَلاَشِرٌ ﴾ [القمر/26].

قرأ ابن عامر وحمزة (سَتَعْلَمُونَ) بالتاء، وباقي القراء العشرة (سَيَعْلَمُونَ) بالياء⁽³⁾. فأما قراءة (تَعْلَمُونَ) فللخطاب، وأما قراءة (يَعْلَمُونَ) فللغيبية. وعلى غرار المواضع السابقة قال أبو علي (377هـ): «حجة الياء أن قبله غيبة وهو قوله: ﴿ فَقَالُوا أَبَشْرًا مِّنَّا... سَيَعْلَمُونَ ﴾ ووجه التاء: قيل لهم: ﴿ سَتَعْلَمُونَ غَدًا ﴾»⁽⁴⁾. على أن رسولهم خاطبهم فقال لهم ذلك⁽⁵⁾. وإنما هو بأمر منه تعالى لنبيه صالح عليه السلام ليخبر قومه أن العذاب حاقٌّ بهم في الدنيا وفي الآخرة⁽⁶⁾. وفي توجيه الخطاب إليهم «دلالة على أنهم أحمقاء بهذا الوعيد وكأنهم حضور في المجلس»⁽⁷⁾. إن التهديد خطاباً وقعه أشد منه إخبار-كما سبق وذكرنا-والتهديد إخبار أشد تجاهلاً وتحقيراً. أما الأشر فهو: البَطْرُ (*) ذلك أن قوم صالح اتهموه بأنه أراد العلو عليهم واقتيادهم وتملكهم⁽⁸⁾. وقيل: هو العظيم الكذب⁽⁹⁾.

(1) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 736، والكشف القيسي، ص 608، والفريد، الهمناني، 683/5.

(2) ينظر: الكشف، الزمخشري، 296/4، والبحر المحيط، أبو حيان، 126/8.

(3) ينظر: الكامل، ابن جبارة، ص 642، وسوق العروس، الطبري، ص 693، والنشر، ابن الجزري، ص 645، والبدور الزاهرة، النشار، 336/2.

(4) الحجة، أبو علي، 396/4.

(5) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 689.

(6) ينظر: الكشف، الزمخشري، 329/4، والجامع مع أحكام القرآن، القرطبي، 93/20، والبحر المحيط، أبو حيان، 179/7.

(7) روح المعاني، الألويسي، 89/27.

(*) البَطْرُ: الفَرْحُ. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (بطر).

(8) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 216/5، والوسيط، الواحدي، 211/4.

(9) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 415/5.

لقد افترت ثمود على صالح عليه السلام الكذب تكبرا وعلوا فحكى له الله تعالى -عزاء له- أن العذاب حاق بهم في قراءة (سَيَعْلَمُونَ). بل ورد عليهم خطابا -مبالغة في التهديد- على لسان نبيه، تكفلا بدحض اتهاماتهم في قراءة (سَتَعْلَمُونَ). وفي ذلك تمام المعنى؛ مواساة للنبي وتجاهل للقوم المكذبين في قراءة العامة إخبارا عنهم، وخطاب لهم تأكيدا للوعيد ومبالغة فيه لرهبة الحضور في القراءة الأخرى.

موضع الملك: وهو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [29/الملك].

وعلى غرار المواضع السابقة تغايرت القراءة؛ فقرأ الكسائي (سَيَعْلَمُونَ) بالياء والباقون (سَتَعْلَمُونَ) بالتاء⁽¹⁾.

فأما قراءة الكسائي -بالغيبة- فعلى نسق ما تقدم لقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ يُجِيرُ الْكٰفِرِينَ مِنْ عَذَابِ اَلَيْمٍ ﴾ [28/الملك]. وأما قراءة (سَتَعْلَمُونَ) فللمخاطبة تبعا لقوله: ﴿ قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَنَّا بِهِ ﴾ [29/الملك]⁽²⁾.

إن الله تعالى قد أخبر عن الكفار في قراءة (سَيَعْلَمُونَ)، وخاطبهم على لسان نبيه بمعنى: قل لهم: ستعلمون من هو في ضلال مبين. وفي القراءتين تهديد اختلفت درجته؛ ذلك «أن من تهددته وتواعده وأنت تخاطبه أخوف من بلغة عنك التهديد والوعيد»⁽³⁾ وإن كان تبليغه أشد تجاهلا وتحقيرا. دلالة الغضب في كلتي القراءتين كل من وجه.

موضع الحديد: وهو قوله تعالى: ﴿ اَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا اَنْ تَخْشَعَ قُلُوْبُهُمْ لِذِكْرِ اللّٰهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُوْنُوْا كَالَّذِيْنَ اُوْتُوْا الْكِتٰبَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْاَمَدُ فَفَسَتْ قُلُوْبُهُمْ وَكَثِيْرٌ مِنْهُمْ فَسِقُوْتٌ ﴾ [16/الحديد].

قرأ رويس -عن يعقوب- (لَا تَكُوْنُوْا) بالتاء وباقي العشرة (لَا يَكُوْنُوْا) بالياء⁽⁴⁾. فمن قرأ (لا تكونوا) فهو خطاب للمؤمنين نبيا لهم أن يكونوا كاليهود والنصارى الذين قست قلوبهم لما طال عليهم الدهر، أي: الزمان الذي بينهم وبين أنبيائهم⁽⁵⁾. أما من قرأ (لَا يَكُوْنُوْا) فقد عطف على (أن تخشع قلوبهم). و«هو على سبيل

(1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 442، والتذكرة، ابن غلبون، ص 593، والتبصرة، القيسي، ص 704، والنشر، ابن الجزري، ص 645.

(2) ينظر: الحجة، أبو علي، 4/456، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 716، والموضح، ابن أبي مريم، ص 784.

(3) الكشف، القيسي، ص 643-644.

(4) ينظر: المنتهى، الخزاعي، ص 696، والمستنير، ابن سوار، ص 815، والكفاية، القلانسي، ص 298، والنشر، ابن الجزري، ص 641.

(5) ينظر: جامع البيان، الطبري، 7/226، وأنوار التنزيل، البيضاوي، 5/188، ولباب التأويل، الخازن، 4/250.

الالتفات»⁽¹⁾، سواء لقوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿4﴾ [الحديد/4] أم لقوله: ﴿عَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿7﴾ [الحديد/7]. وما بعده من الخطاب للمؤمنين.

إنّ الضمير في (يَكُونُوا) -كما في (تَكُونُوا)- للمؤمنين لا للمنافقين كما ذكر ابن أبي مريم (565هـ)⁽²⁾؛ ذلك أن المنافقين لا يوصفون بالإيمان في قوله: (ألم يأن للذين آمنوا). وعن عبد الله ابن مسعود -تأكيداً لذلك-: ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية إلا أربع سنين⁽³⁾.

لقد عاتب الله المسلمين على قسوة قلوبهم، وحثهم على الخشوع، واختلفت القراءة إخباراً ومخاطبة إلا أن الموجه إليه الخطاب أو المخبر عنه واحد. وفي الخطاب قوة دلالة في العتاب والتوبيخ؛ لإنزال المعاتب منزلة الحاضر بين يدي معاتبه. وفي الغيبة قوة دلالة أيضاً، وربما تكون أشد وقعا من الخطاب؛ إذ لم يوجه الله تعالى الكلام والعتاب للمؤمنين مبالغة في اللوم. وفي اجتماع القراءتين تمام المعنى وقوته.

موضع الحاقّة: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَا نَدْكُرُونَ ﴿42﴾﴾ [الحاقّة 42].

قرأ ابن الكثير وهشام -عن ابن عامر- ويعقوب (يَدْكُرُونَ) بالياء والباقون (تَدْكُرُونَ)، وابن ذكوان -عن ابن عامر- بالوجهين⁽⁴⁾.

فمن قرأ بالياء فهو خبر عن الغائبين كأنه قال: قليلاً ما يَدْكُرُونَ يا محمد، ومن قرأ بالتاء فهو خطاب⁽⁵⁾. وقد خفف اللفظ -في القراءتين- بالإدغام؛ إدغام التاء في الدال؛ إذ أصله تَدْكُرُونَ في القراءة الأولى وَيَتَدْكُرُونَ في الثانية فأدغمت التاء في الدال إدغام متقاربين. قال سيبويه (180هـ): «والطاء والثاء والذال أخوات الطاء والدال والثاء، لا يمتنع بعضهن من بعض في الإدغام، لأنهن من حيز واحد»⁽⁶⁾. وقد سوّغ الإدغام تقارب المخرج والصفة؛ ذلك أنّ التاء والدال تتفقان في الانفتاح والاستفال والإصمات، وتختلفان في الشدة والرخاوة

(1) الفريد، الهمداني، 101/6، روح المعاني، الأوسمي، 181/27.

(2) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 765.

(3) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 477/5، والوسيط، الواحدي، 250/4، وتفسير ابن كثير، 180/7.

(4) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 418، والتلخيص، الطبري، ص 444، والنشر، ابن الجزري، ص 245، والبدور الزاهرة، النّشار، 386/2.

(5) ينظر: الحجة، أبو علي، 463/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 720.

(6) الكتاب سيبويه، 464/4.

وفي الهمس والجهر، الأولى شديدة مهموسة والثانية رخوة مجهورة. فكان الاتفاق بينهما في ثلاث صفات، والاختلاف في اثنتين.

إن في القراءتين نفي لزعم مشركي قريش أن القرآن قول كاهن، ونفي لإيمان المشركين مطلقاً عند من قال بذلك⁽¹⁾؛ إذ القلة في معنى العدم. يقال: هذه أرضٌ قلما تنبت، أي: لا تنبت أصلاً⁽²⁾. والعرب تقول: قلماً تزورنا. أي: لا تزورنا أصلاً⁽³⁾. أو هو نفي لكثيره مع إثبات قليله. قال الطبري (310هـ) «قليلاً ما تعتبرون به»⁽⁴⁾. وعلق القرطبي (671هـ): «ذلك القليل من إيمانهم أنهم إذا سئلوا من خلقهم قالوا: الله»⁽⁵⁾. لقد أخبر الله رسوله صلى الله عليه وسلم بانتقاء الإيمان عن المشركين، أو بالإيمان القليل في قراءة. وخطابهم بذلك في أخرى. وسبقت الإشارة -في أكثر من موضع- إلى ما في الخطاب من قوة دلالة للحضور. وإلى ما في الغيبة من قوة دلالة للتغيب تجاهلاً وتحقيراً فيما يحتمله السياق.

موضع المدثر: قوله تعالى: ﴿وَمَا تَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ النَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾⁽⁵⁶⁾ [المدثر/56] قرأ نافع (تَذْكُرُونَ) بالتاء، وباقي القراء (يَذْكُرُونَ) بالياء⁽⁶⁾.

فمن قرأ بالغيبة -يَذْكُرُونَ- فرداً على ما قبله⁽⁷⁾. وهو قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾⁽⁵³⁾ [المدثر/53]. ومن قرأ بالخطاب -تَذْكُرُونَ- فالمعنى: قل لهم يا محمد: ما تذكرون وما تتعظون فتننتفعون بذلك إلا بمشيئة الله⁽⁸⁾. وهو التفات من الغيبة إلى الخطاب⁽⁹⁾. ذلك أن الله تعالى يخبر نبيه عن الكفار في قراءة (يَذْكُرُونَ)، ويخاطبهم على لسان نبيه، بمعنى: قل لهم في قراءة (تَذْكُرُونَ). وسبق الحديث عن الفرق بين دلالة الإخبار ودلالة الخطاب أكثر من مرة فأغنى عن الإعادة.

موضع القيامة: وهو قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ يُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾⁽²⁰⁾، وَتَذُرُونَ الْآخِرَةَ⁽²¹⁾ [القيامة/20-21].

(1) ينظر: الكشف، الزمخشري، 457/4، ولباب التأويل الخازن، 337/4، وفتح القدير، الشوكاني، ص 1527.

(2) مدراك التنزيل، النسفي، ص 1257.

(3) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1345.

(4) جامع البيان، الطبري، 365/7، أنوار التنزيل، البيضاوي، 243/5.

(5) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 213/29.

(6) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 660، والتبصرة، القيسي، ص 714، والكفاية القلانسي، ص 310، والنشر، ابن الجزري، ص 648.

(7) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 735.

(8) ينظر: الكشف، القيسي، ص 657.

(9) ينظر: لطائف الإشارات، القسطلاني، ص 4150.

قرأ المديان والكوفيون (تُحْبُون-تَدْرُونَ) بالتاء وباقي العشرة (يُحْبُونَ-يَدْرُونَ) بالياء⁽¹⁾. فمن قرأ بالياء فإخبار عن القوم. ومن قرأ بالتاء فهو خطاب لقريش بأنهم قوم غلبتهم الدنيا بشهواتها. فهم يُحْبونها حُبًا يتركون معه الآخرة والنظر في أمرها⁽²⁾. وهو على تقدير قل لهم⁽³⁾. «والكلام مُشْعِرٌ بالتوبيخ»⁽⁴⁾ منه تعالى لعباده المؤثرين الدنيا على الآخرة إخبارًا في قراءة وخطابًا في أخرى. وسبق الحديث عن شدة التوبيخ خطابًا للحضور، وشدته من وجه آخر للتجاهل والتحقير إخبارًا.

موضع الإنسان: وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان/30].

قرأ ابن كثير وأبو عمر (يَشَاءُونَ) بالياء، والباقون (تَشَاءُونَ) بالتاء. واختلف عن هشام⁽⁵⁾. فأما قراءة (يَشَاءُونَ) بالغيبة فحملا على ما قبله⁽⁶⁾. وهو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ ابْتَحَدَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [الإنسان/29]. وقبله أيضا ﴿إِنَّكَ هَتَوْلَاءٌ يُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ وَيَذْرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾⁽⁷⁾ ﴿مَنْ خَلَقَنَّهُمْ وَشَدَدْنَا آسْرَهُمْ وَإِذَا شِئْنَا بَدَلْنَا أَمْثَلَهُمْ بَدِيلًا﴾ [الإنسان/27-28]. وذلك ليأتلف الكلام على نظام واحد⁽⁷⁾. وأما قراءة (تَشَاءُونَ) فعلى الخطاب والمعنى: لستم تشاءون شيئا إلا أن يشاء الله⁽⁸⁾: «وإنما خاطبهم بذلك بعد انقضاء الخبر عنهم ولأن الخطاب يدخل فيه معنى الخبر فهو أَوْعَب»⁽⁹⁾. أضف إلى ذلك أن الخطاب للقوم ومنهم الحضور كما منهم الغيب فحسُن خطابهم كما حسُن الإخبار عنهم.

- (1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 453، والكامل، ابن جبار، ص 654، والمستنير، ابن سوار، ص 837، والنشر، ابن الجزري، ص 648.
- (2) ينظر، جامع البيان، الطبري، 414/7، والمحرم الوجيز، ابن عطية، 404/5، والدر المنثور، السيوطي، 349/8.
- (3) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 235، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 544، والحجة، أبو علي، 490/4.
- (4) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 351/29.
- (5) ينظر: سوق العروس، الطبري، ص 755، والمنتهى، الخزاعي، ص 1025، والنشر، ابن الجزري، ص 650، وغيث النفع، السفاقي، ص 613.
- (6) ينظر: الحجة، أبو علي، 505/2، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 548.
- (7) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 741.
- (8) ينظر الموضح، ابن أبي مرجم، ص 807، والكشف القيسي، ص 633.
- (9) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 741-742.

وتغايرت بذلك القراءة بين إسناد الفعل لجمع الغائبين، وجمع المخاطبين واتفق المعنى. بل تكامل في ضوء القراءتين؛ إذا كل بني آدم؛ الغائب والمخاطب الحاضر لا مشيئة لهم في اتخاذ السبيل إلى الله إلا بإذنه، غير ظالم لعباده في ذلك؛ كيف لا وهو العليم الحكيم كما رُود في آخر الآية.

موضع الانفطار: وهو قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُكذِّبُونَ بِالَّذِينَ ﴿٩﴾﴾ [الإنفطار/9].

قرأ أبو جعفر (يُكذِّبُونَ) بالياء، وباقي القراء العشرة (تُكذِّبُونَ) بالياء (1). فأما قراءة (يُكذِّبُونَ) فأخبار عن الكفار، وأما قراءة (تُكذِّبُونَ) فخطاب «وهو عام ومعناه الخصوص في الكفار» (2). وهو على نسق ما بعده ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ والمعنى: «ليس الأمر أيها الكافرون كما تقولون من أنكم على الحق في عبادتكم غير الله، ولكنكم تكذبون بالثواب والعقاب والجزاء والحساب» (3). كما أنه على نسق ما قبله من قوله: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴿٦﴾﴾ [الإنفطار/6]. والمقصود الكفار دائماً.

إنّ الدين-المكذب به- عند الطبري (310هـ) وفريق من المفسرين هو الجزاء والحساب (4). أما عند غيرهم فهو -زيادة عن البعث والحساب- شريعة الإسلام (5). وأضاف الماوردي (450هـ) معني ثالثاً هو العدل والقضاء (6). وقد قرع الله الكفار لتكذيبهم به إخباراً عنهم في قراءة، وزاد في قوة التوبيخ مخاطبة لهم في أخرى، وإن كان في الأولى تجاهل للكفار ليس في غيرها، والمعنى متفق بينهما في انسجام ينم عن تفرّد لغة القرآن.

موضع الأعلى: وهو قوله تعالى: ﴿وَإَكِيدًا ﴿١٦﴾﴾ [الأعلى/16].

قرأ أبو عمرو (يُؤثرون) بالياء، واختلف عن يعقوب، وقرأ الباقر (تُؤثرون) بالياء (7).

(1) ينظر: المنتهى الخزاعي، ص 1033، والكامل، ابن جبارة، ص 658، والمستنير، ابن سوار، 846، والنشر ابن الجزري، ص 651-652.

(2) الحرر الوجيز، ابن عطية، 447/5.

(3) جامع البيان، الطبري 475/7. وينظر: الهداية، القيسي، ص 8105.

(4) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 468، والتذكرة، ابن غلبون، ص 624، والكفاية، القلانسي، ص 318، والنشر، ابن الجزري، ص 652.

(5) ينظر: الموضح، ابن أبي مریم، ص 824.

(6) ينظر: الحجة، أبو علي، 538/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 759.

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 234-235/22.

فأما قراءة (تُؤَثَّرُونَ) فخطاب، والمعنى: قل لهم ذلك (1). خطاباً على لسان نبي الله صلى الله عليه وسلم. وعن أبي - فيما نُسِبَ إليه - «بل أتمُّ تُؤَثَّرُونَ» (2). وأما قراءة (يُؤَثَّرُونَ) فعلى الغيبة وتقدير الكلام: «بل يُؤَثَّرُونَ الأَشْقَوْنَ الحياة الدنيا» (3). ذلك أن الله تعالى «يخاطب الناس قائلاً لهم: بل تؤثرون أيها الناس زينة الحياة الدنيا على الآخرة» (4). كما يُخبر بذلك عنهم. خاطبهم في قراءة وحكى عنهم في أخرى تأكيداً لعتابه لهم. وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه لما قرأ هذه الآية قال: «إن الدنيا أُخْضِرَتْ لَنَا وَعَجَّلَ طَعَامُهَا وَشَرَابُهَا وَنَسَاؤُهَا وَلَذَّتْهَا، وَبَهَجَتْهَا، وَإِنَّ الآخِرَةَ زُويَتْ عَنَّا فَأَخَذْنَا بِالْعَاجِلِ وَتَرَكْنَا الْآجِلَ» (5).

إن الفاعل في القراءتين - غيبياً وخطاباً - واحدٌ هو الإنسان عموماً مع اختلافٍ في نوع الإيثار؛ «فالكافر يُؤَثِّرُهَا إيثار كفر؛ يرى أن لا آخرة، والمؤمن يُؤَثِّرُهَا إيثار معصية وغلبة نفس إلا من عصم الله» (6) لا لاقتناء الثواب كما ذكر القسطلاني (923 هـ) (7)؛ إذ السياق للتوبيخ، ومن أثر الحياة الدنيا لأجل اقتناء الثواب لا يُوَجِّهه الله.

إنَّ الإنسان تُنَازِعُهُ شواغل الدنيا ولذاتها عن الآخرة، فينحاز إليها رغباً فيها، جاعلاً إياها كلَّ همِّه، وذلك الصَّالِ الشَّقِي، أما الورع التقي الذي ملأ الإيمان قلبه فلا تساوي عنده حبة خردل، وذلك الناجي الفائز، أما السَّواد الأعظم فيعمل عمل الدنيا ويسعى لها حيثاً ثم يتذكر أنها دار امتحان فيُعَرِّضُ عنها ويعمل عمل الآخرة. هو بين عامل لهذه وعامل لتلك، فإمَّا ناجٍ وإمَّا هالك. كل هؤلاء - ما عدا الورع التقي - يتضمَّنهم قوله تعالى خطاباً وإخباراً مع ما في الأول من قوة دلالة للحضور وما في الثاني من قوة دلالة - على العتاب والتوبيخ - للتغيب. وسبق ذكر ذلك في أكثر من موضع مما سبق، وفي اجماع القراءتين تمام الإيجاز وكمال الإعجاز.

مواضع الفجر: ذلك في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تَكْرُمُونَ الْيَتِيمَ ﴿١٧﴾ وَلَا تَحْضُونَ عَلَىٰ طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴿١٨﴾ وَتَاكُلُونَ الثَّرَاتِ أَكْلًا لَمًّا ﴿١٩﴾ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿٢٠﴾﴾ [الفجر / من 17 / إلى 20].

- (1) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 824.
- (2) ينظر: الحجة، أبو علي، 538/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 759.
- (3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 234-235/22.
- (4) جامع البيان، الطبري، 508/7.
- (5) الوسيط، الواحدي، 472/4، وينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1402، ولباب التأويل، الخازن، 19/4، وتفسير ابن كثير، 545/7.
- (6) المحرر والوجيز، ابن عطية، 470/5.
- (7) ينظر: لطائف الإشارات، القسطلاني، ص 4286.

قرأ البصريان مع اختلافٍ عن روح- (يُكْرِمُونَ-يَحْضُونَ-يَأْكُلُونَ-يُجْبُونَ) بالياء في الأربعة المواضع وباقي القراء (تُكْرِمُونَ-تَحْضُونَ-تَأْكُلُونَ-تُجْبُونَ) بالتاء، وأثبت الكوفيون الألف (تُحْضُونَ) (1). فمن قرأ بالياء فإخبار عن الغائبين، وقد تقدم ذكر الإنسان، فعبر عنه بالجمع لإرادة الجنس؛ أي الكثرة (2). ومن قرأ بالتاء فخطاب على إظهار القول (3). قال أبو زرعة: «إنَّ المخاطبة بالتوبيخ أبلغ من الخبر» (4). والتوبيخ إخبارًا أشدُّ تجاهلاً وتحقيراً للموَّجَّهين، كما ذكرنا وكررنا، وهم المقصرون قرعهم الله جامعا بين الماضي على نسق الكلام المتقدم في القراءة بالياء، والعدول عنه التفاتاً في القراءة بالتاء مع اتفاق الغرض، فسبحان الذي جعل للنص الواحد أكثر من قراءة. ولكل واحدة دلالة تناسب الأخرى غير مناقضة لها ولا منازعة.

ب-تغاير الضمائر بين الغائب المفرد والمتكلم الجمع:

وذلك في جملة من المواضع كما هو موضح في الجدول:

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
الزخرف/36	يُقَيِّضُ / نَقِيضُ
الجاثية/14	لِيَجْزِي / لِيَجْزِي
الأحقاف /19	لِيُوقِيَهُمْ / لِيُوقِيَهُمْ
محمد /31	(يَتْلُوكُمْ-يَعْلَمُ - يَتْلُو) / (تَبْلُوكُمْ-تَعْلَمُ-تَبْلُو)
الفتح /10	يُؤْتِيهِ / نُؤْتِيهِ
الفتح /17	(يُدْخِلُهُ-يُعْذِّبُهُ) / (نُدْخِلُهُ-نُعْذِّبُهُ)
ق /30	يقول / نقول
الرحمن/31	سَيُفْرَعُ / سَنُفْرَعُ
التغابن/9	يجمعكم / نجمعكم
الطلاق/11	يُدْخِلُهُ / ندخله
الجن/17	يسلكه / نسلكه

(1) ينظر: المنتهى، الخزاعي، ص 1040، والكامل، ابن جبارة، ص 660، والنشر، ابن الجزري، ص 652-653، واتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 584.

(2) ينظر الحجة، أبو علي، 4/548، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 22/277.

(3) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 572، والموضح، ابن أبي مريم، ص 828-829، والكشف القيسي، ص 586.

(4) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 762.

موضع الزخرف: وهو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِيضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾ (36) [الزخرف/36].

قرأ يعقوب وأبو بكر -بخلافٍ عنه- (يُقَيِّضُ) بالياء وباقي القراءة (نُقِيضُ) بالنون⁽¹⁾. فأما قراءة (يُقَيِّضُ) فالله تعالى الفاعل مطابقة في الإفراد، وأما قراءة (نُقِيضُ) فكذا الله الفاعل⁽²⁾ إلا أنه إخبار منه عن نفسه بضمير الجمع تعظيماً⁽³⁾ خلافاً لما ذكره الزمخشري (538هـ) من أن الضمير في (نُقِيضُ) عائد إلى الله والشيطان، قال: «يُقَيِّضُ له الرحمن ويُقَيِّضُ له الشيطان»⁽⁴⁾. إذ لا يعقل أن يُجعل الشيطان -وهو المغضوب عليه- شريكاً للرحمن في الفعل. بل هو عقاب يسلطه تعالى على عباده المعرضين عنه. إنَّ المعنى في الآية أن من يَقلَّ نظره، أو يعرض عن النظر فيما ذَكَرَ به الرحمن عباده يسلط الله عليه شيطاناً يوسوس له، وذلك عقابه⁽⁵⁾ أن يسلط «الله عليه شيطاناً ليستولي عليه استيلاء القبيض على البيض وهو القشر الأعلى»⁽⁶⁾. أي: أن يملكه فيصير له عبداً. وقد تغايرت القراءة بين الضميرين (هو) و(نحن) والفاعل واحد، معظم لفظاً ومعنى في (نُقِيضُ)، ومعنى دون اللفظ في (يُقَيِّضُ)، إذ هو الرحمن ومن أسماه -أيضاً- العظيم سواء أظهر ذلك في اللفظ أم لا. وفي ظهوره زيادة تأكيد.

موضع الجائية: وهو قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (14) [الجائية/14].

قرأ بن عامر وحمة والكسائي وخلف (لِيَجْزِيَ) بنون مفتوحة وكسر الزاي، وفتح الياء وصلماً وقرأ الباقر -عداً أبو جعفر^(*)- (لِيَجْزِيَ) بياء مفتوحة وكسر الزاي وفتح الياء وصلماً⁽⁷⁾. وعلى غرار الموضع السابق من قرأ بالنون فإخبار منه تعالى عن نفسه على سبيل التعظيم، ومن قرأ بالياء فإخبار منه بإفراد

(1) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 389، والمنتبهى، الخزامي، ص 958، والتلخيص، الطبري، ص 402، والنشر، ابن الجزري، ص 630.
(2) ينظر: جامع البيان، الطبري، 22/6، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 412/4، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1168.
(3) ينظر: معاني القراءات، الأزهرى، ص 460-461، والمؤوض، ابن أبي مريم، ص 707.
(4) الكشاف، الزمخشري، 192/4.
(5) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 55/5، ومدارك التنزيل، النفسي، ص 1084، والبحر المحيط، أبو حيان، 17/8.
(6) روح المعاني، الألوسي، 81/25. وينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، 209/25.
(*) قرأ: لِيَجْزِيَ بالبناء للمفعول، وسيرد في موضعه إن شاء الله. ينظر: البحث، ص 220.
(7) ينظر: المبسوط، الأصهباني، ص 403، وسوق العروس، الطبري، ص 671، والنشر، ابن الجزري، ص 633، والبدور الزاهرة، التتار، 292/2-293.

الضمير، وقد تقدم ذكر لفظ الجلالة مفردًا في قوله: ﴿لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾، والفعل -كما قال الأزهري (370هـ) -لله في كل ذلك⁽¹⁾. فمن ذا الذي يجزي القوم بما كانوا يكسبون إلا هو.

إنّ المعنى في القراءتين: لِيَجْزِيَ اللَّهُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فِي الْآخِرَةِ، فيصيبهم عذابه بما كانوا يقتربون من الآثام، بأذاهم أهل الإيمان⁽²⁾ سواء بإسناد الفعل للضمير (هو) أو بإسناده للضمير (نحن) وكلاهما عائد إلى الله تعالى.

موضع الأحقاف: وهو قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا وَلِنُؤْفِقِيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظَاهَمُونَ﴾⁽¹⁹⁾ [الأحقاف/19].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام -عن ابن عامر وعاصم ويعقوب (لِيُؤْفِقِيَهُمْ) بالياء والباقون (لِنُؤْفِقِيَهُمْ) بالنون⁽³⁾. وتغايرت القراء -دائماً- بين الياء والنون، والنون في معنى الياء إلا أن الياء أشدُّ مطابقة كما قال أبو علي (377هـ)⁽⁴⁾. والفاعل واحد في القراءتين سبق ذكره باسمه الصريح في قوله: ﴿وَهُمَا يَسْتَعِينِ اللَّهُ﴾ [الأحقاف/17]. هو الله الموقّي عباده جزاء الأعمال. وفي تغاير القراءة -زيادة عن تأكيد تعظيم الله في قراءة النون- دفع للرتابة بالعدول من ضمير الآخر.

موضع محمد: وهو في قوله تعالى ﴿وَلَنَبَلِّغُنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ وَنَبَلِّغُنَّكُمْ أَخْبَارَكُمْ﴾⁽³¹⁾ [محمد/31].

قرأ أبو بكر -عن عاصم- في الثلاثة (لِيَبْلُوكُمْ-يَعْلَم-يَبْلُؤُ) بالياء وباقي القراء (لِتَبْلُوكُمْ-نَعْلَم-تَبْلُؤُ) بالنون⁽⁵⁾. وذكر أبو علي (377هـ) -في قراءة (لِيَبْلُوكُمْ)- «أن قبله ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسَبِيحَتِهِمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾⁽³⁰⁾ [30] و اسم الغيبة أقرب إليه من لفظ الجمع فَحِيلَ على الأقرب»⁽⁶⁾. وليس بحجة؛ إذ قد يحمل على البعيد بقرينة دالة. والأمر ذاته في (يَعْلَمُ) و(يَبْلُؤُ). أما وجه النون فهو التفتات

(1) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 468، وحجة القراءات أبو زرعة، ص 660-661.

(2) ينظر: جامع البيان، الطبري، 564/6

(3) ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 555، والتلخيص، الطبري، ص 409، والكفاية، القلانسي، ص 285، والنشر، ابن الجزري، ص 633.

(4) ينظر: الحجة، أبو علي، 345-333/4.

(5) ينظر السبعة: ابن مجاهد، ص 601، والكامل، ابن جبارة، ص 638، والإقناع، ابن الباذش، ص 768، والنشر، ابن الجزري، ص 634.

(6) الحجة، أبو علي، 354/4

إلى الجمع بعد الأفراد وهذا الزاج مما ذكره أبو علي خلافاً للتخرج الثاني أين اعتبر «والله يعلم أعمالكم» اعتراضاً بين الجملتين⁽¹⁾. فذلك بعيد؛ لأن معنى الجملة في الاعتراض لا يتم إلا من بعد الجملة الاعتراضية، وليس الأمر كذلك هنا؛ إذ الجملة تامة عند «والله يعلم أعمالكم» وبعدها وقّف يؤكّد تمام المعنى عند ما اعتبره أبو علي جملة اعتراضية.

إنّ تغاير القراءة تغاير تنويع دفعا للرتابة. والفاعل واحد في القراءتين مُصَرَّحٌ بعظمته في قراءة النون ومعلوم ذلك عقلاً وعقيدة في قراءة الياء.
موضعا الفتح: وهما قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ إِلَهُ فَمَنْ أَوْفَىٰ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٠﴾﴾ [الفتح/10].

﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ نُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَنْ يَتَوَلَّ نَعْدْبَهُ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٧﴾﴾ [الفتح/17].

قرأ في الأول الكوفيون وأبو عمرو ورويس -عن يعقوب- (يؤتيه) بالياء وباقي العشرة (تؤتيه) بالنون⁽²⁾. وقرأ في الثاني نافع وابن عامر وأبو جعفر (ندخله-نعديه) بالنون، وباقي العشرة (يدخله-يعديه) بالياء⁽³⁾. وهما على غرار المواضع السابقة-ومثلها في القرآن كثير-الفاعل فيها الله تعالى سواءً أَعْظَمَ لَفْظًا ومعنى في قراءة النون أم معنى دون اللفظ في قراءة الياء. وهو الذي يؤتي المؤمنين الذين بايعوا الرسول صلى الله عليه وسلم بالحديبية على ألا يفترّوا الجتة⁽⁴⁾ في الموضع الأول، وهو الذي يستثني-في الموضع الثاني-من الجهاد من لا استطاعة له كالأعمى والأعرج والمريض. وأما من يطيقه فإن تولى وعصى الله والرسول متخلفاً عن قتال المشركين فالله معديه يوم القيامة ومدخله النار⁽⁵⁾. هو الفاعل في الآيتين

موضع ق: وهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ لِرَبِّهِمْ هَلِ إِمْتَلَأْتِ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴿٣٠﴾﴾ [ق/30].

(1) ينظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(2) ينظر: المنتهى، الخزاعي، ص 675، والمستنير، ابن سوار، ص 797، والنشر، ابن الجزري، ص 635، واتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 509.

(3) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 397، والكامل، ابن جبار، ص 526، وسوق العروس، الطبري، ص 681، والنشر، ابن الجزري ص 545.

(4) ينظر معاني القراءات، الأزهري، ص 478، والموضح، ابن أبي مريم، ص 730.

(5) ينظر، جامع البيان، الطبري، 62/7، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 313/19.

قرأ نافع وأبو بكر عن عاصم-بالياء (يَقُولُ) والباقون (تَقُولُ) بالنون⁽¹⁾.

وهو كذلك على غرار المواضع السابقة فأغنى عن الإعادة.

موضع الرحمن: وهو قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّةَ تَقْوَىٰ﴾ [الرحمن / 31].

قرأ حمزة الكسائي، وخلف (سيفرغ) بالياء وباقي العشرة (سنفرغ) بالنون⁽²⁾.

فأما قراءة (سيفرغ) على الغيبة فوفقاً لما تقدم من قوله: ﴿فِي أَيِّ آيَةٍ آيَةٍ تَكْذِبَانِ﴾ [28] يَسْأَلُهُ مَنْ فِي

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلِّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ [الرحمن / 29]، وذلك ليألف الكلام على نظم واحد، وأما قراءة

(سنفرغ) فأخبار منه تعالى عن نفسه⁽³⁾. أما عن الفاعل فواحد-دائماً-في القراءتين، هو الله تعالى معظم

سواءً أفرِدَ اللفظ غيباً أم جُمع حضوراً. وفي الالتفات من الغائب المفرد إلى المتكلم الجمع تنويع لكسر الرتبة وزيادة تأكيد لعظمته تعالى.

موضع التغابن: وهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا

تُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَنُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ

الْعَظِيمُ [التغابن / 9].

قرأ يعقوب (نجمعكم) بالنون، والباقون (يجمعكم) بالياء⁽⁴⁾. وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر (نكفر-ندخله)

بالنون، والباقون (يكفر-يدخله) بالياء⁽⁵⁾. إنَّ المعنى واحد في القراءتين؛ ذلك أن الله تعالى هو جامع الناس

ليوم العرض سواءً أخبر بذلك عن نفسه أم أخبر بنفسه. فهو المكفر السيئات عن المؤمنين العاملين الصالحات،

وهو المدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، لا يمكن أن يكون إلا عظيماً سواءً أظهر ذلك في اللفظ أم لا.

موضع الطلاق: وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا نُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ

فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ [الطلاق / 11].

(1) ينظر: التيسير، الداني، ص 209، والموجز، الأهوازي، ص 271، والكامل، ابن جبار، ص 640، والنشر، ابن الجزري، ص 635.

(2) ينظر: المستنير، ابن سوار، ص 810، والكفاية، القلانسي، ص 294. والنشر، ابن الجزري، ص 632، والبدور

الزاهرة، النشار، 340/2.

(3) ينظر، حجة القراءات، أبو زرعة، ص 692.

(4) ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 590، والتلخيص الطبري، ص 438، ومفردة يعقوب، ابن الفحام، ص 261، والنشر، ابن

الجزري، ص 644.

(5) ينظر: المبسوط، ص 437، والمنتهى، الخزاعي، ص 1004، والمستنير، ابن سوار، ص 822. والنشر ابن الجزري، ص 545.

قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر (تُدْخِلُهُ) بالنون، وباقي العشر (يُدْخِلُهُ) بالياء⁽¹⁾.
قال أبو علي (377هـ): «النون معها الياء»⁽²⁾. في تأكيد على اتفاق القراءتين دلالة وإن تغايرتا بين إسناد الفعل للغائب المفرد جزئياً على ما سبق من آيات، وبين إسناده إلى المتكلم الجمع التفاتاً.

موضع الجن: وهو قوله تعالى: ﴿لِنَفْسِنَهُمْ فِيهِ وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ نَسْلُكُهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ [الجن/17].
قرأ الكوفيون ويعقوب (يَسْلُكُهُ) بالياء وباقي العشرة (نَسْلُكُهُ) بالنون⁽³⁾.

وهو مثل المواضع السابقة، القراءة بالياء اتباعاً للتظلم⁽⁴⁾ من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ﴾
فقد صُرحَ بالفاعل المفرد، وهو الذي عبر عنه السمين الحلبي (756هـ) بالقراءة الواضحة. في حين قراءة البقية على الالتفات⁽⁵⁾. وهو واضح أيضاً لا يحتاج إلى إعمال الفكر، ومثله في القرآن كثير.

ج-تغاير الضمائر بين المتكلم والغائب المفردين:

يجسد هذا النوع من التغاير القرآني موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آوَوْا وَعَلَىٰ أَدْبُرِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَلْهُدَىٰ الشَّيْطَانِ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد/25].

قرأ يعقوب (أَمَلَى) بضم الهمزة وكسر اللام وسكون الياء، والباقون (أَمَلَى) بفتح الهمزة واللام⁽⁶⁾.
فمن قرأ (أَمَلَى) فأخبار عن النفس (المتكلم المفرد) وأما من قرأ (أَمَلَى) فأخبار عن الغائب. والفاعل في القراءة الأولى ظاهر هو الله سبحانه وتعالى أما في القراءة الثانية فمختلف فيه؛ إذ قيل: هو الله تعالى⁽⁷⁾. وهو ما رجحه ابن عطية (546هـ) وأبو حيان (745هـ)⁽⁸⁾؛ ذلك أن الإملاء -وهو إطالة العمر- (*) لا يكون إلا من الله.

(1) ينظر: الغاية، الأصهباني ص 414، والكفاية القلانسي، ص 303، والنشر، ابن الجزري، ص 545، وإتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 547،

(2) الحجة، أبو علي، 4/446

(3) ينظر: المنتهى، الخراعي، ص 1016، والكامل، ابن جبارة، ص 652، والمستنير، ابن سوار، ص 834، والنشر، ابن الجزري ص 674.

(4) ينظر، معاني القراءات، الأزهري، ص 537، والكشف القيسي، ص 653.

(5) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 10/496.

(6) ينظر: التلخيص، الطبري، ص 411، والكفاية، القلانسي، ص 286، والمهجع، الخياط، ص 745، والنشر، ابن الجزري، ص 634.

(7) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 214، والوسيط، الواحدي، 4/127، والهداية، القيسي، ص 6913، وأنوار التنزيل، البيضاوي

123/5، ومدارك التنزيل، النسفي، ص 1121، والدر المنثور، السيوطي، 7/504.

(8) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 5/119، والبحر المحيط، أبو حيان، 8/83.

(*) ينظر: المقاييس، ابن فارس، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (ملو).

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُملِّ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُملِّ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ (آل عمران/178)، وقوله: ﴿وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكَذَّبَ مُوسَىٰ فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ (الحج/44). وقيل: هو الشيطان⁽¹⁾. فهو لا ينفك يوسوس للإنسان ويعده كذِبًا.

إنّ الضمير- في قراءة أملى- لله تعالى «على أن الكلام يتم عند قوله (سَوَّلَ لَهُمْ)، ثم تبتدئ: (وأملى لهم)، أي: وأملى الله لهم، أي: أمهلهم وأخر العذاب عنهم توسعة عليهم ليتأدوا في طغيانهم»⁽²⁾. وهو للشيطان وصلاً للكلام «عطفًا على (سَوَّلَ)». والمعنى: زيّن لهم ركوب المعاصي، وأملى لهم: أي مدّ لهم في الآمال والأمانى وعزّهم»⁽³⁾. وربما «وَعَدَهُم بِالْبَقَاءِ الطَّوِيلِ»⁽⁴⁾. والفاعل في القراءة الأولى-أملى- ظاهر هو الله تعالى ولا خلاف بين المفسرين في ذلك. أما في قراءة (أملى) فيحتمل -والقرآن حمّال أوجه- أن يكون الله تعالى فتكون كالقراءة الأولى. والمعنى على ذلك: الله يطيل في عمر الكفار ويجهلهم العذاب إلى يوم القيامة. ويحتمل أن يكون الشيطان فتكون الجملتان؛ المعطوفة وهي (أملى لهم) والمعطوف عليها وهي (سَوَّلَ لَهُمْ) خبرين للمبتدأ ذاته (الشيطان). وكلا المعنيين حسن يحتمله السياق.

إنّ في اجتماع القراءتين دلالة لا تجدها في الواحدة منها منفردة؛ وهي أن الشيطان -في وجه من وجهي قراءة (أملى)- يوسوس ويعد الكفار طول العمر وكثرة الأمانى، والله -في قراءة (أملى) كما في قراءة (أملى) في وجهها الثاني- يطيل العمر فعلاً، ويمهل هؤلاء الكفار-يهوداً كانوا أم منافقين^(*)- العذاب إلى يوم الحساب وقد انفتحت الآية للدالتين في ضوء تغاير القراءة.

د-تغاير القراءة بين المخاطب والغائب المفردين:

اختلفت القراءة بين إسناد الفعل إلى ضمير المخاطب المفرد وضمير الغائب المفرد كذلك في موضع واحد؛ في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْلَوْ جِئْتُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ ءَابَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِء كَافِرُونَ﴾ (الزخرف/24).

(1) ينظر: الكشاف، الزمخشري، 247/4، وكشف المشكلات، وإيضاح المعضلات، الباقولي، 316/2.

(2) الفريد، الهمداني، 632/5.

(3) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

(4) التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة، علي محمد فاخر، 527/1.

(*) إذ قيل: إن الآية نزلت في المنافقين، وقيل: نزلت في اليهود، إذ كفروا بمحمد صلى الله عليه وسلم، بعد ما علموا في التوراة، أنه نبي. ينظر: النكت والعيوب، الماوردي، 302/5، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1199، أنوار التنزيل، البيضاوي، 123/5.

قرأ ابن عامر وحفص (قَالَ) بفتح القاف واللام وألف بينهما والباقون بضم القاف وسكون اللام دون ألف (قُلْ) ⁽¹⁾.

فمن قرأ (قَالَ) فأخبار عن النذير الذي ذكر في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ﴾ [الزخرف/23]. والمعنى: قال النذير. أما من قرأ (قُلْ) فهو حكاية ما أوحى إلى النذير؛ كأنه قال: وأوحينا إلى النذير بأن قُلْ لهم ذلك ⁽²⁾. وقيل: إن الضمير في القراءتين للنذير حكاية وخطاباً ⁽³⁾. وقيل: هو للنبي صلى الله عليه وسلم ⁽⁴⁾. كما قيل: إن الضمير في قراءة (قال) للنذير، وفي قراءة (قل) لمحمد صلى الله عليه وسلم ⁽⁵⁾. أخذاً بظاهر اللفظ. في حين الصواب عودُه على كليهما ⁽⁶⁾؛ على الرسول خطاباً متتابعاً، (من قبلك ... قُلْ) في قراءة (قُلْ) والتفاتاً من الخطاب إلى الغيبة في قراءة (قَالَ)، (من قبلك... قال)، وعلى النذير إخباراً متتابعاً عن الغائب (من نذير... قال) في قراءة (قال)، والتفاتاً من الغيب إلى الخطاب (من نذير... قُلْ) في قراءة (قُلْ).

إن الآية منفتحة للقراءتين كما للتأويلين؛ فكما كُذِّبَ الرسل السابقون كُذِّبَ محمد صلى الله عليه وسلم فأمره الله أن يقول للمكذِّبين -في قراءة قُلْ- ما أمر به كل نذير ممن سبقه. وكُلُّ قال -في قراءة قَالَ- لقومه ﴿قُلْ أَوْلَوْا جِزْيَتَكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ ءَابَاءَكُمْ﴾ [الزخرف/24]. وهو الذي قاله صلى الله عليه وسلم. إيجاز لفظي وتكثيف دلالي يَمُّ عن تفرد لغة القرآن وقراءاته في وجه من وجوه إيجازه.

هـ-تغاير الضمائر بين المتكلمين المفرد والجمع:

وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْلَوْا جِزْيَتَكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ ءَابَاءَكُمْ﴾ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ⁽²⁴⁾ [الزخرف/24].

قرأ أبو جعفر (جِئْنَاكُمْ) بنون مفتوحة وألف بدل الناء، وباقي العشرة (جِئْتُكُمْ) ببناء مضمومة دون ألف ⁽⁷⁾.

(1) ينظر، السبعة، ابن مجاهد، ص 585، سوق العروس، الطبري، ص 662، والنشر، ابن الجزري، 630، وغيث النفع، السفاقي ص 530.

(2) ينظر: الحجة، أبو علي، 310/4، والكشف، القيسي، ص 586.

(3) ينظر: الوسيط، الواحدي، 69/4، المحرر الوجيز، ابن عطية، 51/5، ومدارك التنزيل، النسفي، ص 1082، وروح المعاني، الألويسي، 75/25.

(4) ينظر: جامع البيان، الطبري، 516/6، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 25/19، والبحر المحيط، أبو حيان، 12/8.

(5) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 648.

(6) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 581/9.

(7) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 398، والمستنير، ابن سوار، ص 783، والكفاية، القلانسي، ص 280، والنشر، ابن الجزري ص 630.

وقد سبق الحديث عن تغاير القراءة - في الآية ذاتها - بين ضمير الغائب والمخاطب المفردين (قال - قُلْ) وعن اختلاف المتأولين في عود الضمير. وكثنا قد رجحنا عوده على كل من النبي صلى الله عليه وسلم وعلى النذير. يؤكد ذلك التغيُّر الذي بين أيدينا، إذ قراءة التاء - جئناكم - الفعل فيها للنبي أو النذير على غرار الذي قلناه في (قال) و(قُلْ)، تُوضِّح القراءة الأخرى - جئناكم - ذلك وتؤكدُه بإسناد الفعل إلى جمع المتكلمين، أي النبي صلى الله عليه وسلم ومن قبله من الرسل.

وتغاير الضمائر بين المخاطبتين المفرد والجمع:

وذلك في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ (19) [الانشقاق/19].

قرأ ابن كثير وحمة الكسائي وخلف (لَتَرْكَبُنَّ) بفتح الباء، وباقي القراء العشرة (لَتَرْكَبُنَّ) بضمها (1). فأما قراءة (لَتَرْكَبُنَّ) فقييل الضمير للسماء، إذ تكون حالاً بعد حالٍ كالمهل وكالدهان تنفطر وتتشقق (*) وقيل: هو للنبي صلى الله عليه وسلم؛ أي: حالاً بعد حال، أو أمراً بعد أمر من الشدائد. أو سماءً بعد سماءً، أو الآخرة بعد الأولى. كما قيل هو للإنسان المذكور سابقاً حملاً على اللفظ والمراد الجنس، فيكون كالقراءة الأخرى؛ إذ الضمير في (لَتَرْكَبُنَّ) للناس عموماً وهو حمل على المعنى، والمعنى تقلب أحوالهم سواءً في الدنيا أم يوم القيامة من أهواله (2).

فإذا كان الضمير للسماء فلا خطاب أذ ذاك، وقد ضعفه القيسي (437هـ) في الكشف (3). ربّما لتعارضه والقراءة الثانية، وأما المعاني الأخرى المترتبة عن قراءة (لَتَرْكَبُنَّ) فاستحسن منها الطبري (310هـ) ما كان بمعنى أنت يا محمد والمراد الإنسان عموماً تقلباً في الدنيا والآخرة (4) ليتفق والقراءة الأخرى (لَتَرْكَبُنَّ)؛ إذ هي للإنسان لا خلاف في ذلك.

لقد تغايرت القراءة وتزاحمت المعاني كيف لا والقرآن حمّال أوجه كما ذكرنا وكرنا. وإذا نظرت إلى جملة التأويلات وجدت الآية منفتحة لها جميعاً، بدءاً بقراءة (لَتَرْكَبُنَّ) فالرسول صلى الله عليه وسلم تقلبت أحواله في دعوته، وعانى الشدائد وكانت الغلبة له. وقد ركب السماء بعد السماء ليلة الإسراء والمعراج. والسماء - بعود الضمير عليها - تتقلب أحوالها يوم القيامة، والناس - في قراءة (لَتَرْكَبُنَّ) - أحوالهم متغيّرة في الدنيا

(1) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 433، والمنتهى، الخزاعي، ص 1035، والنشر، ابن الجزري، ص 652، وإتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 577.

(*) وهو قول ابن مسعود. ينظر: الهداية، القيسي، ص 8167، والدر المصون، الحلبي، 738/10.

(2) ينظر: جامع البيان، الطبري، 490/7، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 305/5، والمحرز الوجيز، ابن عطية، 559/5.

(3) ينظر: الكشف القيسي، ص 672-673.

(4) ينظر: جامع البيان، الطبري، 490/7.

بين مراحل عمرية مختلفة وأحوالٍ. أمّا يوم القيامة فينتقلون من حال إلى أخرى بدءًا بالحشر إلى عَرَصات القيامة تعريجًا على الحساب وصولاً إلى الجزاء الجنة أو النار.

ز-تغاير الضمائر بين المفرد والمثنى الغائبين:

وذلك في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَيَسَّ الْقَرْيَتَيْنِ ﴾ [الزخرف /38].
قرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبو بكر، وأبو جعفر (جاءنا) بإثبات ألف بعد الهمزة، وباقي القراء العشرة (جاءنا) دون ألف (1).

قال القيسي (437هـ): «من وحّد (جاء) أراد الكافر وحّده وقد علم أن شيطانه ملازم له فاستغنى عن ذكره» (2).
أما من قرأ (جاءنا) فهما الكافر وشيطانه؛ قرينه (3). ذلك أنّ الكافر من يحضر يوم القيامة -في قراءة (جاءنا)- للحساب فأُسند إليه الفعل، إذ الشيطان ملعون ومصيره معلوم جحيم وبئس الصير. والله تعالى غير ظلام لعباده، فيقيم على الكافر الحجة بقرينه في قراءة (جاءنا) فهذا شيطانه الموسوس له في الدنيا حاضر معه يوم القيامة شاهد عليه، متبرئ كل واحد منهما من الآخر.

ح-تغاير الضمائر بين الغائب المفرد المؤنث والمذكر:

وذلك في قوله تعالى: ﴿ كَأَلْمُهِلِ تَغْلِي فِي الْبُطُونِ ﴾ [الدخان /45].

قرأ ابن كثير وحفص -عن عاصم- ورويس -عن يعقوب- (يغلي) بالياء، وباقي القراء (تغلي) بالتاء (4).
فأما قراءة (تغلي) تأنيثًا فالضمير فيها للشجرة، وقد سبق ذكرها في قوله: ﴿ إِنَّا شَجَرَتَ الرَّقُومِ ﴾ [طعام /43].
الأيام [الدخان /43-44]. وأما قراءة (يغلي) تذكيرًا فالضمير فيها للطعام (5). وقيل: للمهل (6). والأرجح

(1) ينظر: الكامل، ابن جبارة، ص 633-634، المستنير ابن سوار، ص 784، والكفاية القلاسي، ص 280، والنشر، ابن الجزري ص 630.

(2) الهداية القيسي، ص 6665.

(3) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 461، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 4/412 والحجة، ابن خالويه، ص 209، والحجة، أبو علي، 4/313، معالم التنزيل، البغوي، ص 1168.

(4) ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 549، والتلخيص، الطبري، ص 405، والمهجع، الخياط، ص 337، والنشر، ابن الجزري، ص 632.

(5) ينظر: الكشاف، الزمخشري، 4/213، والموضح، ابن أبي مريم، ص 715، والمحرم الوجيز: ابن عطية، 5/76، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات، الباقولي، 2/304.

(6) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 465، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1178: وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 657.

أنه للطعام: لتقييده بلفظ (البطون)، والبطن موضع الطعام المشبه بالمهل⁽¹⁾ في غليانه تشبيهه مَفْصَل، ذُكِرَت كل أركانه خلافاً لما ذكره الصابوني من أنه مجمل حُذِف منه وجه الشبه⁽²⁾.

إنَّ في عود الضمير على الشجرة ضريين من المجاز المرسل: الأول لعلاقة الكلية، إذ ذُكِرَت الشجرة والمراد جزء منها وهو الثمار. والثاني لاعتبار ما سيكون، إذ الغليان ليس للزقوم وهي ثمار-ولا أتصورها إلا في قمة القبح-وإنما بعد أن تصير طعاماً في البطون.

أنظر ما أضفَّته قراءة (تغلي) من إبداع بياني في تصوير طعام الآثمين متفقة الدلالة والقراءة الأخرى (يغلي). إنَّه إجماز لن تجد نظيراً له إلا في القرآن.

ثانياً: التغايران النوعي والعددي.

تميّز الربع الأخير من القرآن بنوع من التغاير القرآني-بين القراء العشرة-انصبَّ على الكلمات من حيث النوع-أو الجنس-تأنيثاً وتذكيراً. ومن حيث العدد، أفراد وتثنية وجمعاً.

أ/ **التغاير النوعي:** ويتجلى هذا النوع من تغاير القراءة في جملة من المواضع عددها أحد عشر، قرأها بعض القراء بتأنيث اللفظ-والمرجع واحد-آخرون بتذكيره كما هو موضح في الجدول:

اسم السورة ورقم الآية	القراءة	ان
غافر/52	يَنْفَع/تَنْفَع	
الشورى/5	يكاد/تكاد	
النجم/51	ثموداً/ثمود	
الحديد/15	يُؤْخَذُ/تُؤْخَذُ	
المجادلة/7	يكون/تكون	
الحشر/7	يكون/تكون	
الحاقة/18	يخفي/تخفي	
المعارج/4	يَعْرُجُ/تَعْرُجُ	
القيامة/37	يُنمى/تُنمى	
النازعات/16	طوى/طوى	
الغاشية/11	يُسْمَعُ/تُسْمَعُ	

(1) المهل: دُرْدِي الزيت، أي: عَكْرَةٌ. وقيل: هو المذاب من الذهب والفضة وغيرها. ينظر: مقاييس اللغة ابن فارس، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (مهل).

(2) الإبداع البياني في القرآن العظيم، محمد علي الصابوني، ص 298.

موضع غافر: وذلك في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ (52) [غافر/52].

قرأ نافع والكوفيون-عاصم وحمزة والكسائي وخلف-(ينفع) بالياء وباقي القراء العشرة (تنفع) بالتاء⁽¹⁾. وذهب النحاة إلى أن الفاعل إذا كان مؤنثاً تأنيثاً غير حقيقي-أي مجازياً-فحكم فعله جواز التأنيث والتذكير. كقولك: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وطلَعَتِ الشَّمْسُ. قال ابن هشام(761هـ): «والأول أرجح»⁽²⁾؛ أي: التأنيث وهو حال (المعذرة). فمن قرأ ينفع، ف «لإن التأنيث مجازي، ولأنه قد فصل أيضاً»⁽³⁾؛ أي: فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول (الظالمين). من جهة أخرى قيل: إن قراءة تأنيث الفعل (تنفع) لتأنيث المعذرة، أما قراءة تذكيره (ينفع) فلأن المعذرة بمعنى الاعتذار. فلم يلحق الفعل علامة تأنيث لذلك⁽⁴⁾. قال الطبري(310هـ): «ذلك يوم لا ينفع أهل الشرك اعتذارهم»⁽⁵⁾. أي: حملاً على اللفظ في قراءة (تنفع) وحملاً على المعنى في قراءة (ينفع). قال أبو علي(377هـ): «المعذرة والاعتذار بمعنى، كما أن الوعظ والموعظة كذلك»⁽⁶⁾. نقول: اعتذر يعتذر اعتذاراً ومعذرة، الأول مصدر والثاني اسم له.

لقد تغايرت القراءة واتفق المعنى باعتبار الفاعل واحداً هو (المعذرة) مؤنثاً تأنيثاً مجازياً جاز معه تذكير الفعل وتأنيثه. أو حملاً على اللفظ في قراءة وعلى المعنى في أخرى. والذي لم يتغير هو مصير أهل الكفر الذين لا تقبل لهم معذرة ولا اعتذار. قال تعالى ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ (36) [المرسلات/36].

موضع الشورى: وذلك في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتْفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا إِنْ أَرَادَ اللَّهُ هُوَ الْغُفُورَ الرَّحِيمَ﴾ (5) [الشورى/5].
قرأ نافع والكسائي (يكاد) بالياء وباقي القراء (تكاد) بالتاء⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الكامل، ابن جبارة، ص 617، والمستنير، ابن سوار، ص 774، والكفاية، القلانسي، ص 276، والنشر ابن الجزري، ص 628.

(2) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص 200.

(3) الدر المصون، الحلبي، 56/9، وينظر: روح المعاني، الألويسي، 77/24.

(4) ينظر: الموضح، ابن أبي مریم، ص 691-692.

(5) جامع البيان، الطبري، 436/6.

(6) الحجة، أبو علي، 280/4.

(7) ينظر: التيسير، الداني، ص 157، والموجز، الأهوازي، ص 257، والنشر، ابن الجزري، ص 595، وإتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 491.

قال رضي الدين الاسترابادي (686هـ) -في شرح الكافية- في تأنيث الفعل وتذكيره مع جمع التكسير وجمع المؤنث السالم: «فحكم المسند إلى ظاهرهما كحكم المسند إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي إلا من شيء واحد وهو أن حذف العلامة من الرفع بلا فصل مع الجمع نحو: قال الرجال أو النساء أو الزينات أحسن منه مع المفرد والمثنى؛ لكون تأنيثه بالتأويل، وهو كونه بمعنى الجماعة. وإنما لم يعتبروا التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو: قال النسوة: لأن المجازي الطارئ أزال حكم الحقيقي» (1).

إنّ (السموات) جمع مؤنث سالم لمجازي التأنيث غير مفصول عن الفعل، فيجوز معه تأنيث الفعل وتذكيره (2). «وكل واحد من القراءة (تكاد) و (يكاد) حسن» (3) أمّا أبو زرعة فذهب إلى أن تذكير الفعل لكون السموات جمع قليل وأن العرب تذكر فعل المؤنث إذا كان قليلاً، حاكياً قول ثعلب: إنّ الجمع القليل قبل الكثير، والمذكر قبل المؤنث فجعل الأول على الأول (4). أي ذكر الفعل مع (السموات) كونه جمع مؤنث سالم دالاً على القليل. والذي يزعمه الكوفيون خلاف ذلك؛ قال ابن يعيش (643هـ): «الكوفيون يزعمون أنّ التذكير للكثرة والتأنيث للقلّة» (5). هذا وقيل: إنّ تأنيث الفعل لتأنيث الجماعة. أي تكاد جماعة السموات. والتذكير إنما هو لتذكير الجمع؛ أي: يكاد جمع السموات (6). وهو الذي ذكره الاسترابادي (686هـ) كون التأنيث لتأويله بمعنى الجماعة غير معتدّ بالأصل، وإن لم يأت بالأحسن وهو تجريد الرفع من علامة التأنيث مع جمع التكسير وجمع المؤنث السالم.

إنّ الفاعل في القراءتين واحد وهو (السموات) سواء أقرئ الفعل (تكاد) أو (يكاد) تجسيدياً لما نطقت به العرب. والعبرة فيما كادت-أو كاد-السموات تُقبل عليه من انفطارٍ أو تفطر (7) من عظمة الله (8) أو من ادعاء الولد له (9). والأول أرجح في هذا السياق خلافاً لموضع مريم وهو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا﴾ (90) ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ (91) [مريم/90-91].

(1) شرح الكافية، الاسترابادي، 2/ 626، 627.

(2) ينظر: الموضع، ابن أبي مريم، ص 698، والكشف، القيسي، ص 452.

(3) الحجة، أبو علي، 4/ 291.

(4) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 640.

(5) شرح المفصل، ابن يعيش، 3/ 376.

(6) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 3/ 28، والفريد، الهمداني، 4/ 394.

(7) تغايرت القراءة بين (ينفطرن) و(يتفطرن) وقد ذكر. ينظر البحث، ص 45.

(8) ينظر: جامع البيان، الطبري، 6/ 480، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 4/ 394.

(9) ينظر: الوسيط، الواحدي، 4/ 43، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1155، وروح المعاني، الأوسمي، 16/ 139.

موضع النجم: وهو قوله تعالى: ﴿وَتَمُودًا مِمَّا آتَيْنِي﴾ [النجم/51].

قرأ عاصم، وحزمة، ويعقوب (تمود) دون تنوين، وباقي القراء (تمودًا) منوثة⁽¹⁾.
فمن قرأ (تمودًا) منوثة فقد أراد اسم الحي، ومن قرأها (تمود) غير منوثة أراد اسم القبيلة⁽²⁾ فمنعه من الصرف لوجود علتين، التأنيث والتعريف⁽³⁾. إذن صرفه إنما هو للتذكير-كما بيّننا-وكما فعل الأزهري (370هـ) إذ قال: «من نون ذهب إلى اسم الجد الأكبر، وهو عربي سمي به مذكر»⁽⁴⁾ ثم صار اسمًا للحي، فصرف إذ ليس فيه من موانع الصرف إلا التعريف، والسبب الواحد لا يمنع الصرف⁽⁵⁾. إلا أن تكون علة قائمة مقام علتين وذلك الاسم المختوم بألف تأنيث مقصورة مثل: سلمى، ليلى، أخرى، أو ممدود نحو: أسماء، أشياء، خضراء. لقد تغايرت القراءة بين التأنيث والتذكير حملًا على اسم القبيلة في الأول، وعلى اسم الحي في الثاني وهؤلاء-في القراءتين-هم قوم صالح عليه السلام الذين عقروا ناقة الله فأخذتهم الصيحة.

موضع الحديد: وهو قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوِيَّتُكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [الحديد/15].

قرأ ابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب (تؤخذ) بالتاء، وباقي القراء العشرة (يؤخذ) بالياء⁽⁶⁾.
قال الفراء (207هـ): «الفدية مشتقة من الفداء، فإذا تقدّم قبل الفدية والشفاعة والصيحة والبيّنة، وما أشبه ذلك فإنك مؤنث فعله، وتذكّره قد جاء الكتاب بكل ذلك»⁽⁷⁾ فمن قرأ بالتاء فلتأنيث الفدية، ومن قرأ بالياء ذهب به إلى الفداء. أضف إلى ذلك أن الفدية غير حقيقية التأنيث، لذا جاز تذكير الفعل معها.

(1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 420، والتذكرة، ابن غلبون، ص 373، والمهجع، الخياط، ص 553، والنشر، ابن الجزري، ص 574.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 59/3، والحجة، ابن خالويه، ص 378، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 488، والبحر المحيط، أبو حيان، 239/5.

(3) ينظر: الكشف، الزمخشري، 352/4، وقطر الندى، ابن هشام، باب موانع صرف الاسم، من ص 338، إلى 347.

(4) معاني القراءات الأزهري، ص 493.

(5) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 750، وقطر الندى، ابن هشام، باب موانع صرف الاسم، من ص 338 إلى ص 347.

(6) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 429، والمنتهى، الخزاعي، ص 995 والمستنير، ابن سوار، ص 815، والنشر، ابن

الجزري، ص 641.

(7) معاني القرآن، الفراء، 40/3.

إنَّ الله تعالى يخاطب الكفار والمنافقين بأن لا فدية لهم -ولا فداء- يدفعون بهما العذاب عن أنفسهم، سواء أذكر الفعل أم أنث. فلا إيمان يؤخذ منهم ولا توبة كما ذكر الرازي (604هـ) (1) وعذاب الله حاق بهم.

موضع الجادة: وهو قوله تعالى: ﴿الَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكْتُوْنَ مِنْ نَّبِيٍّ ثَلَاثَةَ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا حَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدِنِي مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ إِنْ مَا كَانُوا ثُمَّ يَنْتَهُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿7﴾ [المجادلة/7].

قرأ أبو جعفر (تكون) بالتاء، وباقي القراء العشرة (يكون) بالياء (2).

فأما قراءة التائيث فللتائيث النجوى (3) موافقة للفظ، وأما قراءة التذكير فلمجازية التائيث أو حملاً على المعنى وهو: «لا يكون شيء من النجوى» (4)، فيكون لعموم الجنسية (5). أو أن تكون النجوى بمعنى التناجي مصدرًا. و(كان) على ذلك تامة بمعنى ما يحدث أو ما يقع أو ما يحصل من تناج (6). مكتفية بمرفوعها. غير محتاجة المنصوب.

قال الزجاج (311هـ): «ذكر الله هذه الآية: لأن المنافقين واليهود كانوا يتناجون فيوهمون المسلمين أنهم يتناجون فيما يسوؤهم، ويؤذونهم فيحزنون لذلك» (7). أما ابن عطية (546هـ) فذهب إلى أنهم لم يكونوا يوهمون المسلمين، بل كانوا «يتربصون بهم الدوائر، ويدبرون عليهم، ويتمنون فيهم المكروه، ويتناجون بذلك» (8). وكل صواب؛ إذ كانوا يتناجون من جهة، والتناجي التكلم سرًا، وكانوا يؤذونهم فعلاً من جهة ثانية والقراءتان متفقتا الدلالة.

(1) مفاتيح الغيب، الرازي، 228/29

(2) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 410، والكامل، ابن جبار، ص 646، والكفاية، القلانسي، ص 299، والنشر، ابن الجزري، ص 641-642.

(3) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 44/3.

(4) الكشف، الرمخشري، 368/4.

(5) ينظر: المحتسب، ابن جني، 315/2، وإعراب القرآن، النحاس، 375/4 والبحر المحيط، أبو حيان، 233/8.

(6) ينظر: الفريد، الهمداني، 113/6، والتر المصون، الحلبي، 268/10.

(7) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 137/5.

(8) المحرر الوجيز، ابن عطية، 275/5.

موضع الحشر: وذلك في قوله تعالى: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَمَا لَا يَكُونُ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَعْيَانِ مِنْكُمْ وَمَا إِلَيْكُمْ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَنْهُنَّكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٧﴾ [الحشر/7].

قرأ أبو جعفر (تكون) بالتاء ورفع (دولة) وكذا ابن هشام -عن ابن عامر- بخلاف عنه، والباقون (يكون) بالياء ونصب (دولة) ⁽¹⁾. وفي الآية نوعان من التغاير، واحد تركيبى، وسيرد في موضعه إن شاء الله ⁽²⁾ والآخر هو تأنيث الفعل وتذكيره، وبسط ذلك أن قراءة أبي جعفر (تكون) الضمير فيها -عائد على (ما) في قوله تعالى: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ ﴾؛ إذ المراد: الأموال والغنائم. أمّا قراءة العامة (يكون) فالضمير فيها -عائد دائماً على (ما) إلا أنه على معنى: يكون الشيء ⁽³⁾ أو اعتباراً بالقاعدة النحوية: أي جواز التذكير والتأنيث لأنه مؤنث مجازي ⁽⁴⁾.

أمّا من حيث الدلالة فقراءة (يكون) باعتبار الفيء -كما سبق وذكرنا- وقراءة (تكون) باعتبار الأموال والغنائم، وتلك هي الفيء حملاً على اللفظ في الأولى بتقدير ما أفاء من فيء، وعلى المعنى في الثانية، بتقدير ما أفاء من أموال وغنائم. وذلك تجسيداً لسنن العرب في كلامها، ومنها الحمل على اللفظ حيناً وعلى المعنى آخر. وتأكيداً لقوله: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٤﴾ [إبراهيم/4].

موضع الحاقة: وهو قوله تعالى: ﴿ وَالْمَلِكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ ﴿١٧﴾ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنْكُمْ خَافِيَةٌ ﴿١٨﴾ [الحاقة/18].

قرأ حمزة والكسائي وخلف (يخفي) بالياء وباقي القراء العشرة (تخفي) بالتاء ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: المنتهى، الخزاعي، ص 999، والمستنير، ابن سوار، ص 818، والنشر، ابن الجزري، ص 642، والبدور الزاهرة، النشار، 357/2.

(2) ينظر: البحث، ص 269.

(3) ينظر: الكشف، القيسي، ص 633-634، والفريد، الهمداني، 124-123/6، والبحر المحيط، أبو حيان، 244/8، وروح المعاني، الألوسي، 49/28.

(4) الترمذ، المصون، الحلبي، 283/10.

(5) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 444، والمنتهى، الخزاعي، ص 1011، والكامل ابن جبار، ص 651، والنشر، ابن الجزري ص 642-641.

فمن قرأ (تخفي) فلتأنيث الخافية، أما من قرأ (يخفي) فلأن التأنيث مجازي، زيادة عن الفصل بين الخافية الفاعل-وفعله بـ (منكم) (1). أو حملاً على المعنى؛ لا يخفي منكم خاف (2). والخافية والخافي سواء (3). لقد تغايرت القراءة تأنيثاً وتذكيراً للفعل أمّا الفاعل فواحد، وهو الخافية على ما أثبت نصّاً، والخافي تأويلاً. أمّا عن دلالتها فقليل:

- «ضمير ولا معتقد» (4).

- «سريرة وحال كانت تخفي في الدنيا» (5).

وأضاف الماوردي: (6)

-المؤمن من الكافر ولا البر من الفاجر.

-لا تستر منكم عورة، لقوله صلى الله عليه وسلم: «يُحْشَرُ النَّاسُ حَفَاةً عَرَاةً» (*).

-خفية كانوا يخفونها من أعمالهم.

كل ذلك يظهره الله يوم القيامة فللمحسن إحسانه وللمسيء إساءته.

موضع المعارج: وهو قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ (4) [المعارج/4].

قرأ الكسائي (يعرج) بالياء وباقي القراء (تعرج) بالتاء (7).

إن (الملائكة) جمع تكسير لذا يجوز تأنيث الفعل معه وتذكيره. والأخير أحسن كما ذكر

الاسترابادي (686هـ) (8) أو أنّ: «من قرأ بالياء فلتقدم فعل الجميع، ومن قرأ بالتاء فلتأنيث جماعة

(1) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 22/5، والدر المصون، الحلبي، 431/10، ولطائف الإشارات، القسطلاني، ص 4089.

(2) ينظر: الكشف، القيسي، ص 646، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 718-719، والموضح أبي مريم، ص 788.

(3) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (خفي).

(4) المحرر الوجيز، ابن عطية، 360/5.

(5) مدارك التنزيل، النسفي، ص 1255، والبحر المحيط، أبو حيان، 318/8.

(6) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 82/6.

(*) صحيح مسلم، حديث رقم 2859/56، وصحيح البخاري بلفظ قريب، حديث رقم 6162.

(7) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 650، والتبصرة، القيسي، ص 708، والإقناع، ابن البادش، ص 792، والنشر، ابن الجزري

ص 648.

(8) ينظر: شرح الكافية، الاسترابادي، 267-626/2. الموضح، ابن أبي مريم، ص 790.

الملائكة»⁽¹⁾. ذلك أنّ «الجموع تذكر إذا قدرت بها الجمع، وتؤنث إذا أريد بها الجماعة، نحو: قال الرجال وقالت الرجال»⁽²⁾. ذلك رهن ما تقدّمه قبلها.

إنّ الملائكة مخلوقات الله خصّ نفسه بعلمها، ولا يمكننا القول بتأنيثها أو تذكيرها. وإن ذكر القيسي (437هـ) أنّ التذكير لثلاث يوافق التأنيث دعوى الكفار في الملائكة⁽³⁾. مع أنّ تأنيث الفعل ليس بحجة على تأنيث فاعله ولا تذكيره بحجة على تذكيره، لما سبق ذكره من الحمل على اللفظ والحمل على المعنى. وفي تغاير القراءة دليل على ذلك.

موضع القيامة: وهو قوله تعالى: ﴿الرَّيْكَ نُطْفَةً مِّن مِّمِّي تُمْنِي﴾ [القيامة 37].

قرأ يعقوب، وحفص (يُمْنِي) بالياء، والباقون (تُمْنِي) بالتاء⁽⁴⁾.

فمن قرأ (تُمْنِي) ذهب به إلى التطفة، ومن قرأ (يُمْنِي) ذهب به إلى المني⁽⁵⁾، وجملة (تُمْنِي) في محل نصب نعت للتطفة في قراءة التأنيث، تقديره: ممناة⁽⁶⁾. والمعنى: ألم يك نطفة تمني من مني. أمّا التذكير فعلى ما ذكر؛ أي: على الظاهر. وهو في محل جر، والمعنى: من مني ممني⁽⁷⁾. ويجوز أن تكون القراءة الأخرى (تمني) محمولة على الظاهر أيضًا باعتبار (من مني) اعتراضًا للتفسير. أي: ألم يك نطفة تمني؟

إنّ بين القراءتين علاقة وثيقة كالتي بين النطفة والمني فهو يُمْنِي وهي واحدة من ملايين منه، فإذا أمني أمنت، وإذا أمنت فلائته أمني. إجماز لغوي وعلمي للقرآن؛ إذ ثبت علميًا أن نطفة واحدة من ملايين النطاف الممناة يكتب لها أن تتحدّد مع البويضة ليخلق منها الإنسان في العادة.

موضع النازعات: وهو قوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَيْتُهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [النازعات 16].

قرأ ابن عامر والكوفيون-عاصم وحمة والكسائي وخلف-(طُوًى) بالتونين، وباقي العشرة (طُوًى) دون تنوين⁽⁸⁾.

(1) معاني القراءات، الأزهري، ص 531.

(2) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 721.

(3) ينظر: الكشف، القيسي، ص 229.

(4) ينظر: التلخيص، الطبري، ص 453، والمستنير، ابن سوار، ص 838، والمبج للخياط، ص 794، والنشر، ابن الجزري ص 648.

(5) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 104/3، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 255/5 ومعاني القراءات، الأزهري، ص 545.

(6) ينظر: الفريد، الهمداني، 285/6.

(7) ينظر: المرجع نفسه، الموضع نفسه، والحجة، أبو علي، 491/4.

(8) ينظر: المنتهي، الخراعي، ص 828، والكفاية، القلانسي، ص 224، والنشر ابن الجزري، ص 695، وإتحاف فضلاء

البشر، البناء، ص 570.

فأما من تَوَّن فقد صرف الكلمة؛ جعلها اسمَ وادٍ، فلم يكن فيها إلا التعريف⁽¹⁾. وهو وادٍ بين المدينة ومصر⁽²⁾. كما قيل: هو بمكة، وقيل: بالشام⁽³⁾. إذن صرفُ (طوى) إنّما باعتباره مذكراً؛ اسم مكان. ويجوز أن يكون وصفاً كَثَّي، وعُدَى وسَوَى⁽⁴⁾. أمّا من لم يَنْوَّن (طَوَى) فقد منعه من الصرف لأنه اسم بقعة أو أرض. فاجتمع فيه التأنيث والتعريف. والأول كافٍ لمنعه من الصرف؛ لأنه اسم مؤنث محتوم بألف مقصورة. وهي علة تقوم مقام اثنتين. أو هو «للعلمية والعجمة»⁽⁵⁾. أو لأنه معدول من طاو، مثل: عُمر من عامر⁽⁶⁾. علة قائمة مقام علتين. وإن قيل: الأخير فيه نظر إذ ليس له في المعدول نظير من ذوات الواو والياء⁽⁷⁾. وقد رجّح-مما سبق-الطبري(310هـ) أنه اسم الوادي⁽⁸⁾.

إنّ تغاير القراءة بين صرف (طوى) لتذكيره، ومنع صرفه (طوى) لتأنيثه باعتباره اسماً للوادي إمّا أن يكون حملاً على اسم المكان في الأولى، وحملاً على البقعة -أو الأرض- في الثانية أو غيره من موانع الصرف التي ذكرنا. وإن صار اسماً عربياً للوادي، والمعنى متفق بين القراءتين. وإمّا أن يكون تجسيداً لظاهرة صرفية تميّزت بها العربية، وهي احتمال اللفظ للتأنيث والتذكير في ذاته لا حملاً على المعنى، ومردّه -في الحقيقة- إلى اختلاف اللهجات العربية، والعرب تؤنّث بعض الألفاظ أو تذكرها، جمع السيوطي(911هـ) عدداً منها «كالعنق، والسبيل، والطريق، والدّلو، والسوق والعسل»⁽⁹⁾.

أمّا عن دلالة (طوى) -زيادة عن كونه اسم الوادي أو الأرض-فقليل: إنّه طوي بالبركة، كما قيل: تضاعف تقديسه. وقيل: هو من وطأ بمعنى: طأ -فعل أمر-الوادي بقديمك⁽¹⁰⁾. ونُسب لابن عباس أنه بمعنى يا رجل بالعبرانية، فكأنه قال: يا رجل اذهب إلى فرعون. كما قيل: هو بمعنى: من الليلة، من قولهم: جئتكَ بعد طوى أي بعد ساعة⁽¹¹⁾. والذي نرجّحه الأول. أمّا الذي نُسب لابن عباس من أنّه بمعنى يا رجل.

- (1) ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ص 566، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 279/5، وجامع البيان، الطبري، 453/7، والهداية القيسي، ص 8035
- (2) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 122/3.
- (3) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة(طوي).
- (4) ينظر: الحجة، أبو علي، 515/4، والفريد، الهمداني، 333/6.
- (5) الدرّ المصون، الحلبي، 17/8، وروح المعاني: الألويسي، 170/16.
- (6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 279/5، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 415، والفريد، الهمداني، 406/4.
- (7) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 122/3، وإعراب القرآن، النحاس، 143/5، الكشف، القيسي، ص 454.
- (8) ينظر: جامع البيان، الطبري، 187/5.
- (9) المزهر في علوم اللغة، السيوطي، 198/2.
- (10) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 197/6.
- (11) ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ص 566، ومفاتيح الغيب، الرازي، 39/31.

وكذا ما قيل من أنه بدلالة الزمن فراه بعيداً لتعارضه وما جاء في سورة طه؛ قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أُنبِئَهَا نُودَىٰ يَمْؤُوسٍ ﴿١١﴾ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٢﴾ وَأَنَا أَخْتَرُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [طه/11-12-13]. فهو لا يحتمل دلالة الزمن. كما لا يحتمل دلالة (يا رجل)؛ إذ لم يرد في القرآن مثله؛ فلم يخاطب تعالى نبياً من أنبيائه بقوله: يا رجل. والله أعلم.

موضع الغاشية: وهو قوله تعالى: ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾ [الغاشية/11].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس (لا يُسْمَعُ) بياء مضمومة و(لاغية) بالرفع، وقرأ نافع مثلهم إلا أنه بالناء (تُسْمَعُ)، والباقون (لا تَسْمَعُ) ببناء مفتوحة مع نصب (لاغية) (1).

فأما عن القراءة بالبناء للفاعل والبناء للمفعول فسيرد في موضعه إن شاء الله (2). وأما عن القراءة بتأنيث الفعل وتذكيره فلا تَنُّ التأنيث مجازي، أو كما قيل: التذكير لأنَّ اللاغية بمعنى اللغو؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغَوًّا وَلَا نَأْتِيهَا﴾ [الواقعة/25]. فهي مصدر. أما التأنيث فلتأنيث اللاغية؛ كونها إما صفة للجماعة. أي: جماعة لاغية، أو صفة لكلمة، أي: كلمة ذات لغو، أو على إسناد اللغو إليها مجازاً (3). وكانَّ الكلمة هي القائمة بفعل اللغو؛ فهي لاغية تلغو. وذلك مبالغة في المعنى.

إنَّ القراءتين وإن اختلفتا تذكيراً للفعل وتأنيثاً دالتان على نفي وجود اللغو في الجنة؛ فلا كلمة لاغية ولا جماعة لاغية في قراءة التأنيث، زادت قراءة التذكير مبالغة في المعنى؛ إذ لا لغو أصلاً حتى تكون الكلمة أو الجماعة كذلك.

ب-التغاير العددي:

سيتناول هذا العنصر جملة من المواضع، اختلفت القراء العشرة فيها -قراءة- من حيث العدد؛ بين الأفراد والجمع في بعضها، وبين التثنية والجمع في أخرى، وبين الجمع وجمع الجمع في ثالثة. متقّص الأثار الدلالية الناتجة عن تغاير القراءة.

1-التغاير بين الأفراد والجمع: وذلك في ثلاثة وعشرين موضعاً بعضها مكرّر كما هو موضّح في الجدول:

(1) ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 625، والمهجع، الخياط، ص 810، والنشر، ابن الجزري، ص 652، والبدور

الزاهرة، النّشار، 423/2.

(2) ينظر البحث، ص 246.

(3) ينظر: الحجة، أبو علي، 540/4، والدر المصون، الحلبي، 769/10. ولم يذكر الأول-أبو علي-إسناد اللغو مجازاً، ولا كونها صفة للجماعة.

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
ص/36	الريح/الرياح
ص/45	عبدنا / عبادنا
ص/58	آخر /آخر
الزمر/36	عبده/عباده
الزمر/61	مفازتهم /مفازاتهم
غافر/6	كلمة/كلمات
فصلت/47	ثمرة/ثمرات
الشورى/33	الريح/الرياح
الشورى/37	كبير / كباير
الزخرف/33	سَقَقًا/سُقُقًا
الزخرف/81	وَلَدًا / وُلْدًا
الجاثية/5	الريح/الرياح
الطور/21	ذَرِيَّتِهِمْ / ذَرِيَّاتِهِمْ
النجم/32	كبير /كباير
القمر/7	خاشقًا/خُشِقًا
الواقفة/75	موقع/مواقع
المجادلة/11	المجلس/المجالس
الحشر/14	جِدَارٍ /جُدُرٍ
التحریم/12	كُتِبِهِ /كُتِبِهِ
المعارج/32	أمانتهم /أماناتهم
المعارج/33	شهادتهم /شهاداتهم
المعارج/43	نُصِبَ /نُصِبَ
نوح/21	وَلَدَهُ /وُلْدَهُ

مواضع: ص الأول والشورى الأول والجاثية: وهي قوله تعالى:

﴿ فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِمُ بِأَمْرِهِ رِجَاءً حَيْثُ أَصَابَ ﴾ (36) [ص/36].

﴿ إِنَّ بَشَأً يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ [الشورى / 33]

﴿ وَأَخْيَافٍ لَّيْلٍ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَجْحِبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَنَصْرِيْفِ الرِّيحِ ءَأَيَّدَتْ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الجاثية / 5].

قرأ أبو جعفر في المواضع الثلاثة (الرياح) بالألف قبلها ياء مفتوحة وافقه في الشورى نافع، وفي الجاثية نافع وعاصم وأبو عمرو، وابن كثير، وابن عامر، والباقون بسكون الياء دون ألف⁽¹⁾. فأما من قرأ (الريح) فهو على لفظ الواحد، وقيل: إن المراد به الكثرة، كما يقال كثر الدينار والدرهم، وذلك لأنه اسم جنس⁽²⁾ فهو يشمل جميع أفراد جنس الرياح. أي: على أي نوع من أنواعها وأما من قرأ (الرياح) فهو جمع دلالة صريحة على الكثرة.

إنَّ ما يُقال في تغاير القراءة- في موضع ص- أنَّ الله تعالى قد سخر لسليمان عليه السلام الرياح في قراءة الجمع. وإن كان قد سخر له مجموع الرياح فقد سخر له الواحدة منها في قراءة الأفراد. وبين القراءتين علاقة عموم وخصوص أو علاقة اشتغال وتضمن كما يسميه أحمد مختار عمر⁽³⁾. فإذا ذكرنا المتضمن -وهو الرياح- جرى الحكم على المتضمن وهو الريح، وإن كان المفرد دالاً على عموم الجنس؛ جنس الرياح؛ فهو دال بذلك على الكثرة والقراءتان بمعنى واحد تبعاً لذلك.

وقد ورد في التفسير أنَّ الله تعالى قد سَخَّرَ لسليمان الريح-أو الرياح-تجري بأمره رياءً، أي: لينة الهبوب ليست عاصفة⁽⁴⁾. وقيل -زيادة عن ذلك- هي طيبة، وقيل: سريعة، وقيل: مطيعة، وقيل: ليست بالعاصفة المؤذية ولا بالضعيفة المقصرة. روى الأربعة المعاني الماوردي⁽⁵⁾. وهذه الأخيرة-الريح والرياح- مسخرة لسليمان عليه السلام «لا تخالف إرادته كالعبد المأمور⁽⁶⁾».

(1) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 188-189، والكامل، ابن جبارة، ص 494، والمستنير، ابن سوار، ص 469، والنشر، ابن الجزري، ص 527.

(2) ينظر: الحجة، أبو علي، 90/2، والموضح، ابن أبي مريم، ص 333، والفريد، الهمداني، 424/1، والبحر المحيط، أبو حيان، 382/7.

(3) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 99.

(4) ينظر: جامع البيان، الطبري، 348/6، والوسيط، الواحدي، 556/3.

(5) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 99/5.

(6) أنوار التنزيل، البيضاوي، 30/5.

أما عن موضع الشورى فذهب أكثر أهل التفسير إلى أن في سكون الريح تعطيل لجزيئها، ولمصالح الناس متجاهلاً أكثرهم قراءة (الرياح) أو مكتفٍ بذكرها، غير مُعتدٍ بها في التفسير⁽¹⁾؛ لأنها في اعتقادهم لا تكون مجموعة إلا في الخير، وهذا موضع عذابٍ. والقول: إنَّ الله تعالى يصرف الرياح حيث يشاء وكيف يشاء، الواحدة منها والجمع، يرحم بها أو يهلك. كما الشأن في موضع الشورى؛ إن يشأ يسكن الريح أو الرياح-فيظللن-السفن-رواكد على سطح البحر أو يرسلها إما لتحريكها لمصالح الناس أو لإغراقها كلُّ بأمره. وأما موضع الجاثية: فقال فيه الطبري(310هـ): «وفي تصريف الرياح لكم شمالاً مرة، وجنوباً أخرى وصباً أحياناً، ودبوراً أخرى لمنافعكم»⁽²⁾. أي في اختلاف جهاتها وأنواعها موافقة لقراءة (الرياح) موافقة صريحة ولقراءة (الريح) موافقة محتملة لدلالاتها على الجنس؛ أي الكثرة، والمعنى متفق حتى إن أُفردت لفظاً ودلالة؛ إذ يمكن القول: إنها ریح واحدة يغيّر الله تعالى أحوالها كيف يشاء.

موضعا: ص الثاني والزمم الأول: وهما قوله تعالى:

﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصِيرِ﴾⁽⁴⁵⁾ [ص/45].

﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالذِّكْرِ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾⁽³⁶⁾ [الزمر/36].

قرأ ابن كثير-في موضع ص-(عَبْدَنَا) بفتح العين، وسكون الباء دون ألف والباقون (عِبَادَنَا) بفتح الباء وألف بعدها⁽³⁾، وقرأ في-موضع الزمر-حمزة والكسائي، وأبو جعفر، وخلف بكسر العين وفتح الباء وألف بعدها (عِبَادَةٌ). وباقي العشرة بفتح العين، وسكون الباء، دون ألف (عَبْدُهُ)⁽⁴⁾.

فأما قراءة (عَبْدَنَا)-في ص-بالموحدة؛ فلأنه تعالى قد اختص إبراهيم عليه السلام بالإضافة تكريماً

له، كما قيل في مكة: بيت الله، وكما اختصه بالخلَّة⁽⁵⁾. قال تعالى: ﴿وَإِتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾⁽¹²⁵⁾ [النساء/125]. وإبراهيم على هذه القراءة عطف بيان: أو بدل. وذريته-إسحاق ويعقوب-عطف نسق

(1) ينظر: الكشاف، القيسي، ص176، والوسيط، الواحدي، 56/4، والكشاف، الزمخشري، 173/4، والمحزر الوجيز، ابن عطية، 38/5، ولباب التأويل، الخازن، 101/4.

(2) جامع البيان، الطبري، 560/6.

(3) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص554، والتلخيص، الطبري، ص386، والنشر، ابن الجزري، ص625، البدور الزاهرة، النشار، 246/2.

(4) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص382، والكفاية، القلانسي، ص272، والنشر، ابن الجزري، ص626، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص481.

(5) ينظر: الحجة في علل القراءات، أبو علي، 243/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص613.

عليه فيما هو إبراهيم وما بعده بدل في قراءة (عبادنا) ⁽¹⁾. والمعنى في القراءة الأولى: أذكر عبدنا إبراهيم، وعبدنا إسحاق، وعبدنا يعقوب. أو عبادنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب، على أنّ (عبدنا) للجنس ⁽²⁾. فتكون كالقراءة الأخرى (عبادنا).

إنّ الآية منفتحة للقراءتين على السواء؛ إفراداً وجمعاً. فإن كان (عبدنا) لعموم الجنس فالمعنى واحد وإلا-أي إذا كان للواحد-فتكريماً لإبراهيم عليه السلام. والمعطوف على المكرّم مكرّم بدوره. وإن كان للأوّل التبجيل لوروده أوّلاً.

أما موضع الزمر فقال فيه الطبري (310هـ): «قرأ ذلك بعض قرأة المدينة، وعامه قرأة الكوفة (أليس الله بكاف عباده) على الجماع، بمعنى: أليس الله بكافٍ محمّداً، وأنبياءه من قبله ما خوّفهم أممّهم من أن تنالهم آلهتهم بسوء. وقرأ ذلك عامّة قرأة المدينة، والبصرة، وبعض قرأة الكوفة (بكاف عبده) على التوحيد بمعنى: أليس الله بكافٍ عبده محمّداً» ⁽³⁾. ذلك أنّ قريشاً قالوا للرسول صلى الله عليه وسلم: «إنا نخاف أن تحبلك آلهتنا وإنا نخشى عليك معرّتها (*). لِعَيْنِكَ إياها» ⁽⁴⁾. وقد يكون-عبدّه-للجنس كما ذكرنا في موضع (ص) فيكون بمعنى قراءة الجمع التي قيل فيها: هم الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه ⁽⁵⁾. والمعنى: «أليس الله بكافٍ عباده الأنبياء قبل كفاي إبراهيم النار، ونوحاً الغرق، ويونس ما دُفِعَ إليه. فهو-سبحانه-كافيك كما كفى هؤلاء» ⁽⁶⁾. إذ همّت أمّ الأنبياء بهم وحاولوا إيذاءهم بمثل هذا ⁽⁷⁾؛ فقالوا لشعيب: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا

أَعْتَرَيْكَ بَعْضُ آلهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿54﴾ [هود/54].

هذا وقيل: هم «عباد الله الصالحين من الأنبياء وأتباعهم» ⁽⁸⁾. والسياق يحتمله، والقرآن يعضده؛ أليس

الله القائل: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق/3]؛ الواحد منهم في قراءة الإفراد، والكثُر في

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 335/4، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 437، والتبيان، العكبري، ص 1102، والفريد الحمذاني، 429/5.

(2) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 382/9، وروح المعاني، الأوسمي، 210/23.

(3) جامع البيان، الطبري، 387/6.

(*) المَعْرَةُ: الأمر القبيح، المكروه، والأذى، وهي مَفْعَلَةٌ من العَرَّ. لسان العرب، ابن منظور، مادة (عَرَّ).

(4) الكشف، الزمخشري، 97/4. وينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1127، ولباب التأويل، الخازن، 58/4، وأسباب النزول، السيوطي، ص 223.

(5) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 443، والموضح، ابن أبي مريم، ص 682.

(6) الحجّة، أبو علي، 262/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 623.

(7) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 299/2.

(8) ينظر: أضواء البيان، الشنقيطي، 61/7.

قراءة الجمع. وبين القراءتين إذ ذاك علاقة عموم وخصوص؛ إذ العبد واحد العباد. أمّا إن كان العبد لعموم الجنس وهو وجه-فبين القراءتين اتفاق تام في المعنى وإن اختلف الأداء.

موضع ص الثالث: وهو قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجًا﴾ (ص / 58).

قرأ أبو عمرو، ويعقوب بضمّ الهمزة (أخر)، وباقي القراء بفتحها بعدها ألف (آخر) (1). فأما قراءة الأفراد-آخر-فللعطف على (حميم وغساق). أي: عذاب آخر من مثل عذاب الأول. وأما قراءة الجمع -آخر-فالمعنى أنواع آخر من شكله (2). وقيل: إن قراءة الأفراد يجوز أن تكون ردًا على الغساق دون الحميم (3). أي: إحالة على آخر مذكور. والأرجح أنه للعذاب؛ الحميم والغساق. فقد جمع بينهما تعالى في قوله: ﴿هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَاقٌ﴾ (ص / 57). ثم أردف بقوله: ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجًا﴾ (ص / 58). أي: من شكل المذكور سابقا؛ الضمير في (فليذوقوه) المتضمنين الاثنين.

لقد ذكر البغوي (516هـ) أن من اختار قراءة (آخر) فلأنه موصوف بالجمع (أزواج) (4). كما علق الفراء (207هـ) على من اختار قراءة الأفراد بقوله: «كأنه ظن أن الأزواج لا تكون من نعت الواحد» (5). أيده في ذلك الزمخشري (538هـ) بقوله-في آخر على الموحدة-: «لأنه يجوز أن يكون ضروبا» (6). بعيدا عن ترجيح قراءة على أخرى-إذ كله قرآن ولا وجه للمفاضلة-نلمس تكاملا بين الاثنين؛ إذ الواحدة منهما تفسر الأخرى؛ ذلك أن العذاب مفرد لكنّه متعدّد الأنواع، وأنواع العذاب شتى، تلتقي في كونها جميعًا عذابًا أعدّه الله للكافرين وبئس المصير.

موضع الزمر الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿وَيُنَجِّ اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ الشُّوْءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (الزمر / 61).

قرأ أبو بكر-عن عاصم-وحمة والكسائي وخلف (مفازاتهم) بألف قبل التاء، وباقي القراء العشرة (مفازتهم) دون ألف (7).

- (1) ينظر: المبسوط، الأصهباني، ص381، والتذكرة، ابن غلبون، ص526، والمتبى، الخراعي، ص936، والنشر، ابن الجزري، ص625.
- (2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 339/4، ومعاني القراءات، الأزهري، ص438، والموضح، ابن أبي مريم، ص677، والكشف، القيسي، ص564.
- (3) ينظر: روح المعاني، الألوسي، 215/23.
- (4) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص1118.
- (5) معاني القرآن، الفراء، 291/2.
- (6) الكشف، الزمخشري، 76/4.
- (7) ينظر: سوق العروس، الطبري، ص642، والمستنير، ابن سوار، ص769، والكفاية، القلانسي، ص273، والنشر، ابن الجزري، ص626.

فمن من قرأ بالإفراد-مفازتهم-فلأنَّ «المفازة والفوز واحد، وإفراد المفازة كإفراد الفوز» (1). فهما مصدران دالَّان على الجنس. وأما من قرأ (مفازاتهم) فجمع مفازة. والمعنى: «بالطرق التي تؤدِّيم إلى الفوز والنجاة» (2). والعرب تقول في كلامها: «قد تبين أمرُ القوم وأمور القوم، وارتفع الصَّوت والأصوات» (3). ذلك «أنَّ المصادر قد تُجمع إذا اختلفت أجناسها» (4). إذ لكلِّ واحدٍ مفازة تختلف عن مفازة الآخر (5). فهذا إلى الجئة لا تمسه النار وهذا داخلُ النار مكفَّر عن ذنوبه غير خالٍ فيها خلافاً لغيره من الخالدين، ولأصحاب الجئة درجات. وهذه المفازات وإن اختلفت أضرها فهي مشتركة جميعاً في كونها مفازة ومنجاة. ولا تعارض بين القراءتين بل تفاعل في تناغم منقطع النظير دليل الإعجاز.

موضع غافر: وهو قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ﴾ [غافر/6]. قرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر (كلمات) بألف قبل التاء، وباقي العشرة (كلمة) دون ألف (6). فأما قراءة الإفراد (كلمة) فهو على غرار المواضع السابقة-لإرادة الجنس. وإذا كان كذلك أستغني به عن الجمع، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ۗ﴾ [لقمان / 19]، فأفرد الصوت مع الإضافة إلى الكثرة (7). وليس بشرط الإضافة إلى الكثرة إذا كان اللفظ دالاً على الكثرة في نفسه؛ كقولك: كثر الدرهم والدينار.

ذلك وقيل: إنَّ قراءة الإفراد يجوز أن تكون على ما استعملته العرب من إيقاع الكلمة موقع الجملة من الكلام، كاستعمالهم الكلمة موضع القصيدة والخطبة (8). وذلك من باب التوسُّع مجازاً مرسلًا لعلاقة الجزئية؛ إذ الكلمة جزء من الكلمات ومن الكلام. أمَّا عن قراءة الجمع (كلمات) فلاختلاف الأجناس؛ لأنَّ هذه الأشياء وإن كانت تدلُّ على الكثرة إلا أنَّها جعلت أجناساً فجاز جمعها، كقوله تعالى: ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَتِ رَبِّهَا ۗ﴾ [التحریم / 12]. ذلك أنه-تعالى-جعل كلَّ واحدٍ ممَّا توعدُّ به الذين فسقوا كلمةً فجَمَع (9).

(1) الحجة، أبو علي، 263/4.

(2) معالم التنزيل، البغوي، ص 1131.

(3) معاني القرآن، الفراء، 303/2.

(4) الحجة، أبو علي، 263/4.

(5) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 624.

(6) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 388، والكامل، ابن جبارة، ص 548، والنشر، ابن الجزري، ص 554، والبدور الزاهرة، الشَّار، 259/2.

(7) ينظر: الحجة، أبو علي، 271/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 627.

(8) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 337/2، الموضح، ابن أبي مريم، ص 389، والفريد، الهمداني، 679/2.

(9) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 389، والدر المصون، الحلبي، 125/5.

أولئك كقار قريش، فكما وجب إهلاك الأمم-السابقة-المكذبة لأنبيائهم، وجب إهلاك هؤلاء. تلك كلمة الله لعموم الجنس أو للمجاز توسعاً، وكلماته للتعدد وفقاً لكثرة وتعدد من توعددهم بالنار. وكلامه لفظاً مفيداً.

موضع فصلت: وذلك في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرْدُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ نَثْقٍ وَلَا تَصْعُقُ إِلَّا بَعْلِمِهَا وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَئِنَّ شُرَكَاءَ ۙ قَالُوا آءَ ذُنُوبِكُمْ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ ۗ﴾ [فصلت / 47].
قرأ نافع وابن عامر، وحفص، وأبو جعفر (ثمرات) بألف قبل الثاء، وباقي العشرة (ثمرة) دون ألف (1).
فأما من قرأ (ثمرات) فهو جمع ثمرة؛ لأن المقصود جميع الثمرات لا ثمرة دون أخرى، وأما من قرأ (ثمرة) فواحدة دالة على الجمع لما في النكرة من معنى الجنسية والعموم (2). ومثله ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ نَثْقٍ ۗ﴾. أي: جنس الإناث.

إنّ بين الثمرة والثمرات علاقة عموم وخصوص؛ فالذي يعلم العام يعلم الخاص لازماً. أضف إلى ذلك ما في المفرد النكرة من معنى العموم. فتكون القراءتان بمعنى الكثرة كلتاهما. والسياق لا يحتمل غير ذلك. ولا العقل السليم يقبل غيره؛ إذ الله العالم-علام الغيوب-لا تخفى عنه خافية؛ لا صغيرة ولا كبيرة، لا واحدة، ولا كثيرة.

موضوعا: الشورى الثاني والنجم: وهما قوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْأَثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ۗ﴾ [الشورى / 37]
﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْأَثْمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ ۗ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى ۗ﴾ [النجم / 32]
قرأ حمزة والكسائي وخلف (كبير) بكسر الباء، وياء ساكنة بعدها، وباقي القراء العشرة (كبائر) على وزن فعائل (3).

(1) ينظر: المنتهى، الخزاعي، ص 950، والكامل، ابن جبارة، ص 632، والنشر، ابن الجزري، ص 629، واتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 489.

(2) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 638، والموضح، ابن أبي مريم، ص 696.

(3) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 396، وسوق العروس، الطبري، ص 658، والمستنير، ابن سوار، ص 780، والكفاية، القلانسي ص 279، والنشر، ابن الجزري، ص 629.

فمن قرأ (كبير) فلأنه مضاف إلى الإثم، وهو واحد في اللفظ، فَوَجَدَ كلاهما والمعنى جمع، أمّا من قرأ (كبائر) فجمع كبيرة؛ لأنّ الإثم أُريد به الجمع فُجِعَ ما أُضيف إليه⁽¹⁾. أي: إنّ الإثم لما كان مصدرًا دلّ على شيوع المعنى. أي: على جنس الآثام.

والقراءتين وإن اختلفتا إفرادًا (كبير) وجمعًا (كبائر) متفقتا الدلالة على إحسان الله وغفرانه لعباده الذين يجتنبون ما كبر من الآثام. خلافًا لما ذكره ابن خالويه (370هـ)؛ إذ ذهب إلى أنّ الكبير هو الشرك ذلك أنّ الله أَوْجَبَ على نفسه غفران ما سواه من الذنوب. أمّا قراءة الجمع فدلالتهما الشرك، والقتل، والزنا، والقذف، وشرب الخمر والفرار من الزحف، وعقوق الوالدين⁽²⁾. فيكون بذلك بين القراءتين تضاربٌ. أضف إلى ذلك أنّ الإحسان للمحسنين لا للزناة، وشاربي الخمر، وعاقبي الوالدين... إلّا أن يتوبوا ويُعْرِضُوا ويكفّروا عن ذنوبهم والله ما يشاء.

والقول ما ذكرناه سابقًا ونسبناه لأصحابه من أنّ الكبير دالّ على الجمع فيكون كالكبائر وبذلك تتألف القراءتان. وفي الكبائر أقوال:

قال الواحدي (468هـ): «هي كلّ ذنبٍ حُتِمَ بالنار»⁽³⁾.

قال القيسي (437هـ) «هي الزنا. وشبهه بما أوجب الله فيه حدًا»⁽⁴⁾.

وقال الماوردي (450هـ): ما لا يكفّر إلّا بالتوبة⁽⁵⁾. وإلى ذلك ذهب الزمخشري (538هـ) أيضًا، مضيفًا أنّها التي يكفّر عقابها⁽⁶⁾. وهو قريب من قول الواحدي (468هـ).

وقد أجمال القول ابن عطية (546هـ) بما نصّه: «وتحرير القول في الكبائر أنّها كلّ معصية يوجد فيها حدٌ في الدنيا، أو توعدُّ بنارٍ في الآخرة، أو لعنة، أو نحو هذا»⁽⁷⁾. وقد وقف الطبري (310هـ) قبل هؤلاء عند الكبائر مشيرًا إلى اختلاف المتأولين فيها، مفسرًا إياها بما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنّه «الشرك بالله، وعقوق الوالدين وقتل النفس، وقول الزور»^(*). هذا إجمالًا، وهي سبّع على التفصيل؛ ذلك أنّ قول الزور يحتمل معاني شتى يدخل فيه: قذف المحصنات، والسحر، واليمين الغموس. ويدخل في قتل النفس

(1) ينظر: الحجة، أبو علي، 388/3، ص748-749، والكشف، القيسي، ص582-583، والفريد، الهمداني، 536/5، ولطائف الإشارات، القسطلاني، ص3662.

(2) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص207.

(3) الوسيط، الواحدي، 201 / 4.

(4) الهداية، القيسي، ص7164.

(5) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 400/5.

(6) ينظر: الكشاف، الزمخشري، 321-320/4.

(7) المحرر الوجيز، ابن عطية، 204/5.

(*) صحيح البخاري حديث رقم 2510. وصحيح مسلم، حديث رقم 144 (88)، الجامع الكبير، الترمذي، حديث رقم 1207، وسنن النسائي، حديث رقم 4010.

المحرّم قتلها الفرار من الزحف وغيره (1). ولا أدري لم جعل الطبري الفرار من الزحف مندرجا ضمن قتل النفس المحرم قتلها؟

موضع الزخرف الأول: وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ

لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِّنْ فِصَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴿33﴾ [الزخرف / 33]

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر (سُقْفًا) بفتح السين، وسكون القاف، والباقون (سُقْفًا) بضم السين والقاف (2).

فأما قراءة (سُقْفًا) فهو جمع سَقْفٍ، مثل رَهْنٍ ورُهْنٍ، وذلك موافقة لقوله تعالى - (لبيوتهم) جمعًا (3). وأما قراءة (سُقْفًا) فواحدٌ دالٌّ على الجمع كونه اسم جنس من جهة، وملاءمة للسياق من أخرى؛ إذ لكل بيت سقف، أو لبيت كل واحدٍ منهم سقف (4). فهم كثر موافقة لقوله: (لمن يكفر) ولما في الآيات السابقة - جميعًا - من ذكر للكفار المكذّبين ما جاء به الرسل.

إنّ القراءتين وإن اختلفتا من حيث الإفراد (سُقْفًا) والجمع (سُقْفًا) متفقتا الدلالة؛ لِمَا في (سُقْفًا) من معنى الجنسية؛ أي: الجمع. فتتفق بذلك وقراءة (سُقْفًا) المطابقة صراحة لجمع (بيوتهم). وقد بين الله في ضوءها أنّ منافع الدنيا، وطيباتها حقيرة. ولولا أن يرغب الناس في الكفر إذا رأوا الكافر في سعة من الخير لأعطاهم - أعني الكفار - ولزادهم من النعم (5) لينغمسوا فيها. وهم في ضلالهم يعمهون.

موضوعًا: الزخرف الثاني ونوح: وهما قوله تعالى:

﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِ ﴿81﴾﴾ [الزخرف / 81].

﴿قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنِّي نَادَيْتُكَ بِرَبِّي وَابْتِغَاءَ مَن لِّي زَوْجًا مِّنْ لَّدُنِّي وَوَلَدًا لِّي الْآخِسَارَ ﴿21﴾﴾ [نوح / 21].

(1) ينظر: جامع البيان، الطبري، الطبري، 446/2-447.

(2) ينظر: الغاية: الأصبهاني، ص 388-389، والمستنير، ابن سوار، ص 783، والكفاية، القلانسي، ص 280، والنشر، ابن الجزري، ص 630.

(3) ينظر: الحجة، أبو علي، 310/4-311، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 649، والدر المصون، الحلبي، 585/9.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 410/4، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 460، والكشف، القيسي، ص 587، والفريد الهمداني، 552/5.

(5) ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي، 212/27.

قرأ في الأول-الزخرف-حمزة والكسائي (وُلدًا) بضم الواو، وسكون اللّام، والباقون بفتحهما(وُلدا)⁽¹⁾.
وقرأ في الثاني-نوح-المدنيان وعاصم وابن عامر (وُلدُهُ) بفتح الواو واللام، والباقون (وُلدُهُ) بضم الواو وسكون اللّام⁽²⁾.

وقيل: إن الوُلْدَ والوُلْدَ لغتان كالْبُخْلِ والبُخْلِ والعُرْبِ والعُرْبِ⁽³⁾. وقيل: الوُلْدُ مفرد والوُلْدُ جَمْعُهُ كالأَسَدِ والأُسْدِ⁽⁴⁾ إذ الأُسْدُ بسكون السين مُحَقَّفٌ من الأُسْدِ بضمّها. وقد نسب القيسي(437هـ) للأخفش(215هـ) كون الوُلْدِ بالأفراد بمعنى الابن والابنة، والوُلْدُ بمعنى الأهل⁽⁵⁾. ولم أجده عند غيره ممّا اطّلت عليه، وهو غريب.

إنّ الله تعالى ينزّه نفسه عن صفات خلقه في إعجاز لغوي وعقلي متناهيين. قال الزمخشري(538هـ): «إن كان للرحمن ولد وصحّ ذلك وثبت ببرهان صحيح تورّدونه، وحمّة واضحة تُدلّون بها، فأنا أول من يعظّم ذلك الولد وأسبقكم إلى طاعته والانتقياد له. كما يعظّم الرّجل وُلْدَ الملك لتعظيم أبيه. وهذا كلام وارد على سبيل الفرض والتمثيل لغرض وهو المبالغة في نفي الولد»⁽⁶⁾. وقيل: "ما كان للرحمن وُلْدٌ" جملة تامّة، وذلك باعتبار "إن" نافية. ثمّ الاستئناف بجملة مستقلّة عن الأولى "فأنا أول العابدين"⁽⁷⁾. أي: ليس للرحمن ولد. فأنا أول العابدين له. ولو كان له ولد لما عبدته. كما قيل: «إنّ العابدين في معنى الآئنين. فأنا أول من يَأْتُفُّ من هذا القول»⁽⁸⁾. أي يغضب. فهو من عَبَدَ يَعْبُدُ عَبَدًا وهم عِبْدُونَ أي أَنْفُونَ غاضبون. وذلك موافقة للقراءة الشاذّة (عَبِدِينَ)⁽⁹⁾. وقيل: «إن صحّ ذلك فأنا أول الآئنين من عبادته ولن يصحّ»⁽¹⁰⁾. والفرق بينه وبين قول الزجاج(311هـ) أنّ الغضب في الأوّل من القول. وفي الثاني من العبادة وشتّان ما بين الأمرين.

- (1) ينظر: التيسير، الداني، ص 157، والموجز، الأهوازي، ص 273، والكامل، ابن جبار، ص 596، والنشر، ابن الجزري، ص 636.
- (2) ينظر: المنتهى، الخزامي، ص 1014، والكفاية، القلاسي، ص 309، والنشر، ابن الجزري، ص 646، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 558.
- (3) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 231، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 535، ولسان العرب، ابن منظور، وادة (ولد).
- (4) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 231، وحمّة القراءات، أبو زرعة، ص 655، والموضح، ابن أبي مريم، ص 712، وروح المعاني، الألوسي، 105/25.
- (5) ينظر: الكشف، القيسي، ص 451.
- (6) الكشف، الزمخشري، 202/4. وينظر: مدارك التنزيل، النسفي، ص 1091.
- (7) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 240/5-241.
- (8) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 420/6.
- (9) ينظر: المحتسب، ابن جتي، 257/2، والبحر المحيط، أبو حيان، 128/8.
- (10) التبيان، العكبري، ص 1142، والفريد، والهمداني، 565/5.

لقد تغايرت القراءة بين أفراد (الوَلَد) وجمعه-الوُلْد-والتفق المعنى وذلك لدلالة الوَلَدِ على الجنس كما سبق وذكرنا -وكررنا- في المواضع السابقة. ولئن كان واحداً-أي لم يكن المقصود الكثرة وإثنا الولد مفرد الأولاد-فبين القراءتين علاقة استلزام إذ نفي الولد الواحد عنه تعالى يستلزم نفي الكثير. قال تعالى: ﴿لَمْ

يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص/3]. أما إن كانا لغتين في الولد فالمعنى واحد أصلاً.

هذا عن موضع الزخرف. أمّا موضع نوح فلم يختلف عنه إلا في سياق الآية؛ ذلك أنه في قوم نوح عليه السلام قد «تبع السفلة والفقراء الرؤساء والكبراء الذين لم يزداهم كثرة المال والأولاد إلا ضلّالاً في الدنيا وعقوبة في الآخرة»⁽¹⁾. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا لِلدُّنْيَا نِجْمٌ مِّثْقَالُ ذَرَّةٍ وَالْآخِرَةُ أَحْسَنُ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الكهف/46].

موضع الطور: وذلك في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَابْتَعْتَهُمْ دُرِّيَّتُهُمْ بِأَيْمَنِ الْحَقَّاتُ بِهِمْ دُرِّيَّتُهُمْ وَمَا أَلَنَّهُمْ مِنَّ عَمَلِهِمْ مِن شَيْءٍ كُلُّ امْرئٍ بِمَا كَسَبَ رَهينٌ﴾ [الطور / 21].

قرأ أبو عمرو ويعقوب، وابن عامر في الموضع الأول (ذريّاتهم) بألف بعد الياء، وباقي العشرة (ذريّتهم) دون ألف، وقرأ ابن كثير والكوفيون في الثاني (ذريّتهم) دون ألف والباقيون (ذريّاتهم) بألف⁽²⁾. فمن قرأ (ذريّاتهم) جمعاً فقد وافق اللفظ المعنى؛ لأنّ ذرية المؤمنين كثيرة⁽³⁾. أمّا أفراد الأولى وجمع الثانية؛ فلأنّ الذرية جمع. فإذا جمعت؛ فلأنّ المجموع قد تجمع. نحو: أقوام وطرقات⁽⁴⁾. إلا أنّ الذرية-على التوحيد- أكثر في اللغة⁽⁵⁾. وهو اسم جنس إفرادي يطلق على القليل والكثير. فإذا جمع فبالغة في الكثرة⁽⁶⁾، وموافقة لجميع المؤمنين (الذين آمنوا).

إنّ الله تعالى يُخبر أنّ المؤمنين تُرْفَعُ درجة ذريّتهم-أو ذريّاتهم-ولو قُصُرَتْ أعمالهم؛ أي: ولو كانوا أقلّ منهم درجةً تفضلاً منه تعالى عليهم وتكرماً لِيَتِمَّ سرورهم⁽⁷⁾. وفي قراءة (ذريّاتهم) مبالغة في ذلك لما فيها من

(1) الوسيط، الواحدي، 359/4. وينظر: مفاتيح الغيب، الرازي، 141/30.

(2) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 415-416، والكامل، ابن جبار، ص 543، والمستنير، ابن سوار، ص 803، والنشر ابن الجزري، ص 636.

(3) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 217، والكشف، القيسي، ص 613.

(4) ينظر: الحجة، أبو علي، 379/4، وحجة القراءات، أبو زرع، ص 682.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 65/5.

(6) ينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي، 154-153/5.

(7) ينظر: جامع البيان، الطبري، 131/7، والكشاف، الزمخشري، 311/4، والمحزّر الوجيز، ابن عطية، 189/5، والجواهر

الحسان، الثعالبي، 313/5.

معنى الجمع للفظ دالٌّ على الجمع أصلاً. بل ثمة من يذهب إلى أنه: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، فإن كان الوالد أرفع درجة من ابنه زُفِعَ ابنه إليه. وإن كان الولد أرفع درجة زُفِعَ والده إليه»⁽¹⁾. إلا أن ذلك غير وارد في هذا السياق (موضع الطور)؛ لأن الإلحاق خاص بالذرية لا بالأباء نصاً صريحاً.

موضع القمر: وهو قوله تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾⁽⁷⁾ [القمر / 7]

قرأ أبو عمرو وحمة والكسائي ويعقوب وخلف (خَاشِعًا) بفتح الخاء بعدها ألف وكسر وتخفيف الشين، وباقي القراء العشرة (خُشَعًا) بضمّ الخاء، وفتح وتشديد الشين دون ألف⁽²⁾. فأما قراءة (خُشَعًا) جمعاً فلأنه إخبار عن حال الجماعة كقولك شبابٌ حَسَانٌ وجوهمهم. وأما قراءة (خَاشِعًا) على التوحيد فلتقدّم العامل، كقولك: شبابٌ حَسَنٌ أو جهمهم⁽³⁾. قال الفراء (207هـ): «إذا تقدّم الفعل قبل اسمٍ مؤنث وهو له، أو قبل جمع مؤنثٍ مثل: الأبصار والأعمار، وما أشبهها جاز تأنيثه وتذكيره وجمعه»⁽⁴⁾.

يؤكد ما سبق الزجاج (311هـ) ويوضحه بقوله: «ولك في أسماء الفاعلين إذا تقدّمت على الجماعة التوحيد نحو: خاشعاً أبصارهم، ولك التوحيد والتأنيث-لتأنيث الجماعة-خاشعة أبصارهم، ولك الجمع نحو: خُشَعًا أبصارهم»⁽⁵⁾. والعرب تختار التوحيد في مثل هذا⁽⁶⁾؛ لأنه على اللغة الفصحى، أما القراءة الثانية (خُشَعًا) فجاءت على لغة طيء⁽⁷⁾. وهي عند علماء اللغة أقلّ فصاحة من لغة قريش. أمّا عن دلالة ذلك فإنّ خشوع الأبصار كناية عن الدّلة والانخزال؛ لأنّ ذلّة الذليل وعزّة العزيز تظهران في عيونهما⁽⁸⁾. والأبصار في هذه الآية خاضعة ذليلة لهول ما تعابنه من أهوال يوم البعث. لقد اختلفت القراءتان اختلاف جوازٍ في ضوء القاعدة النحوية. أمّا عن المعنى فمتفق؛ ذلك أنّ الخاشع-أو الخُشَعُ أو الخاشعة-أبصارهم من يخرجون من الأجداث-أي القبور-وهم كثر كالجراد المنتشر وأبصارهم في دهشة من هول الموقف عند البعث. وقد أثبتت القراءتان أنّ في القرآن من لهجات العرب المختلفة.

(1) معاني القرآن، الفراء، 3/4، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 65/5-66.

(2) ينظر: المنتهى، الخزاعي، ص988، سوق العروس، الطبري، ص693، والنشر، ابن الجزري، ص638، والبدور الزاهرة، النّسّار، 335/2.

(3) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص495، الموضح، ابن أبي مريم، ص751.

(4) معاني القرآن، الفراء، 15/3.

(5) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 86/5.

(6) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص688.

(7) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 126-125/10.

(8) ينظر: الكشف، الزمخشري، 326/4، ومدارك التنزيل، النسفي، ص1171.

موضع الواقعة: ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ﴾ [75] الواقعة / 75].

قرأ حمزة والكسائي وخلف (مَوْقِع) بسكون الواو دون ألف، والباقون (مواقع) بفتحها وألف بعدها⁽¹⁾. فأما من قرأ (موقع) فواحد أُفرد لأنه دالٌّ على الجمع بمعنى وقوع، فلم يجتجِ إلى جمعه⁽²⁾. إذن هو مصدر ميمي دال على الكثرة وإن كان على لفظ الواحد. ولكلِّ نجمٍ موقع. أما من قرأ (مواقع) فموافقة للفظ. ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ﴾ [75] إذ النجوم كثرة ولا يليق بمواقعها إلا أن تكون كذلك؛ أي: بقدرها.

لقد جُمع اللفظ-في قراءة العامة-على الرّغم من كونه مصدرًا؛ لأنّ المصادر وسائر الأجناس إذا اختلفت جاز جمعها كتمرٍ وثُمور⁽³⁾. هذا، وقيل: إنّ موقع اسم زمان⁽⁴⁾، كما قيل: هو اسم مكان⁽⁵⁾. إنّ القراءتين وإن تغايرتا إفرادًا وجمعًا-دالتان على الجمع؛ يتبيّن ذلك من خلال ما أضيف إليه اللفظان وهو النجوم المجموع. وقراءة الجمع موصّحة لقراءة الإفراد؛ إذ بينت أنّ المراد بالموقع المواقع، كما أنّ قراءة الإفراد مفسّرة للأخرى؛ إذ لكلِّ نجم موقعه الخاص به. وقد اختلف أهل التأويل في دلالة ذلك، فقيل: هي مساقط النجوم ومغايها في السماء؛ أي: مكان وقوعها وهو ما رجّحه الطبري (310هـ)⁽⁶⁾. -انتشار النجوم عند قيام الساعة، أو الأنواء التي كان أهل الجاهلية يقولون إذا مطّروا: مُطْرِنًا بِنَوْءٍ كذا⁽⁷⁾. نجوم القرآن؛ إذ «كان يُنزّل على النبي صلى الله عليه وسلم نُجُومًا»⁽⁸⁾. ولله أن يقسم بما يشاء.

موضع المجادلة: وهو قوله تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَقَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ فَانشُرُوا فَانشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [11] المجادلة / 11].

- (1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 428، والمستنير، ابن سوار، ص 813، والكفاية، القلانسي، ص 297، والنشر، ابن الجزري، ص 640.
- (2) ينظر: الكشف، القيسي، ص 625، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 697.
- (3) ينظر: الحجة، أبو علي، 4/413، والفريد، الهمداني، 6/88.
- (4) ينظر: روح المعاني، الألوسي، 27/153.
- (5) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، 27/330.
- (6) ينظر: جامع البيان، الطبري، 7/211، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 5/115، والكشاف، الزمخشري، 4/351.
- (7) ينظر: النكت والعيون، 5/463، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 20/218.
- (8) معاني القرآن، الفراء، 3/36. وينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 5/115، والنكت والعيون، الماوردي، 5/463.

قرأ عاصم (المجالس) بفتح الجيم وألف بعدها، وقرأ الباقون (المجالس) بسكون الجيم دون ألف⁽¹⁾. فأما قراءة الإفراد فلأنَّ المجلس واحد، وهو مجلس النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويجوز أن يكون المعنى جمعاً وإن كان اللفظ واحداً؛ كقولهم: كثر الدينار والدرهم⁽²⁾. ودلالته على الإفراد أَحْسَنُ عند السمين الحلبي (756هـ)؛ إذ المراد مجلس الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو أَحْسَنُ-عنده-من كونه واحداً أُرِيدَ به الجمع؛ لأنَّ المراد من الجمع مجالس المخاطبين⁽³⁾. ولا إشكال في ذلك؛ فقد يكون واحداً أُرِيدَ به الجمع ويكون للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دائماً؛ ذلك أنَّه مجلس واحد وإن كانت فيه مجالس، كما ذكر الهمداني (643هـ)⁽⁴⁾. أي: مجالس الرسول المختلفة.

أما قراءة الجمع-المجالس-فقليل: هو عامٌّ، والخطاب للجميع، والمجالس كثيرة ومتنوعة⁽⁵⁾. وقيل: «مجالس العلم والعلماء»⁽⁶⁾. وهو بذلك يشمل مجالس الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقيل: «مجالس الحرب»⁽⁷⁾؛ وذلك «إذا اصطقوا للحرب»⁽⁸⁾.

إنَّ الله-تعالى-يأمر المسلمين بالتأدب في مجالس الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلّها في قراءة الجمع، وفي كلّ مجلس في قراءة الإفراد تأكيداً على وجوب ذلك دائماً. وإن كان الأدب مطلوباً في جميع المجالس؛ سواء في صلاة الجمعة أو في غيره من مجالس الذكر. وهما معنيان رواهما الماوردي (450هـ) على عادته في تقصّي الأوجه⁽⁹⁾. أو في مجالس رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للذكر ولغيره، أو في مجالس العلم والعلماء؛ إذ «العلماء ورثة الأنبياء»⁽¹⁰⁾. والتأدب معهم واجب.

ذلك هو النص القرآني منفتح لاحتضان القراءات المختلفة بالدلالات المختلفة في إعجاز أفهم أهل الفصاحة والبيان.

- (1) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 628-629، والغاية، الأصبهاني، ص 410، والإقناع، ابن الباذش، ص 782، والنشر، ابن الجزري، ص 642.
- (2) ينظر: الحجة، أبو علي، 4/429، والموضح، ابن أبي مريم، ص 770.
- (3) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 10/272.
- (4) ينظر: الفريد، الهمداني، 6/115.
- (5) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 225، والكشف، القيسي، ص 632.
- (6) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 704.
- (7) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 5/139، والمحرر الوجيز، ابن عطية، 5/278.
- (8) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 20/315.
- (9) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 5/492.
- (10) مسند أحمد حديث رقم 21715، وسنن ابن ماجه، حديث رقم 223، والجامع الكبير، الترمذي، حديث رقم 2682.

موضع الحشر: وهو قوله تعالى: ﴿لَا يُقَدِّرُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسِبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر / 14].

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو (جِدَار) بكسر الجيم وفتح الدال، وألف بعدها، والباقون (جُدْر) بضمها دون ألف (1).

فمن قرأ (جدار) فهو واحد يراد به الجمع؛ ذلك أن كل فرقة منهم وراء جدار، ومن قرأ (جُدْر) فاللفظ جمع والمعنى كذلك، فهي جُدْر كثيرة يستترون بها (2). والمنطق أنهم لا يقاتلون من وراء جدارٍ واحدٍ، ولكن من وراء جُدْرٍ (3). جمعا صريحًا في قراءة العامة ومفردًا دالًا على الكثرة-أي: عموم الجنس-في قراءة ابن كثير وأبي عمرو. هذا وأضاف القيسي (437هـ) أن الجدار-بالتوحيد-قد يعني السور؛ لأنه واحد يعُمُّ جميعهم (4). وقيل في الجدر: هي النخيل والشجر؛ من أَجْدَرَ النخل إذا طلعت رؤوسه في الربيع (5). وتلك تبني على شكل جدر للحماية. فتكون الدلالة واحدة والوظيفة واحدة. وإن كنا نرجح في الجدار حائط الحماية.

لقد اختلفت القراءة إفرادًا وجمعًا، واتفقت الدلالة-بتوجيه من السياق-على جُبْن اليهود، وخوفهم من مواجهة المسلمين، فلا يقاتلونهم إلا محصنين؛ لأن الله قد قذف في قلوبهم الرعب (6). فلا يبارز هؤلاء اليهود من بني النضير المسلمين إلا من خلف حيطان (7). في قراءة الجمع، وكذا في قراءة الأفراد الدال على الجمع أو المبيّن للجمع على أن كل مجموعة من اليهود وراء جدارٍ.

موضع التحريم: وهو قوله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُنْتِي مِنْ الْآلِقِينَ﴾ [التحريم / 12].

قرأ أبو عمرو وحفص ويعقوب (كُنْتِي) بضم الكاف والتاء، والباقون (كِتَابِي) بكسر الكاف وفتح التاء وألف بعدها (8).

(1) ينظر: سوق العروس، الطبري، ص 711، والتيسير، الباني، ص 216، والكفاية، القلانسي، ص 300، والنشر، ابن الجزري، ص 643.

(2) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 512، والموضح، ابن أبي مريم، ص 771-772.

(3) ينظر: الحجة، أبو علي، ص 433/4.

(4) ينظر: الكشف، القيسي، ص 634.

(5) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، ص 289/5، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ص 376/20، والبحر المحيط، أبو حيان، ص 247/8.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ص 148/5، والكشاف، الزمخشري، ص 381/4.

(7) ينظر: جامع البيان، الطبري، ص 264/7، والوسيط، الواحدي، ص 148/4.

(8) ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 592، والمهبح، الخياط، ص 780، والنشر، ابن الجزري، ص 644، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 549.

فأما قراءة الأفراد فإمّا أن يكون كتابًا واحدًا وهو الإنجيل (*) وإمّا أن يكون مفردًا دالًّا على الجنس؛ أي: على كلِّ الكتب السأوية (1). ومّا دلّ على عموم الجنس وهو مفرد-من القرآن-قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّا لَإِنسَنَ لظُلُومٍ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم / 34].

وكذا الشّان في كتابه (2). وأمّا قراءة الجمع فقليل: الكتب هي التوراة والإنجيل (3). ولو كان كذلك لجاء مثني. وقيل: هي الكتب الأربعة بما في ذلك القرآن (4).

لقد تغايرت القراءة واتلّف المعنى؛ ذلك أنّ الكتاب إن اعتبرناه دالًّا على الجمع فالقراءتان-وفقا لذلك-متفقتان. أمّا إذا أخذنا بإفراده فيكون الكتاب المصدّق به هو الإنجيل، وعيسى عليه السلام-ابن مريم-إثمّا أنزل عليه ذلك الكتاب. ويكون في قراءة الجمع مبالغة في وصف الإيمان؛ لأنّها صدّقت بجميع كتب ربّها التي نزلت والذي لم ينزل بعد. وهو القرآن، ذلك أنّ الإنجيل قد بشر برسول من بعد عيسى اسمه أحمد عليهما السلام. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَبْنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي إِسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف / 6].

موضوعًا المعارح الأول والثاني: وهما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رِعُونَ﴾ (32) وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَتِهِمْ قَائِمُونَ (33) [المعارج / 32-33].

قرأ ابن كثير (لأمانتهم) دون ألف قبل التاء، وباقي القراء بإثباتها (لأماناتهم)، وقرأ حفص ويعقوب (شهاداتهم) بألف قبل التاء، وباقي القراء بحذفها (شهاداتهم) (5). فأمّا من قرأ أماناتهم-جمعا-فلاختلاف الأمانات، وكثرة ضروبها. وأمّا من أفرد. أمانتهم وإن كان مضافًا إلى الجماعة؛ فلائّه دالٌّ على الجنس (6). كما ذكرنا أكثر من مرّة؛ وكما قال تعالى: ﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنَ

(*) ينظر: الكشاف، الزمخشري، 434/4، ومفاتيح الغيب، الرازي، 51/30، والدر المصون، الحلبي، 693/2.

(2) ينظر: الفريد، الهمداني، 180/6.

(3) ينظر: الحجة، أبو علي، 453/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص715، والموضح، ابن أبي مريم، ص782.

(4) ينظر: جامع البيان، الطبري، 334/7، والهداية، القيسي، ص7585، والمحزّر الوجيز، ابن عطية، 336/5.

(5) ينظر: الوسيط، الواحدي، 324/4، ومدارك التنزيل، النسفي، ص1241.

(6) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص446، والمستنير، ابن سوار، ص831، والكفاية، القلانسي، ص309، والنشر، ابن الجزري، ص646.

(6) ينظر: الحجة، أبو علي، 468-469/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص724، والكشاف، القيسي، ص649، ولطائف الإشارات، القسطلاني، ص4106.

صَوْتِكِ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴿١٩﴾ [لقمان/19]. فأفرد والمعنى جمع. والقول في (شهادتهم) و(شهاداتهم) ما قيل في (أمانتهم) و(أماناتهم) ⁽¹⁾ فأغنى عن الإعادة.

والمعنى بين القراءتين متفق، والمراد منه الجمع مطابقة بين اللفظ والمعنى في قراءة الجمع، وحملًا على المعنى في قراءة الأفراد؛ لأن أصحاب الأمانات والشهادات كثر بدليل المذكور في الآية وهو لفظ (الذين).

موضع المearج الثالث: وهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَانَهُمْ إِلَى نَضْبٍ يُوفُضُونَ﴾ ﴿٤٣﴾ [المearج / 43]

قرأ ابن عامر وحفص (نَضْبٍ) بضم النون والصاد، والباقون (نَضْبٍ) بفتح النون وسكون الصاد ⁽²⁾. إنَّ النَّضْبُ جمع النَّضْبِ كَرُهْنٍ وَرُهْنٍ، وَسَقْفٍ وَسُقْفٍ. وقد يُجمع أيضًا على الأنصاب ⁽³⁾ كقوله تعالى:

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ

تُقَلِّحُونَ﴾ ﴿٩٠﴾ [المائدة/90]. ويمكن أن يكونا-النَّضْبُ والنَّضْبُ-لغتين ⁽⁴⁾. قال ابن فارس (395هـ):

«والتَّضْبُ حَجْرٌ كَانَ يُنْضَبُ فَيُعْبَدُ، ويقال هو التَّضْبُ» ⁽⁵⁾. فيكون المعنى-بذلك-واحدًا.

وقيل: إنَّ من قرأ (نَضْبٍ) بالتوحيد فهو اسمٌ مفرد لِمَا يُنْضَبُ، وهو العَلَمُ، أمَّا من قرأ (نَضْبٍ) فهو جمع نَضْبٍ وهي الأصنام ⁽⁶⁾. وعن النَّضْبِ «قال أبو عمرو: هو شبكة الصائد يُسْرَعُ إليها عند وقوع الصيد فيها مخافة افلاته» ⁽⁷⁾.

والقول: إن كان النَّضْبُ والنَّضْبُ لغتين فالمعنى واحد وإن اختلف اللفظ. وإن كان الأول-النَّضْبُ-جمع النَّضْبِ فالفرق عددي؛ إفرادًا وجمعًا، والعرب تَضَعُ الأولَ مَوْضِعَ الثاني؛ كالكلمة موضع الكلمات. والقراءتان بذلك متفتتان؛ ذلك أنَّ الكفار يسرعون يوم الحشر إلى الداعي كما كانوا يسرعون في الدنيا إلى الشيء المنصوب سواءً أكانت أصنامهم أم أعلامهم أم حتَّى شباك صيدهم أم أي عزيز عليهم مُبَجَّل. والأصنام كانت أوفر ما ذُكِرَ حَظًّا من التبجيل. بل التقديس والعبادة.

أضف إلى ما سبق أنَّ قراءة (نَضْبٍ) دالَّةٌ على الجمع لاستغراقه الجنس؛ أي: لكلِّ منصوب. ولئن كان مُحْتَمَلَ التعدد في الدنيا فهو واحد يوم الحشر؛ وهو الداعي. والفرق بين الأمرين أنَّهم كانوا يفعلون ذلك في الدنيا مسرورين وبارادتهم أمَّا يوم البعث فمُنْسَاقُونَ رُغْمًا عنهم.

(2) ينظر: المراجع نفسها، المواضع نفسها.

(3) ينظر: المنتهى، الخازمي، ص 1013، والتيسير، الداني، ص 221، والموجز، الأهوازي، ص 294، والنشر، ابن الجزري، ص 646.

(4) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 725.

(5) ينظر: الحجة، أبو علي، 4/471، والموضح، ابن أبي مريم، ص 792.

(6) مقاييس اللغة، ابن فارس. وينظر الصحاح، الجوهري، مادة (نصب).

(7) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 3/83، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 553، ونظم الدرر، البقاعي، 8/160.

(7) الترمذ المصون، الحلبي، 10/464، وروح المعاني، الألوسي، 29/66.

2-تغاير القراءة بين التثنية والجمع: نجد هذا النوع من تغاير القراءة-بين القراءة العشرة-في الربع الأخير من القرآن

في موضع واحد، وذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ

تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾ [الحجرات / 10].

قرأ يعقوب (إِخْوَيْكُمْ) بكسر الهمزة، وسكون الخاء، وتاء مكسورة، وباقي القراءة (أَخَوَيْكُمْ) بفتح الهمزة والحاء، وياء ساكنة (1).

فأما قراءة (إخوتكم) فظاهر أنه للجماعة وأما قراءة (أخويكم) فظاهر أيضاً أنه تثنية الأخ. ومن قرأ (إخوتكم) فحجته أن الطائفة جمع وإن كان واحداً في اللفظ. فالطائفتان محمولتان على المعنى لا على اللفظ. أما من قرأ (أخويكم) بالتثنية فملاً على اللفظ (2). هذا وقيل إن قراءة التثنية المراد منها «الجمع لأنه عام في كلّ مُسْلِمَيْنِ تَخَاصُّمًا» (3). تقدير الكلام: إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين كلّ اثنين منهم.

وقال ابن عطية (546هـ) -وتبعه أبو حيان (745هـ) - في قراءة أَخَوَيْكُمْ: «ذلك رعاية لحال أقلّ عدد يقع فيه القتال والتشاجر» (4). إذ أقله بين اثنين، وأكثره غير محدود.

إنّ الأخوة في هذه الآية أخوة الدين. قال الطبري (310هـ): «(إنّما المؤمنون إخوة) في الدين (فأصلحوا بين أخويكم) إذا اقتتلا بأن تحملوهما على حكم الله وحكم رسوله» (5). ولذلك قيل: «أخوة الدين أثبت من أخوة النسب، فإنّ أخوة النسب تنقطع بمخالفة الدين. وأخوة الدين لا تنقطع بمخالفة النسب» (6). مثال ذلك: أخوة الإسلام التي لا يشترط فيها اتحاد النسب؛ فالمسلم الأبيض أخو الأسود، والأعجمي أخو العربي.

قال تعالى: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ

قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ [آل عمران / 103]. وقال صلى الله عليه وسلم: «المسلم أخو المسلم لا

يظلمه ولا يسلمه، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرّج عن مسلم كربة فرّج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة» (7). كما روي عنه صلى الله عليه وسلم

(1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 412، والتلخيص، الطبري، ص 415، ومفردة يعقوب، ابن الفخام، ص 247، والنشر، ابن الجزري، ص 635.

(2) ينظر: الحجة، أبو علي، 4/364، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 675-676.

(3) الفريد، الهذلي، 5/663.

(4) المحرر الوجيز، ابن عطية، 5/148، والبحر المحيط، أبو حيان، 8/111.

(5) جامع البيان، الطبري، 7/82. وينظر: الهداية، القيسي، ص 7001.

(6) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 19/383.

(7) صحيح مسلم، حديث رقم 2580، واللفظ له. وينظر: صحيح البخاري، بلفظ قريب، حديث رقم 2310.

أَنَّ قَالَ: «لا تَحَسُّسُوا، ولا تَجَسَّسُوا، ولا تَحَاسِدُوا، ولا تَدَابَرُوا، ولا تَبَاغَضُوا وكونوا عباد الله إخواناً» (1). تأكيداً في كتاب الله وسنة نبيه الكريم على أخوة المسلمين.

إنَّ القراءتين وإن اختلفتا تثنية وجمعاً للفظ إلا أنَّ المعنى متفق؛ إذ أمر الله تعالى بالإصلاح بيت متخاصمي المسلمين في أقلِّ عدد، وهما الأخوان في قراءة التثنية. والخصومات قد تقع بين اثنين، ثم ينتصر لكلِّ منهما جماعته فيتوسَّع الخلاف إلى الجماعة، وهو الذي تجسَّده القراءة الأخرى، ويؤكد سبب نزول الآية؛ الذي فواه وإن كان مختلفاً فيه -أنَّه لخلافٍ بين اثنين امتدَّ التناؤش إلى الجماعتين سواءً أكانا عبد الله بن رواحة وعبد الله بن أبي بن سلول أو المرأة من الأنصار وزوجها من غيرهم أو الأوسي والخزرجي (2). فقد بدأ بين اثنين.

3- التغاير بين الجمع وجمع الجمع: لقد اختلف القراء العشرة قراءةً للألفاظ بين الجمع وجمع الجمع في الربع الأخير من القرآن في موضعين:

الأول: في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلِكُ مَقْرِنِينَ ﴾ (53) [الزخرف / 53].

قرأ يعقوب وحنفص (أسويرة) بسين ساكنة من غير ألف، والباقون (أساويرة) بسين مفتوحة ممدودة بألف (3). واختلف أهل اللغة والتأويل تبعاً لذلك؛ فقيل: إنَّ أسويرة وأساويرة لغتان (4). وقيل: إنَّ أسويرة -على وزن أفعلة- جمع سوار، كأحمره جمع حمار، أما أساويرة -على وزن أفاعلة- فجمع أساور؛ أي: جمع الجمع (5). وجوز فريق ثالث الوجهين. قال الفراء (207هـ): «من قرأ أساويرة جعل واحداً إسوار، ومن قرأ أسويرة فواحداً سوار. وقد تكون الأساويرة جمع أسويرة. كما يقال في الأسقية: أساقي، وفي الأكرع: أكرع» (6).

(2) صحيح البخاري، حديث رقم 5717، واللفظ له. وينظر بلفظ قريب: مسند أحمد، حديث رقم 7858، وصحيح مسلم، حديث رقم 2563.

(3) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 330/5-331، وأسباب النزول، الواحدي، ص 392، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 375-374-373/19، ولباب التأويل، الخازن، 179/4، وإرشاد الرحمن لأسباب النزول، الأحموري، ص 652-653.

(4) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 389، والمهجع، الخياط، ص 733، والنشر، ابن الجزري، ص 631، وإتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 496.

(5) ينظر: المقاييس، ابن فارس، وأساس البلاغة، الزمخشري، والقاموس المحيط، الفيروز آبادي، مادة (سور)، والموضح، ابن أبي مريم، ص 708-709.

(6) ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ص 515، والحجة، ابن خالويه، ص 209، والكشف، القيسي، ص 587-588، ومختار الصحاح الرازي، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (سور).

(1) معاني القرآن، الفراء، 328/2. وينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 462، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 415/4، والحجة أبو علي، 413/4، والتبيان، العكبري، ص 1140.

إنّ في القراءتين سَوَاءً اتَّفقتا-باعتبار الأُسُورة والأَساور لغتين-أم اختلفتا كنايةً عن رفعة المنزلة؛ ذلك أنّ الرجل إذا كان عظيمًا وسيّدًا تَجِبُ طاعته سَوْرُوهُ؛ أي: ألبسُوهُ سِوَارًا، وطَوَّقُوهُ بِطَوُوقٍ من ذهب (1). إذ «كان عَادَةَ الوَفْتِ وَزَيِّ أهل الشَّرَفِ» (2). ذلك كان قَوْل فِرْعَوْنَ إنكارًا لما جاء به موسى-عليه السلام- ومحاجة له. والمعنى: لو كان أَفْضَل مِنِّي وكان رسولًا لأُلْقِي عليه علامة (3). وإن كان في زيادة العدد-أي جمع الجمع-مبالغة في المعنى. والغاية متفقة بين القراءتين؛ إنكار نبوءة موسى-عليه السلام-لانعدام علامتها مكابرةً من فرعونَ وطغيانًا.

الثاني: قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُ جَمَلٌ صُفْرٌ﴾ (33) [المرسلات / 33].

قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص (جَمَالَةٌ) بغير ألف بعد اللّام، وباقي القراء العشرة (جَمَالَاتٌ) بالألف. وقرأ رويس (جَمَالَات) بالألف وضمّ الجيم، وباقي القراء بكسرها (4). فأما جَمَالَةٌ فجمعُ جَمَلٍ كَحَجْرٍ وَحِجَارَةٍ، وأما جَمَالَاتٌ فجمعُ جَمَالٍ كِرِجَالٍ وَرِجَالَاتٍ، وَيُوتٍ وَيُوتَاتٌ (5). وقد لَحِقَتْ التاء (جَمَالَةٌ) لتأنيث الجمع، وَلَحِقَتْ (جَمَالَاتٌ) لتصحيحه (6). وأما رواية رويس عن يعقوب-جَمَالَات-فلا تاء جمع جَمَلٍ (*) أو جمع جَمَالَةٍ، وهو الحَبْلُ من حِبَالِ السَّفِينَةِ (7). وهي موافقة للقراءة الشاذة، قراءة ابن عباس وغيره (8).

لقد تغايرت القراءة بين الجمع وجمع الجمع والمعنى متقارب؛ إذ كلاهما للكثرة مع اختلافٍ في درجتها. والعبرة إنّما فيما سيقتنا لأجله؛ وهو وصف لنار جهنّم كيف ترمي بشرير ألسنتها كالقصور في عِظَمها وعلوّها، وكالجمال في سَوَادِها إذ يُقال للإبل السوداء اللَّون التي يشوب سوادها صفرة إبل صُفْرٌ (9). كما قيل عن الجمالة والجمالات-زيادة عن كونها الجمال-هي حِبَالُ السَّفَنِ العِظَامِ، أو هي حِبَالُ الجُسُورِ أو هي قطع النحاس (1).

(2) ينظر: الوسيط، الواحدي، 77/4، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1170، والبحر المحيط، أبو حيان، 23/8، ولباب التأويل، الخازن، 111/4.

(3) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، 62/19.

(4) ينظر: جامع البيان، الطبري، 528/6، وأنوار التنزيل، البيضاوي، 93/5، والجواهر الحسان، الثعالبي، 185/5.

(5) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 457، والمنتقى، الخزاعي، ص 1027، والكفاية، القلانسي، ص 313، والنشر، ابن الجزري، ص 650.

(6) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 115/3، والحجة، ابن خالويه، ص 237، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 744، إيضاح المعضلات وكشف المشكلات، الباقولي، 403/2، والكشاف، الزمخشري، 513/4.

(7) ينظر: الحجة، أبو علي، 509/4، والكشف، القيسي، ص 665.

(*) فيكون كقراءة جَمَالَةٍ.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 268/5، الفريد، الهمداني، 315/6.

(9) ينظر: المحتسب، ابن جني، 347/2، ومفاتيح الغيب، الرازي، 276/30، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 511/21.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 268/5، وجامع البيان، الطبري، 434/7، وإعراب القرآن، النحاس، 119/5، والوسيط الواحدي، 409/4.

النحاس⁽¹⁾. كل ذلك شبه به الله تعالى ألسنة شرر نار جهنم، وفي الجمع دلالة على الكثرة، وفي جمع الجمع زيادة دلالة عليه مبالغة.

إنه منظر رهيب لما أعدّه الله للمكذّبين-من عباده-بالبعث والحساب والعذاب.

4-التغاير بين جمع القلة وجمع الكثرة: وذلك في موضع واحد، في قوله تعالى:

﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾ [نوح/25].

قرأ أبو عمرو (خَطَايَاهُمْ) بفتح الطاء والياء والياء وألف بعد الياء وضمّ الهاء، والباقون (خَطِيئَاتِهِمْ) بكسر الطاء الممدودة بالياء بعدها همزة مفتوحة ممدودة بألف، وبعدها تاء مكسورة، مع كسر الهاء⁽²⁾. فمن قرأ (خطيئاتهم) فجمع المؤنث السالم، وهو دالّ على القلة خلافاً لجمع التكسير مما لم يكن من الأوزان الدالة على القلة⁽³⁾. لذا كانت قراءة أبي عمرو «خطاياهم» مثل (قضاياهم) محبّة أن الخطايا أكثر من الخطيئات؛ لأن جمع المؤنث بالتاء في الأغلب من كلام العرب أن يكون للقليل مثل نخلة ونخلات، وبقرة وبقرات⁽⁴⁾. لذا «قال الأصمعي (216هـ): كان أبو عمرو (154هـ) يقرأ (خطاياهم) يقول: إنّ قوما كفروا ألف سنة كانت لهم خطيئات؟ لا بل خطايا»⁽⁵⁾. فقد لبث نوح عليه السلام في قومه ألف سنة-إلا خمسين-يدعوهم وهم كفّار لا يؤمنون.

كان ذلك مبرر اختيار أبي عمرو للقراءة بجمع التكسير؛ كون مدة بقاء قوم نوح على الكفر قاربت ألف سنة. فالأحرى أن يكون لهم من الخطايا الكثير. «لما كان الكافر قد أخطأ ثلاث مرات: بكفره في الإيمان بالطاغوت، وتكذيب ربه، وتكذيب رسوله صلى الله عليه وسلم، وكان ذلك كافياً في استحقاقه للأخذ قال (خطيئاتهم) جامعا له جمع السلامة في قراءة الجماعة، وأفهمت قراءة أبي عمرو بجمع التكسير أن لهم مع هذه الأمهات الكافية في الأخذ من الذنوب ما يفوت الحصر يوجب تغليظ ذلك الأخذ»⁽⁶⁾ أي: إنّ قراءة العامة باعتبار ثلاث كفرات عامة بينت قراءة أبي عمرو أن تلك الأخيرة متضمنة أنواعا كثيرة من الخطايا كالإساءة إلى نوح عليه السلام ومن اتبعه بشتى أنواع الإساءة، والتقرب إلى الطاغوت وغيرها من الآثام.

(2) ينظر: التكت والعيون، الماوردي، 180/6، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 512/21، ومفاتيح الغيب، الرازي، 276/30، والبحر المحيط، أبو حيان، 398/8.

(3) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 653، والمستنير، ابن سوار، ص 832، والنشر، ابن الجزري، ص 646، والبدور الزاهرة، النشار، 391/2.

(4) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الاسترابادي، 700/2 وارتشاف الضرب، أبو حيان، ص 405.

(5) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 726. وينظر: الكشف، القيسي، ص 337.

(6) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 726. وينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 266/21.

(1) نظم الدرر، البقاعي، 176/8.

اختلفت القراء العشرة قراءة -في الربع الأخير من القرآن- للضمائر، كما اختلفوا في الألفاظ من حيث النوع أو الجنس والعدد.

فأما الأول-الضمائر- فتغايرت القراءة بين جمع المخاطبين وجمع الغائبين في واحد وثلاثين موضعاً، بعضها مكرر. وذلك موافقة لما تقدّم في قراءة، والتفاتاً من ضمير آخر في غيرها. أمّا عن الدلالة؛ فإمّا أن تكون قراءة المخاطبين متضمنة للغائبين لأنّ الخطاب أَوْعَبُ، كما في مواضع (ص/29)، و(الشورى/25)، و(الحجرات/18) و(المنافقون/11)، و(ق/32)، و(الحديد/16)، و(الإنسان/30). مع المبالغة في المعنى خطاباً لقوة الحضور وغيباً لما فيه من تحقير وتجاهل في مواضع دون أخرى تبعاً للسياق، كما في مواضع (غافر/20-21-58) و(الزخرف/85-89)، و(الحاقة/41)، و(القمر/26)، و(الملك/28)، و(الحاقة/42)، و(المدثر/56) و(القيامة/20-21)، و(الانفطار/9)، و(الأعلى/16)، ومواقع الفجر. كما لمسنا-في قراءة الخطاب تشريعاً للمخاطبين دون تحقير للغيب في بعض المواضع- تبعاً للسياق دائماً- كما في (ص/53).

هذا وتغايرت القراءة بين الغائب المفرد والمتكلم الجمع؛ بالعود على المذكور لفظاً مفرداً في الأولى، وبتعظيمه في الثانية، وكلاهما لله تعالى في جميع المواضع.

أمّا عن تغاير القراءة بين المتكلم والغائب المفرد فتجسّد في موضع (محمد/25). واتّفق أهل التأويل في كون الله-تعالى- الفاعل في قراءة المتكلم، واختلفوا في قراءة الغيب؛ بين كونه لله-كما في القراءة الأولى- وبين كونه للشيطان لعنة الله عليه. وكانت الآية منفتحة للدالتين.

اختلفت قراءات العشرة كذلك بين المخاطب والغائب المفرد في موضع (الزخرف/24) وتغايرت الدلالة بين حكاية ما قاله النذير المذكور في الآية السابقة؛ في قراءة (قال) وبين ما أمر أن يقوله في قراءة (قل). كما اختلفت قراءات العشرة-بين المتكلم المفرد والجمع في الموضع نفسه- (الزخرف/24)- بين (جتتكم) و(جتناكم) وتغايرت الدلالة-تبعاً لذلك- بين التعظيم اللفظي المعنوي في قراءة الجمع والمعنوي في قراءة المفرد. وهو على غرار تغاير القراءة بين الغائب المفرد والمتكلم الجمع؛ الضمير فيه لله تعالى.

أمّا عن تغاير القراءة بين المخاطب المفرد والجمع في موضع (الانشقاق/19) في (لَتَرْكَبُنَّ) و(لَتَرْكَبُنَّ)- فاختلف أهل التأويل في صاحب الضمير في القراءتين؛ بين كونه الرسول صلى الله عليه وسلم وبين كونه الإنسان عموماً أو أنّه للسماء. واحتملت الآية جميع ذلك.

كذا تغايرت القراءة بين المفرد والمثنى الغائبين في موضع (الزخرف/38) في (جاءنا) و(جاءانا)، وكان الضمير للكافر في قراءة الأفراد، وللکافر وقربنه في قراءة التثنية.

آخره التغاير بين ضمير الغائب المفرد المذكور والمؤنث، وذلك في موضع (الدخان/45)؛ فبين عَوْدِهِ على طعام الأثيم، وعَوْدِهِ على الشجرة، شجرة الزقوم.

وأما الثاني-التغاير من حيث النوع والعدد-فالأول منه كان تغاير القراءة تأنيثاً وتذكيراً مع اتفاق المحال عليه للتأنيث المجازي؛ إذ يجوز معه تأنيث الفعل وتذكيره عند النحاة. أما المفسرون فرأوا في التأنيث مطابقة للفظ. في حين تأولوا قراءة التذكير بالحمل على المعنى، وذلك في (المعذرة والاعتذار)، و(السموات وجمع السموات) و(الفدية والقداء)، و(النجوى والتناجي)، و(الغنائم والفيء) و(الخافية والخافي)، و(جماعة الملائكة وجمع الملائكة)، و(النطفة والمني). أو للصرف وللصنع منه في (طوى وطوى) و(ثمود وثموداً).

أما الشق الثاني-من التغاير النوعي والعددي-فكان التغاير العددي، الذي تراوح بين الإفراد والجمع. وكان المعنى-مع تغاير القراءة-متفقاً؛ إما لدلالة المفرد على الجنس أو لتضمن قراءة الجمع قراءة الإفراد. إضافة إلى دلالات أخرى تلتئم في مضامنها. كل ذلك بتوجيه من السياق.

كما تراوح بين التثنية والجمع؛ يجسده موضع (الحجرات/10). بين (أَخْوَيْكُمْ) و(إِخْوَتِكُمْ)، وبيننا أن الإصلاح في قراءة التثنية لكون التنازع يبدأ في أقله بين اثنين، وفي قراءة الجمع حملاً على اللفظ وهو دلالة الطائفة على الكثرة.

آخر تغايرين كانا بين الجمع وجمع الجمع، وبين جمع القلة وجمع الكثرة؛ الأول تجسد في موضعي (الزخرف/53) بين (أَسْوَرَة) و(أَسَاوِرَة) و(المرسلات/33) بين (جَمَالَة) و(جَمَالَات)، أما الثاني فتجسد في موضع نوح بين (خطيئاتهم) و(خطاياهم) وكان المعنى متفقاً بين القراءتين مع زيادة المبالغة-في الدلالة-في القراءة بجمع الجمع وجمع الكثرة.

الباب الثاني: أثر التغيرات التركيبية والأسلوبية في الدلالة

الفصل الأول: أثر التغيرات الإعرابي في الدلالة

الفصل الثاني: أثر تغير العلاقات التركيبية وتغير الأسلوب في الدلالة

الفصل الأول: أثر التغير الإعرابي في الدلالة

أولاً: تغير إعراب الأسماء

ثانياً: تغير إعراب الأفعال

تمهيد:

في الربع الأخير من القرآن نوعٌ من التغيّر القرائي-بين القراء العشرة-مخالّف لما تمّ تناوله سابقاً؛ فهو غير منصّبٍ على بنية الكلمة وإثماً على حركتها الإعرابية، سواءً أتلّق الأمر بالأسماء أم بالأفعال. سيحاول هذا الفصل الوقوف على مواضع اختلاف القراءة؛ بدءاً بالأسماء ثمّ الأفعال. مركّزاً على الآثار الدلالية الثّاجمة عن ذلك.

أولاً: تغيّر إعراب الأسماء:

جملة من الأسماء في الربع الأخير من القرآن تغيّرت حركتها الإعرابية بين الرفع والتّصّب، وأخرى بين الرفع والجرّ، وثالثة بين التّصّب والجرّ. وأخيرة بين الرفع والنصب والجرّ. فما مدى تأثير ذلك في دلالة الآية محل اختلاف القراءة، وفي القرآن ككل؟

أ-تغيّر القراءة بين الرفع والتّصّب: وكان ذلك في عشرة مواضع كما هو مبين:

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
ص / 84	الحقّ-الحقّ
الجاثية / 4-5	آيات-آيات / آيات-آيات
الجاثية / 21	سواءً/ سواءً
الجاثية / 32	كلّ/ كلّ
الذاريات / 23	السّاعة/ السّاعة
الطور / 23	مثلماً/ مثلماً
الحديد / 10	لغو-تأثيم / لغو-تأثيم
المعارج / 16	كلّ/ كلّ
الإنسان / 21	نزاعة/ نزاعة
المسد / 4	حمالة/ حمالة

كانت تلك مواضع تغيّر القراءة رفعا ونصبا وفيما يلي التّفصيل:

موضع (ص): وهو قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ ﴾ (84) [ص / 84].

قرأ عاصم وحمزة وخلف بالرفع في الأول (فالحقّ) وباقي القراء العشرة بالتّصّب (فالحقّ) (1).

(1) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص381، والكمال، ابن جبارة، ص629، والمستنير، ابن سوار، ص766، والنشر، ابن الجزري، ص625.

قال الزجاج (311هـ): «فمن رفع فعلى ضربين؛ على معنى: فأنا الحقُّ والحقُّ أقولُ. ويجوز رفعه على معنى فالحقُّ مَنِيَّ»⁽¹⁾. أي: الرفع على حذف المبتدأ في الأول، وعلى حذف الخبر في الثاني. وتقدير المبتدأ -على ما ذكره الفراء (207هـ-) (أنا) أو (هو)⁽²⁾. فيكون عائداً على كلام الله تعالى. وَيَعْضُدُ كَوْنُ المَحذُوفِ المَبْتَدَأِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلِيَهُمْ الْحَقِّ أَلا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ [الأنعام / 62]. فقد وصف الله -تعالى- نفسه بالحق. في حين ويعضد كون المحذوف الخبر قوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة / 147]. ذكر ذلك أبو علي (377هـ)⁽³⁾.

هذا وذهب أبو حيان (745هـ) إلى جواز كون المحذوف الخبر لكن بتقدير: الحقُّ أنا⁽⁴⁾. وأجاز غيره أن يكون الخبر المحذوف (قَسَمِي) و(الْحَقُّ أَقُولُ) اعتراض بين القسم وجوابه ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص / 85] غرضه التوكيد⁽⁵⁾. والمعنى: أقسم بالحق -والحقُّ أقول- لأملأنَّ جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين. وقد حذف حرف القسم الواو. وهذا الأخير إذا حذف نُصِبَ المَقْسَمُ بِهِ.

أما قراءة النَّصْبِ فعلى أوجه؛ إما أن يكون على الإغراء، أي: اِلْزَمُوا الْحَقَّ⁽⁶⁾. أو بمعنى: فاذا ذكر الحقُّ⁽⁷⁾. أو على حذف الفعل. تقديره: فالحقُّ أقولُ⁽⁸⁾. أي: فالحقُّ أقولُ والحقُّ أقولُ لأملأنَّ جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين. فيكون تأكيداً لفظياً. أو هو بمعنى، فأحِقُّ الحقَّ⁽⁹⁾. قال تعالى: ﴿وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس / 82]. كما قال: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الأنفال / 8]. إضافة إلى ما سبق قد يكون النصب على

(1) معاني القرآن، وإعرابه، الزجاج، 342/4.

(2) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 293/2.

(3) ينظر: الحجة، أبو علي، 254/4.

(4) ينظر: البحر المحیط، أبو حيان، 392/7.

(5) ينظر: الكشف، الزمخشري، 81/4.

(6) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 440، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 254/2.

(7) ينظر: التبيان، العكبري، ص 1107.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 342/4.

(9) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 618، والموضح، ابن أبي مريم، ص 566، والفريد، الهمداني، 443/5.

القَسَمِ و (الحَقُّ) مَقْسَمٌ به كقولك: بالله لأفعلن. أي: بالحقِّ لأملأن. والمعنى: لا أقول إلا الحقَّ (1). و(والحقُّ أقول) جملة اعتراضية. وقد نَسَبَ القيسي (437هـ) القول بأنه قسم للفراء (207هـ) (2). والذي ذكره في معاني القرآن-«مَنْ نَصَبَ (الحَقُّ والحَقُّ) فعلى معنى قولك: حَقًّا لَاتَيْتَكَ، والألف واللام وطَرَحَهُمَا سَوَاءً» (3). والمعنى: لأملأن جَهْمَ حَقًّا. فهو مصدر مَوْكِدٌ لمضمون الجملة. وهذا المصدر لا يجوز تقديمه عند جمهور النحاة؛ إذ هو مخصوصٌ بالجملة التي جزأها معرفتان جامدتان جمودًا مَحْضًا. وقد يجوز أن يكون الخبر نكرة والمبتدأ ضمير نحو: هو زيدٌ معروفًا، وهو الحقُّ بَيِّنًا، وأنا الأمير مفتخرًا، ويكون ظاهرًا كقولك: زيدٌ أبوك عطوفًا (4).

وللإشارة لقد خطأ الفراء فيما ذهب إليه-بعض النحويين؛ لأنَّ ما بعد اللام لا يعمل فيما قبله؛ لأنَّه مقطوعٌ عنه (5). وهو على التشبيهه بالقسم عند أبي علي (377هـ) فيكون (الحَقُّ) منصوبًا بما ينصب به القسم. وتقديره: الحقُّ لأملأن. أي منصوبًا بحرف القسم المحذوف (6). فكأنه «قال فبالحقِّ. فحذف الباء. كما تقول: الله لأفعلن. أي: بالحقِّ لأملأن جَهْمَ». "والحقُّ أقول" اعتراض بين القسم وجوابه» (7) دائمًا. وهو قول الزمخشري (538هـ) كما ذكرنا. والفرق الوحيد أن الزمخشري جعله قسمًا، أما أبو علي فجعله شبيهًا به.

إنَّ القول بأنَّه قسم يعني أنَّ حرف القسم قد حُذِفَ منه (*) فتعدَّى الفعل بذلك فنصبه (8). قال المبرد (285هـ): «واعلم أنَّك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبتُه لأنَّ الفعل يصلُ فيعملُ. فتقولُ الله لأفعلن» (9). أكَّد على ذلك ابن يعيش (643هـ) بقوله: «اعلم أنَّ اللَّفْظَ إِذَا كَثُرَ فِي أَلْسِنَتِهِمْ وَاسْتَعْمَلَهُمْ آثَرُوا تَخْفِيفَهُ، وَعَلَى حَسَبِ تَفَاوُتِ الْكَثْرَةِ يَتَفَاوُتُ التَّخْفِيفُ. وَلَمَّا كَانَ الْقِسْمُ تَمَّا يَكْثُرُ

(1) ينظر: الكشاف، الزمخشري، 81/4.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، القيسي، 255/2.

(3) معاني القرآن، الفراء، 294/2.

(4) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 394/7، وروح المعاني، الأوسى، 229/23.

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 241/18.

(6) الحجة، أبو علي، 253/4.

(7) كشف المشكلات، الباقولي، 269/2.

(*) قال سيبويه: «واعلم أنَّك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجرِّ نصبتُه». الكتاب، سيبويه، 497/3. وينظر: شرح

الكافية، الاسترابادي، 1193/2.

(8) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 566، والدر المصون، الحلبي، 400/9.

(9) المقتضب، المبرد، 326/2.

استعمله. ويتكرر دَوْرُهُ بِالْعُوَا فِي تَخْفِيفِهِ مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ»⁽¹⁾. فحذفوا القسم-كما في قولك للضيف: لتأكلن. وتقديره: والله لتأكلن-وحذفوا أداته-كما الشأن في الآية بين أيدينا-كما حذفوا جوابه في قولهم: أنت والله صادق. باعتبار (والله) اعتراضاً بين المبتدأ (أنت) والخبر (صادق). ولك أن تقدّر الجواب من سياق الكلام.

أنظر ما نتج عن تغير القراءة رفعا ونصبا من دلالات. والعجيب أنّ الآية تحتلها جميعا؛ لا يدفع بعضها بعضا ولا تُرَجَّحُ واحدة على حساب غيرها، بل تعمل في انسجام تامّ في رسم الدلالة؛ فالله حقّ والحقّ منه. وكلامه حقّ. في إحالةٍ بَعْدِيَّةٍ إِلَى (الْحَقِّ) يُفَسِّرُهُ (وَالْحَقُّ أَقُولُ). وَقَسَمُهُ حَقُّ، وهو من كلامه. هذه الدلالات الناتجة عن رفع (الحقّ). أمّا النصب فيوجه المعنى إمّا إلى الإغراء، أي: الزموا الحقّ أو بتقدير فعل محذوف: فالحقّ أقول على ما ذكره الزجاج (311هـ) فتكون جملة: الحقّ أقول-المذكورة الفعل-تأكيدا لفظيا. أو بمعنى: فاذكر الحقّ، أو قسما حذف حرفه. أي: أقسم بالحقّ.

لقد ردّ الله على الشيطان-الذي توعد بإغواء الناس-بأنّه مدخل إياه ومن تبعه منهم جهنّم. ذلك الحقّ وذلك كلامه؛ وهو حقّ. أو قسما بالحقّ-ولله أن يقسم بما يشاء-تأكيدا لعقابه لهم كلّ ذلك في قراءة (الحقّ) وتوكّده قراءة (الحقّ) نصبا قسما بحذف الحرف، وإخبارا بحذف الفعل. والمعنى: الحقّ أقول أو أحيقّ الحقّ، وهو العذاب الحاقّ بهؤلاء. كما يجوز أن يكون أمرا بتقدير فعل؛ أي: الزموا الحقّ فيكون موجها لعباده حتى تكون لهم النجاة والسلامة من النار من إمتثال منهم لأمره. تلك بلاغة القرآن وذلك إعجازه؛ المعنى الكثير في اللفظ القليل في ضوء تغير القراءة.

موضع الجائية الأول: وهو قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ - آيَةُ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ④﴾ وَأَخْلَافٍ لَيْلٍ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ آيَةُ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ⑤﴾ [الجائية / 4-5].

قرأ حمزة والكسائي ويعقوب بخفض التاء من (آيات) في الموضعين، وباقي القراء بالرفع (آيات) (2). فمن خفض (آيات) في الموضعين، فلائنه في محلّ نصبٍ عطفاً على اسم (إنّ) في ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ ③﴾ [الجائية / 3]. وذلك بتقدير (في)، أي: وفي اختلاف الليل والنهار. حتى لا تعطف على عاملين. وقد سبق ذكرها-أعني (في)-مما يسوغ الحذف (*). أمّا من رفعها-آيات-فهي عند

(1) شرح ابن عييش على المفضل، 94/9.

(2) ينظر: المنتهى، الخزامي، ص 965، والتلخيص، الطبري، ص 407، والمبج، الخياط، ص 739، والنشر، ابن الجزري، ص 632.

(*) أضاف السمين الحلبي وجهاً آخر؛ وهو التأكيد لآيات السابقة الذكر. ينظر: الدر المصون، 636/9.

أكثر النحاة على وجهين؛ إمّا للقطع والاستئناف على معنى: وفي خلقكم آيات. فيكون من باب عطف جملة على مثلها. وإمّا للعطف على موضع (إنّ) وما عمّلت فيه، وهو الابتداء⁽¹⁾.

هذا وأضاف النحاس (338هـ) وجهاً ثالثاً، وهو أن تكون الجملة المعطوفة في موضع الحال⁽²⁾. وعلّق ابن عطية (546هـ) قائلاً: «وقال بعض الناس: يجوز أن يكون جملةً في موضع الحال، فلا تكون غريبة على هذا»⁽³⁾. أي: حتى لا تعطف جملةً تامة الانفصال على مثلها؛ لأنّ الفصل بين الجمل-أي ترك-العطف يكون لتمام الاتصال أو لتمام الانفصال، والوصل لما هو بينهما⁽⁴⁾.

إنّ الأرجح الوجهان الأولان؛ لأنّ في حمل الجملة على الحال تكلفاً؛ إذ يصير المعنى: وفي السماوات والأرض آيات للموقنين حال كونها في اختلاف الليل والنهار، وذلك ليس بمستساغ.

لقد تغيرت القراءة رفعاً ونصباً بالكسرة نيابةً عن الفتحة-كون (آيات) جمع مؤنث سالم ولم يتغيّر من دلالة الآيتين الكثير. اللهم يجعل الكلام منقطعاً عما قبله نحوياً؛ استئنافاً في قراءة (آيات) أو تابعاً له بالعطف على موضع ركن من أركان الجملة السابقة وهو اسم (إن) في قراءة (آيات) نصباً. أو على موضع الجملة ككلّ، وهو الابتداء رفعاً. دون إغفال وجه التأكيد لـ (آيات) نصباً.

أمّا من حيث الدلالة فالكلّ مترابط، ومتضافر في تبيان حجج الله تعالى على خلقه؛ إذ في خلق السماوات والأرض، وفي خلق البشر، وما بثّ من دابة، وفي تعاقب الليل والنهار، وفي المطر المنزل من السماء، وفي تصريف الرياح؛ في كلّ ذلك آيات للموقنين ابتداءً وعطفاً على المبتدأ رفعاً وبدخول (إن) تأكيداً للكلام نتج عنه حمل (آيات) على اسم (إن) عطفاً.

موضع الجائية الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مِّنْجَاهُمْ وَمِمَّا كَفَرُوا ﴾ [الجائية/21]

قرأ حفص وحمة والكسائي وخلف بالنصب (سواءً)، وباقي القراء العشرة (سواءً) بالرفع⁽⁵⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 431/4، والحجة، أبو علي، 330/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 658، والكشف القيسي، ص 594.

(2) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 140/4.

(3) المحرر الوجيز، ابن عطية، 80/5.

(4) ينظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص 188.

(5) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 404، والمستنير، ابن سوار، ص 785، والكفاية، القلانسي، ص 283، والنشر، ابن

الجزري، ص 632.

فأما قراءة الرّفْع-سواءً-فعلى الابتداء. قال الزجاج(311هـ): «والاختيار عند سيويه والخليل وجميع البصريين (سواءً) بالرفع»⁽¹⁾. وإلى ذلك ذهب النحاس(338هـ) مستشهداً بقول أبي الدرداء: «يُبْعَثُ النَّاسُ عَلَى مَا مَاتُوا عَلَيْهِ»، وقول مجاهد: «المؤمن يموت على إيمانه، ويبعث عليه. والكافر على كفره ويبعث عليه». مضيئاً أنّ النَّصْبَ غير مستساغ؛ لأنّه من غير هذه الجهة⁽²⁾. إنّ المبتدأ في قراءة الرّفْع هو (محيّاهم)، و(مماّتهم) معطوف عليه، والخبر (سواءً)⁽³⁾. والجملة (سواءً محيّاهم ومماّتهم) إمّا في محلّ نصب بدل من المفعول الثاني ل(نَجَعَلْ)، وهو الكاف، والضمير في (محيّاهم ومماّتهم) بذلك للمجترحين السيئات وللمؤمنين، أو في محلّ نصب حال من الضمير في (نَجعلهم) أو في (كالذين). وقيل: الجملة مستأنفة، ولا محلّ لها من الإعراب؛ للوقف على (وعملوا الصالحات)، والضمير بذلك-في محيّاهم ومماّتهم-للكتّار دون المؤمنين. والمعنى: محيّاهم ومماّتهم سواءً في السوء⁽⁴⁾. لا كما ذكر الأزهري(370هـ) وابن خالويه(370هـ) من أن (سواءً) هو المبتدأ⁽⁵⁾. إذ لا مُسوّغٌ للابتداء بالنكرة في هذا الموضع، بل تقدّم الخبر واجب؛ كونه معرّفاً بالإضافة والمبتدأ نكرة⁽⁶⁾. أمّا قراءة النَّصْب-سواءً-فعلى أحدٍ وجهين؛ إمّا «على أنّه حال أو على أنّه المفعول الثاني ل(نَجَعَلْ)». وعلى أي الوجهين حملته فقد أعملته عمل الفعل فَرَفَعَتْ به المظهر⁽⁷⁾.

هذا وذكر أبو البقاء(616هـ) أنّه منصوب باعتباره المفعول الثاني ل(حسب)⁽⁸⁾. وردّه السمين الحلبي(756هـ)؛ إذ لا يصلح البتّة؛ لأنّ (حسب) وأخواتها إذا وقع بعدها (أنّ) المشدّدة أو (أنّ) الخفّفة أو الناصبة سدّت مسدّ المفعولين. ذلك رأي الجمهور، أما غيرهم كالأخفش(215هـ) فيدّعي أنّها تسدّ مسدّ واحد. ولئن تقرر ذلك فيجوز أنّ أبا البقاء قد ذهب هذا المذهب فأعرب (أنّ نجعلهم

(1) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 433/4.

(2) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 146/4.

(3) ينظر: التبيان، العكبري، ص 1152، وكشف المشكلات، الباقولي، 307/2، والبحر المحيط، أبو حيان، 47/8.

(4) ينظر: الفريد، الهمداني، 590/5.

(5) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 469، والحجة، ابن خالويه، ص 212.

(6) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 100/1، وينظر: مسوّغات الابتداء بالنكرة في شرح التسهيل، ابن مالك، 1/290

إلى 295، وشرح الكافية، الاسترابادي، 1/258 إلى 267.

(7) الحجة، أبو علي، 336/4.

(8) ينظر: التبيان، العكبري، ص 152.

مفعولا أولا و(سواءً) مفعولا ثانيا. والجواب أن الأخص قد صرح أن المفعول الثاني يكون محذوفا وهو مذكور هنا (1).

فإذا كان النَّصِب للحال فصاحبه إمَّا الضمير في (نَجْعَلُهُمْ)، أو الضمير في (كالذين آمنوا) (2). أي: نَجْعَلُهُمْ مثل المؤمنين في هذه الحال (3). أمَّا إذا كان مفعولاً ثانياً لـ(جَعَلَ) فـ (كالذين) في محل نصب حال. والمعنى بذلك (مستويا) فيرتفع عندئذ (محياهم ومماتهم) به-المقصود سواء-على الفاعلية حالا كان أو مفعولا (4). أي: إنَّ (محياهم) فاعل لاسم الفاعل، و(مماتهم) معطوف عليه. وقد ضعّفه السمين الحلبي (756هـ) -أيضا-كونَ المعنى على ذلك: «لن نجعلهم حال كونهم مثلهم سواءً. وليس معناه بذلك» (5).

وقد ذكر ابن عطية (546هـ) في تفسير الآية أنّها «على أحد معنيين؛ إمَّا أن يكون الضمير في (محياهم) يختص بالكفار المجترحين، فتكون الجملة خبراً عن أنّ حالهم في الزمن حال سوء. والمعنى الثاني أن يكون الضمير في (محياهم) يعمّ الفريقين (*)». والمعنى: أن محيا هؤلاء ومماتهم سواء. وهو كريم، ومحيا الكفار ومماتهم سواء، وهو غير كريم. ويكون اللفظ قد لَفَّ هذا المعنى وذهن السامع يفرّقه؛ إذ تقدّم إبعاد أن يجعل الله هؤلاء كهؤلاء» (6). وهو قوله (أم حَسِبَ) إذ هو استفهام معناه الإنكار (7). قال البيضاوي (691هـ): «والمعنى إنكار أن يستؤوا بعد المائة في الكرامة أو ترك المؤاخذة كما استؤوا في الرزق والصحة في الحياة» (8). أي: لن يجعل الله هؤلاء-في الآخرة-كهؤلاء. أمَّا عن الذين اجترحوا السيئات فقليل: هم عتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة. وإنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم علي بن أبي طالب، وحمزة بن عبد المطلب، وعبيدة بن الحارث حين برزوا

(1) الدر المصون، الحلبي، 649-648/9.

(2) ينظر: الموضح، ابن أبي مریم، ص 719.

(3) ينظر: التبيان، العكبري، ص 1152، وإعراب القراءات الشواذ، العكبري، ص 233.

(4) ينظر: الفريد، الهمداني، 590/5.

(5) الدر المصون، الحلبي، 648/9.

(*) ذهب الأخص إلى أنّ من جعل الضمير في (محياهم ومماتهم) للكفار فله الرفع، ومن جعله للكفار والمؤمنين فله الرفع والتصب. ينظر: معاني القرآن، الأخص، ص 517.

(6) المحرر الوجيز، ابن عطية، 85/5.

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 156/19.

(8) أنوار التنزيل، البيضاوي، 107/5.

إليهم يوم بدر⁽¹⁾. وقيل: مُجْتَرِحُو السَيِّئَاتِ هم كَقَارِ مَكَّةَ حين قالوا للمؤمنين: إِنَّا نُعْطَى فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَيْرِ مِثْلَمَا تُعْطُونَ⁽²⁾. والحقيقة إِنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ كَمَا ذَكَرَ الطَّبْرِيُّ (310هـ)⁽³⁾. يشمل كلَّ مجتَرِحِ السَيِّئَاتِ وكلَّ عاملِ الصَّالِحَاتِ وَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ.

لقد تغايرت القراءة رفعًا ونصبًا وانفتحت الآية للدلالات الناتجة عن القراءتين؛ فالله-تعالى-يبعث عباده يوم القيامة كلُّ على ما مات عليه؛ الكافر على كفره والمؤمن على إيمانه؛ أي على ما كان عليه في حياته الدنيا. هذا في قراءة (سواء) إخبارًا. وزادت المعنى تأكيدًا قراءة (سواء)؛ إذ حال الكفار والمؤمنين في الآخرة كحالهم في الدنيا؛ من حيث الكفر والإيمان. زيادة عن كون حياة الأوائل غير مستوية، من الاستواء باعتبار صاحب الحال الضمير في (نجعلهم) والمعنى مستساغ. وإن كان الأول أظهر.

موضع الجائية الثالث: وهو قوله تعالى: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [28] الجائية / 28].

قرأ يعقوب (كلُّ) بفتح اللام نصبًا، وباقي القراء (كلُّ) بالرفع⁽⁴⁾. فأما من قرأ بالرفع فعلى الابتداء. وجملة (تُدْعَى) خبر المبتدأ (كلُّ). وأما من قرأ بالنصب فقد جعله بدلًا من قوله: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً﴾ ثم قال: (كلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى) على البدل⁽⁵⁾. قال ابن جني (392هـ): «وجاز إبدال الثانية من الأولى لِمَا فِي الثَّانِيَةِ مِنْ إِضَاحٍ لَيْسَ فِي الْأُولَى؛ لِأَنَّ جُثُوهَا لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ شَرْحِ حَالِ الْجُثُوءِ. وَالثَّانِيَةُ فِيهَا ذِكْرُ السَّبَبِ الدَّاعِي إِلَى جُثُوهَا، وَهُوَ اسْتِدْعَاؤُهَا إِلَى مَا فِي كِتَابِهَا»⁽⁶⁾. وإن كانت جملة (كلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا) في قراءة الرفع استئنافًا بيانًا؛ لأن جنس الأمة يدعو للسؤال عما بعد ذلك⁽⁷⁾.

(1) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 264/5، والبحر المحيط، أبو حيان، 47/8.

(2) ينظر: الوسيط، الواحدي، 98/4، والتحرير والتنوير، ابن عاشور، 352/25.

(3) ينظر: جامع البيان، الطبري، 567/6.

(4) ينظر: الكامل، ابن جبارة، ص 636، والمهجع، الخياط، ص 776، ومفردة يعقوب، ابن الفخام، ص 241، والنشر، ابن الجزري، ص 633.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 435/4، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 469، والموضح، ابن أبي مريم، ص 720.

(6) المحتسب، ابن جني، 262/2-263. وينظر: الفريد، الهمداني، 594/5، وشرح التسهيل، ابن مالك، 334/3.

(7) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، 368/25.

إنَّ الله-تعالى-يخبر نبيّه-صلّى الله عليه وسلّم-بأنّه سيرى يوم القيامة أهل كلّ مِلَّةٍ ودينٍ جاثين على الرّكب، وكلّ أهلٍ مِلَّةٍ ودينٍ يُدْعَوْنَ إلى كتابهم⁽¹⁾. الذي فيه أعمالهم. هذا في قراءة (كلُّ) زادتها قراءة (كلُّ) توضيحًا؛ إذ سبب جُثيهم هو استدعاؤهم إلى ما في كتابهم: أي للحساب، وإن كانت قراءة الرفع قد زادت الآية بيانًا؛ للاستئناف البياني، جوابا عن سؤال: وماذا بعد الجثو؟ جوابه: كلُّ أمة تدعى إلى كتابها. فهذا مترتب عن ذلك كما كان في قراءة نصب (كلُّ). فيكون تعالى قد أخبر عن جثو الأمم يوم القيامة على الركب للحساب من وجهين مختلفين.

موضع الجائية الرابع: وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنَّ نَظْنَؤُا لِأَلْطَانًا وَمَانَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ﴾⁽³²⁾ [الجائية / 32].

قرأ حمزة بالنصب (والساعة) وباقي القراء بالرفع (والساعة)⁽²⁾.

قال الزجاج(311هـ): «فمن نصب فعطف على الوعد. والمعنى: إذا قيل إنَّ وعد الله حقٌّ وأنَّ الساعة. ومن رفع فعلى معنى: وقيل الساعة لا ريبَ فيها»⁽³⁾. وقد جاز عطف الساعة نصبًا على اسم إنَّ؛ لأنَّها من تمام حكاية قولهم⁽⁴⁾. في حين هي في قراءة الرفع مبتدأ، وجملة (لا ريبَ فيها) خبره. والكل-الساعة لا ريبَ فيها-معطوفة على مقول القول؛ نائب فاعل أو مستأنفة. أي: قالوا: إنَّ وعد الله حقٌّ، وقالوا: إنَّ الساعة لا ريبَ فيها. نائب فاعل في التقدير الأوَّل، وقالوا: إنَّ وعد الله حقٌّ. والساعة لا ريبَ فيها. جملة استئنافية في التقدير الثاني. أمَّا عن قراءة حمزة-بالنصب-فمعطوفة على مقول القول وجهًا واحدًا.

ظاهر من قول الزجاج(311هـ) أنَّ الرفع إمَّا للاستئناف أو للعطف على محلِّ إن واسمها. كما أوضحنا وهو الذي نسبه صاحب الدر المصون للفارسي(337هـ) والزنجشيري(538)⁽⁵⁾. وبه قال غيرها⁽⁶⁾. وأنكره أبو حيان(745هـ)⁽⁷⁾. ولا أدري السبب؛ إذ ل (إن واسمها وخبرها) محلُّ هو الرفع؛ نائب فاعل للفعل (قيل). وللرفع وجه آخر هو الابتداء بقطعه عن الأوَّل، فيكون من قبيل عطف

(1) ينظر: جامع البيان، الطبري، 573/6.

(2) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص595، والتبصرة، القيسي، ص675، والكفاية، القلانسي، ص283، والنشر، ابن الجزري، ص633.

(3) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 435/4.

(4) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص212.

(5) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 656/9، والحجة، أبو علي، 339/4، والكشاف، الزنجشيري، 222/4.

(6) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص469، والكشف، القيسي، ص596، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 307/2، والتبيان العكبري، 1153.

(7) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 51/8.

جملة على أخرى وذكرناه. وأضاف السمين الحلبي (756هـ) وجهاً ثالثاً أرى أبا حيان (745هـ) مصيباً في رده. وهو العطف على محل اسم إن⁽¹⁾. ولا محل له. وإنما هو مبتدأ قبل أن تدخل عليه (إن). فلما دخلت عليه صار له وظيفة نحوية هي اسم إن.

إن الله مُخْبِرٌ في الآية عن إنكار الكفار للبعث، وعن قدرة الله على ذلك، فأخبرهم بأن وعده الذي وَعَدَ عباده من إحيائهم بعد مماتهم حق⁽²⁾، وأن الساعة-نصباً-لا ريب فيها، نائب فاعل؛ عطفاً على اسم إن وعطفاً على موضع إن واسمها وخبرها رفعا؛ نائب فاعل دائماً. أو ابتداءً على القطع والاستئناف. فيكون في قراءة (الساعة) نصباً تأكيداً للمعنى بتقدير التاسخ المؤكّد. فكأنه-تعالى-ابتدأ الخبر في قراءة الرفع ثم أكّده في قراءة التصب.

موضع الذاريات: وهو قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾ (23) [الذاريات/23].

قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي وخلف (مثلاً) بضم اللّام، وباقي القراء (مثلاً) بفتحها⁽³⁾. فأما من رفع (مثل) فهو صفة لـ (حق). والمعنى: إنّه لِحَقُّ مِثْلُ نُطْقِكُمْ⁽⁴⁾. أي: صفته كذلك. وجازَ وَصُفُّ النكرة بالمضاف في هذا الموضع؛ لأنّ (مثل) وإن أُضِيفَتْ لم تستفد تخصيصاً⁽⁵⁾. «فلما لم تُخصَّه الإضافة. ولم تُزل عنه الإبهام والشيعاء الذي كان فيه قبل الإضافة بقي على تنكيره»⁽⁶⁾. ذلك أنّ «الأشياء التي يقع بها التماثل بين المتماثلين كثيرة، فهو نكرة من جهة المعنى وإن كان مضافاً إلى المعرفة»⁽⁷⁾. فتكون قد وصفت نكرة بنكرة.

وأضاف العكبري (616هـ) وجهين إعرابين آخرين؛ أحدهما أن يكون خبراً ثانٍ، والآخر أن يكون مع (حق) خبراً واحداً كقولهم: حلّو حامض⁽⁸⁾. ولا أراه قد وُفِّقَ فيما ذهب إليه؛ إذ باعتبار (مثل) خبراً مستقلاً عن الأول انتفاءً لوجه الشبه وهو كونه حقاً مثل نطقهم وذلك المقصود. قال

(1) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 656/9، والبحر المحيط، أبو حيان، 51/8.

(2) ينظر: جامع البيان، الطبري، 575/6.

(3) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 415، والمنتهى الخزاوي، ص 980، والنشر ابن الجزري، ص 636. وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 516.

(4) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 368/2، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 54/5، ووجه القراءات، أبو زرعة، ص 679.

(5) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 739.

(6) الحجة، أبو علي، 371/4، وينظر: مشكل إعراب القرآن، القيسي، 342/2.

(7) الفريد، الهمداني، 12/6.

(8) ينظر: التبيان، العكبري، ص 1180، والدر المصون، الحلبي، 47/10.

البغوي (516هـ): «شَبَّهَ تحقيق ما أخبر عنه بتحقيق نُطق الآدمي»⁽¹⁾. وأبعد من كون (مثل) خبرًا مستقلًا اعتبارهما شيئًا واحدًا، إذ التَّاج عن الحلو الحامض دلالة جديدة هي امتزاج الاثنين. وذلك لا ينطبق على موضع الذاريات هنا.

ما سبق توجيهه قراءة رفع (مثل). أمّا من نصب فعلى أوجه؛ إمّا على الصّفة فيكون اللفظ مبنيًا في محلّ رفع، وإمّا توكيدًا بمعنى: إنّه لحقّ حقًا مثل نُطقكم. وبذلك يكون منصوبًا. قال النخّاس (338هـ): «إنّ في نصبه أقوالًا أصحّها ما قال سيبويه أنّه مبني لما أُضيف إلى غير متمكّن فَبَيَّ»⁽²⁾. وقد يكون نصبه إمّا حالًا من النكرة-جوّزه سيبويه^(*) وأبو عمرو-أو من الضمير فيها، أو أن يكون منصوبًا على الظرف^(**). أو على إسقاط الجار وهو كاف التشبيه، أو على الصّفة لمصدر محذوف، تقديره: إنّه لحقّ حقًا مثل نُطقكم⁽³⁾. لا كتقدير الهمذاني (643هـ): «إنّه لحقّ أحقّ ذلك حقًا مثل نطقكم»⁽⁴⁾. أي: بتقدير المصدر والتأصب له. وأراه إلى الصفة أقرب. والظرف مستبعد كاستبعاد تقدير أبي البقاء (616هـ) فعلًا مضمّرًا هو: أعني⁽⁵⁾.

لقد تغيّرت القراءة رفعًا ونصبًا وكثرت الآراء النحوية والتخریجات لموضع الخلاف. والعودة إلى السياق تهدي إلى المعنى؛ إذ ذكر الله-تعالى- في الآية السّابقة جملة من الآيات لعباده؛ منها ما هو في الأرض، ومنها ما هو في أنفسهم، ومنها ما هو في غيرها، وهي دالّة على وحدانية الصّانع. ويضيف تعالى حجة أخرى وهي ما ينزل من السماء من مطر وثلج ينتج عنهما الرزق، كما أخبر عن وعده وإن اختلف أهل التّأويل في ذلك الوعد-فما ذكره الماوردي (450هـ) والواحدي (468هـ)-بين قائل: من خير وشرّ، وقائل: من جنة ونار، وقائل من أمر الساعة⁽⁶⁾ ثمّ أكّد-مقسّمًا بنفسه-أنّ ما ذكره سابقًا حقّ كما نطقهم حقّ؛ قال الطبري (310هـ): «يقول تعالى ذكره مقسّمًا لخلقه بنفسه: فوربّ السماء والأرض، إنّ الذي قلت لكم أيّها النّاس: إنّ في السماء رزقكم وما توعدون لحقّ كما حقّ أنكم تنطقون»⁽⁷⁾ أي كحقيقة نطقهم؛ حقيقة ظاهرة

(1) معالم التنزيل، البغوي، ص 1234.

(2) إعراب القرآن، النخّاس، 241/4.

(*) ينظر: الكتاب، سيبويه، 272/1.

(**) وهو مذهب الكوفيين؛ يجعلون (مثلًا)، ظرفًا. ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 136/8، وروح المعاني، الألوّسي، 10/27.

(3) ينظر: الدرّ المصون، الحلبي، 47، 48/10، 49.

(4) الفريد، الهمذاني، 11/6.

(5) ينظر: التبيان، العكبري، ص 1180.

(6) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 368/5، والوسيط، الواحدي، 176/4.

(7) جامع البيان، الطبري، 115/7. وينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 487/19.

جليّة غير قابلة للرد. وفي قوله-تعالى-تأكيد في القراءتين؛ في قراءة الرفع للتشبيه الذي ذكرناه، وهو لقوّته غير قابل للتقص أو الشك. وفي قراءة النصب-في غير البناء في محل رفع صفة-زيادة تأكيد وتوضيح من جهة مغايرة.

موضع الطور: وهو قوله تعالى: ﴿وَأَمَدَدْنَهُمْ بِفِكَهَةِ وَلَحْمٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ﴾⁽²²⁾ يَنْزِعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَعْوٍ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ⁽²³⁾ [الطور / 23].

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو ويعقوب (لَعْوٌ) و(تَأْتِيمٌ) بفتح الواو، والميم دون تنوين، والباقون (لَعْوٌ) و(تَأْتِيمٌ) برفعهما مع التنوين⁽¹⁾.

قال الزجاج(311هـ): «من رفع فعلى ضربين؛ على الرفع بالابتداء و(فيها) هو الخبر. وعلى أن يكون (لا) في مذهب (ليس) رافعة»⁽²⁾. أي التي تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها. وإن ضعف بعض عملها عمل (ليس)؛ قال الاسترابادي(686هـ): «عمل ليس في لا شاذ، قالوا يجيء في الشعر فقط»⁽³⁾. لذا تجدهم إذا صادفهم مثل ذلك في القرآن حملوه على الابتداء. أمّا سيبويه(181هـ) فقال: «وقد جعلت، وليس ذلك بالأكثر، بمنزلة ليس»⁽⁴⁾. فأما من رفع (لعو) على الابتداء وقبله (لا)؛ «ذلك أنه لم يُعْمَلْ (لا) وأعمل معنى الابتداء»⁽⁵⁾. وهو

كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾⁽³⁸⁾ [البقرة/38]. في قراءة العامة،

وقوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾⁽⁴⁷⁾ [الصفات/47]. غير مختلف في قراءته بالرفع والتنوين.

وأما من نصب فقال-فيه-النحاس(338هـ): «ونصبه على التبرئة عند الكوفيين. وأمّا البصريون فإنهم جعلوا الشئيين شيئاً واحداً»⁽⁶⁾. فيكون مبتدأ؛ ذلك أنّ شأن (لا) و(لعو) عندهم شأن (خمسة عشر). أي: هما في حكم اللفظ الواحد المركب. قال أبو زرعة: «واعلم أنّ (لا) إذا وقعت على نكرة

(1) ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص272، والمستنير، ابن سوار، ص481، والنشر، ابن الجزري، ص518، والبدور الزاهرة، النشار، 326/2.

(2) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 63/5. وينظر: الحجة، أبو علي، 380/4.

(3) شرح كافية ابن الحاجب، الاسترابادي، 340/1.

(4) الكتاب، سيبويه، 296/2.

(5) الحجة، ابن خالويه، ص218.

(6) إعراب القرآن، النحاس، 257/4.

جُعِلَتْ هي والاسم الذي بعدها كاسم واحدٍ وُثِيَ ذلك على الفتح»⁽¹⁾. وبالتالي فهي مبنية على الفتح في محلِّ رفع.

إنَّ القراءتين وإن تغايرتا-رفعًا ونصبًا-متضافتان في وصف مجالس خمر الجتّة؛ إذ ينفي الله- تعالى- في قراءة الرفع أن يكون فيها لغوٌ أو تأثيم سواءً بإعمال (لا) عمل (ليس) أو بالاكْتفاء بدلالتها على النفي العام دون إعمال. وتقوي قراءة النَّصب سابقتها؛ وذلك بإخباره-تعالى- بأنَّ (اللَّالغو) و(اللَّاتأثيم) صفة مجالس خمر الجتّة. وذلك على مذهب البصريين؛ أي: فيها ما يخالف اللغو وهو الكلام الطيب. وإذا كان كذلك فهو نفي لوجود ضده؛ وهو اللغو، وتزداد الدلالة قوّة بنفي الجنس، وهو الوجه الثاني لقراءة النَّصب؛ فلا نوع من أنواع اللغو حاضر في تلك المجالس. وقد ذكر الطبري (310هـ) أنَّ الضمير في (فيها) عائد على الجتّة. وإن كان للكأس فالمعنى: تلك الكأس لا تجعلهم آثمين⁽²⁾. فلا ينتج عن شربها اللغو كما في شرب خمر الدنيا.

موضع الحديد: وهو قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّتِكِ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلَوْا وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسْبِيَّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝۱۰ ﴾ [الحديد / 10].

قرأ ابن عامر (كلُّ) مرفوعة، والباقون (كلًّا) منصوبة⁽³⁾. وهي موافقة لمصاحفهم، كما (كلُّ) موافقة لرسم المصحف الشامي⁽⁴⁾. فأما قراءة العامة فبيّنة، و(كلًّا) مفعول به مقدّم للفعل (وَعَدَ). وأما قراءة ابن عامر ففعل: إن (كلُّ) مرفوع بالابتداء⁽⁵⁾. ذلك أنَّ «الفعل إذا تقدّم عليه مفعوله لَمْ يَقَوْ عَمَلُهُ فِيهِ قُوَّتُهُ إِذَا تَأَخَّرَ»⁽⁶⁾. فلا يعمل فيه.

(1) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 683.

(2) ينظر: جامع البيان، الطبري، 132/7.

(3) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 429، والتيسير، الداني، ص 214، والتبصرة، القيسي، ص 693-694، والنشر، ابن الجزري ص 641.

(4) ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، المهدي، ص 102، والمقنع، الداني، ص 127، والدرّة الصقيلة، ابن القاصح، ص 348، والوسيلة إلى كشف العقيلة، السخاوي، ص 233.

(5) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 505، والموضح، ابن أبي مرجم، ص 763، والكشف، القيسي، ص 627، والهادي، شرح طيبة النشر، محمد سالم محيسن، 268-267/3.

(6) الحجة، أبو علي، 416/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 698، والفريد، الهمداني، 96/6.

وقد ذكر النحاس (338هـ) أن سيويه (180هـ) أجازه على إضمار الهاء (1). «وإلا فهو ضعيف والوجه الأكثر والأعرف النصب» (2). ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِنَّا نَتَّخِذُوكَ إِلَّا هَزْؤًا أَهَذَا الَّذِي

بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴿41﴾ [الفرقان/41]، وقول امرئ القيس:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَتَوْبٌ لِبَسْتٍ وَتَوْبٌ أَجْرٌ (3)

وقد ذكر ابن مالك (672هـ) الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز الرفع إن كان المبتدأ (كلًا) أو ما أشبهها في الافتقار والعموم (4) مستشهدًا بقول أبي النجم العجلي:

قَدْ أَضْبَحَتْ أُمُّ الْحَبَارِ تَدَّعِي

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَضْنَعُ (5)

قال السمين الحلبي (756هـ): «وهذا لم أره لغيره» (6)، مرجحًا-كما فعل سابقوه- أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: أولئك كلٌّ وعدَّ الله الحسنى يجعل جملة (وعَدَّ الله الحسنى) صفة لكل (7)؛ ذلك أن «حذف الضمير المنصوب من الجملة الواقعة صفة أكثر من حذفه منها إذا كان خبرًا» (8). نظيره من الشعر قول الحارث بن كلدة:

فَمَا أَذْرِي أَعْيَرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا (9)

أي: أم أعيرهم مالٌ أصابوه. باعتبار جملة (أصابوا) صفة للفاعل (مالٌ) المحذوف الفعل لسبق الذكر. تقديره: أم عيرهم مالٌ أصابوا.

لقد وعد الله المنفقين في سبيله الحسنى سواءً أكان ذلك قبل الفتح أم بعده. مع اختلاف أهل التأويل في المقصود بالفتح؛ أهو فتح مكة أم الحديبية. قال الطبري (310هـ): «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب عندي أن يقال: معنى ذلك لا يستوي منكم أيها الناس من أنفق من قبل فتح الحديبية

(1) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 353/4.

(2) الكتاب، سيويه، 86/1.

(3) البيت من شواهد الكتاب، سيويه، 86/1، ومغتي اللبيب، ابن هشام، 132/2، وشرح الألفية، ابن عقيل، 219/1، وهو في

رواية الآخرين: نَسِيْتُ بَدَلَ لِبَسْتٍ. وفي الديوان: فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتَهَا فَتَوْبٌ لِبَسْتٍ وَتَوْبٌ أَجْرٌ. ديوان امرئ القيس، ص 70.

(4) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، 312/1.

(5) ديوان أبي النجم العجلي، ص 256.

(6) التر المصون، الحلبي، 239/10.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن، القيسي، 379/2، والتبيان، العكبري، ص 329، والبحر المحيط، أبو حيان، 219/8.

(8) لطائف الإشارات، القسطلاني، ص 3934.

(9) البيت من شواهد الكتاب، سيويه، 130-88/1، وشرح المفضل، ابن يعيش، 89/6.

وقاتل المشركين بمن أنفق بعد ذلك وقَاتَلَ»⁽¹⁾. إلا أنه- كما ذكر الزجاج (311هـ) -«قد بين فضل السابق إلى الإيمان على المتأخر»⁽²⁾. وهو الفاعل في قراءة (كلًّا) تقديمًا للمفعول به للعناية والاهتمام وفي قراءة (كلُّ) على اختلاف تخريجها. والأجود ما جوزه سيبويه، وهو الرفع ابتداءً مع إضمار الهاء، أي: وكلُّ وعده الله الحسنى. وتصديرًا بالمبتدأ؛ لأنه محور الكلام، والمخبر عنه.

إنَّ القراءتين وإن اختلفتا اختلافًا ترتب عنه التبليغ بالجملة الاسمية في قراءة الرفع، وبالجملة الفعلية في قراءة النَّصْب-تحتيان بالمنفقيين في سبيل الله، احتفاءً تجسّد في تقديم اللفظ الدال عليهم ابتداءً في قراءةٍ ومفعولًا به في أخرى، إثباتًا لوعده تعالى إياهم الحسنى.

موضع المعارج: وهو قوله تعالى: ﴿نَزَاعَةٌ لِلشَّوْيِ﴾⁽¹⁶⁾ [المعارج / 16].

قرأ حفص (نَزَاعَةٌ) بالنصب، وباقي القراء (نَزَاعَةٌ) بالرفع⁽³⁾.

فأما قراءة حفص (نَزَاعَةٌ) فهي حالٌ مؤكّدة، كقوله تعالى: ﴿وَالذِّمَّةُ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾⁽³¹⁾ [فاطر / 31]. أو بإضمار فعل تقديره: إنها لظي أعينها نزاعةٌ للشوى. أو أخصّها نزاعةٌ للشوى⁽⁴⁾. وهو اختصاصٌ للتحويل عند الزمخشري (538هـ)⁽⁵⁾. وقد أُخْتَلِفَ في صاحب الحال؛ فقيل: هو الضمير في (تدعو). وقيل: الضمير (هي) ممّا دلّت عليه (لظي) أي: تتلظى. وقيل: هو الضمير في (لظي) على أن تجعلها صفة مؤنثة⁽⁶⁾.

أما قراءة العامة (نَزَاعَةٌ) رفعًا فإمّا إخبارًا عن ضمير القصة-أو الشان-الهاء. وذلك كقولك: إنّه خُلُوٌّ حامضٌ، أو أن تكون للذمّ بإضمار (هي). على معنى: هي نزاعةٌ للشوى⁽⁷⁾. فتكون خبرًا لـ (هي). قال الفراء (207هـ): «مرفوع على قولك: إنها لظي، إنها نزاعةٌ للشوى. وإن شئت جعلت الهاء عمادًا

(1) جامع البيان، الطبري، 222/7.

(2) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 123/5.

(3) ينظر: الإقناع، البادش، ص792، والمستنير، ابن سوار، ص831، وكنز المعاني، شعلة، 680/2، والنشر، ابن الجزري، ص646.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 221/5، والحجة، أبو علي، 466/4، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 441/2، وكشف المشكلات، الباقولي، 384/2.

(5) ينظر: الكشف، الزمخشري، 460/4.

(6) ينظر: التبيان، العكبري، ص1240، والفريد، الهمداني، 221/6.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 221/5، ومعاني القراءات، الأزهرى، ص532-533، والموضح، ابن أبي مريم، ص391.

رفعت (لظى) بـ (نزاعةً) و(نزاعةً) بـ (لظى)»⁽¹⁾. أي هي إمّا بدل أو خبر لـ(لظى) باعتبارهما-لظى ونزاعة-مترافعين على قول الكوفيين.⁽²⁾ فتكون (لظى) مبتدأ و(نزاعة) خبره. وجملة (لظى نزاعة للشوى) خبرًا للمبتدأ ضمير القصة. هذا وقيل: هي خبرٌ بعد خبرٍ⁽³⁾. وهو قول الزمخشري(538هـ) الذي أضاف احتمال الرفع على الصفة لـ (لظى) إذا لم تجعلها علمًا، بل بمعنى اللهب⁽⁴⁾.

إنّ الحديث في الآية-على تغير قراءتها-عن النار؛ فالله-تعالى-يُخْبِرُ في قراءة رفع (نزاعةً) بأنّ النار تنلظى وتنزع الشوى بأكثر من وجهٍ إعرابي كما بينا، إلّا يكون لظى اسم علم للنار فتكون نزاعة بدلًا منها. كما يصفها بأنّها نزاعة للشوى؛ إذا اعتبرنا (لظى) بمعنى متلظية لا اسم علم. ويخصّ تعالى شأنه-النار بتلك الصفة وهي (لظى) كما يؤكّد ما أخبر به ووصف به النار وذلك بالحال المؤكّدة في قراءة التّصّب مبالغهً في معنى التهويل لعلّ الناس يعتبرون.

موضع الإنسان: وهو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدِسٌ خَضْرٌ وَإِسْتَرْبٌ وَحُلُوءٌ أَسَاوِرٌ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقْبَهُمْ رَمِيمٌ شَرَابًا طَهُورًا﴾⁽²¹⁾ [الإنسان / 21].

قرأ المدنيان وحمزة (عاليهم) بسكون الياء وكسر الهاء، والباقون (عاليهم) بفتح الياء وضمّ الهاء⁽⁵⁾. فأما قراءة (عاليهم) فأما على الرفع ابتداءً والخبر (ثيابٌ سندسٍ حضر) ⁽⁶⁾. ذلك كونّ العالي هو الثياب⁽⁷⁾. والمعنى: الذي يعلوهم ثياب سندسٍ؛ أي: إخبارٌ عن الذي يعلو بأنّه ثياب سندسٍ. والأصل (عاليهم) وحذفت الضمّة لثقلها. وهي قراءة بينة عند النحاس(338هـ)⁽⁸⁾.

(1) معاني القرآن، الفراء، 82/3، وإعراب القرآن، النحاس، 30/5.

(2) ينظر: الإنصاف، ابن الأنباري، ص38.

(3) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 328/8، وروح المعاني، الألويسي، 61/29.

(4) ينظر: الكشف، الزمخشري، 460/4، والثر المصون، الحلبي، 456/10.

(5) ينظر: الكامل، ابن جبارة، ص655، والمستنير، ابن سوار، ص839، والنشر، ابن الجزري، ص649، البدور الزاهرة، التّشار، 402/2.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 262/5، والحجّة، أبو علي، 499/4، والتبيان، العكبري، ص1260، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 482/2.

(7) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص739.

(8) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 103/5.

إنّ (عالي) بمعنى الجماعة، ويجوز أن يراد به المفرد، فيكون (عليهم) مبتدأ-دائماً-و(ثياب) فاعل سدّ مسد الخبر⁽¹⁾. وإن لم يعتمد اسم الفاعل الوصف. وهو مذهب الأخفش⁽²⁾. وأضاف السمين الحلبي(756هـ) رفع(ثياب) على الابتداء، و(عليهم) خبر مقدّم وهو الأظهر عنده من جملة ما ذكره⁽³⁾. وقد انتقد ذلك الباقولي(543هـ) ناسباً إياه لأبي علي(337هـ) في قوله: «وكان أبو علي يحمل قوله "ثياب سندس" على الابتداء و"عليهم" خبر مقدّم»⁽⁴⁾. والذي ذكره أبو علي-في الحجّة-خلاف ذلك، وقد وثّقناه. ولا ضرر في اعتباره خبراً مقدّماً تقدّمًا جائزاً اهتماماً به وهو نكرة والمبتدأ معرّف بالإضافة.

وأما قراءة (عليهم) فيجوز أن يكون على الظرف، بمعنى: فوقهم ثياب سندس⁽⁵⁾. قال الفراء(207هـ): «جعلوها كالصفة فوقهم»⁽⁶⁾. وأكّد ذلك الرازي(604هـ) بقوله: «لأنّه لما كان عالي بمعنى فوق أُجري مجراه في هذا الإعراب»⁽⁷⁾. فهو على غرار قوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال/42]. كما تقول محمد خارج البيت وداخله.

وقد أنكر الزجاج(311هـ) أن يكون(عليهم) ظرفاً بقوله: «وهذا لا نعرفه في الظروف، ولو كان ظرفاً لم يُجرُ إسكان الياء(*) ولكن نصبه على الحال»⁽⁸⁾. فيكون حكمه ناتجاً عن تركيب القراءتين. وذلك غير جائز.

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن، القيسي، 482/2، والفريد، الهمداني، 301/10.

(2) ينظر: المرجعان نفساهما، الموضوعان نفساهما.

(3) ينظر: التّر المصون، الحلبي، 616-615/10، وروح المعاني، الأوسى، 162/29.

(4) كشف المشكلات، الباقولي، 399/2.

(5) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 547، وإعراب القرآن، النحاس، 104/5، والموضح، ابن أبي مريم، ص 805-806، والكشف، القيسي، ص 662.

(6) معاني القرآن، الفراء، 110/3. وينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1371، والجواهر الحسان، الثعالبي، 533/5.

(7) مفاتيح الغيب، الرازي، 252/30.

(*) قال أبو حيان: «عالي وعالية اسم فاعل فيحتاج في إثبات كونها ظرفين إلى أن يكون منقولاً من كلام العرب: عاليك أو عاليك ثوب». البحر المحيط، 391/8، وردّ عليه السمين الحلبي بأنّه: «قد وردت ألفاظ من صيغة أسماء الفاعلين ظروفًا. نحو: خارج الدار، وداخلها وباطنها، وظاهرها». التّر المصون، الحلبي، 616/10.

(8) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 262/5. وينظر: الكشف، الزمخشري، 507/4، والحجّة، أبو علي، 498/4.

أما عن صاحب الحال فهو على أصح الآراء- (هم) في (لِقَاهُمْ) أو (جازاهم بما صبروا) (1).
وقلنا: على أصح الآراء وذلك خلافاً لما قيل من أنه عائد على الولدان (2). قال أبو حيان (745هـ):
«وهذا لا يصلح لأنّ الضمائر الآتية بعد ذلك تدلّ على أنّها للمطوف عليهم» (3). كما أنّ «وصف
الولدان بالثياب الموصوفة دون الأبرار فيه ما فيه» (4). وكأنّ انتقاص من شأن الأبرار بالتركيز على
وصف الولدان وبأنّ التعميم ثياب السندس والاستبرق لهم لا للأبرار.

إنّ الآية بقراءتها في وصف أهل الجنة وما ينعمون به؛ إخباراً في قراءة الرفع، دلالتها: الذي
يعلوهم ثياب سندسٍ أو ثياب سندسٍ تعلوهم. ووصفاً للهيئة في قراءة النصب؛ أي: في حال ارتدائهم
لثيابٍ من سندسٍ. والملبوس موضوع عن اللباس، وهي دلالة الظرف نصباً دائماً. وقد تكاملت
القراءتان بما تحملانه من دلالات في تقديم صورة بهيئة لنعيم الأبرار في الجنة.

قال ابن القيم (751هـ): «تأمل ما دلّت عليه لفظة (عَالِيَهُمْ) من كون ذلك اللباس ظاهراً بارزاً
يجلّ ظواهرهم، ليس بمنزلة الشعاع الباطن بل الذي يلبس فوق الثياب للزينة والجمال» (5). ذلك
فضل الله ونعمه الذي خص به أهل الجنة بادّ للعيان في لباسهم، وفي فراشهم، وفي طعامهم، وفي
شراهم، وفي هيئاتهم. شاهد الأول الآية موضع تغير القراءة وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْخُلُ
الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَكَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ
مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿23﴾ [الحج/23]، وشاهد الثاني قوله تعالى
﴿مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضِرٍ وَعَبَقَرِيِّ حَسَانٍ ﴿76﴾ [الرحمن/76]، وقوله: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ ﴿13﴾
وَأَكْرَابٌ مَوْضُوعَةٌ ﴿14﴾ وَمَنَارِقٌ مَصْفُوفَةٌ ﴿15﴾ وَزَرَائِبٌ مَبْنُوتَةٌ ﴿16﴾ [الغاشية/من 13 إلى 16]. وشاهد الثالث
قوله تعالى: ﴿وَأَمَدَدْنَاهُمْ بِفِكَهَةٍ وَلَحْمٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ ﴿22﴾ [الطور/22]، وقوله: ﴿وَفِكَهَةٍ مِمَّا
يَتَخَيَّرُونَ ﴿20﴾ وَلَحْمٍ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ ﴿21﴾ [الواقعة/20-21]، وشاهد الرابع قوله تعالى: ﴿يُطَافُ
عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿45﴾ بِيَضَاءٍ لَّذِي لِّلشَّرِبِينَ ﴿46﴾ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْفَوْنَ ﴿47﴾

(1) ينظر، الحجة، أبو علي، 498/4، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 481/2، والمحرر الوجيز، ابن عطية، 413/5، والتبيان
العكبري، ص 1260.

(2) ينظر: الكشف، الزمخشري، 507/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 740.

(3) البحر المحيط، أبو حيان، 391/8.

(4) الفريد، الهذلي، 300/6.

(5) بدائع التفسير، ابن القيم، 240/3.

[الصفات/45-46-47] وقوله: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنهَرٌ مِن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنهَرٌ مِن لَبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ، وَأَنهَرٌ مِن خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنهَرٌ مِن عَسَلٍ مُّصَفًّى﴾ [محمد/15]، وشاهد الأخير قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ (70) [الزخرف/70]، وقوله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ (22) [القيامة/22].

وقد لخص الرسول صلى الله عليه وسلم نعيم أهل الجنة بقوله: «قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ»⁽¹⁾. فكيف لك أن تصف الجنة بعد هذا القول؟

موضع المسد: وذلك في قوله تعالى: ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (4) [المسد/4].

قرأ عاصم (حَمَّالَةً) بالنصب، وباقي القراء (حَمَّالَةٌ) بالرفع⁽²⁾.

فمن قرأ بالنصب فللذم⁽³⁾. وقد استحب الزمخشري (538هـ) هذه القراءة⁽⁴⁾. وكذا فعل العكبري (616هـ) قائلاً: «والجيد أن تنصب على الذم؛ أي أذم أو أعني»⁽⁵⁾. فهي بذلك -أي: حمالة بالنصب- مفعول به. وأضاف الأخفش (215هـ) وغيره إعرابها حالاً؛ ذلك أن إضافتها إلى (الخطب) إضافة لفظية فقط كي لا توصف المعرفة بالنكرة، والنية القطع⁽⁶⁾. أي: وامراته حمالة الخطب في جيدها جبل من مسد.

أمّا عن دلالة القراءة فهي الوصف إخباراً؛ وصفت لامرأة أي لهب التي كانت تحمل الخطب، لا للخطاب؛ إذ قيل: «تصلى التار مقولاً لها ذلك»⁽⁷⁾. والسياق لا يحتمل؛ للالتفات -بذلك- من الخطاب إلى الغيبة دون مبرر لا لفظي ولا معنوي.

(1) صحيح البخاري، حديث رقم 450، وصحيح مسلم بلفظ قريب، حديث رقم 2824.

(2) ينظر: التبصرة، القيسي، ص 734، والنشر، ابن الجزري، ص 655، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 606، وغيث النفع، السفاقسي، ص 660.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 375/5، ومعاني القرآن، الأخفش، ص 588.

(4) ينظر: الكشف، الزمخشري، 619/4.

(5) التبيان، العكبري، ص 1308.

(6) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 186/3، ومعاني القرآن، الأخفش، ص 588، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن، ابن خالويه ص 225، وإعراب القرآن، النحاس، 306/5.

(7) ينظر: التبيان، العكبري، ص 1308، والفريد، الهمداني، 483/6.

تلك أم جميل زوج أبي لهب بنت حرب وأخت أبي سفيان، اشتهرت بطرحها الحطب والأشواك في طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقيل «لأنها كانت تحطب الكلام وتمشي بالنميمة»⁽¹⁾. بين الناس فيكون في الأول من باب الحقيقة ويكون في الثاني من باب الكناية. والله أعلم.

أما من قرأ بالرفع حمالة فإمّا خبراً لـ (امراته)، وجملة (في جيدها حبل من مسد) خبر ثانٍ، أو أن يكون (امراته) معطوفاً على الضمير في (سَيَصَلِّي) فيكون إمّا نعتاً لـ (امراته)⁽²⁾ بنية الإضافة؛ ليوافق النعت المنعوت تعريفاً. وإمّا خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: هي حمالة الحطب⁽³⁾. هذا وذكر الزمخشري (538هـ) الرفع على البدل من (امراته)، والخبر (في جيدها حبل من مسد).

كما ذكره القيسي (437هـ) زيادة على الأوجه السابقة⁽⁴⁾. وكذا فعل السمين الحلبي (756هـ) مردفاً البدل البيان⁽⁵⁾ وهو قول أبي حيان (745هـ) قبله⁽⁶⁾. وهو إلى البيان أقرب؛ إذ هو غير منويّ الطرح، وليس في حكم المعلوم كما قال الرضيّ (686هـ) في تفريقه بينهما⁽⁷⁾.

إنّ تغاير القراءة رفعاً ونصباً مع ما نتج عن التغير من أوجه إعرابية لكلّ قراءة كلّ ذلك قد جعل الآية منفتحة لجملة من الدلالات المتضافرة في إظهار زوج أبي لهب في أسوأ صورة؛ إخباراً ووصفاً. كيف لا وقد كانت تؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم، ففُتت بفعلها مبالغة في ذمها. فقد أُخبر عن حالها في قراءة الرفع في أحد أوجهه. وجعل (حمالة الحطب) كالعلم دالاً عليها في قراءة القطع والاستئناف رفعاً دائماً إذ حمالة الحطب في جيدها حبل من مسد. على أن يكون الوقف على (وما كَسَبَ) وهي الموصوفة بذلك.

كما هي المذمومة لما أقدمت عليه من فعل شنيع في الدنيا في قراءة التّصب في أحد وجهيه وهي التي حالها في الثّار تأتي حمالة الحطب في الوجه الثّاني عقاباً لها يوم القيامة بأن يجعل في جيدها حبل من مسدٍ حاملة حزمة من حطب الثّار عند من قال بذلك⁽⁸⁾ - كما كانت تفعل في الدّنيا وشتان ما بين الأمرين.

(1) جامع البيان، الطبري، 580/7. وينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 22/550 إلى 552.

(2) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 3/186، ومعاني القراءات، الأزهري، ص585، وإعراب القرآن، النحاس، 5/196.

(3) ينظر: التبيان، العكبري، ص1308، والمجيد في إعراب القرآن المجيد، السفاقي، ص228.

(4) ينظر: الكشف، القيسي، ص691، والكشاف، الزمخشري، 4/619.

(5) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 11/144.

(6) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 8/527.

(7) ينظر: شرح كافية ابن حاجب، الاسترابادي، 1/1093.

(8) ينظر: مفاتيح الغيب، الزازي، 32/173، والبحر المحيط، أبو حيان، 8/528، والدر المصون، الحلبي، 11/145.

ب-تغيرات القراءة بين الرفع والجر:

تغيرت قراءة الأسماء-في الربع الأخير من القرآن-رفعًا وجرًا بين القراء العشرة في اثني عشر موضعًا كما هو موضح في الجدول:

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
الدخان / 7	رَبُّ / رَبِّ
الجاثية / 11	أَلِيمٌ / أَلِيمٍ
القمر / 3	مُسْتَقَرٌّ / مُسْتَقَرِّ
الرحمن / 35	نَحَّاسٌ / نَحَّاسِ
الرحمن / 78	ذُو الْجَلَالِ / ذِي الْجَلَالِ
الواقعة / 22	حُورٌ / حُورِ
المجادلة / 7	أَكْثَرُ / أَكْثَرِ
المزمل / 9	رَبُّ / رَبِّ
الإنسان / 21	خَضِرٌ / خَضِرِ إِسْتَبْرَقٌ / إِسْتَبْرَقِ
التبأ / 37	رَبُّ / رَبِّ الرَّحْمَنُ / الرَّحْمَنِ
البروج / 15	المجيدُ / المجيدِ
البروج / 22	مَحْفُوظٌ / مَحْفُوظِ

موضع الدخان: وهو قوله تعالى: ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ (7) وهو موضع الدخان [7].

قرأ الكوفيون-عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف-(ربّ) بالخفض، وقرأ باقي القراء العشرة (ربُّ) بالرفع (1).

فمن قرأ بالخفض-الجرّ فعلى التبعية لـ (ربك) (2). في الآية السابقة ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ

الْعَلِيمُ﴾ (6) [الدخان / 6]. وذلك على البدل (3)، أو النعت، أو البيان (4). أمّا من قرأ بالرفع فعلى

أوجه:

إمّا على القطع والاستئناف. فيكون (ربُّ السماوات والأرض) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، أو مبتدأ

خبره ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ (8) [الدخان / 8]. وقد استحسن

الأوّل القيسي (437هـ)؛ إذ قال: «ويجوز رفعه على إضمار مبتدأ، أي: هو ربُّ السماوات، وهو الاختيار لأنّ

فيه معنى التأكيد» (6). وفي الثاني يكون الخبر قد فُصِّلَ عن المبتدأ بجملة اعتراضية، هي قوله تعالى: ﴿رَبُّ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُّوقِنِينَ﴾ (7) [الدخان / 7]. أو خبراً متعدداً؛ (7). أي:

إنّهُ هو السميع العليم ربُّ السماوات والأرض. باعتبار كل من السميع العليم، وربُّ السماوات

والأرض أخباراً للضمير المنفصل (هو). أو أن يكون الرفع على التبعية؛ فيكون (ربُّ) صفة تابعة

لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (6) [الدخان / 6]. أي صفةً لـ (السميع) (8). أو بدلاً من

قوله: (هو السميع العليم) (9).

لقد تغيّرت القراءة رفعاً وخفضاً، وتنوّعت الدلالات؛ إذ:

-ربُّ السماوات والأرض لا إله إلا هو. ابتداءً.

(1) ينظر: الكامل، ابن جبارة، ص 635، والمستنير، ابن سوار، ص 787، والنشر، ابن الجزري، ص 632، والبدور

الزاهرة، النّشار، 288/2.

(2) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 331/2، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 424/4.

(3) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 465، وإعراب القرآن، النحاس، 126/4، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 295/2.

(4) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 618/9، وروح المعاني، الأوسمي، 116/25.

(5) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 126/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 656، والموضح، ابن أبي مريم، ص 715، والتبيان

العكبري، ص 1145.

(6) الكشف، القيسي، ص 592.

(7) ينظر: التبيان، العكبري، ص 1445.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 424/4، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 295/2، وإعراب القراءات الشواذ، العكبري

228/2.

(9) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 211.

-هو ربّ السماوات والأرض. خبرًا مفردًا.
-إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ. خبرًا متعدّدًا.
-إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ. نعتًا للسميع.
-إِنَّهُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ. بدلًا من السميع العليم. كل ذلك في قراءة رفع (ربُّ).
-رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بدلًا من (رَبِّكَ) في قراءة خفض (رَبِّ)، أو من رَبِّكَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَضَمًّا لـ (رَبِّكَ) أو بيانًا.
أنظر كيف أثبت الله لنفسه الربوبية من أكثر من وجه في ضوء تغير القراءة؛ رفعًا وخفضًا فحمل الآية جملة من الدلالات المنسجمة في لفظ موجز معجز ينم عن كونه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين أيديه ولا من خلفه.

موضع الجائية الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿ هَذَا هُدًى وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّبِّهِمْ أَلِيمٌ ﴾ [الجائية / 11].

قرأ ابن كثير وحفص ويعقوب (أليمٌ) بالرفع، والباقون (أليمٍ) بالخفض (1).
فأما من قرأ بالرفع فهو صفة للعذاب، وأما من قرأ بالخفض فهو صفة للرجز (2). فهو على معنى: لهم عذابٌ أليمٌ من رجزٍ و «الرجز مطلق العذاب» (3). مثاله قوله تعالى: ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ [البقرة / 59].

هذا وذهب أبو علي (377هـ) إلى أن قراءة (أليمٍ) رفعًا إما أن يكون صفة للتأكيد كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [الحاقة / 13]. أو أن يُحمَلَ على معنى الرجس، وهو النجاسة على بدل المقاربة (*). فتكون (من) تبيينًا للعذاب مم هو (4). تقدير الكلام: أي: لهم من أنواع العذاب

(1) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 365-366، والمنتهى، الخزازي، ص 913، والنشر، ابن الجزري، ص 216-217، وإتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 501.
(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 4/241، وإعراب القرآن، النحاس، 4/142، الموضح، ابن أبي مريم، ص 639، والفريد المهداني، 5/277.
(3) التبيان، العكبري، ص 1063.
(*) بدل المقاربة مصطلح غير مشهور وأحسبه بدل بعض من كل؛ لأنّ التجاسة من أنواع العذاب.
(4) ينظر: الحجة، أبو علي، 4/334.

الرجس. وضعّف الوجه الثاني الألوسي (1270هـ) بقوله: «ولا داعي لذلك كما لا يخفى»⁽¹⁾؛ لأنّ الرجز العذاب كما ذكرنا سابقاً.

ولئن كان الألوسي قد وضعّف أحد وجهي قراءة الرفع ممّا ذكره أبو علي فقد وضعّف القيسي (437هـ) القراءة في حدّ ذاتها؛ لأنّ المعنى فيها كما قال: «عذابٌ أليمٌ من عذابٍ، وهو معنى غير متمكّن»⁽²⁾. وردّ عليه السمين الحلبي (756هـ) بقوله: «وقد أُجيبَ عمّا قاله مكّي بأن الرجز مطلق العذاب»⁽³⁾. أي: لهم عذاب أليمٌ من أنواع العذاب. زيادة عن كون القراءة صحيحة متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم. فأثبّت له أن يضعّفها! كما يمكن حمل القراءة على: لهم عذاب-من رجز- أليمٌ. باعتبار (من رجز) جملة اعتراضية حُذفت منها المبتدأ، تقديره: هو. أي: لهم عذاب-هو من رجز- أليمٌ.

أمّا عن قراءة الحذف فالمعنى فيها: لهم عذاب من عذاب أليمٍ؛ أي: من أصنافه. لا كما ذكر الباقولي (543هـ): «لهم عذاب من عذاب رجز أليم»⁽⁴⁾. حتّى لا يكون المعنى -باعتبار الرجز هو العذاب- لهم عذاب من عذابٍ أليمٍ.

إنّ الله يعدّ الذين يجحدون ما في القرآن من الآيات الدالة على الحقّ، غير مصدّقين بها عذاباً أليماً موجعاً يوم القيامة⁽⁵⁾ سواءً أقرئ (أليم) بالحذف؛ على معنى: لهم عذاب من عذاب أليمٍ؛ أي: من أصناف العذاب الأليم. أم أقرئ بالرفع؛ صفة للعذاب-دائماً-على معنى: لهم عذابٌ أليمٌ من عذابٍ. والمعنى بين القراءتين متفق؛ مفاده: لهم عذابٌ أليمٌ من أنواع العذاب في قراءة الرفع. وذلك لا يعني أن ثمة نوع من العذاب أليمٍ وآخر غير أليمٍ وإنما هو من باب التأكيد كما بيّنا. إذ العذاب كلّ أليمٍ وإلا لما كان عذاباً. وما كان منه فهو مثله حاملٌ لخصائصه. وهي دلالة القراءة الأخرى. وباجتماع القراءتين تنويع تعبيرية تأكيداً ومبالغة في وصف العذاب المعدّ للكفار.

موضع القمر: وهو قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ ۝٣﴾ [القمر / 3].

(1) روح المعاني، الألوسي، 144/25.

(2) الكشف، القيسي، ص 539.

(3) الترمذ، المصون، الحلبي، 152/9.

(4) كشف المشكلات، الباقولي، 306/2.

(5) ينظر: جامع البيان، الطبري، 563/6.

قرأ أبو جعفر (مستقرّ) بالخفض، وقرأ باقي القراء العشرة (مستقرّ) بالرفع⁽¹⁾.

فأما من قرأ بالرفع فـ (كل أمرٍ) مبتدأ، و(مستقرّ) خبره. وأما من قرأ بالخفض-مستقرّ-فعلى الوصف⁽²⁾؛ وَصِفْ لما أُضيف إليه المبتدأ. والخبر محذوف تقديره: كل أمرٍ مستقرّ بالغوه. خلافاً لما قيل من كون الخفض للجوار، والرفع مَنوِيّ؛ ذلك أنّ الخفض على الجوار في غاية الشذوذ. كما أنّه لم يُعْهَد في خبر المبتدأ، وإثباته في الصفة على اختلاف النحاة في إثباته⁽³⁾. مثال ذلك: هذا حجرٌ ضبّ خربٍ. بـخفض (خربٍ) وحقّه الرفع صفة للخبر المرفوع. وإنما خفضه للجوار؛ جواز (ضبّ) بالخفض. إنّ قراءة (مستقرّ) خفضاً الوجه فيها تقدير خبرٍ. على معنى: كلّ أمرٍ مستقرّ بالغوه. أو-كما ذكر الهمداني(643هـ) -كأن في اللوح المحفوظ؛ هذا باعتبار (كلّ) مبتدأ. وقد يكون فاعلاً عطفاً على الساعة. والمعنى: اقتربت الساعة وكلّ أمرٍ مستقرّ؛ أي: قَرَبَ ودَنَا قيام الساعة. وقَرَبَ ودَنَا استقرار الأمور⁽⁴⁾.

وكما اختلف في قراءة (مستقرّ) كان الخلاف في دلالة ذلك؛ فذهب القراء(207هـ) إلى أنّه «سيستقرّ قرار تكذيبهم، وقرار قول المصدّقين حتّى يعرفوا حقيقته بالعقاب والثواب»⁽⁵⁾. وهو قريب من قول الزجاج(311هـ): «سيستقرّ لأهل التار عملهم، ولأهل الجنة عملهم»⁽⁶⁾. وإلى ذلك ذهب الطبري(310هـ) بعد أن ذكر تكذيب قريش لآيات الله بعد معاينتها؛ كانفلاق القمر فلقيين. ومع ذلك اتبعوا ما دعتهم إليه أهواؤهم. ثمّ أضاف: «وكلّ أمرٍ من خيرٍ أو شرٍّ مستقرّ قراره ومتناهٍ نهايته؛ فالخير مستقرّ بأهله في الجنة، والشرّ مستقرّ بأهله في التار»⁽⁷⁾. وقال الزمخشري(538هـ): «كلّ أمرٍ لا بدّ أن يصير إلى غاية يستقرّ عليها، وإنّ أمرٌ محمد سيصير إلى غاية يتبين عندها أنّه حقٌّ أو باطلٌ، وسيظهر لهم عاقبته. أو وكلّ أمرٍ من أمرهم وأمره مستقرّ. أي: سيثبت ويستقرّ على حالة خذلان أو نصره في الدنيا. وشقاوة أو سعادة في الآخرة»⁽⁸⁾.

(1) ينظر: المنتهى، الخراعي، ص988، والكامل، ابن جبار، ص642، والكفاية، القلانسي، ص293، والنشر، ابن الجزري، ص638.

(2) ينظر: التبيان، العكبري، ص1192، وإعراب شواذ القراءات، العكبري، 267/2، والفريد، الهمداني، 44/6.

(3) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 172/8، والدر المصون، الحلبي، 122/10.

(4) ينظر: الفريد، الهمداني، 44/6.

(5) معاني القرآن، القراء، 14/3.

(6) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 85/5، وينظر: تفسير ابن كثير، 86/7.

(7) جامع البيان، الطبري، 160/7، وينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 75/20.

(8) الكشاف، الزمخشري، 326-325/4، وينظر: النكت والعيون، الماوردي، 410/5.

فلاستقرار على رأيه-أعني الزمخشري-بعضه في الدنيا مما عَجَّلَ به الله تعالى، وبعضه في الآخرة مما أرجأه.

إنَّ قوله تعالى: (وكلَّ أمرٍ مستقرٍّ) هو جوابُ قولهم (سحَّرُ مستقرًّا)؛ أي: دائم. وهو الصواب مما ذكره الخازن (725هـ)، خلافاً لما أضافه من أن (مستقرًّا) قد يكون بمعنى ذاهب (1). باعتباره مأخوذاً من (مرًّا) (2) والقياس أن اسم الفاعل من (مرًّا) ما ر لا مستقرًّا، وربما الدافع لقوله ذلك سياق الآية من تكذيب للحجج والبراهين، وأنها غير ثابتة. بل ستمر وتذهب. والمعنى الأقرب أنه سحَّر متجدد متواصل. ذلك في زعم الكفار؛ لأنَّ الله تعالى: لم يكتف بدحض تكذيبهم، وإثبات ألوهيته ونبوة رسوله صلى الله عليه وسلم بحجة واحدة، وإنما بحجج وآيات متعددة على قدر تكذيبهم. والقرآن الذي نزل على مدار ثلاث وعشرين سنة خير دليل على ذلك. كيف لا وهي أكبر آية على صدق ما جاء به صلى الله عليه وسلم. وهو دائم ما دامت البشرية.

كلَّ الدلالات السابقة إنما هي باعتبار قراءة (مستقرًّا) بالرفع. أضف إلى ما سبق: كلَّ أمرٍ مستقرٍّ بالغوه. أو كائن في اللوح المحفوظ. في أحد وجهي قراءة (مستقرًّا) بالخفض. وكذا: اقتربت الساعة وكلَّ أمرٍ مستقرٍّ؛ أي: اقتربت الساعة واقترب كلَّ أمرٍ مستقرٍّ. في الوجه الثاني.

إنَّ في تغير القراءة انفتاحاً للآية لجملة من الدلالات؛ إذ في قراءة (مستقرًّا) إخبار بأنَّ الأمر بما يحمله من معانٍ-مستقرًّا؛ فانفلاق القمر مستقرًّا حقيقي وليس بسحر. وأمر الله-ووعده-مستقرًّا؛ أي: كائن لا محالة. وعمل الناس-الخير-والشر-مستقرًّا؛ ثابت ومسجل.

وفي قراءة (مستقرًّا) تأكيد للاستقرار من جهة - وهي دلالة القراءة الأولى في أحد وجهيها؛ ذلك أنَّ كلَّ أمرٍ مستقرٍّ كائن في اللوح المحفوظ- وإخبار باقتراب استقرار الأمور عطفًا على الساعة من جهة أخرى؛ فيكون بذلك بين القراءتين تكامل في تبليغ الدلالة؛ تأكيد استقرار الأمور واقترب الساعة ويوم الحساب. مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم-«بُعْثْتُ والسَّاعَةَ كهاتين» (3) مشيراً إلى السبابة والوسطى. ذلك هو القرآن حملاً أو جُهِ دلالته على إعجازه، وتلك لغته المجسدة لذلك في ضوء تغير القراءة.

موضع الرحمن: وهو قوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاظٌ مِّن بَارٍ وَنُحَاسٍ فَلَا تَنْصَرِنِ﴾ (35) [الرحمن / 35].

(1) ينظر: لباب التأويل، الخازن، 218/4.

(2) ينظر: الصحاح، الجوهري، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (مر).

(3) صحيح البخاري، حديث رقم 4652، وحديث رقم 6139 و6140، وصحيح مسلم، حديث رقم 2950 و2951.

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وروح (نحاس) بكسر السين، وباقي القراء بضمها (نحاس) (1).
فأما قراءة (نحاس) مرفوعاً فللعطف على (شواظ) (2)؛ إذ قيل في الشواظ: هو لهب من نارٍ دون دخان (3). لذلك قراءة الرفع عند النحاس (338هـ) وغيره «أبين في العربية» (4). يؤكد ذلك أبو علي (377هـ) الذي يرى أنّ الشواظ إذا كان اللهب لا دخان فيه ضعفت قراءة الحذف إلا أن تقدّر محذوقاً؛ أي: يرسل عليكما شواظ من نارٍ وشيء من دخانٍ. أي: يرسل هذا مرةً وهذا أخرى (5). حتى لا يكون المعنى يرسل عليكما شواظ -وهو نارٌ دون دخان- من نارٍ ودخانٍ، باعتبار النحاس هو الدخان (6). قال النابغة الجعدي:

يضيء كضوء سراج السليط لم يجعل الله فيه نحاساً (7)

والحقيقة لا وجه للمفاضلة بين القراءتين، ولا لتضعيف قراءة الحذف؛ ما دامت متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أفصح البشر. وإثما الوجه إما أن يكون النحاس هو «الصفير المعروف» (8). فيكون المعنى: يرسل عليكما شواظ من نارٍ ونحاسٍ ولا إشكال إذ ذاك؛ لأنّ المعنى: يرسل عليكما شواظ «من نارٍ وشيءٍ من نحاسٍ» (9)، وإثما أن يكون على ما رواه أبو عمرو بن العلاء (154هـ) من أنّ الشواظ لا يكون إلا من نارٍ ودخانٍ (10). فيكون المعنى: يرسل عليكما شواظ من نارٍ ودخانٍ، أي متكوّن من نارٍ ودخانٍ. على أن الشواظ إذا كان من نارٍ ودخانٍ -على قول أبي عمرو (154هـ)- كان في قراءة الرفع إشكال لأنّ المعنى يصير: يرسل عليكما شواظ -والشواظ نارٍ ودخانٍ- من نارٍ فقط باعتبار انقطاع (نحاس) عن الجرّ عطفاً على (نارٍ) كونه مرفوعاً. اللهم أنّ

(1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 424، والتذكرة، ابن غلبون، ص 577، وسوق العروس، الطبري، ص 697، والنشر، ابن الجزري، ص 640.

(2) ينظر: معاني القراءات، الأزهرى، ص 499، والحجة، ابن خالويه، ص 222، الكشف، القيسي، ص 622، والموضح، ابن أبي مريم، ص 755-756.

(3) ينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (شوظ)، وجامع البيان، الطبري، 187/7.

(4) إعراب القرآن، النحاس، 311/4. وينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1261، والتبيان، العكبري، ص 1200.

(5) ينظر: الحجة، أبو علي، 403/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 693، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 366/2.

(6) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (نحس)، وجامع البيان، الطبري، 188/7، وتفسير، ابن عرفة، 130/4.

(7) ديوان النابغة الجعدي، ص 100.

(8) ينظر: جامع البيان، الطبري، 188/7، والمحتر الوجيز، ابن عطية، 231/5، والدر المصون، الحلبي، 172/10.

(9) الحجة، أبو علي، 403/4، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 366/2، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1261.

(10) ينظر: مشكل إعراب القرآن، القيسي، 366/2، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 693، والمحتر الوجيز، ابن عطية، 231/5، والجامع

لأحكام القرآن، القرطبي، 141/20.

تقدّر محذوقاً كما قدّرت في قراءة الحفّض لثلاثيّ المعنى. والمقدّر الخبر، فتكون الجملة المتكوّنة من المبتدأ نحاس والخبر (فيه) في محلّ جرّ معطوفٍ. فيكون المعنى: يرسلُ عليكما شواطٍ من نارٍ وفيه نحاسٌ أوم منه نحاسٌ أو معه نحاسٌ أو ما قارب ذلك.

إن الآية في وصف العذاب المسلّط على الكفّار من الإنس والجنّ، وهو من نارٍ ودخانٍ في قراءة الحفّض على رأي أبي عمرو بن العلاء، وهو شواطٍ من نارٍ وشيءٌ من دخانٍ عند غيره؛ أي: نوعان من العذاب، وهو المعنى في قراءة الرّفْع. أو عذاب واحدٌ مركّب من شيئين؛ النّار والدخان والنتيجة واحدة.

كل ذلك باعتبار النحاس هو الدخان. فإذا اعتبرنا ما رُوِيَ من أنّه الصفر المذاب زاد العذاب إذ هو أيضاً-شواطٍ من نارٍ ودخانٍ ونحاسٌ مذابٌ رفقاً، وهو شواطٍ من نارٍ ودخانٍ وشيءٌ من نحاسٍ مذابٍ خفّضاً.

موضع الرّحمن الثاني: وهوم قوله تعالى: ﴿نَبِّزَكَ إِسْمَ رَبِّكَ ذِي الْجَلْدِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرّحمن / 78].

قرأ ابن عامر (ذو) بضمّ الذال واو بعدها رفْعاً، وهو كذلك في المصحف الشامي خلافاً لغيره؛ إذ هي مرسومة (ذي) (*) بحفّض الدال وياء بعدها، وهي قراءة الباقيين⁽¹⁾. فأما من قرأ (ذو) فهو صفة لـ (اسم)، وأما من قرأ (ذي) فهو صفة لـ (ربّ)⁽²⁾. قال أبو حيان (745هـ): «وقد صحّ الإسناد إلى (الاسم) لأّنه بمعنى العلو. فإذا علا الاسم فما ظنّك بالمسمى»⁽³⁾. ولله درُّ أبي حيان؛ إذ لخص العلاقة بين القراءتين، فهذا من ذاك والاسم يعلو بعلو صاحبه؛ أي يسمو. وإذا كان صاحب الاسم عالٍ مقدّساً لِحَقِّ اسْمِهِ ذلك. فبين القراءتين علاقة استلزام زادت الدلالة قوّةً وتأكّيداً على عظمة الله.

موضع الواقعة: وهو قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة/22].

قرأ حمزة والكسائي وأبو جعفر (حورٍ عِينٍ) بحفّضهما، وباقي العشرة (حورٌ عِينٌ) بالرفع⁽⁴⁾.

(*) ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، المهدي، ص102، والمتع، الداني، ص129، والوسيلة إلى كشف العقيلة، السخاوي، ص231، وتنبية الخلان، ابن عاشر، ص297، والذرة الصقلية، اللبيب، ص346.

(1) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص621، والتيسير، الداني، ص213، والكامل، ابن جبارة، ص643، والنشر، ابن الجزري، ص640.

(2) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص757، والحجة، أبو علي، 4/406، والتبيان، العكبري، ص1201.

(3) البحر المحيط، أبو حيان، 8/198.

(4) ينظر: المنتهى، الخراعي، ص992، والمستنير، ابن سوار، ص812، والكفاية، القلانسي، ص296، والنشر، ابن الجزري، ص640.

فأما من قرأ بالرفع وذلك كراهة العطف على (أَكوابٍ) لأن الحور ليس مما يُطَافُ به (1) فالمعنى: يطوف عليهم ولدان مخلدون بأَكوابٍ وأباريقٍ ولهم حورٌ عِينٌ (2). أو ما قاربه من تقدير (3). وذلك حملاً على المعنى على رأي سيبويه (180هـ) «بأن تحمَلَ الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى» (4). كأن تقدر مثلاً: ويمتعهم أو يعاشرهم حورٌ عِينٌ. وقد فرّق العكبري (616هـ) بين طواف الولدان، وطواف حور العين بقوله: «يُطْفَنَ عليهم للتنعم لا للخدمة» (5) كما طواف الولدان. وليس بشرط؛ إذ لا دليل عليه.

وأما من قرأ بالخفض-وهو وجه العربية عند الفراء (207هـ) (6)-فحملاً على المعنى أيضاً ولكن تقديره: «ينعمون بهذا، وكذلك ينعمون بلحم طير، وكذلك ينعمون بحورٍ عِينٍ» (7). أو عطفاً على (جنات النعيم). والمعنى: في جنّات النعيم وفي حورٍ عِينٍ؛ أي «في معاشره حورٍ عِينٍ» (8).

هذا وقد تكون قراءة الخفض عطفاً على (أَكوابٍ وأباريقٍ). ذكره السمين الحلبي (756هـ) ردّاً على ما ذهب إليه أبو البقاء (616هـ) من أن حور العين ليست مما يُطَافُ به. وقد نسب القول بالعطف على الأَكوابِ والأباريقِ لأبي عمرو بن العلاء (154هـ) وقطرب (206هـ) (9). أي: يطوف عليهم ولدان مخلدون بأَكوابٍ وأباريقٍ... وحوورٍ عِينٍ

إنّ القراءتين تجسّدان سمة التوسّع اللفظي، والدلالي للقرآن. والمعنى مدرك من السياق. وسياق الآية مرتبط بما سبق وهو ذكر نعم الله على عباده المؤمنين في الجنة. ومن تلك التعم حور العين. وهو-السياق-محتملٌ لما ترتّب عن قراءة الرفع من دلالة: ولهم حورٌ عِينٌ، أو ما قاربه من معنى، ولما ترتّب عن قراءة الخفض من دلالة: وينعمون بحورٍ عِينٍ؛ بتقدير الجملة الفعلية؛ أو عطفاً على (أَكوابٍ وأباريقٍ) دون حاجة لتقدير محذوفٍ، فيكفّرُ مما يُطَافُ به ولا ضيّرُ في ذلك؛ إذ

(1) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 30/3، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 111/5.

(2) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 501، والحجة، أبو علي، 407/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 695، والموضح، ابن أبي مريم، ص 758-759.

(3) ينظر في ذلك: الحجة، ابن خالويه، ص 222، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 373/2، والفريد، الهمداني، 81/6.

(4) الكتاب، سيبويه، 94/1، وينظر: إعراب القرآن، النحاس، 327/4.

(5) التبيان، العكبري، ص 1204.

(6) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 30/3.

(7) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 111/5، وينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 501، والموضح، ابن أبي مريم، ص 758-759.

(8) ينظر: الحجة، أبو علي، 408/4، والكشف، القيسي، ص 624، والكشاف، الزمخشري، 345/4.

(9) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 203/10.

هي الجنة وللحاليين بها كل ما يُمتنع كأن يطاف عليهم بحور عين ينتقون منهم ما يحلوا لهم. وفي وصف نساء الجنة بتلك الصفة -البياض وجمال العيون- آية الجمال، كما في تغاير القراءة-دون الإخلال بالمعنى- آية الإعجاز القرآني.

موضع المجادلة: وهو قوله تعالى: ﴿الَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكْتُوْنَ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا حَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنْتِهِمُ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة/7].

قرأ يعقوب (أكثر) بضم الراء، وباقي القراء (أكثر) بفتحها⁽¹⁾.

فأما قراءة العامة-ولا أكثر- فللعطف على (ثلاثة) المجرور بالإضافة⁽²⁾. تقدير الكلام: ما يكون من نجوى ثلاثة، ولا نجوى أدنى من ذلك، ولا نجوى أكثر. فهو منصوب في محل خفض، كونه غير منصرف⁽³⁾ أفعال تفضيل. لا لكونه اسم (لا) النافية للجنس كما ذكر الزمخشري (538هـ) ونقله الهمداني (643هـ)⁽⁴⁾؛ إذ هي -لا- النافية للفعل، معطوفة على (ما يكون) التامة الفعل بمعنى: يحدث أو يقع.

وأما قراءة يعقوب؛ فقيل: الرفع للعطف على موضع (نجوى)؛ إذ هو فاعل لكان التامة-كما ذكرنا- و(من) حرف جر زائد⁽⁵⁾. والمعنى: ما يكون من نجوى ثلاثة؛ أي ما يحدث نجوى ثلاثة أو يقع. وثمة وجه آخر للرفع هو الابتداء⁽⁶⁾. فيكون «من باب عطف الجمل لا عطف المفردات»⁽⁷⁾. فتكون الجملة مستأنفة.

إن الله عالم كل شيء؛ الظاهر والباطن، وما تخفيه الصدور، فما يكون من سرٍ إلا ويعلمه سواءً بين اثنين أو أكثر من ذلك، وإن اختلفت القراءتان بين الابتداء رفعا، أو عطفاً على محل

(1) ينظر: التلخيص، الطبري، ص 431، ومفردة يعقوب، ابن الفحام، ص 256، وسوق العروس، الطبري، ص 706، والنشر، ابن الجزري، ص 641-642.

(2) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 44/3، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 510، والتبيان، العكبري، ص 1213.

(3) ينظر: الموضح، ابن أبي مریم، ص 769.

(4) ينظر: الكشف، الزمخشري، 369/4، والفريد، الهمداني، 113/6.

(5) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 510، والموضح، ابن أبي مریم، ص 769.

(6) ينظر: الكشف، الزمخشري، 369/4، والفريد، الهمداني، 113/6.

(7) التر المصون، الحلبي، 269/10.

(نجوى) وهو الفاعلية، وبين العطف على ما أُصِقت إليه النجوى وهو (ثلاثة) خفصًا. وبين القراءتين تنوعُ إعرابٍ وتركيبٍ وتألفٍ دلالةً.

موضع المزمّل: وهو قوله تعالى: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمل / 9].

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص وأبو جعفر (ربُّ) بضمّ الباء، وباقي القراء العشرة بكسرها (رَبِّ) (1).

ويمكن القول إنّ تغاير القراءة في هذا الموضع مثل الذي سبق في [الدخان / 7] (2). فمن قرأ بالرفع - والرفع حسن لأنه أول آية (3) - فللقطع والاستئناف. و(ربُّ) إما أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، وإما أن تكون مبتدأ خبره (لا إله إلا هو) (4).

أمّا من قرأ بالخفض فعلى البدل من (رَبِّكَ) (5). أو البيان (6). وأضاف الزمخشري (538هـ) - عن ابن عباس (68هـ) - الخفض على القسم، وذلك بإضمار حرف القسم كقولك: الله لأفعلن. وجوابه (لا إله إلا هو) (7). وأنكره أبو حيان (745هـ) (8). والسياق لا يحمله فعلاً. وإن حاول السمين الحلبي (756هـ) تحميلة إياه انتصاراً للزمخشري (9)؛ لأنّ المعنى يصير: أقسم برّب المشرق والمغرب لا إله إلا هو فاتّخذهُ وكيلاً. ولا طائل من الالتفات من التكلم إلى الغيبة. ولو كان قسماً لكان حرياً به أن يجري على نسق واحد من الضمير؛ أي لقال: أقسم برّب المشرق والمغرب لا إله إلا أنا فاتّخذني وكيلاً. والأبين الأوّل. أو ما ذكره القيسي (437هـ) من أن الخفض قد يكون للنعته ل(رَبِّكَ) (10).

(1) ينظر: الغاية، لأصهاني، ص 422، والكامل، ابن جبارة، ص 653، والنشر، ابن الجزري، ص 647، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 561.

(2) ينظر: البحث، ص 181.

(3) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 93/3، وإعراب القرآن، النحاس، 57/5.

(4) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 539، والحجة، ابن خالويه، ص 211، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 456/2، والموضح ابن أبي مريم، ص 798.

(5) ينظر: المراجع نفسها، المواضع نفسها.

(6) ينظر: الحجة، أبو علي، 482/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 731.

(7) ينظر: الكشف، الزمخشري، 482-481/4، والفريد، الهذلي، 253/6.

(8) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 356-355/8.

(9) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 521/10.

(10) ينظر: مشكل إعراب القرآن، القيسي، 456/2.

إن الله تعالى قد أمر عباده-في الآية-بالإكثار من ذكره؛ فهو أهلٌ لذلك؛ إذ هو ربّ المشرق والمغرب. وربّ المشرق والمغرب لا إله إلا هو. إخباراً منه بذلك في قراءة الرفع، وتحديدًا للرب من هو وما صفتة في قراءة الخفض سواءً أكان على البدل أم البيان أم النعت. فكأن في قراءة الخفض تحديدًا وتعيينًا للرب الواجب ذكره. وفي قراءة الرفع تبين للعلّة الموجبة للذكر. أنظر كيف تضافرت القراءتان في تبليغ الدلالة، ومن كان كذلك، وكان كلامه بهذا الإعجاز فخريّ بالإنسان توحيده وعبادته، والإكثار من ذكره.

موضع الإنسان: وهو قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ مِّنْ سُندُسٍ خُضْرٍ وَإِسْتَبْرَقٍ وَحُلُّوْاْ أَسَاوِرَ مِّنْ فِضَّةٍ وَسَقِبْتُمْ رِيْحَهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ [الإنسان/21].

سبق الحديث عن اختلاف القراء في قراءة (عليهم) رفعًا ونصبًا⁽¹⁾ وكذا اختلفوا في (خضر وإستبرق) فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر (خضر) بالخفض وباقي العشرة (خضر) بالرفع. وقرأ ابن كثير وعاصم ونافع (إستبرق) بالرفع، وخفضها الباقيون⁽²⁾. قبل الحديث عمّا ترتب عن تغير القراءة رفعًا وخفضًا، نقف عند دلالاتي السندس والإستبرق. قال ابن منظور (711هـ): «قال المفسرون في السندس إنّه رقيق الديباج ورفيعه، وفي تفسير الإستبرق إنّه غليظ الديباج»⁽³⁾. أي الثياب.

فمن قرأ (خضر) رفعًا فهو نعت لـ (ثياب)، ومن قرأ (خضر) خفضًا فهو نعت لـ (سندس). ووُصِف بالجمع لأنه اسم جنس⁽⁴⁾. أما من قرأ (إستبرق) رفعًا فللعطف على (ثياب). والمعنى عليهم أو عليهم-إستبرق. ومن قرأ (إستبرق) خفضًا فللعطف على (سندس). والمعنى: عليهم أو عليهم-ثياب من هذين الجنسيتين⁽⁵⁾. وقيل: إن الآية-وإن اختلفت قراءتها-في وصف الثياب الخضراء لأهل الجنة؛ قال صاحب أنوار التنزيل-البيضاوي(691هـ) -: «يعلوهم ثياب الحرير الخضر ما رق منها وما غلظ»⁽⁶⁾. والذي نراه أن

(1) ينظر: البحث، ص 175.

(2) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 455، والمستنير، ابن سوار، ص 839، والكفاية، القلانسي، ص 312، والنشر، ابن الجزري ص 649-650.

(3) لسان العرب: ابن منظور، مادة (سندس). وينظر: جامع البيان، الطبري، 426/7.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 262/5، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 547، وإعراب القرآن، النخاس، 104/5 والموضح، ابن أبي مريم، ص 806.

(5) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 741، والكشاف، الزمخشري، 507/46، والبيان، العكبري، ص 1260، والبحر المحيط، أبو حيان، 391/8.

(6) أنوار التنزيل، البيضاوي، وينظر: الترمذ المصون، الحلبي، 619/10، وتيسير الكريم الرحمن، السعدي، ص 1065.

التياب الموصوفة منها ما هو أخضر وما هو غير محدد اللون؛ الخضراء هي ثياب السندس الخضراء في قراءة خضرٍ، وكذا في قراءة خضرٍ. أمّا الإستبرق فيحتمل أن يكون أخضر بتقدير: وإستبرق أخضر في قراءة الخفض، وإستبرق أخضر في قراءة الرفع، أو أن يكون عامًا غير محدد اللون أكتفاءً بالمذكور. أي: عليهم ثياب سندس أخضر وإستبرق. أي: أخضر أو غير أخضر. يعضد ما ذكرناه قول الألويسي (1170هـ): «ولم يذكر لون هذا الاستبرق»⁽¹⁾. تلك هي الجنة وللحاليين بها أن يلبسوا ما يشاؤون من الثياب؛ خضراء وغير خضراء والله أعلم.

موضع النبأ: قوله تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ [النبأ/ 37].

قرأ ابن عامر ويعقوب والكوفيون (ربّ) بخفض الباء، والباقون (ربُّ) برفعها واختلف في (الرحمن) -أيضا- فقرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم (الرحمن) بخفض النون، والباقون (الرحمن) برفعها⁽²⁾. فأما من قرأ برفع الإثنين فأما على الابتداء، تقديره: هو ربُّ السموات والأرض وما بينهما الرحمن. على أن الضمير (هو) مبتدأ، و(ربُّ السموات والأرض وما بينهما) خبره، و(الرحمن) خبره أيضا⁽³⁾. أي: على تعدد الخبر. أو أنّ يكون على الاستئناف⁽⁴⁾. فيكون (ربُّ) مبتدأ و(الرحمن) خبره. وجملة (لا يملكون منه خطابا) استئنافية أيضا.

هذا وقد يكون (ربُّ) مبتدأ، و(الرحمن) نعتٌ له، و(لا يملكون منه خطابا) خبره⁽⁵⁾. وأضاف صاحب الدر المصون وجهًا آخر مفاده أنّ (ربُّ) مبتدأ و(الرحمن) مبتدأ ثانٍ، و(لا يملكون منه خطابا) خبره، والجملة (الرحمن لا يملكون منه خطابا) خبر المبتدأ الأوّل (ربُّ)⁽⁶⁾. أي: إنّ الجملة مركّبة؛ إذ جاء خبر المبتدأ جملة.

(1) روح المعاني، الألويسي، 162/29.

(2) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 429، والمنتهى، الخزازي، ص 1028-1029، والكامل، ابن جبارة، ص 656، والنشر، ابن الجزري، ص 651.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 275/5، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 553، والموضح، ابن أبي مريم، ص 811.

(4) ينظر: الحجة، أبو علي، 513/4، والتبيان، العكبري، ص 1268، والدر المصون، الحلبي، 665/10.

(5) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 520/4، والكشاف، الرمخشري، 520/4، والفريد، الهمداني، 327/6.

(6) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 665/10.

هذا عن قراءة الرفع. أمّا من قرأ بجرّها فعلى النعت أو البدل من (رَبِّكَ) ⁽¹⁾. واستبعد أبو حيان (745هـ) خفض الاثنين على البدل بقوله: «البدل الظاهر أنّه لا يتكرر فيكون كالصفات» ⁽²⁾. وهو ما يدرك من إعراب القيسي (437هـ) للأوّل على البدلية والثاني على الوصفية ⁽³⁾. أمّا من قرأ بخفض الأوّل، ورفع الثاني فقد ألحق الأوّل بما قبله على البدلية خطاباً ⁽⁴⁾ وأضمر مبتدأ تقديره (هو) و(الرحمن) خبره ⁽⁵⁾. أو جعل الرحمن مبتدأ خبره (لا يملكون منه خطاباً). لقد اختلفت القراءة في هذه الآية، وبأبيّ قرأ القارئ فصيب، ولكلّ وجه صحيح ⁽⁶⁾. وقد أثبت الله-بأكثر من وجهٍ وفقاً لتغاير القراءة-أنّه ربّ السموات والأرض وما بينهما، وأنّه الرحمن وأنهم- أعني عباده-لا يملكون منه خطاباً يوم القيامة إلاّ بإذنه؛ إخباراً، ووصفاً، وبياناً. وفقاً لما تمّ توضيحه في توجيه كل قراءة.

موضع البروج الأوّل: وقوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج/15].

قرأ حمزة والكسائي وخلف (المجيد) بخفض الدال، وباقي القراء العشرة (المجيد) برفعها ⁽⁷⁾. فأما من قرأ بالرفع-وهو المرجح عند بعض اللغويين ⁽⁸⁾-فقد جعله من صفة الله تعالى ⁽⁹⁾؛ ذلك باعتبار-كما ذكر أبو زرعة-«المجد هو الشرف فأسندوه إلى الله تعالى؛ إذ كان أولى أن يكون من أوصافه» ⁽¹⁰⁾ وقيل: المجيد: الكريم ⁽¹¹⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 136/5، والفريد، الهمداني، 328/6.

(2) البحر المحيط، أبو حيان، 406/8.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، القيسي، 496/2.

(4) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 238، والموضح، ابن أبي مريم، ص 812، وكشف المشكلات، الباقر، 405/2.

(5) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 553، والفريد، الهمداني، 328/6، والدر المصون، الحلبي، 665/10.

(6) ينظر: جامع البيان، الطبري، 447/7.

(7) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 466، والمستنير، ابن سوار، ص 849-848، والنشر، ابن الجزري، ص 652، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 578.

(8) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 195/5، والحجة، أبو علي، 534/4، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 515/2.

(9) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 142/3، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 308/5، والتبيان، العكبري، ص 1280.

(10) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 757.

(11) ينظر: جامع البيان، الطبري، 497/7، والنكت والعيون، الماوردي، 243/6.

هذا ويجوز أن يكون (المجيد) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو المجيد⁽¹⁾. أو خبراً بعد خبر⁽²⁾ للمبتدأ (هو). أي: هو-مبتدأ-الغفور الودود ذو العرش المجيد؛ الأربعة المرفوعة أخبار للمبتدأ. ومنع بعض تعدد الخبر «لأنها في معنى واحد؛ أي: جامع بين هذه الأوصاف الشريفة»⁽³⁾. والأرجح تعدد الخبر؛ لأنها-الأخبار-ليست في معنى واحد. أضف إلى ذلك أنك إن لم تعربها أخباراً متعددة للمبتدأ فستعتبرها لفظاً واحداً وليست كذلك.

ما سبق توجيه قراءة رفع (المجيد) أمّا من قرأ بالخفض-المجيد-فهو صفة للعرش⁽⁴⁾. «ومجد العرش علوه وعظّمته»⁽⁵⁾. وقد جاز وصف العرش بذلك كما وُصف بالكرم في قوله تعالى ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْكَبِيرِ﴾ [المؤمنون / 116]⁽⁶⁾.

لقد أخبر الله تعالى ووَصَفَ في ضوء تغير القراءة-ذاته بتعدد الأخبار، وتتعدد الصفات مما يليق به في قراءة الرفع، ووَصَفَ عَرْشَهُ بما يليق به في قراءة الخفض. ولو لا تغير القراءة لما احتملت الآية دلالة وصف العرش. ولا صَيَّرَ في وَصَفَ عرش الله بالعظمة بل في ذلك مبالغة في إثبات العظمة لله؛ فإذا كان العرش عظيمًا كان صاحبه وخالقه أعظم.

موضع البروج الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿فِي لُوحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج/21].

قرأ نافع (محفوظ) بضم الظاء، وباقي القراء (محفوظ) بخفضها⁽⁷⁾.

فأمّا من قرأ بالخفض فهو صفة لـ (لوح)، وأمّا من قرأ بالرفع هو صفة لـ (قرآن)⁽⁸⁾. والمعنى في قراءة (محفوظ): «بل هو قرآن مجيد محفوظ في لوح»⁽⁹⁾.

(1) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 567، والحجة، ابن خالويه، ص 242، والكشف، القيسي، ص 673.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، القيسي، 515/2، والفريد، الهمداني، 374/6، والبحر المحيط، أبو حيان، 445/8.

(3) الترمذ، المصون، الحلبي، 749-748/10.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 308/5، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 757، والتبيان، العكبري، 1280.

(5) الكشف، الرمخشري، 550/4، ومدارك التنزيل، النسفي، ص 1315.

(6) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1398، والوسيط، الواحدي، 462/4، ومفاتيح الغيب، الرازي، 124/31.

(7) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 678، والكفاية، القلانسي، ص 317، وكنز المعاني، شعله، 713/2، والنشر، ابن الجزري، ص 652.

(8) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 142/3، ومعاني القرآن، الأخفش، ص 576، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 567، والموضح، ابن

أبي مرجم، ص 822.

(9) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 309/5، والفريد، الهمداني، 375/6.

وفي ذلك ردّ على زعم من قال: إن القرآن قد بقي شيء منه (1).
 أمّا قراءة الحفظ فـ «لأنّهم يقولون: اللوح المحفوظ» (2). وهو قوله تعالى. والمعنى: «في لوح محفوظ من الزيادة فيه والنقصان منه عمّا أثبتته الله فيه» (3). قال الزمخشري (538هـ): «هو المحفوظ من وصول الشياطين إليه» (4).

إن في تغاير قراءة (محفوظ) رفعًا وخفضًا وجهًا ومن وجوه إعجاز القرآن في ضوء قراءاته الصحيحة؛ ذلك أنّ الله تعالى قد بيّن حفظ القرآن من التحريف في قراءة الرفع. قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر / 9]. وبيّن حفظ اللوح الذي فيه القرآن، حتّى سُمّي اللوح المحفوظ. فالقرآن محفوظ في اللوح، واللوح محفوظ من لدن قوي عزيز. فأثى للشياطين لعنة الله عليها- أن تصل إليه.

ج. تغاير القراءة بين النصب والجر:

اختلفت القراءة العشرة نصبًا وخفضًا-جرًّا للأسماء في الربع الأخير من القرآن في ثلاثة مواضع كما هو مبين في الجدول.

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
الزخرف / 88	قَيْلَهُ / قَيْلِهِ
الذريات / 46	قَوْمَ / قَوْمٍ
المزمل / 20	نُصْفَهُ ثُلُثُهُ / نُصْفِهِ ثُلُثُهُ

موضع الزخرف: وهو قوله تعالى: ﴿وَقَيْلَهُ يَرْبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الزخرف/88].
 قرأ عاصم وحمة (قَيْلِهِ) بكسر اللام والهاء، وباقي القراء (قَيْلَهُ) بفتح اللام وضمّ الهاء (5).
 قيل إنّ قراءة التّصّب قَيْلَهُ-من ثلاثة أوجه؛ إمّا عطفًا على (سِرَّهُم ونجواهم) أي: يعلم سِرَّهُم ونجواهم وقَيْلَهُ. وإمّا عطفًا على موضع(الساعة). أي: ويعلم قَيْلَهُ؛ لأنّ قوله ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾

(1) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 196/5.

(2) الحجة، أبو علي، 536/4.

(3) جامع البيان، الطبري، 498/7.

(4) الكشاف، الزمخشري، 550/4.

(5) ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 547، والتلخيص، الطبري، ص 403، والنشر، ابن الجزري، ص 631، البدور الزاهرة، الشّار، 286/2.

[الزخرف/85] بمعنى: ويعلم الساعة. وإما أن يكون على معنى: وَقَالَ قِبَلَهُ⁽¹⁾. والذي اختاره الزجاج(311هـ) من الأوجه الثلاثة-بعد أن ذكرها-الثاني⁽²⁾. وافقه في ذلك العكبري(616هـ)⁽³⁾. والمعنى: قول محمد صلى الله عليه وسلم شاكياً إلى ربّه⁽⁴⁾. والملاحظ أنّ الوجهين الأولين متفقان لدخولهما في حيز علمه تعالى. أمّا الثالث فمختلف لدخوله في حيز القول لا العلم، وكلّ صواب على أنّ الضمير في (قيلَهُ) للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

هذا وذكّر في النصب-دائماً-ثلاثة أوجه أخرى؛ أحدهما العطف على مفعول (يعلمون) المحذوف

في قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف / 86]. كأنه قال: وهم يعلمون الحقّ ويعلمون قبيلَهُ. الوجه الثاني العطف على مفعول

(يكتبون) المحذوف في قوله: ﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف / 80]. وتقديره: يكتبون ذلك وقيلَهُ⁽⁵⁾. قال أبو حيان(745هـ): «وهو قول لا يكاد

يُعقل»⁽⁶⁾. وكذا الذي قبله-وهو العطف على معمول يعلمون-أراه بعيداً. والله أعلم. وأضاف السمين الحلبي(756هـ) ثلاثة أوجه؛ الأول أن ينتصب بإضمار فعل؛ أي: الله يعلم قيلَ رسوله^(*)

والثاني الانتصاب على محلّ(بالحقّ)؛ أي: شهد بالحقّ وقيلَهُ. فالمعنى من ذلك شهد الحقّ^(**). الوجه الأخير النصب للقسم المحذوف الواو⁽⁷⁾. فكأن المعنى: أقسم بقيله. فلما حذف حرف القسم

انتصب(الحقّ). فيكون تعالى قد أقسم بقول الرسول صلى الله عليه وسلم قد ذكرنا أنّ القول له.

إنّ القول بالنصب للعطف على محلّ(بالحقّ) يبدو لأوّل وهلة بعيداً؛ وذلك لدخوله في حيز (شهد) معمولاً له. إلا أن شهد بالحقّ بمعنى: قال الحقّ فيكون المعنى في (وشهد قبيلَهُ) باعتبار(قيلَهُ) معطوفاً على معمول شهد: وقال قبيلَهُ. فيكون-أيضاً-كأوّل وجهين ذكرناهما.

(1) ينظر: الحجة، أبو علي، 321/4، والتبيان، العكبري، ص 1143.

(2) معاني القرآن وأعرابه، الزجاج، 421/4.

(3) ينظر: إعراب القراءات الشواذ، 227/2.

(4) ينظر: جامع البيان، الطبري، 540/6، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1173، والجامع، لأحكام القرآن، القرطبي، 95/19.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن، القيسي، 292/2، والفريد، الهمداني، 567/5.

(6) البحر المحيط، أبو حيان، 30/8.

(*) وهو كأوّل وجهين ذكرناهما في قراءة نصب (قيلَهُ).

(**) وشهد قبيلَهُ.

(7) ينظر: الدرّ المصون، الحلبي، 612/9.

أما عن قراءة الحفض قبليه فعلى معنى: عندهم علم الساعة وعلم قبليه⁽¹⁾. وأضاف الزمخشري (538هـ) وجهًا آخر وهو القسم فتكون كقراءة النصب، والخلاف إنما هو في ذكر واو القسم وحذفها. والجواب إما أن يكون محذوفًا تقديره: لَنُنصِرَنَّ أو لأفعلنَّ بهم ما أريد، وإما أن يكون مذكورًا، وهو قوله: ﴿هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ فيكون تعالى قد أقسم بقول الرسول: (يا رب) تعظيمًا له ولقبيله الذي هو تفويض الله أمره⁽²⁾.

إنَّ الله تعالى يعلم-في قراءة النصب-السّر والنجوى وقول رسوله، وقول جميع البشر. وهو الأرجح بما ذكر من أوجه. فهو على المفعولية. والله عنده-في قراءة الحفض-علم الساعة وعلم قبليه. فتكون كالقراءة الأولى مع اختلافٍ بسيطٍ هو العطف على المفعول صراحة في القراءة الأولى؛ عطفاً على (سرهم ونجواهم) وعلى المعنى-أي: على الموضع-في الوجه الثاني للقراءة ذاتها؛ لأن (عنده علم الساعة) بمعنى: يعلم الساعة وهو من باب إضافة المصدر إلى المفعول. وهي دلالة القراءة الثانية. أما إذا أخذنا في الحسبان ما بقي من أوجه في القراءتين فستتوسّع الدلالة منفتحة لاحتضانها جميعًا مؤكدة أن القرآن حَمَل أوجهٍ والقراءة متفكّةٌ فما بالك إن اختلفت. ذلك هو القرآن تحدّى به الله فصحاء العرب فأعجزهم.

موضع الذريات: وهو قوله تعالى: ﴿وَقَوْمٌ نُّوحٌ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَسِيقِينَ﴾ [الذريات / 46]. قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف (قوم) بكسر الميم، وباقي العشرة (قوم) بفتحها⁽³⁾. فأما من قرأ (قوم) فالمعنى: في قوم نوحٍ وتقويهِ قراءة ابن مسعود؛ إذ قرأه بالجار (في)⁽⁴⁾. وذلك عطفاً على ما سبق. وإن أُخْتِلف فيه؛ فقيل: عطفاً على (ثمود)⁽⁵⁾. فهو مجرور بـ (في) وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. وقيل: عطفاً على (موسى)⁽⁶⁾. وهو مجرور بحرف الجحر

(1) ينظر: الحجة، أبو علي، 321/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 655، وكشف المشكلات، الباقر، 301/2.

(2) ينظر: الكشاف، الزمخشري، 204/4، والتحرير والتنوير، ابن عاشور، 273/25.

(3) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 399، والكامل، ابن جبار، ص 640، والكفاية، القلانسي، ص 290، والنشر، ابن الجزري، ص 636.

(4) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 371/2، والكشاف، الزمخشري، 306/4، ومدارك التنزيل، السفي، ص 1154، والبحر المحيط، أبو حيان، 139/8.

(5) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 217، وإعراب القرآن، النحاس، 248/4، والتبيان، العكبري، ص 1182.

(6) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 486، والحجة، أبو علي، 377/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 680، والكشاف القيسي، ص 611.

(في) أيضًا. وأضاف الهمداني(643هـ) العطف على (عادٍ) ⁽¹⁾. وروى القيسي(437هـ) زيادة عمّا سبق العطف على (الأرض) ⁽²⁾. ورجح السمين الحلبي(756هـ) -تمًا ذكر- العطف على (ثمود) إذ قال: «وهذا هو الظاهر لقربه وبعد غيره» ⁽³⁾.

والقول إنّ ما ذكره الحلبي(756هـ) ليس بحجة ولا استنكار أبي حيان(745هـ) لعطف الزمخشري(538هـ) وابن عطية(546هـ) (وفي موسى) على (وفي الأرض) ^(*) قائلاً: «وهذا بعيد جدًّا يتنزّه القرآن عن مثله» ⁽⁴⁾. فهو وجه والمعنى: وفي موسى-أي في قصّته-آيات للموقنين. فقد ساق الله مضانّ حججه، وآياته بدءًا بالأرض وما فيها، ثم في خلق البشر، ثم في غيرهم مما ذكر، وصولًا إلى الاحتجاج بأمر الأمم السابّقة. وما حلّ بها، فمن لم يعتبر بما في الكون من آيات دالة على وحدانيته وأحقيته بالعبادة والطاعة فليعتبر بما حلّ بن لم يؤمنوا.

أمّا قراءة (قوم) نصبًا فحتمًا على ما سبق كذلك. واختلّف في المعطوف عليه أيضًا؛ أهو (هم) في (أخذناهم) أم في (نبتناهم)، أم في (أخذتهم) ⁽⁵⁾. وقد اضطرب الزجاج(311هـ)؛ إذ استحسن العطف على (نبتناهم في التيم) لأن المعنى: أغرقناهم، وأغرقنا قوم نوح من قبل-على حدّ قوله-وقد ذكر قبله أن من نصب فهو عطف على معنى ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّعِقَةَ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [الذريات/44]. فجعله عطفًا على الضمير في (أخذتهم) ⁽⁶⁾.

هذا وقيل: إنّ النصب بفعل محذوفٍ تقديره: وأذكر قوم نوح، أو وأهلكنا قوم نوح ⁽⁷⁾. وذكر العكبري(616هـ) النصب عطفًا على موضع (وفي موسى) ⁽⁸⁾؛ باعتباره ظرف مكان. وضعفه السمين الحلبي(756هـ) ⁽⁹⁾؛ وأراه مقبولًا بتقدير محذوف؛ أي: وتركنا في قصّة موسى آيةً، عطفًا على ﴿وَتَرَكْنَا

(1) ينظر: الفريد، الهمداني، 15/6.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، القيسي، 343/2.

(3) الدر المصون، الحلبي، 57-56/10.

(*) وهو قول القيسي قبلها. ينظر: الكشف، القيسي، ص 611، والكشاف، الزمخشري، 305/4، والمحزّر الوجيز، ابن عطية 179/5.

(4) البحر المحيط، أبو حيان، 139/8.

(5) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 371/2، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 386، والموضح، ابن أبي مريم، ص 742.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 57/5.

(7) ينظر: جامع البيان، الطبري، 121/7، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 44/2، والكشاف، الزمخشري، 306/4، والجامع لأحكام

القرآن، القرطبي، 502/19.

(8) ينظر: التبيان، العكبري، ص 1182.

(9) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 57/10.

فِيهَا آيَةٌ لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٣٧﴾ [الذريات/37]. المعطوف بدوره على ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٣٥﴾ فَأَوْحَيْنَا فِيهَا أَنْ يَسْمُرَ إِلَىٰ ذَاتِ الْعُنُقِ ﴿٣٦﴾ [الذريات/35-36]. وهي قرية قوم لوط عليه السلام. فإن قصة موسى محلّ أو مكان-الآية. فإن لم يكن حقيقة فهو من باب المجاز.

إنّ تغاير قراءة (قوم) نصبًا وجراً جعل الآية منفتحة لدالتين؛ الأولى-وهي الناتجة عن قراءة النصب-هلاك الأمم السابقة ممن كفروا. ومن تلك الأخيرة قوم نوح عليه السلام. والثانية-وهي الناتجة عن قراءة الحذف فيما أصابهم وفي قصصهم الباقية عبرة لمن يعتبر. تسلسل منطقي؛ الإخبار عن هلاك الأمم المكذّبة بما جاء به الرسل، ثم الدعوة للاتعاظ بما حلّ بهم.

موضع المزمّل: وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي إِلَيْهِ وَنُصْفَهُ وَثُلُثِيهِ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ

وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [المزمّل / 20].

قرأ ابن كثير والكوفيون-عاصم وحمة والكسائي وخلف-(نُصْفَهُ وَثُلُثُهُ) بنصب الفاء والثاء وضمّ الهاء وباقي العشرة (نُصْفِهِ وَثُلُثِهِ) بحذف الثلاثة⁽¹⁾.

فأما من قرأ بالحذف فللعطف على ما عمِلَ فيه (من). والمعنى: إنّ ربّك يعلم أنّك تقوم أدنى من ثلثي الليل ومن نصفه ومن ثلثه. وأما من قرأ بالنصب فهو عطف (أدنى) والتقدير: إنّ ربّك يعلم أنّك تقوم أدنى من ثلثي الليل وتقومُ نصفه وَثُلُثُهُ⁽²⁾.

إنّ الأدنى وإن كان يطلق على الأقرب في مقابل الأقصى فدلالته هنا الأقلّ. «وإنّما أُستعير الأدنى وهو الأقرب للأقلّ؛ لأن المسافة بين الشئيين إذا دَثَّتْ قَلَّ ما بينهما من الأحياز، وإذا بُعِدَتْ كَثُرَ ذلك»⁽³⁾. وإن روى أبو علي (337هـ): الأدنى بدلالته الأصلية هي الأقرب⁽⁴⁾ والسياق يحتمله دلالة ذلك: إنّ ربك يعلم أنّك تقوم ما يقارب ثلثي الليل، سواء أكان بالزيادة أو النقصان.

(1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 451، والمنتهى، الخزازي، ص 1018، وسوق العروس، الطبري، ص 745، والنشر، ابن الجزري، ص 647.

(2) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 63/5، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 459/2، والتبيان، العكبري، ص 1248، والفريد المهندي، 256/6.

(3) الكشاف، الزمخشري، 484/4، ومفاتيح الغيب، الرازي، 186/30. وينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي، 257/5، والبحر المحيط، أبو حيان، 358/8.

(4) ينظر: الحجة، أبو علي، 483/4.

ولا تضارب بين هذا الموضع-في قراءة الحفص-والموضع الأول، وهو قوله تعالى ﴿قُرْآنًا لَّيْلًا إِلَّا قَلِيلًا﴾⁽²⁾ بَصَفَهُ، أَوْ نَقَصَ مِنْهُ قَلِيلًا⁽³⁾ أَوْ زِدَ عَلَيْهِ وَرَبَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا⁽⁴⁾ [المزمل / 2-3-4]. خلافاً لما ذكره الأخفش (215هـ) أن الحكم يصير بترخيص قيام أقلّ من ثلث الليل والذي فرضه الله في بداية السورة قيام الثلث أو أكثر من الثلث، لا أقلّ منه⁽¹⁾.

وفي الحقيقة إنّ الله-تعالى-لما علم مشقة قيام الليل عبادةً وإحصاء وقتٍ مضبوط يسر على عباده التهجّد لمدة زمنية أقصاها أقل من الليل بقليل وأقلها أقل من نصف الليل بقليل؛ غير مصرح بالثلث والثلثين، ولا ما زاد أو نقص منها في أول السورة. ثم فصل في الآية موضع اختلاف القراءة قيام أقلّ من ثلثي الليل، وقيام نصفه وثلثه في قراءة النصب. وأكد قيام أقلّ من ثلثي الليل-في قراءة الحفص-زيادة عن قيام أقل من نصفه وأقل من ثلثه بياناً لرحمته بأن جوّز القيام لمدة تقلّ عن ثلث الليل. ولولا قراءة الحفص لكان لزاماً القيام لمدة لا تقلّ عن الثلث. يؤكد ما ذكرناه قوله تعالى ﴿عَلِمَ أَن لَّنْ نَّحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل / 20] أي: في صلاتكم⁽²⁾ قياماً الليل حملاً على ما تقدم.

د. تغاير القراءة بين الرفع والنصب والجرّ:

اختلف القراء العشرة رفعا ونصبا وخفضا للفظ الواحد في الربع الأخير من القرآن في موضعين، كما هو مبين:

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
فصلت / 10	سواء/سواء/سواء
الرحمن / 12	الحبُّ ذو العصفِ والريحانُ الحبُّ ذا العصفِ والريحانُ الحبُّ ذو العصفِ والريحانُ

موضع فصلت: وهو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رُوسًا مِّنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت / 10].

(1) ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ص 553.

(2) ينظر: جامع البيان، الطبري، 399/7، والوسيط، والواحي، 378/4، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 346/21.

قرأ أبو جعفر (سواءً) بالرفع، ويعقوب (سواءً) بالخفض، وباقي العشرة (سواءً) بالنصب⁽¹⁾.
فأما من قرأ بالخفض فقد جعله صفة للأيام، وأما من نصب فعلى المصدر؛ والمعنى: استوت استواءً*
ومن رفع فعلى معنى: هي سواءً⁽²⁾ «مصدر بمعنى اسم الفاعل: أي مستوية»⁽³⁾، أو «ذلك سواءً»⁽⁴⁾.
أو ما قارب ذلك من تقدير. فهي-سواء-من حيث الإعراب نعت في القراءة الأولى، ومفعول مطلق
للفعل المحذوف في الثانية، وخبر في الثالثة.

وقد اختلف أهل التأويل في عود الضمير؛ إذ قيل: هو للأقوات⁽⁵⁾، وقيل: هو لمدة الخلق؛ خلق
الأرض وما فيها⁽⁶⁾. وقيل: هو للأرض⁽⁷⁾. وضعف الأخير السمين الحلبي (756هـ) والألوسي (1270هـ)
حجتها أن الوصف للأيام⁽⁸⁾. والسياق يحتمله كما احتمل عوده على الأقوات.

لقد ترتب عن تغير القراءة-رفعاً ونصباً وخفضاً-أن أخبر الله تعالى عن خلقه الأرض وأقوات
الخلق في أربعة أيام. وهي مستوية؛ يعني: الأرض والأقوات، ومدة الخلق رفعاً. وفي أربعة أيام
مستوية تامة في قراءة الخفض، وضماً للأيام؛ أي: لمدة الخلق. وبين تعالى حال الأرض وما انقضى
فيها، ومدة ذلك بأنها جميعاً استوت استواءً-تأكيداً-في قراءة (سواءً).

ذلك تقديره تعالى؛ خبره-عما أخبر-الاستواء، وصفته الاستواء، وحاله الاستواء. إثباتاً من
أكثر من وجه في ضوء تغير القراءة. ولولا ذلك لما احتتم الآية جميع الدلالات. ذلك هو القرآن-كما
ذكرنا وكررنا-حتمال أوجه فما بالك وقد تغيرت القراءة.

موضع الرحمن: وقوله تعالى: ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن / 12].

(1) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 385، والمستنير، ابن سوار، ص 776، والنشر، ابن الجزري، ص 628، واتحاف
فضلاء البشر، البتاء، ص 488.

(* أو للحال، والمعنى: مستوية. ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 6/5، والفريد، الهذلي، 405/5.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 381/4، إعراب القرآن، النحاس، 50/4، والكشاف، الزمخشري، 144/4، والتبيان
العكبري، ص 1124.

(3) إعراب القراءات الشواذ، العكبري، 211/2.

(4) معاني القرآن، الفراء، 310/2.

(5) ينظر: جامع البيان، الطبري، 455/6.

(6) ينظر: الهداية، القيسي، ص 6490.

(7) التبيان، العكبري، ص 1124، والفريد، الهذلي، 504/5.

(8) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 509/9، وروح المعاني، الألوسي، 101/24.

قرأ ابن عامر بنصب الثلاثة الأسماء (والحبُّ ذَا العَصْفِ والريحانُ) وكذا كُنِبَ (ذَا العَصْفِ) في المصحف الشامي خلافاً لغيره (*) وقرأ حمزة والكسائي وخلف (والريحانُ) بخفض النون ورفع (الحبُّ) و(ذو العصف) مرفوعاً، وباقي العشرة برفع الأسماء الثلاثة (1).

فأما من قرأ بالرفع فهو عطْفٌ على قوله ﴿فِيهَا فَكِيهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ﴾ [الرحمن / 11] فهو ابتداءً، والتقدير: فيها فأكهة وفيها الحبُّ ذو العصف وفيها الريحانُ (2). أو فيها «الحبُّ ذو العصف وذو الريحانُ بحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه» (3). قال ابن يعيش (643هـ): «إعلم أنّ المضاف قد حذف كثيراً من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل. وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقريضة حال أو لفظ آخر استغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً. وإذا حُذِفَ المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه وأُعْرِبَ بإعرابه» (4).

وللإشارة فقد اُخْتُلِفَ في الريحانُ؛ فقليل: هو الرزق، وقيل: هو المشموم الطيب الرائحة (5). والذي رجّحه الطبري (310هـ) -بعد أن ذكر الرأيين وأضاف خضرة الزرع أو ما قام على ساقٍ- أن يكون الرزق، مستشهداً بقول العرب: خرجنا نطلب ريحانَ الله ورزقه (6). هذا عن الريحان. أما العصف؛ فقليل: هو وِرْقُ الزرع؛ وقيل: ورقه وما لا يؤكل (7). وقيل غير ذلك (8). والراجح ما ذكرناه من كونه ما لا يأكله الإنسان من النبات أوراقاً وغيرها.

(*) ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، المهدي، ص 102، والمقنع، الداني، ص 129، والوسيلة إلى كشف العقيلة، السخاوي ص 230، وتنبية الخلآن، ابن عاشر، ص 296.

(1) ينظر: الكامل، ابن جبار، ص 643، وسوق العروس، الطبري، ص 696، والكفاية، القلانسي، ص 294، والنشر، ابن الجزري ص 638.

(2) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 221، والحجة، أبو علي، 398/4، والموضح، ابن أبي مريم، ص 753.

(3) الكشاف، الزمخشري، 334/4.

(4) شرح المفصل، ابن يعيش، 23/3، وينظر: همع الهوامع، السيوطي، 58/3.

(5) ينظر: العين، الفراهيدي، ومقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (ريج).

(6) ينظر: جامع البيان، الطبري، 180/7.

(7) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (عصف).

(8) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 121/20.

أما من قرأ بالنصب فحملاً على قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرَّحْمَنُ / 10]. لأنَّ وضعها بمعنى خلقها، وخلق الحبَّ ذا العصفِ وخلقَ الريحانَ⁽¹⁾. أو على الاختصاص بمعنى: «أخصَّ الحبَّ والريحانَ» ذكره الزمخشري (538هـ)⁽²⁾. وضعفه السمين الحلبي (756هـ) بقوله: «وفيه نظر؛ لأنَّه لم يدخل في مسَمَى الفاكهة والنخل حتَّى يُخصَّصَ من بينهما»⁽³⁾. وحجته مقبولة.

هذا ويجوز في قراءة النَّصب دائماً أن يكون (ذا الريحان) حُذِفَ المضاف وأقيِمَ المضاف إليه مقامه. ذكره الزمخشري (538هـ) أيضاً⁽⁴⁾. وبذلك فهو مفعول به في قراءة النَّصب، ومبتدأ في قراءة الرفع وقد تقدّم خبره تقدماً جائزاً كونه شبه جملة من الجار والمجرور، والمبتدأ معرفة.

أما عن قراءة الكوفيين إلّا عاصماً برفع الأولين-الحبُّ ذو العصف-وخفض الأخير-الريحان-فهو عطّف على (العصف). أي: الحبُّ ذو العصفِ وذو الريحانِ⁽⁵⁾. قال السمين الحلبي (756هـ): «وهي تؤيّد قولَ من حذف المضاف في قراءة ابن عامر»⁽⁶⁾ مع عدم إقامة المضاف إليه مقامه إنَّ دلَّ عليه دليل؛ إذ «يجوز حذف ما علِمَ من مضاف ومضافٍ إليه. فإن كان المحذوف المضاف فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه... وقد يبقى على جرّه، وشرط ذلك في الغالب أن يكون المحذوف معطوفاً على مضافٍ بمعناه»⁽⁷⁾ كما الشأن هنا. بل هو ذاته.

إنَّ الله تعالى يُخبر عباده بنعمه عليهم؛ منها ما خلقه في الأرض ليقناتوا به؛ هم وأنعامهم؛ إذ الأرض-في قراءة الرفع-فيها فاكهة والنخل ذات الأكمام، وفيها الحبُّ ذو العصف وذو الريحان عطفاً على ما قبله، وهو ذو العصف. أو فيها الحبُّ ذو العصف وفيها الريحانُ تركباً للعطف. وهي مستقرة في الأرض؛ لأنَّ الله خلقها فيها على ما توضّحه قراءة النَّصب؛ نصبِ الثلاثة الألفاظ؛ والمعنى: خلق الحبَّ ذا العصفِ وذا الريحانِ بتقدير المضاف؛ أي: أن الحبَّ منه العصف ومنه الريحان. أو بعدم تقديره في

(1) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 690، والكشف، القيسي، ص 620، والتبيان، العكبري، ص 1198.

(2) الكشف، الزمخشري، 334/4.

(3) التّر المصون، الحلبي، 159/10.

(4) ينظر: الكشف، الزمخشري، 334/4.

(5) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 690، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 365/2، والتبيان، العكبري، ص 1198، والفريد الهمداني، 63/6.

(6) التّر المصون، الحلبي، 159/10.

(7) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، 167/3-168.

قراءة خفض (الريحان) فيكون معطوفاً على (العصف) أي: فيها الحبُّ ذو العصف والريحان تأكيداً على أن الحبَّ منه العصف وهو علف أنعام البشر، والرزق-باعتبار الريحان هو الرزق (*)-وهو مَطْعَمُهُمْ. أما إذا أخذنا في الحسبان الدلالة الثانية للريحان وهي النبات الطيب الرائحة ففي ذلك دليل على زيادة فضله تعالى-على عباده-إذ هياً لهم طعامهم، وطعام بهائمهم وما في الريحان من طيب رائحة وغيره. تلك بلاغة القرآن المعنى الكثير في اللفظ القليل وذلك إعجازه في ضوء تغير القراءة.

ثانياً: تغير إعراب الأفعال

كما كانت الأسماء محلّ تغير القراءة بين القراء العشرة-وذلك في الربع الأخير من القرآن-كانت الأفعال كذلك؛ وقد تراوح التغير بين الرفع والنصب في سبعة مواضع، وبين النصب والجزم في موضع واحد.

أ-تغير القراءتين بين الرفع والنصب:

تغيرت قراءات القراء العشرة بين رفع الفعل ونصبه في سبعة مواضع كما سبق وذكرنا، وكما هو موضح في الجدول أدناه:

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
غافر / 37	فَأَطَّلِعُ / فَأَطَّلِعَ
غافر / 68	يَكُونُ / يَكُونَنَّ
الشورى / 35	يَعْلَمُ / يَعْلَمَنَّ
الشورى / 51	يُرْسِلُ - يُرْسِلُ / يُرْسِلُ - يُرْسِلُ
الحديد / 11	فِيضَعُهُ - فِيضَاعُهُ / فِيضَعُهُ - فِيضَاعُهُ
عبس / 4	فَتَنْفَعُهُ / فَتَنْفَعُهُ

موضع غافر الأول: وهو قوله تعالى: ﴿أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَىٰ آلِهِ مُوْسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ [غافر / 37].

قرأ حفص عن عاصم-(فَأَطَّلِعُ) بالنصب، وباقي القراء (فَأَطَّلِعُ) بالرفع⁽¹⁾.

(*) لقد أشرنا إلى اختلاف أهل التأويل في (الريحان) بين الرزق والنبات المعروف، ولعلّ منشأ الاختلاف اختلاف القراءة. (1) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 570، والغاية، الأصهباني، ص 384، والكفاية، القلانسي، ص 275، والنشر، ابن الجزري ص 628.

فمن قرأ (فأطلع)-رفعاً-فقد عطفه على (أبلغ) في قوله تعالى: ﴿يَهَامُنُ ابْنَ لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَجْلُغُ
الْأَسْبَبَ﴾ [غافر / 36]. أمّا من قرأ (فأطلع)-نصباً-فقد نصبه على جواب الترجي (1)؛ «لأنّه من
جملة الأشياء التي أجوتها بالفاء منصوبة» (2). وهو مذهب كوفي (3). وإلى ذلك ذهب
الزمخشري (538هـ) تشبيهاً له بالتمني (4)، والعكبري (616هـ) إذ قال: «وقال قوم: هو جواب لعلّي؛
إذا كان في معنى التمني» (5). وافقها ابن مالك (672هـ) إذ صرح: «والصحيح أن الترجي قد يُحمل
على التمني فيكون له جوابٌ منصوب» (6).

إنّ الفرق بين التمني والترجي أن الأول يكون في الممكن بعيد المنال والممتنع؛ أمّا الثاني فلا
يكون إلا في الممكن (7). كقولك في الأول: ليتها تمطر-والسما صافية، والشمس مشرقة-الآن. فذلك
ممكن بعيد المنال. وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ
لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [10] [المنافقون/16]. فهو محال؛ لقوله
تعالى: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [11] [المنافقون/17]. في الآية
المالية. وقولك في الثاني: لعلّ المسافر يعود. «وبلوغ أسباب السفوات غير ممكن، لكن فرعون أبرر
ما لا يمكن في صورة الممكن تمويهاً على سامعيه» (8). فهو في الحقيقة إذن تمنّ في ثوب ترجٍ لغرض
بلاغي. هو التمويه.

هذا وقيل: إنّ النصب «على جواب الأمر؛ أي: إن تبني لي أطلع» (9). والأفضل لو كان
التقدير: ابن لي فأطلع لا الذي ذكّر؛ لأنه-بذلك-شرط وجوابه لا طلب وجوابه. وللإشارة

(1) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 307/2، والحجة، ابن خالويه، ص 204، والكشف، القيسي، ص 574-575، والموضح، ابن أبي
مريم، ص 690.

(2) كشف المشكلات، الباقولي، 281/2.

(3) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، 34/4، الترمذ، المصون، الحلبي، 482/9.

(4) ينظر: الكشف، الزمخشري، 127/4.

(5) التبيان، العكبري، ص 1120.

(6) شرح التسهيل، ابن مالك، 34/4.

(7) ينظر: الطراز، العلوي، 160/3، وجواهر البلاغة، الهاشمي، 87/1.

(8) البحر المحيط، أبو حيان، 446/7.

(9) التبيان، العكبري، ص 1120، والفريد، الهمداني، 488/5.

فإنَّ الفعل في (فأطلع) منصوب بأن مضمرة بعد الفاء في جوابه عند البصريين أما الكوفيون فينصبونه بالخلاف أو الصّرف بين الأمر-أو النهي أو غيرهما مما أجوبتها بالفاء منصوبة-وجوابه⁽¹⁾.

أما عن قراءة رفع (أطلع) فهو نسقٌ على ما قبله، والمعنى: لعلّي أبلغ أسباب السموات ولعلّي أطلع فهو ليس بجواب⁽²⁾. أو كما قال النحاس (338هـ): «معنى النصب خلاف معنى الرفع؛ لأن معنى النصب: متى بلغت الأسباب إطلعت. ومعنى الرفع: لعلّي أبلغ الأسباب ثم لعلّي أطلع بعد ذلك. إلا أن ثمّ أشدُّ تراخياً من الفاء»⁽³⁾؛ ذلك أن الفاء في قراءة النصب فاء الجواب دالة على تعلق الثاني-الجواب- بالأوّل أمراً كان أو تمنّ؛ متى تحقق الأوّل تحقق الثاني. أمّا في قراءة الرفع فهي فاء النسق دالة على العطف مع الترتيب والتعقيب.

إنّ الآية تخر «كيف زين الله لفرعون حين عتا عليه وتمرد قبيح عمله حتى سوّلت له نفسه بلوغ أسباب السموات ليطلع إلى إله موسى»⁽⁴⁾. كانت تلك أمنيته في قراءة الرفع عطفًا على ما قبله، كأنهما أمنيّتان؛ بلوغ أسباب السموات، ثم الاطلاع إلى إله موسى. أمّا في قراءة النصب فهي أمنيّة واحدة فيها طلب وجواب؛ إذ الاطلاع مرهون ببلوغ الأسباب.

وبين القراءتين تفاعل لغوي ودلالي؛ لغوي باستعمال وجهين من أوجه العربية؛ وهما رفع جواب الترجّي ونصبه. ودلالي بما ترتب من معنى العطف في قراءة (أطلع)؛ عطف تمنّ على مثله، بيّنت قراءة (أطلع) أن الأخير متعلّق بالأوّل، والأوّل شرط لتحقيقه. تفاعل يتمّ عن إيجاز القرآن؛ جسده تغيّر القراءة.

موضع غافر الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [غافر/68].

قرأ ابن عامر (فيكون) بالنصب، وباقي القراء (فيكون) بالرفع⁽⁵⁾. فأما قراءة الرفع (يكون) فعلى الاستئناف، والمعنى عند سيبويه (180هـ) وغيره فهو يكون⁽⁶⁾.

(1) ينظر: الإيضاح في مسائل الخلاف، الأنباري، ص 454.

(2) ينظر: الحجة، أبو علي، 276/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 631.

(3) إعراب القرآن، النحاس، 33/4.

(4) جامع البيان، الطبري، 428/6.

(5) ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 258، والمنتهى، الخزامي، ص 581، والمهجع، الخياط، ص 382، والنشر، ابن الجزري، ص 525.

(6) ينظر: الكتاب، سيبويه، 93/3، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 111، والكشف، القيسي، ص 167.

وهو عند الزجاج (311هـ) -زيادة على ما ذكره سيبويه للعطف على (يقول) (1). وضعفه أبو علي (377هـ) مرجحاً أن يكون العطف على (كُنْ) من حيث المعنى؛ «لأن المراد به الخبر، كأن التقدير ((يكون فيكون)) وقد قالوا: أَكْرَمَ بَزِيدٍ فَاللفظ لفظ الأمر، والمعنى المراد: الخبر» (2). المعنى منه: كَرَمٌ زَيْدٌ. ولعل ذلك حتى لا يكون الأمر معدوم. وهو يذكرنا بقوله تعالى: ﴿بَدِيعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة/117] وغيرها من المواضع.

أما عن قراءة النصب (يكون) فجواب أمر؛ إما حملاً على اللفظ دون المعنى. ذكره أبو علي (337هـ)، وهو عنده على ضعفه (*) -للخبر؛ ذلك أن «اللفظ لما كان على لفظ الأمر وإن لم يكن المعنى عليه حملته على صورة اللفظ» (3). أو حملاً على اللفظ والمعنى على أنه «للسبب الذي يكون به المسبب، والسبب غير المسبب» (4) تحريراً من أيكون الأمر لغير موجود كما ذكرنا أو أن يكون أمراً للموجود بالوجود. مما أثار جدلاً بين المفسرين كما سنوضحه.

لقد ذهب الطبري (310هـ) إلى أن المخلوقات كائنة مع الأمر غير متقدمة ولا متأخرة عليه فهو من باب الحقيقة (5). وقال غيره: هو مجاز من الكلام وتمثيل غايته التعبير عن سرعة الانقياد لأمره تعالى (6). فقد «ذهب المعتزلة وكثير من أهل السنة إلى أنه ليس المراد به حقيقة الأمر والامتثال له، وإنما هو تمثيل لحصول ما تعلق به الإرادة بلا مهلة بطاعة المأمور المطيع، فهناك استعارة تمثيلية» (7). وهو قريب من قول أبي علي السابق. أما القرطبي (671هـ) فحاول التوفيق بين الأمرين إذ قال: «فكانت الأشياء التي لم تكن -وهي كائنة بعمله قبل كونها- مشابهة لتي هي موجودة فجاز أن يقول لها كوني» (8).

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 199/1، والفريد، الهمداني، 369/1.

(2) الحجة، أبو علي، 47/2.

(*) تجرأ على وصف قراءة متواترة بالضعف، كما فعل غيره. ينظر: معاني القرآن، الفراء، 59/1، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج 199/1، والسبعة، ابن مجاهد، ص 169.

(3) الحجة، أبو علي، 48/2، وينظر: الكشف، القيسي، ص 167.

(4) الفريد، الهمداني، 369/1.

(5) ينظر: جامع البيان، الطبري، 363-362/1.

(6) ينظر: الكشف، الزمخشري، 139/1.

(7) روح المعاني، الألوسي، 368/1.

(8) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 341-340/2.

إن الآية بقراءتها تظهر عظمة الله، وقدرته، فإذا قضى أمرًا من الأمور التي يريد تكوينها فإنما يقول له كن فيكون موجودًا بغير معاناة⁽¹⁾ ودون مهلة. والقراءتان منسجمتان دلاليًا؛ إذ في الرفع تبيان لتتابع الأحداث؛ قوله تعالى ثم تحقق مضمون القول. توّصّحه قراءة النصب أكثر؛ إذ الأخير-التحقق-مرهون ومترتّب عن الأول؛ وهو أمره تعالى. والنتيجة أمرٌ فاستجابة بعيدًا عمّا أثير من جدل.

موضع الشورى الأول: وهو قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي-ءَايَاتِنَا مَا لَهُمْ مِّن مَّحِصٍ﴾ [الشورى/35].

قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر (يعلم) بالرفع، وباقي القراء العشرة (يعلم) نصبًا⁽²⁾. فأما قراءة بالرفع وهي أجود عند سيبويه (180هـ) (*) -فللقطع والاستئناف⁽³⁾؛ «لأنه موضع استئناف من حيث جاء بعد الجزاء»⁽⁴⁾. وهو الوارد في الآيتين السابقتين: ﴿إِنَّ يَشَأُ يُسْكِنَ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾⁽³³⁾ أَوْ يُؤَيِّقَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ⁽³⁴⁾ [الشورى / 33-34]. فهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: الله-أو هو-يعلم الذين يجادلون⁽⁵⁾. وجاء الخبر جملة فعلية.

وغريب ما ذكره الأزهري (370هـ) من أن الرفع للعطف على (يعف عن كثير) كونه (يعفو) وحذفت واوه تخفيفًا⁽⁶⁾. فلا أدري أي تخفيف هذا؛ إذ لا ثقل في (يعفو) أصلًا. وإنما هو مجزوم للعطف على جواب الشرط، والمعنى: إن يشأ يسكن الرياح فيظللن رواكد على ظهره... وإن يشأ يوبقهن... وإن يشأ يعف عن كثير.

(1) ينظر: جامع البيان، الطبري، 443/6، ولباب التأويل، الخازن، 80/4.

(2) ينظر: الكامل، ابن جبارة، ص 633، والمستنير، ابن سوار، ص 780، والنشر، ابن الجزري، ص 629، واتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 492.

(*) ينظر: الكتاب، سيبويه، 90/3.

(3) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 318/2، والحجة، ابن خالويه، ص 207، والتبيان، العكبري، ص 1134.

(4) الحجة، أبو علي، 294/4. وينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 643.

(5) ينظر: الفريد، الهمداني، 535/5.

(6) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 455.

ما سبق توجيهه قراءة رفع الفعل، أمّا من قرأ بالنصب (يعلم) فالوجه أنّه معطوف على الجزء جواب شرط، وُصِرَفَ عنه، أي: صُرِفَ عن العطف على اللفظ إلى العطف على المعنى⁽¹⁾؛ لأنه شرط وهو غير واجب، وعلمُ الله واجبٌ، فلم يحسن الجزم في (يعلم) عطفاً على الشرط وجوابه حتى لا يصير المعنى: إن يشأ يعلم. فُصِرَفَ عن العطف على لفظ الشرط-كما ذكرنا-إلى معناه، وهو مصدره فَوَجِبَ نَصْبُ (يعلم) بأن مضمرة على رأي البصريين^(*)؛ ليكون معها مصدرًا مؤولاً فيعطف مصدر على مصدر؛ أي اسم على اسم لا فعل على اسم⁽²⁾. فيصير-كما ذكر الحلبي(756هـ)- من باب عطف مصدر مؤول على مصدر متوهم، تقديره: أو يقع إيقاعٌ وعفوٌ عن كثير وعلمٌ⁽³⁾.

أمّا الزمخشري(538هـ) فذكر أن النصب «للعطف على تعليل محذوف، تقديره: لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون»⁽⁴⁾. وردّه أبو حيان(745هـ)؛ لأنه ترتّب على الشرط هلاك قوم ونجاة قوم، فلا يحسن: لينتقم منهم⁽⁵⁾. وانتصر له-للزمخشري-السمين الحلبي(756هـ) بقوله: «بل يحسن تقدير ((لينتقم)) لأنه يعود في المعنى على إهلاك قوم المترتب على الشرط»⁽⁶⁾. ذلك باعتبار (ويعف عن كثير) جملة اعتراضية تامها: وإن يشأ يعف عن كثير. والله أعلم.

إن السياق القرآني منفتح لدالتي القراءتين رفعا ونصبا؛ إذ كل أمرٍ بمشيئته تعالى؛ بما في ذلك حركة الرياح وسكونها، وما يترتب عنهما من تيسير لمنافع الناس أو تعطيل لها. والعفو أيضا بإرادته. ويعلم-في قراءة الرفع-بعد ذلك المجادلون في آياته أن لا محيص لهم، وكذا في قراءة النصب صرفا عن العطف على اللفظ إلى العطف على المعنى، أو عطفاً على تعليل محذوف-على ما ذكره الزمخشري(538هـ) فتكون قراءة النصب مفسرة للأخرى؛ إذ ما ذكره الله تعالى من آيات، ومنها تصريف الرياح إنما هو ليعلم-ويدرك-أولئك المجادلون المكذبون أن لا مهزب لهم من الله.

موضع الشورى الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ

رُسُلًا رَسُولًا فَيُوحِي بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ مُّبِينٍ ﴾ [الشورى / 51].

(1) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 85/4، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 284/2، والموضح، ابن أبي مريم، ص 701، والبحر المحيط، أبو حيان، 498/7.

(*) وبالخلاف-أو الظرف-عند الكوفيين. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ص 454.

(2) الكشف، القيسي، ص 581.

(3) ينظر: الترمذ المصون، الحلبي، 558/9.

(4) الكشف، الزمخشري، 173/4.

(5) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان 498/7.

(6) الترمذ المصون، الحلبي، 560/9.

قرأ نافع (يرسلُ) بضم اللام، و(يوحى) بسكون الياء، والباقون بفتح الاثني (يرسل) و(يوحى) (1).
فأما من رفع الفعلين-يرسلُ، فيوحى-فإمّا للاستئناف أو للحال على رأي الخليل (175هـ) وسيبويه (180هـ) (2). تقدير الكلام: أو هو يرسلُ رسولا فيوحى. استئنافاً، ومرسلاً رسولا فموحياً؛ حالاً.
وأما من نصبها-يرسلَ، فيوحى-فإمّا عطفاً على (وحيًا) باعتبار المعنى. تقديره: ما كان لبشرٍ أن يكلمه الله إلا أن يوحى أو أن يرسلَ فيوحى. قاله الخليل وسيبويه دائماً (3) فهما في موضع الحال. والفعالان منصوبان بأن مضمرة.

هذا وقيل: هما منصوبان للعطف على المضمرة الذي يتعلّق به (من وراء حجاب). تقديره: أو يكلمه من وراء حجاب. وهذا المضمرة معطوف على وحيًا (4). والمعنى: ما كان لبشرٍ أن يكلمه الله إلا وحيًا أو تكليماً من وراء حجاب أو مرسلاً رسولا فموحياً بإذنه...

وقد ذكر ابن عطية (546هـ) أن الآية قد «نزلت بسبب خوض الكفار في معنى تكليم الله موسى ونحو ذلك» (5). فبين الله لهم أنه ما ينبغي لبشرٍ أن يكلمه ربه إلا وحيًا كيف يشاء، أو إلهامًا أو من وراء حجاب بحيث يسمعه ولا يراه. كما فعل مع موسى عليه السلام، أو بإرسال رسول من الملائكة (6).

إنّ القراءتين متضافتان في تبيان كيفية تكليم الله لعباده المصطفين؛ قراءة الرفع إخبارٌ منه- تعالى- بما سبق ذكره من أن الله لا يكلم عباده إلا وحيًا أو من وراء حجاب. ثم يستأنف الكلام-بعد توقّف-بقوله: أو يرسلُ رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء. أو تبيانًا لحال ذلك التكليم؛ حيث لا يكلم الله إلا من يشاء مرسلاً رسولا فموحياً بإذنه رفعًا دائماً. وفي قراءة النصب زيادة توضيح بل تأكيد لكيفية تكليمه تعالى لمن يشاء أن يكلمه؛ إذ هي للحالية. وهو أحد وجهي قراءة الرفع، فتكون القراءتان-زيادة عن التكامل توضيحًا للدلالة-مجسّدتان تفرّد القرآن الكريم في استعماله لتراكيب مختلفة من لغة العرب في تناغم ينم عن كونه ممن قال: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ [إبراهيم / 4].

(1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 396، والتبصرة، القيسي، ص 668، والكفاية، القلانسي، ص 279، والنشر، ابن الجزري ص 629-630.

(2) ينظر: الكتاب، سيبويه، 50/3.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الموضع نفسه، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 403/4، والحجة، ابن خالويه، ص 208، والفريد، الهمداني 541/5.

(4) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 504/7، والدر المصون، الحلبي، 566/9.

(5) المحرر الوجيز، ابن عطية، 43/5.

(6) ينظر: جامع البيان، الطبري، 505/6.

موضع الحديد: وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَعِّفَهُ لَهُ، وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد/4].

قرأ ابن عامر ويعقوب (فيضعفه) بفاء مفتوحة وعاصم كذلك إلا أنه بألف ممدودة بعد الضاد (يضاعفه)، وقرأ ابن كثير وأبو جعفر (يضعفه) بفاء مضمومة، والباقون كذلك إلا أنه بألف (يضاعفه) (1). وقد سبق تناول التغيرات الصريفي (*) أمّا الحديث هنا فعن التغيرات الإعرابي. فأما من قرأ الفعل مرفوعاً فإمّا للعطف على (يقرض) (***) أو للقطع والاستئناف، وأمّا من قرأه منصوباً فهو جواب استفهام (2). والأخير إنما هو للحمل على المعنى (3). كأنه-تعالى-قال: «أيقرض الله أحد قرضاً فيضاعفه» (4). أو (فيضعفه) على قراءة ابن عامر ويعقوب. فهو استفهام عن الفعل.

هذا، وقيل إن النصب للاستفهام وإن لم يكن عن الفعل من كلام العرب. ذكره أبو حيان (745هـ) بعد أن ردّ قول القائلين بأن النصب إنما هو للحمل على المعنى؛ بتقدير سؤال عن الفعل مفاده-كما سبق وذكرنا-أيقرض؟ (5). كما ذكر وجه آخر للنصب-حملاً على المعنى دائماً-هو العطف على المصدر (قرضاً) بجعل المعطوف مصدرًا مؤولاً فعله منصوبٌ بأن مضمرة بعد الفاء ليصح العطف؛ أي: عطف اسم على اسم لا فعل على اسم. والمعنى: من يكن منه قرضٌ يُتبعه أضعافاً (6). والأجود-حتى يعطف مصدر على مثله- (7) تقديره: من ذا الذي يكون منه قرضٌ فمضاعفًا.

إنّ الله-تعالى-يسأل في الآية «من هذا الذي ينفق في سبيل الله، في الدنيا، محتسبًا نفقته مبتغيًا ما عند الله، وذلك هو القرض الحسن» (8) قال البيضاوي (691هـ): «وحسنُ

الإففاق

(1) ينظر: المنتهى، الخزازي، ص 599، والمستنير، ابن سوار، ص 480، والنشر، ابن الجزري، ص 531، البدور الزاهرة، التتار، 342/2.

(*) ينظر، البحث، ص 39.

(**) ذكره القراء دون القطع والاستئناف. ينظر: معاني القرآن، القراء، 38/3.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 123/5، وإعراب القرآن، النخاس، 355/4، والموضح، ابن أبي مريم، ص 763.

(3) ينظر: الحجة، أبو علي، 418/4، والفريد، الهمداني، 564/1.

(4) ماني القرآن وإعرابه، الزجاج، 123/5، والحجة، أبو علي، 419/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 699، وكشاف، الزمخشري 356/4، وكشف المشكلات، الباقولي، 292/1.

(5) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 219/8، والدر المصون، الحلبي، 240/10.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن، القيسي، 118-119/1، والكشف، ص 627.

(7) ينظر: التبيان، العكبري، ص 194.

(8) جامع البيان، الطبري، 222/7.

الإخلاص فيه وتحري أكرم المال وأفضل الجهات له» (1).

من يفعل ذلك؛ أي: من ينفق احتساباً لوجه الله يضاعف له الله-أو يضاعف-عطفاً في قراءة الرفع؛ أي: الإنفاق أولاً ثم المضاعفة أو قطعاً واستثناءً على المستوى اللفظي لا الدلالي؛ لأنه مرتبط بالسابق من حيث المعنى. أما في قراءة النصب فهو جواب استفهام كما سبق الذكر؛ يسأل الله-تعالى-عن المنفقين في سبيله ليجازيهم خير الجزاء بمضاعفة ما أنفقوا سواءً أكان حملاً على اللفظ، وقد ورد مثله في كلام العرب في جواب الاستفهام بالأسماء، كقولهم: أين بيتك فأزورك. أو حملاً على المعنى؛ يجعل الاستفهام عن الفعل كما وضحناه.

إنّ الذي نراه أنّ دلالة الآية تتضح جلياً باجتماع القراءتين؛ فسواءً أكان السؤال عن الإنفاق في قراءة النصب أم عن المنفقين في قراءة الرفع، وفي أحد وجهي قراءة النصب-تنويحاً في أسلوب الكلام-فالغاية واحدة في حث المسلمين على الإنفاق في سبيل الله. وفي السؤال عن الفعل ثم عن الفاعل-للإقراض فالمضاعفة-تدرج في الإغراء للعطاء في سبيله تعالى. كأن يقول المعلم لمجموع التلاميذ: أيرغب أحدكم في هدية بعد إجابته على السؤال؟ ثم يضيف-بعد أن حفّزهم-من يرغب في هدية بعد إجابته عن السؤال؟

موضع عبس: وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرُ﴾ [عبس / 4].

قرأ عاصم (فتنفعه) بنصب الفعل، وباقي القراء (فتنفعه) برفعه (2).

فمن رفع-تنفعه-فقد عطف على (يزكى)، كأنه قال: لعله يزكى أو لعله تنفعه الذكرى، ومن نصب-تنفعه-فجواب (لعل) (3). وهو مذهب كوفي كما سبق (*) قال القيسي (437هـ): «من نصبه جعله جواب لعل بالفاء، لأنه غير موجب فأشبهه التمني والاستفهام، وهو غير معروف عند البصريين» (4). أكد ذلك الهمداني (643هـ) بقوله: «ونصبه بإضمار (أن) كما يكون بعد الأشياء التي هي غير موجبة، لتكون مع الفعل مصدرًا، فتعطف مصدرًا على مصدر الأول؛ لأنّ الصدر غير موجب. والمعنى لعله يكون منه تذكر

(1) أنوار التنزيل، البيضاوي، 187/5.

(2) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 672، والكامل، ابن جبارة، ص 657، وسوق العروس، الطبري، ص 765، والنشر، ابن الجزري، ص 651.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 283/5، معاني القراءات، الأزهري، ص 556، والحجة، ابن خالويه، ص 204، والتبيان العكبري، ص 1271.

(*) ينظر: البحث، موضع غافر، ص 205.

(4) مشكل إعراب القرآن، القيسي، 501/2.

فانتفاعٌ»⁽¹⁾. وقد ذكر ذلك قبلهما القيسي والهمداني-النحاس (338هـ) مضيئاً: «وقد سألت عنها أبا الحسن علي بن سليمان. فقال: ما أعرفُ للنصب وجهًا، وإن كان عاصم مع جلالته قد قرأ به، إلا أن (أو) يجوز أن تنصب ما بعدها»⁽²⁾. مستشهدًا بقول الشاعر:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكُ عَيْنُكَ إِنَّمَّا نَحَاوُلُ مُلْكَاً أَوْ نُمُوتُ فَنُعْذَرَا⁽³⁾.

بعيدًا عن الخلافات النحوية نقول: إن في تغير قراءة الفعل رفعًا ونصبًا وجهًا من وجوه إعجاز القرآن وقراءاته؛ بالتوسّع في الأسلوب من جهة ليقرأ كل بما درج عليه لسانه، وبتقوية المعنى وإحكامه من جهة أخرى؛ ذلك أن الله تعالى يقول لنبيه-صلى الله عليه وسلم-وما يدريك يا محمد لعلّ هذا الأعمى (*) الذي عَبَسَتْ في وجهه يَزْكِي ويتطهّر من ذنوبه، أو يذكر فينبغى الاعتبار والاعتاظ⁽⁴⁾. فالمعاني معطوفة على بعضها في قراءة الرفع؛ أي: لعله يكون منه تطهّر من الذنوب أو لعله يذكر أو لعله يكون منه انتفاع من الذكرى. ثم تأتي قراءة النَّصْب لتبيّن ترتّب الانتفاع عن التذكّر؛ إذ هو مرهون به فإن لم يذكر لم يكن النفع.

ب. تغير القراءة بين النصب والجزم:

ورد ذلك في ربع القرآن الأخير في موضع واحد وهو:

موضع المنافقون: وهو قوله تعالى: ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولُ

رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَ كُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [المنافقون / 10].

قرأ أبو عمرو بفتح النون وَوَاو ساكنة قبلها (أَكُونُ)، وقرأ باقي القراء بنون ساكنة دون واو (أَكُنُّ)⁽⁵⁾.

(1) الفريد، الهمداني، 341/6.

(2) إعراب القرآن، النحاس، 150-149/5.

(3) ديوان، مرئ القيس، ص 96.

(*) هو ابن أمّ مكتوم «أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل يقول يا رسول الله أرشدني وعند رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من عظماء المشركين، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض عنه، ويقبل على الآخر، ويقول: ((أتري بما أقول بأساً؟)) فيقول: لا، ففي هذا أنزل». صحيح أسباب النزول، محمد العلي، ص 230، والمحرر في أسباب نزول القرآن، خالد بن سليمان المزيني ص 1067. وينظر: أسباب النزول، الواحدي، 449، وإرشاد الرحمان لأسباب النزول، الأحموري، ص 756.

(4) ينظر: جامع البيان، الطبري، 460/7.

(5) ينظر: التبصرة، القيسي، ص 701، والتلخيص، الطبري، ص 437، والكفاية، القلانسي، ص 302، والنشر، 644/2.

فأما قراءة الجمهور (وأَكُنَّ) جزماً فالوجه فيه ما ذكره الفراء (207هـ) من الحمل على المعنى؛ قائلاً: «الفاء لو لم تكن في "فأصدق" كانت مجزومة. فلما رددت "وأَكُنَّ" رددت على تأويل الفعل ولم تكن فيه الفاء» (1). أي: العطف على موضع الفاء لا على ما بعدها (2). وموضع (فأصدق) جواب شرط؛ لأنَّ المعنى: إنَّ توخريني أصدق (3). وانتقد أبو حيان (745هـ) هذا المذهب بقوله: «هذا مذهب أبي علي الفارسي فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فغير هذا، وهو أنه جزم. وأكُنَّ على توهم الشرط الذي يدلُّ عليه بالتمني ولا موضع هنا، لأنَّ الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله تعالى ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ هَادِي لَهُ، وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف/186]. فمن قرأ بالجزم عطف على موضع فلا هادي له، لأنه وقع هنالك فعل كان مجزوماً» (4).

إذن من لم يرض الجزم للعطف على الموضع وهو الشرط-جزم عطفاً على جواب التمني (فأصدق). قال القيسي (437هـ): ذلك أنَّ «موضعه قبل دخول الفاء فيه جزم؛ لأنه جواب التمني، وجواب التمني إذا كان بغير فاءٍ ولا واوٍ مجزوم؛ لأنه غير واجب. ففيه مضارعة للشرط وجوابه، فلذلك كان مجزوماً» (5). إذن فهو مجزوم خملاً على المعنى.

أما قراءة أبي عمرو (أَكُونُ) بالنصب فللعطف على الفعل المنصوب بعد الفاء (6) جواب تمنٍّ (7) خملاً على اللفظ. وقيل هو جواب سؤال (8). والأرجح أن يكون للتحييض، وهو الطلب بالحاح. وموضع الفعل فيه بعد الفاء النصب. وقد ساق الآية صاحب شرح التسهيل مثلاً للتحييض (9). وكل ذلك في الحقيقة محمول على التمني؛ لأنه محالٌ تحقق التأخير إذا حان الأجل. بيّنه تعالى في الآية الموالية بقوله:

﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المنافقون / 11].

(1) معاني القرآن، الفراء، 61/3.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 178/5، وإعراب القرآن، النحاس، 436/4، والحجة، ابن خالويه، ص 227.

(3) ينظر: الحجة، أبو علي، 442/4، والكشاف، الزمخشري، 412/4.

(4) البحر المحيط، أبو حيان، 271/8.

(5) الكشاف، القيسي، ص 638، وينظر: مشكل إعراب القرآن، القيسي، 410/2، والفريد، الهمداني، 158/6.

(6) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 61/3، ومعاني القرآن، الزجاج، 178/5، وإعراب القرآن، النحاس، 436/4، الموضح، ابن أبي مريم، ص 717.

(7) ينظر: الفريد، الهمداني، 158/6، والثر المصون، الحلبي، 344/10.

(8) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 508/20.

(9) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، 33/4.

إنّ القراءتين مثال واضح على مرونة لغة القرآن الكريم؛ إذ عبّر الله-تعالى-عن حال المقصّرين في حقه إذا ما جاءهم الموت؛ يطلبون التأخير للإصلاح. تلك أمنيّتهم حملاً على جواب التمنيّ في قراءة النصب، وحملاً على جواب الشرط-عند من جوّزه-في قراءة الجزم. والمعنى: إن تؤخّرني أصدّق وأكُنّ من الصالحين ولئن كان ذلك فالغرض-دائماً-التمنيّ؛ تمّن صريح في قراءة (أكون) ومدرك من السياق في قراءة (أكُنّ). ومعلوم أنّ التمنيّ طلب الأمر بعيد المنال، أو المحال. وهو في هذه الآية من النوع الثاني. وقد روي عن ابن عباس قوله: «هذه الآية أشدّ على أهل التوحيد؛ لأنّه لا يتمّي الرجوع في الدنيا أو التأخير فيها أحدٌ له عند الله خير في الآخرة»⁽¹⁾. وهيئات هيئات الرجوع.

خلاصة:

لقد تغيّرت قراءة الأسماء-في الربع الأخير من القرآن-إعراباً؛ بين الرفع والنصب، وبين الرفع والجرّ، وبين النصب والجرّ، وبين الثلاثة-الرفع والنصب والجرّ-في الموضع الواحد، وتنبج عن ذلك تعدّد الأوجه الإعرابية واختلاف التخريجات النحوية، إلّا أنّها في مجملها لم تخرج عن الحمل على اللفظ أو على المعنى.

فأمّا الرفع فكانت غايته الابتداء، أو الإخبار، أو الفاعلية، أو النياية عن الفاعلية، أو وصف مرفوع أو بدلاً منه، أو عطفاً عليه، أو بياناً له أو توكيداً. وأمّا قراءة النصب فلكونه-المنصوب-مفعولاً به، أو اسم ناسخ، أو صفة لمنصوب، أو عطفاً عليه، أو بدلاً منه، أو بياناً أو توكيداً، أو حالاً.

وأمّا الجرّ فلكونه اسماً مجروراً، أو تابعاً لمجرور، أو قسمًا بتقدير الحرف.

وأمّا عن القراءة بالأوجه الإعرابية الثلاثة في موضعي (فصّلت) و(الرحمن)، فالرفع حملاً على الخبر في (فصّلت)، وعلى العطف على الابتداء في (الرحمن). والنصب على المصدر مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف. في السورة الأولى، وعلى المفعول به في الثانية. وأمّا الجرّ فوصفاً لمجرور في فصّلت، وعطفاً عليه في الرحمن.

وكما اختلفت القراءة العشرة قراءة للأسماء من حيث الإعراب اختلفوا في الأفعال؛ إذ تغيّرت المضارعة منها؛ رفعًا ونصبًا من جهة، ونصبًا وجرمًا من جهة ثانية، إلّا أنّه من حيث العدد أقل بكثير من تغيّرات إعراب الأسماء.

لقد ورد الرفع في مقابل النصب في سبعة مواضع، أما النصب في مقابل الجزم فلم يرد إلا مرة واحدة. فأمّا الرفع فإمّا للعطف على فعل مرفوع، أو للقطع والاستئناف، وذلك بتجريده من الناصب.

(1) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 508/20.

وأما النصب فجواباً لِمَا يُوجِبُ النصبَ؛ تمنياً، أو أمراً، أو استنفهاً، أو على معنى الشرط دون لفظه. وأما الجزم في مقابل النصب - ولم يُقرأ به إلا مرة واحدة - فللعطف على المعنى؛ معنى جواب التمني، أو معنى جواب الشرط غرضه التمني.

وأما النصب فللعطف على اللفظ، وهو المنصوب بعد الفاء جواب تمنٍ، أو تحضيضاً غرضه التمني دائماً.

الفصل الثاني: أثر تغير العلاقات التركيبية وتغير الأسلوب في الدلالة

أولاً: تغير العلاقات التركيبية

ثانياً: تغير الأسلوب

تمهيد:

من جملة ما حواه القرآن الكريم -في ربه الأخير- من تغيرات قرآنية بين القراء العشرة ما كان منصرفاً إلى التركيب أو الأسلوب لا إلى كلمة بعينها وإن كانت العلاقة بين الفصول المختلفة وثيقة، ويمكن القول إنها منضوية -جميعها- تحت لواء التركيب، وما الفصل بينها إلا لضرورة اقتضتها منهجية البحث.

إن مهمة هذا الفصل رصد التغيرات القرآنية الناتجة عنها تغيير مباشر في تركيب الجملة أو في أسلوبها مركزاً على ما يتبع ذلك من تغيرات دلالية.

أولاً. تغير العلاقات التركيبية:

سبقت الإشارة إلى أن الفصل معقود في شقّه الأول لما له تأثير -من اختلافات قرآنية بين القراء العشرة- في تركيب الجملة، وسيتم تناوله في جملة من العناصر:

أولها: التغير بين اللزوم والتعدية، وبين التعدية إلى مفعول وإلى مفعولين.

ثانيها: التغير بين البناء للفاعل والبناء للمفعول.

ثالثها: التغير بين الارتباط نحوياً بالسابق والقطع استثنافاً.

رابعها: التغير بين الإضافة والقطع.

وآخرها: جامع لما بقي من تغيرات تركيبية.

أ. التغير بين اللزوم والتعدية، وبين التعدية إلى مفعول وإلى مفعولين:

ذلك أن تكون القراءتان مختلفتين تركيبياً بما يكفي بالفاعل في قراءة، وما يتعداه إلى مفعول به في أخرى، أو أن يكون متعدياً إلى مفعول واحد في قراءة فيصير متعدياً إلى اثنين في غيرها.

ونجد هذا النوع من التغير في سبعة مواضع كما يوضحه الجدول أدناه:

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
الزمر/ 8	لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ / لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ
غافر / 26	أَوْ أَنْ يَظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ / أَوْ أَنْ يَظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ
غافر / 46	أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ / أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ
الطور / 21	وَاتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ (أَوْ ذُرِّيَّاتِهِمْ) / وَاتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ (أَوْ ذُرِّيَّاتِهِمْ)
الحديد / 16	مَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ / مَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ
الحديد / 23	وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ / وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ
التحریم / 3	عَرَفَ بَعْضَهُ / عَرَفَ بَعْضَهُ

موضع الزمر: وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ، مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا حَوَّلَهُ، نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوًّا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِّيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۗ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ۗ﴾ [الزمر/8].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس بفتح الياء (لِيُضِلَّ) والباقون بضمها (لِيُضِلَّ) (1). فأما من قرأ (لِيُضِلَّ) فالفعل لازم، وهو للكافر، وأما من قرأ (لِيُضِلَّ) فالفعل متعدي، وهو للكافر دائماً، إلا أنه مسلط على مفعول به محذوف تقديره: ليُضِلَّ العباد. أو ما قاربه من تقدير. وقراءة الإضلال أكثر استحقاتاً للذم من الضلال؛ لأن المضل لا يُضِلُّ إلا وهو ضالٌّ «فكان ذلك أبلغ في ذمه» (2). وهو يتحمل إثمَهُ وإثم من أضلَّ (3)؛ لأنه «ما اكتفى بضلال نفسه حتى جعل غيره يضلُّ» (4). والمعنى في قراءة (لِيُضِلَّ) «ليزداد ضلالاً أو ليثبت عليه» (5). بين حين وهو في قراءة (لِيُضِلَّ) «ليزيل من أراد أن يوحد الله ويؤمن به عن توحيده والإقرار به» (6).

إن الفعل في القراءتين «قد نُصِبَ بلام «كي» وبعضهم يسميها لام العاقبة. والمعنى أنه لما آل أمرهم إلى هذا كانوا بمنزلة من فعل ذلك ليكون هذا» (7). أي «لما كان الضلال أو الإضلال نتيجة اتخاذ التدبُّر كما كان الإكرام في قولك: جئتُك لِتُكْرِمَنِي نتيجة المجيء دخلته اللام وإن لم تكن عَرَضًا على طريق التشبيه والتقريب» (8). والذي نراه أن الإكرام كان سبب المجيء في حين كان اتخاذ التدبُّر سبباً في الضلال كما يمكن القول: إن الضلال كان سبباً في اتخاذ التدبُّر. إلا أن العرب تتوسع في كلامها فجاز ذلك.

إن الكافر ضالٌّ عن الصواب وعن دين الحق، وهو مُضِلٌّ لغيره ممن تبعه، وبين القراءتين -من حيث الدلالة- علاقة استنزام؛ وذلك أن المضلَّ لولا ضلاله ما أضلَّ. وفي قراءة (لِيُضِلَّ) تقوية للمعنى مبالغة في الذم؛ لأنَّ الداعي غيره إلى الضلال أسوأ حالاً يوم القيامة ممن اكتفى بضلاله. والله أعلم.

(1) ينظر: المنتهى الخزاعي، ص 689، والمستنير، ابن سوار، ص 619، والمهجع، الخياط، ص 717، والنشر ابن الجزري، ص 581.

(2) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 620.

(3) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 314.

(4) البحر المحيط، أبو حيان، 401/7. وينظر: الدار المصون الحلبي، 414/9.

(5) روح المعاني، الألويسي، 245/23.

(6) جامع البيان، الطبري، 371/6. وينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 253/18.

(7) إعراب القرآن، النحاس، 369/2.

(8) الفريد، الهمداني، 32/4.

موضع غافر الأول: وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ وَأَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [غافر/26].

قرأ نافع وأبو عمرو وحفص وأبو جعفر ويعقوب بضم الياء وكسر الهاء (يُظْهِرَ) ونصب (الفساد) والباقون بفتح الياء (يُظْهِرَ) ورفع (الفساد) (1).

فأما من قرأ (يُظْهِرَ الفساد) فهو مضارع (ظَهَرَ) اللازم، وهو مسندٌ إلى (الفساد)؛ لأن موسى عليه السلام -إذا بَدَّلَ الدين في زعم فرعون ظَهَرَ الفساد. وأما من قرأ (يُظْهِرَ الفساد) فالفعل مسندٌ إلى الضمير المستتر العائد على موسى عليه السلام، و(الفساد) مفعول به (2). وهو على نسق ما قبله (يُبَدِّلَ دِينَكُمْ) فيكون الكلام من وجهٍ واحدٍ خلافاً لقراءة (يُظْهِرَ). والمعنى: إذا بَدَّلَ الدينُ ظَهَرَ الفسادُ بالتبديل (3).

إنَّ القراءة بالفعل المتعدّي مفسرة للقراءة بالفعل اللازم؛ إذ ظهور الفساد لا يكون من تلقاء نفسه ولا بد له من مُخَدِّثٍ، فسَّرَتْهُ القراءة الأخرى بإسناد الفعل إلى فاعله، وهو موسى عليه السلام. ذلك ما زعمه فرعون. مع أن قراءة (يُظْهِرَ الفساد) بيّنة المعنى وهو مدرك من السياق، زَادَتْهُ قراءة (يُظْهِرَ الفساد) وضوحاً.

موضع غافر الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نُرْغِصُّوكَ عَلَيْهَا غُذُوءًا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر/46].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر بوصل الهمزة وضمّ الخاء والابتداء لهم بضمّ الهمزة (أَدْخِلُوا) والباقون بفتح الهمزة مطلقاً وكسر الخاء (أَدْخِلُوا) (4).

فأما قراءة (أَدْخِلُوا) فأمر لآل فرعون بالدخول، وآل فرعون منادى وحرف النداء محذوف، تقديره: أَدْخِلُوا يا آل فرعون أشدّ العذاب. وأما قراءة (أَدْخِلُوا) فأمرٌ بإدخال آل فرعون أشدّ العذاب، وآل فرعون مفعول به أوّل، وأشدّ العذاب مفعول به ثانٍ (5). وحرف الجرّ محذوف مع إرادته كقولك: دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ. معناه:

(1) ينظر: الكامل، ابن جبارة، ص 631، وسوق العروس، الطبري، ص 649، والنشر، ابن الجزري، ص 628، واتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 485.

(2) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 306/2، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 447، والحجة، ابن خالويه، ص 203، والكشف، القيسي ص 574.

(3) ينظر: الحجة، أبو علي، 273/4.

(4) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 384، والكفاية، القلانسي، ص 275-276، والنشر ابن الجزري، ص 628، وغيث النفع، السفاقي ص 415.

(5) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 449، والموضح، ابن مريم، ص 691.

دَحَلَ فِي الدَّارِ، فَلَمَّا حُذِفَ الجار انتصب المجرور انتصاب المفعول به (1). لا كما قال ابن عطية (546هـ): «وَأَشَدُّ نَصَبٌ عَلَى الظرفية» (2) وإن كان دالاً عليها.

إنَّ المنادى في القراءة الأولى-أَدْخُلُوا-آلَ فرعون في حين هو في الثانية الخزنة من الملائكة وهم الزبانية (3). والفعل في الأولى مسند لآل فرعون، في حين هو في الثانية مسند للزبانية واقع على آل فرعون (4). قال فرعون -وإن تغيرات القراءة بين التعدية لمفعول والتعدية لمفعولين- حاقُّ بهم ما كانوا يفترون، ومأواهم النار يدخلونها بأمرٍ منه تعالى في قراءة (أَدْخُلُوا). وليس لهم إلا الإذعان، وتزيد القراءة الأخرى-أَدْخُلُوا-الآية وُضُوْحًا؛ إذ دخول آل فرعون-باعتبارهم الفاعل-النار ليس يراودهم وإنما خزنة النار من يدفعونهم إليها دفعًا فيلقون بهم فيها.

موضع الطور: وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ آخِصًا بِهِمْ ذُرِّيَّتِهِمْ وَمَا آَلَتْهُمْ مِّنْ عَمَلِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِيءٍ بِمَا كَسَبَ رَهِيْنٌ﴾ [الطور/21].

قرأ أبو عمرو بفتح الهمزة وسكون التاء والعين وبنونٍ وألفٍ (أَتَّبَعَتْهُمْ) ونصب (ذرياتهم)، والباقون بوصل الهمزة وفتح وتشديد التاء، وفتح العين، وتاء ساكنة (اتَّبَعَتْهُمْ) ورفع (ذرياتهم) مختلفين فيها إفرادًا وجمعًا (5). وقد سبق (*).

فأما قراءة الجماعة فبتعدية الفعل-اتَّبَعَتْهُمْ-لمفعولٍ واحدٍ، وأما قراءة أبي عمرو فبتعديته-اتَّبَعَتْهُمْ-إلى مفعولين قال أبو علي (337هـ): «وقول أبي عمرو...الفعل فيه للمتكلمين و «تَبَعْتُ» يتعدى إلى مفعول فإذا نُقِلَ بالهمزة تعدى إلى مفعولين. فالمفعول الأول الهاء والميم، والمفعول الثاني «ذرياتهم» (6). والمعنى في قراءة الجماعة: لحقتهم ذرياتهم -أو ذريتهم-باعتبار تغير قراءتها إفرادًا وجمعًا كما ذكرنا، في حين هو في قراءة أبي

(1) ينظر: الحجة، أبو علي، 278/4.

(2) المحرر الوجيز، ابن عطية، 563/4.

(3) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 204.

(4) ينظر: معاني القرآن، القراءة، 308/2، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 376/4، وإعراب القرآن، النحاس، 35/4.

(5) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 415، والتلخيص، الطبري، ص 419، والإقناع، ابن البادش، ص 773، والنشر، ابن

الجزري، ص 636.

(*) ينظر: البحث، ص 144.

(6) الحجة، أبو علي، 379/4. وينظر: الفريد، الهمداني، 22/6.

عمرو: أحقناهم ذرياتهم⁽¹⁾. وذلك اعتبارًا بقوله تعالى: ﴿أَحْقَنَاهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ ليكون الكلام على سياق واحد. وفي تغيير النسق-في قراءة الجماعة-دفع للرتابة.

إنّ من قرأ بالفعل المتعدّي إلى مفعول واحد جعل الذرية-أو الذريات-هي الفاعل إلا أنها ما كانت لتؤمن لولا أن هداها الله. قَالَ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف/43]. فهو الفاعل حقيقة وهي ممثلة لأمره. ولا فعل إلا ياذنه. ذلك وجه القراءة بالفعل المتعدّي إلى مفعولين زيادة في البيان.

موضع الحديد الأول: وهو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ

وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد/16].

قرأ نافع وحفص (نَزَلَ) بتخفيف الزاي مفتوحةً، وباقي القراء العشرة بتشديدها⁽²⁾.

فمن قرأ (نَزَلَ) فهو فعل لازم، فيه ضمير يعود على (ما) الموصولة؛ أي: للتنازل من الحق، وهو القرآن⁽³⁾. وأما من قرأ (نَزَّلَ) فمتعدّي (نزل). والمعنى ما نَزَّلَ اللهُ مِنَ الْحَقِّ⁽⁴⁾. وفي الفعل ضمير يعود على لفظ الجلالة السابق الذكر. قال النحاس (338هـ): «والمعنى واحد؛ لأن الحق لا ينزل حتى ينزله الله»⁽⁵⁾. بل إن قراءة التشديد مفسرة لقراءة التخفيف من هذا الوجه.

إن متأمل الآية بقراءتها يلاحظ اتفاق الدلالة وإن اختلفت القراءة لزومًا وتعديّةً، مع خصوصية في القراءة الثانية؛ كونها مبينة للفاعل-الحقيقي-الغائب في البنية السطحية للقراءة الأولى؛ فهذا النازل من الحق هو القرآن والله منزله؛ هو الله الذي لا يكون أمرٌ إلا ياذنه مصداقًا لقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس/82].

(1) ينظر: معاني القراءات، الأزهرى، ص 487، والحجة، ابن خالويه، ص 217، والموضح، ابن أبي مريم، ص 543.

(2) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 626، والمستنير، ابن سوار، ص 815، والنشر، ابن الجزري، ص 641، وإتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 533.

(3) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1278، ومدارك التنزيل، النسفي، ص 1195.

(4) ينظر: معاني القراءات، الأزهرى، ص 506، والموضح، ابن أبي مريم، ص 765، والهادي، شرح طيبة النشر، محمد سالم محيسن، 269/3.

(5) إعراب القرآن، النحاس، 360-359/4، وينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 700، والوسيط، الواحدي، 250/4.

موضع الحديد الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَيْكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد/23].

قرأ أبو عمرو (أتاكم) بهمزة مفتوحة، وباقي القراءة (آتاكم) بهمزة مفتوحة ممدودة بألف⁽¹⁾.
فأما قراءة (أتاكم) فهو الذي جاءكم، وأما قراءة (آتاكم) فهو الذي أعطاكم الله⁽²⁾. فمن قصر فقد عادل به (فاتكم)، ومن مد فلأن الخير الذي يأتيهم مما يعطيه الله، وهو فاعل الفعل⁽³⁾.
إذن قراءة (آتاكم) المتعدية الفعل إلى مفعولين -الأول هو الضمير المتصل (كم) والثاني هو الاسم الموصول المتقدم على الفعل والفاعل، ودخل عليه الجار-مفسرة لقراءة (آتاكم) المتعدية الفعل إلى مفعول واحد هو الضمير (كم)؛ إذ الخير لا يأتي الإنسان من تلقاء نفسه وإنما الله مؤتيه عباده.

موضع التحريم: وهو قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَرْوَاحِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ، وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْحَبِيرُ﴾ [التحريم/3].
قرأ الكسائي (عَرَفَ) خفيفة الراء مفتوحة، وباقي القراءة (عَرَفَ) بتشديدها⁽⁴⁾.

والفعل في قراءة التخفيف متعدٍ إلى مفعول واحد في حين هو في قراءة التشديد متعدٍ إلى مفعولين. فمن قرأ (عَرَفَ) فالمعنى: جازى؛ ذلك أن العرب تستعمله للجزاء توعداً، فنقول: عَرَفْتُ ما صَنَعْتَ؛ أي سَأَجَازِيكَ على ما صَنَعْتَ. ذكره الفراء (207هـ)⁽⁵⁾ وأبو علي (337هـ) في قوله: «لا يكون إلا كذلك... جازى على بعض ذلك وأغضى عن بعض»⁽⁶⁾. أمّا من قرأ (عَرَفَ)-مشدداً-فالوجه أنّ النبي صل الله عليه وسلم عَرَفَ

(1) ينظر: المنتهى، الخزامي، ص 996، وسوق العروس، الطبري، ص 704، وكنز المعاني، شعلة، 2/ 656، والنشر، ابن الجزري ص 641.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 5/ 128، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 507، والحجة، ابن خالويه، ص 224.

(3) ينظر: الحجة، أبو علي، 4/ 424، والكشف، القيسي، ص 630.

(4) ينظر: التيسير، الثاني، ص 218، والموجز، الأهوازي، ص 289، والكامل، ابن جبار، ص 649، والنشر، ابن الجزري، ص 644.

(5) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 2/ 644.

(6) الحجة، أبو علي، 4/ 450.

حفصة بعض ما أنبأه الله (*) وأَعْرَضَ عن بَعْضٍ تَكَرُّمًا⁽¹⁾. وغريب ما ذكره ابن خالويه (370هـ) من أن «الحجة لمن خَفَّفَ أَنَّهُ أَرَادَ عَرَفَ بَعْضَهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَعَظَبَ بِسَبَبِهِ... والحجة لمن شَدَّدَ أَنَّهُ أَرَادَ تَرَدَادَ الْكَلَامِ فِي مَحَاوِرَةِ التَّعْرِيفِ فَشَدَّدَ لِذَلِكَ⁽²⁾».

رَبِّمَا فَعَلَ ذَلِكَ وَفَاءً مِنْهُ لِمَذْهَبِهِ فِي التَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ كَوْنِ المَخْفَفِ عَامًّا وَالمَشْدَّدِ لِلتَّكْثِيرِ. وَذَلِكَ لَا يَطْرُدُ مِمَّا أَوْقَعَهُ فِي ارْتِبَاكٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَ عَرَفَ بِمَعْنَى عِلْمٍ فَكَيْفَ يُعْرِضُ عَنْ بَعْضِ المَعْرِفَةِ وَالعِلْمِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾ [التحریم/3].

إن القراءتين متضافتان في تبيان المعنى؛ ذلك أن قراءة (عَرَفَ) إخبار عنه-صلى الله عليه وسلم- بإعلامه حفصة بأن ربه قد أوحى إليه إفشاءها سره. أما قراءة (عَرَفَ) إخبار بمجازاته إياها غير مكثف بإعلامها بما أقدمت عليه، وإثما عاقبها على ذلك؛ إذ قيل: «طَلَّقَهَا وَاعْتَزَلَ نِسَاءَهُ، وَمَكَثَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً فِي بَيْتِ مَارِيَةَ»⁽³⁾. وقيل: لم يطلقها وإثما هم بذلك⁽⁴⁾. وإثما اكتفى باعتزالها وباقي زوجاته كما تقدم.

ب. التغاير بين البناء للفاعل والبناء للمفعول:

ويسمى أيضًا البناء للمعلوم والبناء للمجهول، ويسند الفعل في الأوّل إلى الفاعل وفي الثاني إلى المفعول به نيابة عنه. وقد حظي هذا النوع من التغاير القرآني بحصّة الأسد من حيث الورد في الربع الأخير من القرآن بلغ واحدًا وثلاثين مرّة كما هو مبين في الجدول.

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
الزمر/ 42	قَضَى عَلَيْهَا المَوْتَ / قُضِيَ عَلَيْهَا المَوْتُ
غافر/ 37	صَدَّ عَنْ السَّبِيلِ / صُدَّ عَنْ السَّبِيلِ
غافر/ 40	يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ / يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ

(*) قيل في سبب نزول الآية: إنه صل الله عليه وسلم قد خلا بمارية القبطية في بيت حفصة، فلما أدركت حفصة ذلك وعاتبته اشتراها بتحريم مارية على أن تكتم ذلك فأفشت السر، فأوحى الله إليه بذلك. وقيل: إنه صلى الله عليه وسلم كان يتناول العسل عند زوجته زينب بنت جحش فتأمرت عليه عائشة وحفصة، فحزم على نفسه ذلك. ينظر: جامع البيان، الطبري، 325/7، والمحزر الوجيز، ابن عطية 329/5، والصحيح المسند من أسباب النزول، الوادعي، ص 250-251، والمحزر في أسباب نزول القرآن، المزيبي، ص 1027-1028.

(1) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 713، والفريد، الهمداني، 173/6، ولطائف الإشارات، القسطلاني، ص 4043.

(2) الحجة، ابن خالويه، ص 228.

(3) مدارك التنزيل، النسفي، ص 1238، والتّر المصون، الحلبي، 364/10.

(4) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1327، وباب التأويل، الحازن، 313/4، والبحر المحيط، أبو حيان، 286/8، وتفسير ابن عرفة

252/4.

سَيَدْحُلُونَ جَهَنَّمَ / سَيَدْحُلُونَ جَهَنَّمَ	غافر / 60
فَالِينَا يَرْجِعُونَ / فَالِينَا يَرْجِعُونَ	غافر / 77
نَحْشُرُ أَعْدَاءَ اللَّهِ / يُحْشِرُ أَعْدَاءَ اللَّهِ	فصلت / 19
وَالِيهِ تَرْجِعُونَ / وَالِيهِ تَرْجِعُونَ	فصلت / 21
كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَالِي الدِّينِ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ / كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَالِي الدِّينِ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ	الشورى / 3
كَذَلِكَ تَخْرُجُونَ / كَذَلِكَ تَخْرُجُونَ	الزخرف / 11
أَوْ مَنْ يَنْشَأُ / أَوْ مَنْ يَنْشَأُ	الزخرف / 18
أَشْهَدُوا / أَشْهَدُوا (مسهلة الألف الثانية)	الزخرف / 19
لَيَجْزِيَنَّ قَوْمًا - لَيَجْزِيَنَّ قَوْمًا / لَيَجْزِيَنَّ قَوْمًا	الجاثية / 14
تَرْجِعُونَ / تَرْجِعُونَ	الجاثية / 15
تَتَقَبَّلُ - تَتَجَاوَزُ أَحْسَنَ / تَتَقَبَّلُ - تَتَجَاوَزُ أَحْسَنَ	الأحقاف / 16
لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ / لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ	الأحقاف / 25
قَاتَلُوا / قَاتَلُوا	محمد / 4
تَوَلَّيْتُمْ / تَوَلَّيْتُمْ	محمد / 22
أَمْ لِي - أَمْ لِي / أَمْ لِي	محمد / 25
يُخْرِجُ / يُخْرِجُ	الرحمن / 22
يَنْزِفُونَ / يَنْزِفُونَ	الواقعة / 19
تَرْجِعُ الْأُمُورَ / تَرْجِعُ الْأُمُورَ	الحديد / 5
أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ / أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ	الحديد / 8
يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ / يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ	المتحنة / 3
يَسْأَلُ حَمِيمٍ حَمِيمًا / يَسْأَلُ حَمِيمٍ حَمِيمًا	المعارج / 10
لِيُعَلِّمَ / لِيُعَلِّمَ	الجن / 28
تَعْرِفُ... نَصْرَةَ / تَعْرِفُ... نَصْرَةَ	المطففين / 24
يُضَلِّي سَعِيرًا / يُضَلِّي سَعِيرًا	الانشقاق / 12
تُضَلَّى نَارًا / تُضَلَّى نَارًا	الغاشية / 4

لا تَسْمَعُ / لا تُسْمَعُ - لا يُسْمَعُ	الغاشية / 11
يُعَذِّبُ - يُوثِقُ / يُعَذِّبُ - يُوثِقُ	الفجر / 25
لَتَرْوُنَّ / لَتَرْوُنَّ	التكاثر / 6

موضع الزمر: وهو قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (42) [الزمر / 43].

قرأ حمزة والكسائي وخلف (قَضَىٰ) بضم القاف وكسر الضاد وياء مفتوحة مع رفع (الموت) وقرأ الباقون (قَضَى) بفتح القاف والضاد وألف مع نصب (الموت) (1).

فأما قراءة الجماعة فبالبناء للفاعل، وهو ضمير مستتر يعود على لفظ الجلالة (الله)، و(الموت) مفعول به، وأما القراءة الأخرى فبالبناء للمفعول؛ حيث ناب المفعول به مناب الفاعل في البنية السطحية للجملة دون البنية العميقة. قال النحاس (338هـ): «والمعنى واحد غير أن القراءة الأولى أئبن وأشبه بنسق الكلام؛ لأنهم قد جمعوا على "ويُرْسِلُ" ولم يقرؤوا "ويُرْسَلُ"» (2). أي اتفقوا على بناء (يُرْسِلُ) للفاعل. في حين اختلفوا في (قضى).

إن بين القراءتين تكاملاً في تبيان الدلالة؛ ذلك أن قراءة (قضى عليها الموت) موصحة للفاعل المحذوف في قراءة (قضى عليها الموت). ولئن قيل: أين هو؟ فالجواب: إنه الله تعالى عائداً عليه الضمير المستتر في القراءة الأولى. أما القراءة الأخرى فعلى الرغم من غياب الفاعل في البنية السطحية وإقامة المفعول به مقامه إلا أنه معلوم عقلاً؛ إذ لا فعل دون فاعل. ومن ذا الذي يقضي الموت غيره جلّ وعلا. ومن أغراض حذف الفاعل العلم به.

موضع غافر الأول: وهو قوله تعالى: ﴿ أَسْبَبَ أَسْمَوَاتٍ فَأَطَّلِعُ إِلَىٰ آلِهِ مُوْسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا ﴾ [غافر / 37] وَكَذَٰلِكَ زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴿ [غافر / 37] قرأ الكوفيون -عاصم وحمزة والكسائي وخلف- ويعقوب (صَدَّ) بضم الصاد والباقون (صَدَّ) بفتحها (3).

(1) ينظر: الكامل، ابن جبار، ص 630، والمستنير، ابن سوار، 768، والنشر، ابن الجزري، ص 626، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 482.

(2) إعراب القرآن، النحاس، 14/4، وينظر: الحجة، أبو علي، 263/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 624.

(3) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 292، والمتنبي، الخزاعي، ص 772، والكفاية، الفلاسي، ص 201، والنشر، ابن الجزري، ص 554.

فأما من قرأ (صَدَّ) فقد بنى الفعل-كما في الموضع الأول-للفاعل، وهو فرعون، وقد تقدم ذكره في الآية ذاتها، وأما من قرأ (صُدَّ) فقد بناه للمفعول به وفقا لما قبله (زُيِّنَ) (1). والفعل بذلك لله؛ إذ صَدَّ فرعون عن السبيل (2). مصداقاً لقوله: ﴿وَطُيِّعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة/87]. لقد صَدَّ الله عن الطريق المستقيم بكفره (3)، «وبصنيعه هذا الذي أراد أن يوهم به الرعية أنه يعمل شيئاً يتوصل به إلى تكذيب موسى» (4). إن فرعون لم يكتفِ بضلاله وكفره-حتى صُدَّ عن السبيل المستقيم في قراءة (صُدَّ)-بل أضلَّ قومه وصَدَّهم عن سبيل الله في قراءة (صَدَّ). فهو الصَّادُّ عن السبيل. ومن صَدَّه عن السبيل المستقيم وعن الإيمان وعيِّدُهُ من آمن على إيمانهم (5). قال تعالى: ﴿لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [الأعراف/124] و[الشعراء/49] ذلك على لسان فرعون.

أنظر كيف تفاعلت القراءتان في رسم الدلالة، فقد صَدَّ الله فرعون عن الصراط المستقيم-ذلك ما تجسده قراءة البناء للمفعول-لما أَعْرَضَ عن الحقَّ وصدَّ-وهو ما تجسده قراءة البناء للفاعل-قومه عنه. وبين القراءتين علاقة استلزام إذ الواحدة مترتبة عن الأخرى؛ ذلك أن فرعون لما طغى وصدَّ الناس عن الإيمان صَدَّه الله عن سواء السبيل. ويمكن القول: صَدَّه عمله السيء عن سواء السبيل والله أعلم.

موضع غافر الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ

ذَكَرٍ أَوْ أَنبَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [غافر/40].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وأبو جعفر ويعقوب (يَدْخُلُونَ) بضم الياء وفتح الخاء، وقرأ الباقون (يَدْخُلُونَ) بفتح الياء وضم الخاء (6). فأما قراءة (يَدْخُلُونَ) فمن الدخول، والفعل مبني للفاعل؛ لأن الدخول حاصل منهم بإدخال الله تعالى إياهم.

(1) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 204، والموضح، ابن أبي مريم، ص 690، والكشف، القيسي، ص 575.

(2) ينظر: الحجة، أبو علي، 277/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 632، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1140.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 375/4.

(4) تفسير ابن كثير، 495/6.

(5) ينظر: الحجة، أبو علي، 277/4، ومفاتيح الغيب، الزاوي، 68/27.

(6) ينظر: الكامل، ابن جبارة، ص 530، والمستنير، ابن سوار، ص 522، والنشر، ابن الجزري، ص 547، والبدور

الزاهرة، النشار، 263/2.

وأما قراءة (يُدْخَلُونَ) فمن الإدخال، والفعل مبني لما لَمْ يُسَمَّ فاعله (1). وعلى غرار القراءة الأولى قال تعالى: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ - اٰمِيْنَ﴾ [الحجر/46]، وقال: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل/32].

وعلى غرار الثانية قال: ﴿وَادْخُلِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّٰتٍ﴾ [إبراهيم/23].

قال أبو زرعة: «المعنيان يتداخلان لأنهم إذا أُدْخِلُوا دَخَلُوا، وإذا أُدْخِلَهُمُ اللهُ الْجَنَّةَ دَخَلُوا... فهم مفعولون وفاعلون» (2). فقد تغايرت القراءتان بين البناء للفاعل والبناء للمفعول إلا أنه لا فعل إلا بمشيئته تعالى، فهو المدخل عباده المؤمنين الممثلين لأوامره الجنة، والفاعل وإن حُذِفَ-في البنية السطحية-في قراءة (يُدْخَلُونَ) فتمام العلم به. فمن ذا الذي يحاسب العباد يوم القيامة إلا هو. ومن يتكرم عليهم-من رضي عنهم-فيدخلهم الجنة برحمة منه غيره.

موضع غافر الثالث: وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ

عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر/60].

قرأ ابن كثير وأبو بكر وأبو جعفر ورويس (سَيَدْخُلُونَ) بضم الياء وفتح الخاء، وباقي القراء العشرة (سَيَدْخُلُونَ) بفتح الياء وضم الخاء (3).

وما يقال في هذا الموضع مثل سابقه؛ إذ اختلفت القراءتان بناءً للفاعل وبناءً للمفعول. قال أبو علي (377هـ): «ألا ترى أن الفعل مبني للمفعول وقد تعدى إلى مفعول واحد؟! فهذا دليل على أنه إذا بني للفاعل تعدى إلى مفعولين» (4). يعني أن المعنى في الأولى: سَيَدْخُلُ آلُ فِرْعَوْنَ جَهَنَّمَ. وفي الثانية: سَيَدْخُلُ اللهُ آلَ فِرْعَوْنَ جَهَنَّمَ. ثم بني الفعل للمفعول. وبهذا تكون قراءة (يُدْخَلُونَ) قد فسرت قراءة (يُدْخَلُونَ)؛ ذلك أن الذين يستكبرون عن عبادة الله فهو مدخلهم جهنم. وهو الفاعل وحده، وهم فاعلون ومفعول بهم.

موضع غافر الأخير: وهو قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَكَيْمًا تُرِيدُكَ بَعْضَ الَّذِينَ نَعُدُّهُمْ أَوْ

نُتَوَفِّيكَ فَأَلْتَنَا يُرْجِعُونَ﴾ [غافر/77].

(1) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 205، والموضح، ابن أبي مريم، ص 690-691.

(2) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 633.

(3) ينظر: المبسوط، الأصفهاني، ص 390-391، والمنتهى، الخزازي، ص 946، وسوق العروس، الطبري، ص 651، والنشر، ابن الجزري، ص 547-548.

(4) الحجة، أبو علي، ص 279/4.

قرأ يعقوب (يُرْجَعُونَ) بفتح الياء وكسر الجيم، والباقون (يُرْجَعُونَ) بضم الياء وفتح الجيم⁽¹⁾. والقول: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ وَعَدَ بَنِيَّةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الانتقام من مجادلته في دين الحق؛ بعضه في الدنيا والآخرة يوم القيامة⁽²⁾. وهؤلاء المجادلون يرجعون إليه في القراءة الأولى، وهم مُرْجَعُونَ إليه في القراءة الثانية. وعلى غرار ما سبق تفاعلت القراءتان توضيحاً للمعنى؛ واحدة لم يُصْرَحَ فيها بالفاعل لغرض بلاغي هو العلم به دائماً، فأسند الفعل للمفعول به في الأصل، وثانية صُرِّحَ فيها بالفاعل؛ الضمير العائد على المجادلين، فهم راجعون ومُرْجَعُونَ بأمره تعالى وللإشارة فإن (يُرْجَعُونَ) من (رجع) اللازم أما (يُرْجَعُونَ) فمن (أُرْجِعَ) المتعدي وهو الشأن في الموضوعين السابقين^(*).

موضوع فصلت الأول: وهو قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُ أَعْدَاءَ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ [فصلت/19].

قرأ نافع ويعقوب (نَحْشُرُ) بنون مضارعة مفتوحة وضمّ الشين ونصب (أعداء)، وباقي القراء العشرة (يُحْشَرُ) بياء مضمومة وفتح الشين ورفع (أعداء)⁽³⁾. قال الأزهري (370هـ): إن المعنى في القراءتين واحد⁽⁴⁾. ذلك أن أعداء الله محشورون إلى النار جميعاً. والفرق إنما هو في إسناد الفعل إلى فاعله، وهو ضمير المتكلم المجموع تفخيماً العائد على الله تعالى، وإسناده إلى المفعول به -أعداء الله- نيابة عنه، والقراءة الأولى مبيّنة للفاعل زيادة في التوضيح.

موضوع فصلت الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لِمَ جُلِدُوهُمْ لَمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي

أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [فصلت/21].

قرأ يعقوب (تُرْجَعُونَ) بفتح التاء وكسر الجيم، والباقون (تُرْجَعُونَ) بضمّ التاء وفتح الجيم⁽⁵⁾. وقد سبق الحديث عن القراءتين فأغنى عن الإعادة⁽⁶⁾.

(1) ينظر: الكامل، ابن جبارة، ص 482، ومفردة يعقوب، الفحام، ص 135، والنشر، ابن الجزري، ص 516، وإتحاف فضلاء البشر، البناء، ص 487.

(2) ينظر: جامع البيان، الطبري، 446/6.

(*) غافر/40 و60.

(3) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 386، والتذكرة، ابن غلبون، ص 537، والمستنير، ابن سوار، ص 776، والنشر، ابن الجزري، ص 629.

(4) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 452.

(5) ينظر: المبسوط، الأصهباني، ص 128، والمنتهى، الخزامي، ص 563، ومفردة يعقوب، ابن الفحام، ص 135، والنشر، ابن الجزري، ص 516.

(6) ينظر: موضع غافر/77.

موضع الشورى: وهو قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ يُوحَىٰ-إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [الشورى / 3].

قرأ ابن كثير (يُوحَى) بفتح الحاء وألف بعدها، والباقون (يُوحِي) بكسر الحاء وياء بعدها⁽¹⁾.
فأما قراءة (يُوحِي) فبالبناء للفاعل، والمعنى: كذلك يوحى الله إليك، وأما قراءة (يُوحَى) فبالبناء للمفعول: على إضمار فعل رافع لفظ الجلالة (الله)⁽²⁾. أو بإضمار مبتدأ يكون لفظ الجلالة خبره، أو أن يكون مبتدأ خبره محذوف⁽³⁾. ونائب الفاعل إما أن يكون (حَمَّ عَسَقَ) -ذلك أنه قد ورد في التفسير أن السورة قد أوحيت إلى كل نبي قبل محمد صلى الله عليه وسلم⁽⁴⁾ -أو أن يكون الجار والمجرور (إليك) قائم مقامه، وقوله (الله العزيز الكريم) مبين للفاعل⁽⁵⁾، أو الجملة من قوله: -(الله العزيز الحكيم)- أي: يُوحَى إليك هذا اللفظ ذكره الحلبي (756هـ) مضيفاً أنه لا يتوافق وأصول البصريين، لأن الجملة-عندهم- لا تكون فاعلاً ولا نائب فاعل⁽⁶⁾. على أن من قرأ (يُوحِي) وقف على (العزيز الحكيم)، ومن قرأ (يُوحَى) وقف على (من قبلك)⁽⁷⁾؛ ليتسق اللفظ وينسجم المعنى.

إن في تغاير القراءة بين البناء للفاعل والبناء للمفعول توضيحاً وتقوية للمعنى؛ إذ الوحي-القرآن- موحى إلى الرسول صلى الله عليه وسلم في قراءة (يُوحَى) وحذف الفاعل إنما هو لأحد أمرين؛ إما للعلم به أو اهتماماً بالمفعول، وهو القرآن المتضمن السورة. فتأتي القراءة الأخرى مفسرة ومبيّنة أن الفاعل هو الله تعالى؛ ذلك باعتبار-(حَمَّ عَسَقَ) -هي نائب الفاعل وقد قُدِّم. والتقديم-كما ذكر كل من سيبويه (180هـ) والجرجاني (471هـ)- إنما يكون للعناية والاهتمام⁽⁸⁾. كما الشأن في هذا المضع.

والأرجح أن يكون -(حَمَّ عَسَقَ)- غير متعلق بما بعده وعلمه عند الله، وأن يكون: (كذلك يُوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم) ابتداء دلالتة: كإيجائه تعالى للنبين من قبلك يوحى إليك الله العزيز الحكيم في قراءة البناء للفاعل، و يُوحَى إليك في قراءة البناء للمفعول، مع الوقف على (من قبلك). ومعلوم أن الموحى هو الله تعالى زادته قراءة الجماعة-يُوحِي-بياناَ أما عن الموحى إلى محمد صلى الله عليه وسلم فهو القرآن وحذفه إنما هو للعلم به.

- (1) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 580، والموجز، الأهوازي، ص 257، والإقناع، البادش، ص 758، والنشر، ابن الجزري، ص 629.
- (2) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 554، والموضح، ابن أبي مريم، ص 697، والفريد، الهمداني، 520/5.
- (3) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 71/4، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، 279/2، والبحر المحييط، أبو حيان، 486/7.
- (4) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 317/2، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1155، وباب التأويل، الخازن، 93/4.
- (5) ينظر: الحجة، أبو علي، 290/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 639.
- (6) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 537/9، وينظر: الجمل التي لا محل لها من الإعراب، مغني اللبيب، ابن هشام، 64/2.
- (7) ينظر: الكشف، القيسي، ص 580-579.
- (8) ينظر: الكتاب، سيبويه، 34/1، ودلائل الإعجاز، الجرجاني، ص 494.

موضع الزخرف الأول: وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً يَقْدَرُ فَأَشْرَبَنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا كَذَلِكَ نُخْرِجُوكَ﴾ [الزخرف/11].

قرأ ابن ذكوان-عن ابن عامر-وحمة والكسائي وخلف (تُخْرِجُونَ) بفتح التاء وضمّ الراء، وباقي القراء العشرة (تُخْرِجُونَ) بضمّ التاء، وفتح الراء⁽¹⁾.

فمن قرأ (تُخْرِجُونَ) فهو مضارع (خَرَجْتُمْ) وهو لازم، أمّا من قرأ (تُخْرِجُونَ) فهو مضارع (أَخْرَجْتُمْ) مبنياً للمفعول. من (أَخْرَجَ) متعدّي (خَرَجَ). والمعنى: إن الله-تعالى-يُخْرِجُكُمْ فأنتم مُخْرِجُونَ⁽²⁾. في هذه القراءة وخارجون في الأولى بأن أَخْرَجَكُمْ الله. وفي تغاير القراءة بين البناء للفاعل والبناء للمفعول-زيادة عن التنوع التعبيري-تأكيد على أن القرآن بقراءاته المختلفة كلام الله. وهذه الأخيرة-قراءاته-منسجمة لا يدفع بعضها

بعضاً، ولا يناقضه؛ فعباد الله يخرجون يوم القيامة من قبورهم وأتى للميت أن يكون له فعل! إنّه المفعول به في البنية العميقة وإن ظهر في السطحية فاعلاً. هذا المفعول به يُخْرِجُهُ الفاعل حقيقة. فإن لم يصرح به فللعلم به من جهة-ذلك عند المؤمن-ودفعاً للعقل للتفكير-للمؤمن ولغيره-من جهة ثانية؛ من هذا العظيم

القدر الذي يمكنه بعث البشر بعد فناءهم؟ والجواب ليس ببعيد؛ صرح به الخالق في قوله: ﴿ثُمَّ تَذَكَّرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ﴾ [الزخرف 13]. كما ذكر في قوله: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف/9] وفي غيرها.

موضع الزخرف الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ يَنْشَأُ فِي الْحَلِيَّةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف/18].

قرأ حفص وحمة والكسائي وخلف (يُنْشَأُ) بضمّ الياء وفتح النون وتشديد الشين، وباقي القراء العشرة (يُنْشَأُ) بفتح الياء وسكون النون وتخفيف الشين⁽³⁾.

(1) ينظر: المنتهى، الخزاعي، ص 699، والكامل، ابن جبارة، ص 551، والنشر، ابن الجزري، ص 559، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 494.

(2) ينظر: الموضح، ابن أبي مریم، ص 705.

(3) ينظر: المبسوط، الأصفهاني، ص 397، والمستنير، ابن سوار، ص 782، الكفاية، القلانسي، ص 279، والنشر، ابن الجزري، ص 630.

فأما من قرأ (يُنشأ) فهو «في موضع مفعول لأن الله تعالى قال: - (إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً) - [الواقعة/35]... أي: يُرَبِّي. ومن قرأ بالتحفيف (يُنشأ) فإنه جعل الفعل لهم؛ لأنَّ الله أنشأهم فنشؤوا والقراءتان متداخلتان»⁽¹⁾. بل إنَّ المعنى واحد عند ابن خالويه (370هـ)⁽²⁾.

إن الفعل في قراءة الكوفيين متعدٍ مبني للمفعول، وفي قراءة غيرهم لازم مبني للفاعل، وفي إسناده إلى الفاعل دلالة على أن من يتربى في الزينة-يعني البنات-هو القائم بالفعل بإسناده إليه مجازاً كما أُسند الفاعل إلى المفعول مجازاً في قولنا: مات الرجل. وتوضَّح قراءة (يُنشأ)- بإسناد الفعل إلى المفعول النائب عن الفاعل- أن الفعل للمنشئ، المربي.

موضع الزخرف الثالث: وهو قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا أَمَلَيْكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنَّنَّا آسِهُدُوا

خَلَقَهُمْ سَتَكُنَّبُ شَهَدْتُهُمْ وَيَسْعَلُونَ ﴾ [الزخرف/19].

قرأ نافع وأبو جعفر (أشهدوا) بهمزيين؛ الأولى مفتوحة والثانية مضمومة مسهَّلة مع سكون الشين، وأدخل أبو جعفر وقالون ألقاً بينها (أي بالمد)، وباقي العشرة (أشهدوا) بهمزة واحدة وفتح الشين⁽³⁾. و «هما قراءات حسنتان قد نقلتهما الجماعة، والمعنى بينهما متقارب؛ لأنهم إذا أشهدوا، فقد أشهدوا»⁽⁴⁾. ذلك أن (شهد) بمعنى حضر، وهو متعدٍ إلى مفعول. وهذا الضرب إذا نُقِلَ بالهمزة تعدى إلى مفعولين كقولك: شهد زيدُ المعركة، وأشهدته إياها⁽⁵⁾. فمن قرأ بهمزة واحدة (أشهدوا) فبالبناء للفاعل من (شهد) وهو استفهام. ومن قرأ (أشهدوا) بهمزيين فبالبناء للمفعول وهو كذلك استفهام. والغرض منه التثني تقريباً⁽⁶⁾، أو تهكماً⁽⁷⁾ أو -كما ذكر القيسي (437هـ) -تقريباً⁽⁸⁾. فيكون تقريراً المراد منه النفي والإنكار؛ أي: إقرار حقيقة أنهم لم يشهدوا خلق الملائكة.

إنَّ المعنى في قراءة المدنيين-نافع وأبو جعفر- «أشهد الله هؤلاء المشركين الجاعلين ملائكة الله إناناً خلق ملائكته...فَعَلِمُوا ما هم وأنهم إنان فوصفهم بذلك لعلمهم بهم، وبرؤيتهم إياهم. ثم رُدَّ ذلك إلى ما لم

(1) حجة، القراءات، أبو زرعة، ص 646-647.

(2) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 208.

(3) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 388، وسوق العروس، ص 661، والنشر، ابن الجزري، ص 630، والبدور الزاهرة، النشار، 2/280.

(4) إعراب القرآن، النحاس، 4/104.

(5) ينظر: الحجة، أبو علي، 4/304-305.

(6) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 459، والحجة، ابن خالويه، ص 2008، الموضح، ابن أبي مريم، ص 705-706.

(7) ينظر: الكشف، الزمخشري، 4/186.

(8) ينظر: الكشف، القيسي، ص 586.

يُسَمُّ فاعله»⁽¹⁾. والغرض من ذلك أنه «جيء بصيغة النائب عن الفاعل دون صيغة الفاعل لأنَّ الفاعل معلوم أنَّه الله تعالى؛ لأنَّ العالم العلوي الذي كان فيه خلق الملائكة لا يحضره إلاَّ من أمر الله بحضوره»⁽²⁾. أما في قراءة الجماعة فالمعنى: «أَحْضَرُوا حالة خلقهم حتى حكموا بأنهم إناث»⁽³⁾. فهم-المشركون-الفاعلون. وبين القراءتين بذلك علاقة استلزام؛ ذلك أنَّهم إذا حضروا الخلق- في قراءة أشهدوا- فلا تُنهم أحضروا. توضَّحه قراءة (أشهدوا)، وهو على سبيل الإنكار والتهمك والتفريع؛ إذ لم يحضروا؛ لأنَّه تعالى- لم يُحضرهم.

موضع الجائية الأول: وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا

بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجائية/14].

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف (نَجَزِي) بنون مفتوحة وكسر الزاي وفتح الياء وضلاً، وقرأ أبو جعفر (يُجَزِي) بياء مضمومة وفتح الزاي وألف بعدها، والباقون (يَجَزِي) بفتح الياء وكسر الزاي، وفتح الياء وضلاً⁽⁴⁾. فأما قراءة البناء للفاعل فيبينة سواءً أقرئ (يَجَزِي) أم (نَجَزِي)، فالفاعل هو الله تعالى مفتح لفظاً ومعنى في الثانية، ومعنى دون اللفظ في الأولى. أما قراءة البناء للمفعول (يُجَزِي) مع نصب (قوماً) فقد اختلف النحاة فيها؛ «إذ هو لحن عند الخليل وسيبويه وجميع البصريين»⁽⁵⁾. أمَّا القراء (207هـ) فقال: «هو في الظاهر لحنٌ فإن كان أضمر في (يُجَزِي) فعلاً يقع به الرفع كما تقول: أُعْطِيَ ثوباً لِيُجَزِيَ ذلك الجزاء قوماً فهو وجه»⁽⁶⁾. ولا أدري أي وجه ذلك والإشكال مازال قائماً. وأفضل منه مذهب الكسائي (189هـ) بإضمار (الجزاء) مرفوعاً «بمعنى: لِيُجَزِيَ الجزاء قوماً فأضمر الجزاء»⁽⁷⁾. وإن ضُغِفَ أيضاً: «لأن النحاة لا يجيزون إقامة المصدر مقام الفاعل وهناك مفعول به صريح»⁽⁸⁾.

هذا وقيل: إن النائب عن الفاعل الجار والمجرور مع نصب المفعول به الصريح وهو قوماً، قاله الأخفش (215هـ) والكوفيون⁽⁹⁾. أي: النذب عن الفاعل هو (بما كانوا يكسبون). أمَّا العكبري (616هـ)

(1) جامع البيان، الطبري، 514/6.

(2) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 183/25.

(3) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 22/19.

(4) ينظر: المنتهى، الخزاعي، ص 965، والكامل، ابن جبارة، ص 636، والمستنير، ابن سوار، ص 789، والنشر، ابن الجزري، 632/2.

(5) إعراب القرآن، النحاس، 144/4، وينظر: الهداية، القيسي، ص 6776.

(6) معاني القرآن، القراء، 337/2.

(7) إعراب القرآن، النحاس، 144/4.

(8) الفريد، الهذلي، 589/5. وينظر: الدر المصون، الحلبي، 646/9.

(9) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 45/8، وفتح القدير، الشوكاني، ص 1157.

فقال: «لِيُجْزَى الثَّوَابُ قَوْمًا»⁽¹⁾ أو «لِيُجْزَى الْخَيْرُ قَوْمًا... وإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائزة»⁽²⁾ ليتجنب تقدير المصدر (الجزاء). أيده البيضاوي (691هـ) بقوله: «أي: لِيُجْزَى الْخَيْرَ أَوْ الشَّرَّ أَوْ الْجَزَاءَ. أعني ما يُجْزَى به لا المصدر»⁽³⁾. فيكون الذي ذكره الكسائي -إن حملته على ذلك- صوابًا.

بعيدًا عن خلافات النحاة فالقول: إن القراءتين -البناء للفاعل والبناء للمفعول- صحيحتان متواترتان عن النبي صلى الله عليه وسلم موافقتان لرسم المصحف العثماني وللعربية ولو بوجه فصيحًا كان أم أفصح فهما قرآن. وقد بين الله -في ضوءها- أنه يُجْزَى عِبَادَهُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ لِلْمَحْسَنِ جَزَاؤُهُ وَلِلْمُسِيءِ جَزَاؤُهُ. وهو الفاعل مصرحًا به وإن استتر في قراءة البناء للفاعل، وغير مصرح به -للعلم به- في قراءة البناء للمفعول.

موضع الجائية الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ

تُرْجَعُونَ﴾ [الجائية/15].

قرأ يعقوب (تُرْجَعُونَ) بفتح التاء وكسر الجيم، وباقي القراء العشرة (تُرْجَعُونَ) بضم التاء وفتح الجيم⁽⁴⁾. وقد سبق مثله في [غافر/77] وتكرر فأغنى عن الإعادة⁽⁵⁾.

موضع الجائية الثالث: وهو قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّكُمْ إِتَّخَذْتُمْ لِكُلِّ آيَةٍ آلِهَةً هُزُؤًا وَعُرْتُكُمْ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَاَلْيَوْمَ لَا

يُخْرِجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْبِقُونَ﴾ [الجائية/35].

قرأ حمزة والكسائي وخلف (يُخْرِجُونَ) بفتح الياء وضمّ الراء، وباقي القراء العشرة (يُخْرِجُونَ) بضمّ الياء وفتح الراء⁽⁶⁾. وقد سبق مثله في [الزخرف/11] فأغنى عن الإعادة⁽⁷⁾.

موضع الأحقاف الأول: وهو قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُنْقَلِبُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَا عَمِلُوا وَيُنْجَاوِرُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ

فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَّ الصَّدَقَاتِ الَّذِينَ كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [الأحقاف/16].

(1) إعراب القراءات الشواذ، العكبري، 232/2.

(2) التبيان، العكبري، ص 1152.

(3) أنوار التنزيل، البيضاوي، 107/5.

(4) ينظر: مفردة يعقوب، الفخام، ص 135، والكفاية، القلانسي، ص 112، والنشر، ابن الجزري، 516/2، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 502.

(5) ينظر: البحث، ص 216-217.

(6) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 207-208، والمستنير، ابن سوار، ص 790، والنشر، ابن الجزري، ص 559، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 502.

(7) ينظر: "البحث"، ص 231.

قرأ حفص وحزمة والكسائي وخلف (تَتَقَبَّلُ-تَتَجَاوَزُ) بنون مفتوحة، ونصب (أحسن)، وباقي القراء العشرة (يَتَقَبَّلُ-يَتَجَاوَزُ) بياء مضمومة ورفع (أحسن) (1).

فأما قراءة الكوفيين إلا أبا بكر فعلى بناء الفعل للفاعل وهو الله العائد عليه الضمير نحن تعظيماً، و(أحسن) مفعول به، وأما قراءة البقية فعلى بناء الفعل للمفعول، و(أحسن) نائب فاعل، قال أبو علي (337هـ): «ونحو هذا الفعل الذي هو لله -سبحانه- ولم يكن لغيره كان بناؤه للمفعول -في العلم بالفاعل- كبنائه للفاعل» (2). وقد

قال تعالى-على غرار قراءة الأوائل-: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة/27]، وقال ﴿وَمَنْ يَعْفِرْ أَلذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران/135] تصريحاً بالفاعل زيادة في تأكيد نسبة الفعل إليه. كما سبق قوله:

﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [الأحقاف/15]. فجاء الذي بعده بما يناسبه بناءً لياتلف الكلام -في

السورة- على نظم واحد. وقال تعالى في غير هذا الموضع-موافقة لقراءة العامة- ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ

الْأَرْضِ﴾ [آل عمران/91]. وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَآتَتْ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ

مَعَهُ، لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا نَقْبَلُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة/36]. «فأجرى

هذا مجرى نظائره لياتلف الكلام على نظم واحد» (3) تأكيداً على أن القرآن بناء متكامل يعضد بعضه بعضاً من جهة، وتنويعاً في الأسلوب -دفعاً للرتابة- من جهة أخرى.

إن الفاعل -في القراءتين- واحد سواءً أُصْرِحَ به أم لم يصرِّح؛ هو الله الذي يتقبل من عباده البارئين الوالدين الشاكرين نعمه، والعاملين الصالح من الأعمال أحسن ما عملوا من الأعمال في الدنيا فيجازيهم بها ويتجاوز عن سيئاتهم. قال الطبري (310هـ): «هؤلاء الذين هذه الصفة صفتهم هم الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا في الدنيا من صالحات الأعمال فيجازيهم به... ويصفح لهم عن سيئات أعمالهم التي عملوها في الدنيا» (4). ذلك وعد الله الذي لا يخلف وعداً.

موضع الأحقاف الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا تَرَوْنَ إِلَّا مَسَاجِدَهُمْ

كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأحقاف/25].

(1) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 393-394، والكامل، ابن جبارة، ص 637، والكفاية، القلانسي، ص 284، والنشر، ابن الجزري، ص 633.

(2) الحجة، أبو علي، 4/344.

(3) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 664.

(4) جامع البيان، الطبري، 7/16-17.

قرأ عاصم وحمة ويعقوب وخلف (يُرى) بياء مضمومة، ورفع (مساكنهم)، وقرأ باقي القراء العشرة (ترى) بقاء مفتوحة ونصب (مساكنهم) (1).

فمن قرأ (لا ترى إلا مساكنهم) فقد بنى الفعل للفاعل (أنت)، ومن قرأ (لا يرى إلا مساكنهم) فقد بناه للمفعول. والمعنى في الأولى: لا ترى أنت شيئاً إلا مساكنهم، وفي الثانية: لا يرى شيء إلا مساكنهم قد أيدوا (2). وقراءة البناء للمفعول محمولة على المعنى (3)، لذلك لم يؤنث الفعل مع تأنيث نائب الفاعل، والتأنيث قراءة شاذة (4)؛ لأن المفعول الذي ناب عن الفاعل مذكر، وهو شيء كما ذكرنا.

لقد وجه الله -سبحانه- الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم في قراءة البناء للفاعل (5). وحكى ما خاطبه به في القراءة الأخرى على رأي ابن خالويه (370هـ) (6)، أو أخبر بما حلّ بهم بحذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه. أما عن فاعل الرؤية الحقيقية فعام. قد يكون الرسول صلى الله عليه وسلم، فتكون القراءة الأولى -البناء للفاعل- مفسرة للثانية، وقد يكون هودا عليه السلام وقومه (*)؛ فهم الذين لم يروا إلا مساكن القوم بعد هلاكهم، ولو أن محمداً صلى الله عليه وسلم أو غيره كانوا فيهم لما رأوا إلا ما رآه هود ومن نجا معه. أنظر كيف انفتحت الآية بقراءتها لدلالة الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم بناءً للفاعل ولهود عليه السلام ومن آمن به، ولغيرهم وعظماً منه تعالى بناءً للمفعول.

موضع محمد الأول: وهو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَتَخْتَمُوهُمُ فَشَدُّوا الوُثُقَ فَإِنَّمَا مِنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أوزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد/4].

قرأ أبو عمرو وحفص ويعقوب (قُتِلُوا) بضمّ القاف وكسر التاء، والباقون (قاتلوا) بفتحها وألف بينهما (7).

(1) ينظر: المنتهى، الحزاعي، ص 970، والمستنير، ابن سوار، ص 792، والنشر، ابن الجزري، ص 633، والبدور الزاهرة، النّشار، 300/2.

(2) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 472.

(3) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 724-725.

(4) ينظر: معاني القرآن، القراء، 344/2، وإعراب القرآن، النحاس، 170/4، والكشاف، الزمخشري، 233/4، والبحر المحيط، أبو حيان، 65/8.

(5) ينظر: الكشف، القيسي، ص 600، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 26/19.

(6) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 213.

(*) قال ابن عاشور: «والخطاب في قوله "لا ترى" لمن تتأق منه الرؤية حينئذ إتماماً لاستحضار حالة دمارهم العجيبة، حتى كأن الآية نازلة في وقت حدوث هذه الحادثة». التحرير والتنوير، ابن عاشور، 51/26.

(7) ينظر: الكامل، ابن جبارة، ص 638، والتلخيص، الطبري، ص 411، والمبجج، الخياط، ص 744، والنشر، ابن الجزري، ص 634.

فقال الطبري (310هـ): «(والذين قاتلوا) المعنى: حاربوا المشركين وجاهدوهم... وكان أبو عمرو يقرؤه (فُتِلُوا) بضمّ القاف وتخفيف التاء بمعنى والذين قتلهم المشركون ثم أسقط الفاعلين فجعلهم لم يُسَمَّ فاعل ذلك بهم»⁽¹⁾ في حين أثبت الفاعل وأظهر في القراءة الأولى، وهو واو الجماعة العائد على المجاهدين في سبيل الله.

لقد أعلم الله -تعالى- أن الذي يُقتل في سبيله لا يُحبط عمله، وكذا الذي يقاتل وإن لم يُقتل⁽²⁾. والمعنى في (قاتلوا) أعم؛ لأن المقاتل -المجاهد- في سبيل الله يدخل فيه المقتول، ولكليهما إجمال الثواب إلا أن الذي قاتل حتى قُتِلَ أولى به⁽³⁾. وقراءة (فُتِلُوا) -عند القيسي (437هـ)- «أقوى في المعنى وأعم في الفضل، وأمدح للمخبر عنه»⁽⁴⁾. والعكس عند أبي زرعة⁽⁵⁾.

بعيداً عن المفاضلة بين القراءتين ولا مجال لذلك؛ نقول: المسلمين قد يخرج الواحد منهم مجاهدًا في سبيل الله غير طالبٍ للشهادة إلا أنه يستشهد. بالمقابل قد يخرج الآخر طالبًا للشهادة ولا تكتب له. أضف إلى ذلك أنّ تغاير القراءة في هذه الآية يجسّد سمة من سمات الإعجاز القرآني وهو الإيجاز؛ إذ بدل أن ينزل تالله تعالى آيتين؛ واحدة في المجاهدين في سبيل الله وأخرى في الشهداء، أنزل واحدة أغنى تغاير قراءتها عن الأخرى. والذي يمكن قوله: إن بين القراءتين تكاملاً في تبيان الدلالة؛ إذ المجاهدون في سبيل الله مأجورون سواءً أسشهدوا -وذلك في قراءة البناء للمفعول- أم لم يستشهدوا في إحدى دلالاتي قراءة البناء للمفعول: فهي متضمنة للأخرى؛ لأن المقاتل في سبيل الله إما مقتول -مستشهد- وإما لا، والله مجزّل الثواب لكليهما؛ كيف لا وقد خرج كلاهما لنصرة الله ودين الحق. قال تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَلُوا بَدِيلًا﴾⁽²³⁾ [الأحزاب/23]. أضف إلى ما سبق أن الله -تعالى- قد صرّح بالفاعل في قراءة (قاتلوا) رفعاً من شأنه خلافاً لقراءة (فُتِلُوا): إذ حطّ من شأن المشركين: فلم يسّمهم وأسند الفعل إلى النائب عن الفعل وهم المجاهدون المكرّمون بالشهادة.

موضع محمد الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا

أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد/22].

(1) جامع البيان، الطبري، 33-34/7.

(2) معاني القراءات، الأزهري، ص 474، والحجة، أبو علي، 348/4.

(3) ينظر: الموضح، ابن مريم، ص 726.

(4) الكشف، القيسي، ص 602.

(5) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 666.

قرأ رويس (تَوَلَّيْتُمْ) بضمّ التاء والواو وكسر اللام، وباقي القراء العشرة (تَوَلَّيْتُمْ) بفتح الثلاثة⁽¹⁾. قال الزجاج (311هـ): «فمن قرأ (تَوَلَّيْتُمْ) - بالفتح - ففيه وجهان أحدهما يكون المعنى: لعلكم إن تَوَلَّيْتُمْ عما جاء به النبي أن تعودوا إلى أمر الجاهلية فتفسدوا ويقتل بعضهم بعضاً... ويجوز أن يكون: فلعلكم إن تَوَلَّيْتُمْ الأمر أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم»⁽²⁾. الأول تَوَلَّى عن بمعنى أعرض عن، والثاني تَوَلَّى الأمر. أي: صار مسؤولاً عنه. أما القراءة الثانية فعناها: إن وُلَّيْتُمْ أمور الناس؛ مبني للمفعول من ولاكم الناس أمرهم⁽³⁾. أو وُلَّيْتُمْ ولاة جائرة خَرَجْتُمْ معهم في الفتنة وساعدتموهم في الفساد⁽⁴⁾. أي: تَوَلَّى أمركم ولاة ظالمون.

إن في اجتماع القراءتين افتتاحاً للآية لجملة من الدلالات ما كانت لتحتلها واحدة؛ إذ لو اُكْتَفِيَ بقراءة ما لم يُسَمَّ فاعله لأقصيت دلالة الإعراض ودلالة تَوَلَّى الأمر، ولو اُكْتَفِيَ بقراءة تسمية الفاعل لما احتملت دلالة تَوَلَّى أمور الناس، والولاية على المنافقين؛ فهؤلاء المنافقون الذين إذا ذُكِرَ القتال أَعْرَضُوا عنه وأَعْرَضُوا عن رسول الله وتَوَلَّوْا من لا يؤمن بالله هم مفسدون في الأرض بما في الفساد من معانٍ مختلفة. كما أنّهم إذا تَوَلَّوْا أمور الناس كان الفساد. بين الله تعالى أنّهم في ضلال مبين وأن لا خير يُرْجَى منهم من جهاتٍ مختلفة.

موضع محمد الثالث: وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آذَنُوا وَعَلَآءُ آبَائِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْهُدَى

الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ﴾ [محمد/25].

قرأ أبو عمرو (أَمْلى) بضمّ الهمزة وكسر اللام، وكذلك يعقوب لكن مع سكون الياء (أَمْلى) وباقي القراء العشرة (أَمْلى) بفتح الهمزة واللام⁽⁵⁾.

فمن قرأ (أَمْلى) أو (أَمْلى) فبالبناء للفاعل إخباراً من المتكلم في الأولى، وإخباراً عن الغائب في الثانية. أما من قرأ (أَمْلى) فبالبناء للمفعول. والفاعل في القراءات الثلاث - فيما قيل - هو الله تعالى⁽⁶⁾. وقيل إن الفاعل

(1) ينظر: سوق العروس، الطبري، ص678، والكفاية، القلانسي، ص286، والنشر، ابن الجزري، ص634، والبدور الزاهرة، الشَّار، 305/2.

(2) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 13/5. وينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 273/19، والبحر المحيط، أبو حيان، 82/8، والجواهر الحسان، الثعالبي، 238/5.

(3) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 187/4، وجامع البيان، الطبري، 43/7، وإن اُكْتَفِيَ بالمعنى الأول.

(4) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص1198، ومفاتيح الغيب، الرازي، 64/28.

(5) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص600، والمبسوط، الأصبهاني، ص408، وسوق العروس، الطبري، ص678، والنشر، ابن الجزري، ص634.

(6) ينظر: معاني القرآن، القراء، 350/2، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 14/5، والحجة، ابن خالويه، ص214، وإعراب القرآن، النحاس، 189/4، الحجة، أبو علي، 352/4.

في قراءة (أُمَلَى) قد يكون الشيطان. ذكره القيسي (437هـ) -مؤكدًا على امتناع الوقف بعد (سَوَّلَ لهم) في هذه القراءة- وغيره (1).

لقد تغايرت القراءة بين البناء للفاعل والبناء للمفعول فانتسَع حيز الدلالة ومع ذلك تألفت المعاني، وما هو إلا دليل على إعجاز القرآن وقراءاته؛ فهذا الشيطان يغوي من نزلت فيهم الآية؛ وهم المنافقون «يَمِدُّ لهم في الآمال والأمانى» (2) ذلك في قراءة (أُمَلَى) بوصل الكلام. والله يُمَلِّي لهم؛ أي ينظرهم ويُمهلهم (3). في القراءة ذاتها شرط الوقف على (سَوَّلَ لهم). وقد بينت قراءة يعقوب (أُمَلَى) ما ناب عنه الجار والمجرور في قراءة البناء للمفعول وهو الله تعالى.

موضع الرحمن: وهو قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤَ وَالْمَرْجَانَ﴾ [الرحمن/22].

قرأ المدنيان والبصريان (يُخْرِجُ) بضم الياء وفتح الراء، والباقون (يُخْرِجُ) بفتح الياء وضم الراء (4). إن من قرأ (يُخْرِجُ) فالفعل فبالبناء للفاعل من (خرج، يُخْرِجُ) اللازم، أمّا من قرأ (يُخْرِجُ) فبالبناء للمفعول من (أَخْرَجَ، يُخْرِجُ) المتعدّي لمفعول، والفاعل (اللؤلؤ) وكذا هو نائب الفاعل وذلك على سبيل التوسّع؛ لأنّه «إنما يُخْرِجُ إذا أُخْرِجَ» (5). تقول: خرج المرجان، وأخرج المرجان والله مخرجه. إذن لقد اختلفت القراءتان بين البناء للفاعل والبناء للمفعول، والأخيرة مفسّرة للأولى. فإن قيل: الفاعل غير مصرّح به فكيف يفسّر المجهول المعلوم -أو الغائب الحاضر- كان الجواب: الحاضر فيه ضرب من المجاز-توسّعًا- بأن أسند الفعل إلى غير فاعله الحقيقي، والغائب -المحذوف- معلوم عقلاً ومعتقداً، وحذفه أبلغ من الذكر كما قال الجرجاني (741هـ): «فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة» (6). تلك بلاغة القرآن وذلك إعجازه في ضوء تغاير قراءته.

موضع الواقعة: وهو قوله تعالى: ﴿لَا يُصَدِّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ﴾ [الواقعة/19].

- (1) ينظر: الكشف، القيسي، ص 603، وحجة القراءات أبو زرعة، ص 668، والنكت والعيون، الماوردي، 303/5، والوسيط، الواحدي، 127/4، والتبيان، العكبري، ص 1163.
- (2) البحر المحيط، أبو حيان، 83/8.
- (3) ينظر: الكشف، الزمخشري، 247/4، ومدارك التنزيل، النسفي، ص 1121.
- (4) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 405، والمنتهى، الخزاعي، ص 990، والكفاية، القلاسي، ص 294، والنشر، ابن الجزري، ص 639.
- (5) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 691، والموضح، ابن أبي مرزوق، ص 754.
- (6) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص 121.

قرأ الكوفيون-عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف-(يُزْفُونَ) بكسر الزاي، والباقون (يُزْفُونَ) بفتحها⁽¹⁾.
فأما قراءة الكوفيين فبالبناء للفاعل، والمعنى: لا يُسْكِرُونَ من أَنْزَفَ الرَّجُلُ إِذَا سَكِرَ، وأصل الكلمة من
النَّفَادِ؛ أي لا يَنْقُذُ شَرَابَهُمْ^(*)، وأما قراءة البقية فبالبناء للمفعول، والمعنى: لا يُسْكِرُونَ؛ إذ يقال: نُزِفَ
الرجل وهو مَنزُوفٌ ونَزِيفٌ إذا سَكِرَ. وهو من نَزَفْتُ البُرَّ إِذَا اسْتَخْرَجْتُ مَاءَهَا⁽²⁾.

إن بين القراءتين تغايراً في بناء الفعل والمعنى متفق في وصفِ خمرِ الجِثَّةِ؛ إذ هي -خلاقاً لخمير الدنيا-
غير مُسْكِرَةٍ؛ مذهبة للعقل في قراءة (يُزْفُونَ)، وهم لا يسكرون في قراءة (يُزْفُونَ) فتكون قراءة البناء
للمفعول -يُزْفُونَ- قد بينت الفاعل الحقيقي لقراءة البناء للفاعل وهو الخمر؛ إذ هي التي تذهب عقولهم.

موضع الحديد الأول: وهو قوله تعالى: ﴿لَهُ، مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [الحديد/5].

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وأبو جعفر (تُرْجَعُ) بضمّ التاء وفتح الجيم، وباقي القراء العشرة
(تُرْجَعُ) بفتح التاء وكسر الجيم⁽³⁾.

فأما من قرأ (تُرْجَعُ) فمن رجع اللاحق (الأُمُورُ) فاعل، وأما من قرأ (تُرْجَعُ) فمن رَجَعَ المتعدي وقد بُني
للمفعول، و(الأُمُورُ) نائب فاعل. قال الحلبي (756هـ): «رَجَعَ يستعمل متعدياً تارةً ولازماً أخرى، وقال

تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ﴾ [التوبة/83]. فجاءت القراءتان على ذلك. وقد يُسْمَعُ في المتعدي (أُرْجَعُ)
رباعياً وهي لغة ضعيفة⁽⁴⁾ و«هي لغة هذيل»⁽⁵⁾. وقال ابن خالويه (370هـ): «تقرأ بفتح التاء وضمّها
فالحجة لمن فتحها أنه أراد: تصير، والحجة لمن ضمّها أنه أراد: تُردُّ»⁽⁶⁾. وعلى ذلك فإن قراءة (تُرْجَعُ) مفسرة
لقراءة (تُرْجَعُ). ذلك أن الفاعل وإن غاب في البنية السطحية فهو معلوم؛ هو الله تعالى. والأُمُورُ لا ترجع
إرادتها وإنما بأمر منه وما حذفه إلا لتمام العلم به من جهة، ولتسبق الذكر في الآية ذاتها من جهة أخرى.

(1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 426، والمنتهى، الخزاعي، ص 992، والمستنير، ابن سوار، ص 760، والنشر، ابن
الجزري، ص 622.

(*) ذَكَرَ الْمُعْتَبِرُ الْقُرْآنَ، ينظر: معاني القرآن، الفراء، 30/3.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 303/4، والحجة، أبو علي، 224/4، والفريد، الهمداني، 381/5، ومفاتيح
الغيب، الرازي، 137/26.

(3) ينظر: الكامل، ابن جبارة، ص 482، والكفاية، القلانسي، ص 112-113، والنشر، ابن الجزري، ص 516، وإتحاف
فضلاء البشر، البتاء، ص 532.

(4) الترمذ، المصون، الحلبي، 365/2.

(5) لسان العرب، ابن منظور، مادة (رَجَعَ).

(6) الحجة، ابن خالويه، ص 42، وينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 130-131.

موضع الحديد الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الحديد/8].

قرأ أبو عمرو (أَخَذَ) بهمزة مضمومة وكسر الخاء مع رفع (ميثاقكم)، وباقي القراء (أَخَذَ) بهمزة مفتوحة مع نصب (ميثاقكم) (1).

فأما قراءة أبي عمرو فبالبناء للمفعول، وأما قراءة العامة فبالبناء للفاعل وهو الله تعالى على رأي الجمهور (2). وقيل -زيادة عن ذلك- قد يكون الرسول صلى الله عليه وسلم (3).

فمن قال: إن الله الفاعل فالميثاق فيما قيل -هو الأول الذي أخذه منكم في صلب آدم؛ أي حين الإخراج من ظهره أن الله ربكم لا إله لكم سواه* (مصدقاً لقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف/172]. وقيل: أخذ ميثاقكم بأن ركب فيكم العقول وأقام عليكم الحجج على وحدانيته (4). وكأنه لما جعل لكم عقولاً تميزون بها قد أخذ ميثاقكم.

أما من قال: إن الفاعل هو النبي صلى الله عليه وسلم؛ فذلك أنه «قيل: هو خطاب لقوم آمنوا وأخذ النبي ميثاقهم فارتدوا» (5). وجملة القول: إن الفاعل غائب في قراءة البناء للمفعول بَيَّنَّتْهُ قراءة البناء للفاعل وإن كان الخلاف في شأنه؛ أهو الله تعالى أم النبي صلى الله عليه وسلم. فلئن كان الأول فالمعنى الذي ارتضاه الجمهور من كونه أخذ الميثاق من عباده بإقامة الحجج والبراهين عليهم بما في ذلك إرسال الرسل، ولئن كان الثاني فالرسول صلى الله عليه وسلم لا يأخذ ميثاقاً إلا بإذنه تعالى.

(1) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 625، والمبسوط، الأصبهاني، ص 625، وكنز المعاني، شعلة 2/653، والنشر، ابن الجزري، ص 241.

(2) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 505، والحجة، أبو علي، 416/4، والمخزرجوز، ابن عطية، 258/5، والبحر المحيط، أبو حيان، 218/8.

(3) ينظر: الفريد، الهمداني، 95/6، والتبيان، العكبري، ص 1207.

(*) ضعفه الرازي بقوله: "وأخذ الميثاق وقت إخراجهم من ظهر آدم غير معلوم للقوم إلا بقول الرسول، فقبل معرفة صدق الرسول لا يكون ذلك سبباً في وجوب تصديق الرسول". مفاتيح الغيب، الرازي، 218/30، وينظر: تفسير ابن عرفة، 156/4، وروح المعاني، الألوسي، 170/27.

(4) ينظر: جامع البيان، الطبري، 220/7، والوسيط، الواحدي، 245/4، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1276، ولباب التأويل، الخازن، 247/4، ومدارك التنزيل، النسفي، ص 1193.

(5) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 239/20.

موضع الممتحنة: وهو قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصَلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الممتحنة/3].

قرأ عاصم ويعقوب (يُفْصِلُ) بفتح الياء وسكون الفاء وكسر وتخفيف الصاد، وابن عامر (يُفْصَلُ) بضم الياء وفتح الفاء مع فتح وتشديد الصاد، وحزمة والكسائي وخلف كذلك لكن مع كسر الصاد (يُفْصَلُ) والباقون (يُفْصَلُ) بضم الياء وسكون الفاء وفتح وتخفيف الصاد⁽¹⁾. وقد سبقت الإشارة إلى تغاير القراءة بين التخفيف والتشديد⁽²⁾. والحديث هنا-عن تغايرها بين البناء للفاعل في (يُفْصِلُ) و(يُفْصَلُ) والبناء للمفعول في (يُفْصَلُ) و(يُفْصَلُ). فأما الأولى فإنه «قد عُرِفَ أَنَّ الْمَعْنَى يَفْصِلُ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ بَيْنَكُمْ»⁽³⁾، باعتبار التخفيف. وأما الثانية فمعلوم أيضاً أن الله المفصل وإن لم يذكر؛ فقد بَيَّنَّتْهُ قراءة البناء للفاعل، في حين بينت قراءة البناء للمفعول أن العناية في الآية إنما هي بالحدث ومن تعلق به، وبزمنه إذ قُدِّمَ (يوم القيامة). دون إغفال الغرض البلاغي من الحذف وهو العَلْمُ بالفاعل حتى لا نَحْتَاجَ إلى التصريح به. هو الله الذي يُفْصِلُ -ويُفْصَلُ تَكَرُّراً للفعل- بين عباده. ذلك معلومٌ عقلاً ومعتقداً وسياقاً، فمن لم يَع ذلك فقد زادتة قراءة يعقوب والكوفيين بياناً.

موضع المعارج: وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْتَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج/10].

قرأ أبو جعفر والبرقي-عن ابن كثير-بخلافٍ عنه (يُسْأَلُ) بضم الياء، والباقون (يَسْأَلُ) بفتحها⁽⁴⁾.

فمن قرأ (يسأل) فالفعل من الفاعل وترتب عن ذلك جملة دلالات جمعها أبو حيان (745هـ) فيما يلي: (5)
- لا يسأله نصره ولا منفعة لعلمه أنه لا يوجد ذلك عنده.
- لا يسأله عن حاله لأنها ظاهرة.

(1) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 41-412، والمنتهى، الخزاعي، ص 1000، والمستنير، ابن سوار، ص 819، والنشر، ابن الجزري، ص 643.

(2) ينظر: البحث، ص 23.

(3) إعراب القرآن، النحاس، 4/411.

(4) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 446، والكامل، ابن جبارة، ص 651، والكفاية، القلانسي، ص 307، والنشر، ابن الجزري ص 645-646.

(5) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 8/328.

-لا يسأله أن يحمل عنه من أوزاره شيئاً ليأسه عن ذلك.

-لا يسأله شفاعَةً.

وقد رجح القول الثاني -مما ذكره أبو حيان- جملة من العلماء⁽¹⁾. قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾⁽³⁴⁾

وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ⁽³⁵⁾ وَصَحْبِهِ وَبَنِيهِ⁽³⁶⁾ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُعْنِيهِ ﴿[عبس / من 34 إلى 37].

من جهة أخرى قرئ (يُسأل) مبنياً للمفعول وترتب عن ذلك أنه لا يُسأل ذو قرابة عن حال قرابته أو عن ذنبهم، أو أن يخففوا عنه أوزاره⁽²⁾ فكان الفاعل -المحذوف للبناء للمفعول- السائل طرفاً ثالثاً غير محدد. وتضافرت بذلك القراءتان في تقديم وصفٍ دقيقٍ للبشر يوم القيامة؛ إذ لا يسأل حميم حميماً نصرَةً ولا منفعةً، كما لا يسأله عن حاله ولا أن يحمل من أوزاره، ذلك في قراءة البناء للفاعل، فإذا كان الحميم يأساً من حميمه فكيف لطرفٍ آخر أن يتوسط بين الحميم وحميمه يسأله عن ذنبه أو أن يخفف عنه! تأكيداً على هول ذلك اليوم؛ فهو يوم تشخص فيه الأبصار ويتنصل المرء من أقرب الناس إليه. كل واحد شعاره «نفسى نفسى».

موضع الجن: وهو قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَكَ رِبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن/28].

قرأ رويس (يُعَلِّم) بضم الياء وباقي القراء (يُعَلِّم) بفتحها⁽³⁾.

فأما قراءة (يُعَلِّم) فبالبناء للفاعل، وأما قراءة (يُعَلِّم) فعلى ما لم يسم فاعله. والفاعل في قراءة العامة مُخْتَلَفٌ فيه؛ إذ قيل: هو محمد صلى الله عليه وسلم، وقيل: هو الله، وقيل: إبليس، وقيل: الجن، كما قيل: هم المشركون.⁽⁴⁾ وقد ضعَّف السمين الحلبي (756هـ) أن يكون المراد المشركون أو الملائكة -بعد أن أضافها إلى ما سبق ذكره- وذلك لإفراد الضمير⁽⁵⁾. وليس بحجة؛ إذ قد يكون محمولاً على معنى جمع المشركين أو جمع الملائكة.

(1) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 82/3، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 532، وجامع البيان، الطبري، 369/7، والوسيط، الواحدي 352/4، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 229/21.

(2) الموضح، ابن أبي مريم، ص 790، والمحزر الوجيز، ابن عطية، 366/6.

(3) ينظر: مفردة يعقوب، الفخام، ص 269، والمبجح، الخياط، ص 791، والنشر، ابن الجزري، ص 647، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 560.

(4) ينظر: المحزر الوجيز، ابن عطية، 385/5، والفريد، الهمداني، 248-247/6، والبحر المحيط، أبو حيان، 349/8.

(5) ينظر، التر المصون، الحلبي، 506/10.

قال الطبري (310هـ): «وأولى هذه الأقوال عندنا بالصواب قول من قال: لِيَعْلَمَ الرسول صلى الله عليه وسلم أنّ الرُّسُلَ قبلَه قد أبلَغُوا رسالات ربِّهم، وذلك أنّ قوله (لِيَعْلَمَ) من سبب قوله "فإنّه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصداً" وذلك خبر عن الرسول صلى الله عليه وسلم» (1). وقال غيره يجوز أن يكون الضمير لله دون الرسول؛ ذلك أنّه أتبعه بقوله ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ والضمير في الفعلين لله لا لغيره (2).

إنّ المعنى باعتبار الضمير لله تعالى -فيما قيل- هو: لِيَعْلَمَ رسالته مبلّغة خارجة إلى الوجود؛ لأنّ علمه بكل شيء قد تقدّم (3). وقد ردّ الرازي (604هـ) على من احتجّ بحدوث علم الله تعالى (*) بهذه الآية؛ بأنّ المعنى إمّا أن يكون لِيَعْلَمَ محمد صلى الله عليه وسلم أنّ الرسل قد أبلغوا الرسالة كما بلغ هو أو أن يكون -وهو قول أكثر المحققين- لِيَعْلَمَ الله أن قد أبلّغ الأنبياء رسالات ربهم. والعلم ههنا مثله في قوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [التوبة/16] وقوله: ﴿حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ﴾ [محمد/31] أي: لِيَبْلَغُوا رسالات ربهم فيعلم ذلك منهم (4). أكّد القرطبي (671هـ): كونه «علمً مشاهدة كما علمه غيباً» (5). أي ليتأكد ذلك والله أعلم.

إنّ ما سبق باعتبار قراءة البناء للفاعل أما من بنى الفعل للمفعول -لِيَعْلَمَ- فهو «راجع إلى معنى قراءة الجمهور» (6). ذلك أنّ الفعل في القراءة الأولى متعدّد إلى مفعول واحد، والمعنى: لِيَعْلَمَ النبي -أو غيره ممن ذكرنا- أنّ الرسل من قبله قد أبلغوا رسالات ربهم، فإن كان ذلك أعلمه الله -أو رسوله باعتباره مبلّغ الوحي- عبادةً. أي: «لِيَعْلَمَ الناس أن الرسل قد أبلغوا» (7). وكذا الشياطين والجن والملائكة ممّا احتملته قراءة البناء للفاعل على أن الفعل في قراءة (لِيَعْلَمَ) متعدّد إلى مفعولين ثانيهما هو مفعول قراءة البناء للفاعل الوحيد، وهو الإبلاغ. بينت قراءة (يُعْلَمَ) أن فاعل الإبلاغ هو الله تعالى الغائب في البنية السطحية الحاضر في البنية العميقة.

(1) جامع البيان، الطبري، 392/7.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 238/5، والكشاف، الزمخشري، 477/4.

(3) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 385/5، وأنوار التنزيل، البيضاوي، 254/5.

(*) وهم القدرية. ينظر: تاريخ المذاهب الإسلامية، أبو زهرة، ص 118.

(4) ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي، 170/30.

(5) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 312/21.

(6) الفريد، الهمداني، 248/6.

(7) معالم التنزيل، البغوي، ص 1355، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 312/21، وفتح القدير، الشوكاني، ص 1543.

إن المعنى في القراءة الأولى «أَنَّهُمْ يَصَلُّونَهَا وَيَرُدُّونَهَا فَيَحْتَرِقُونَ فِيهَا»⁽¹⁾. فهم -أهل النار- الفاعلون و(سعيراً) مفعول به. أما في الثانية فهو: يُصَلِّهِمُ اللهُ سَعِيرًا، فهو تعالى الفاعل ولئن أُقيم المفعول الأوّل مقامه فللعلم به من جهة، وللاهتمام بما أعده لهم من عذابٍ من جهة أخرى. وقد قال تعالى على غرار القراءة الأولى: ﴿سَيَصَلَّى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد/3]، وقال: ﴿ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ﴾ [المطففين/16]. وقال: ﴿بَصَلُّوْهَا الْيَوْمَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [يس/64]. قال أبو علي (377هـ): «فهذا أكثر في التنزيل وسائر الكلام»⁽²⁾. وعلى غرار الثانية قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ الْجَحِيمَ صَلَّوْهُ﴾ [الحاقة/31]. بتعدية الفعل إلى مفعولين وإن لم يُننَّ للمفعول في هذه الآية كما بُني في موضع الانشقاق.

أما عن العلاقة بين القراءتين فقال النحاس (338هـ): «والمعنيان واحد لأنها تُصَلَّى فَتُصَلَّى»⁽³⁾؛ إذ هو فعل لا يُقدم عليه الإنسان بإرادته وإنما يدفع إليه دفعًا.

موضع الغاشية الأوّل: هو قوله تعالى: ﴿تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً﴾ [الغاشية/4].

قرأ البصريان وأبو بكر (تُصَلَّى) بضمّ التاء، والباقون (تُصَلَّى) بفتحها⁽⁴⁾. والذي يقال هنا كالذي قيل في الموضع السابق فأغنى عن الإعادة.

موضع الغاشية الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾ [الغاشية/11].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس (لا يُسْمَعُ) بياء مضمومة ورفع (لاغية)، وقرأ نافع كذلك لكن بالتاء (لا تُسْمَعُ)، وباقي القراء العشرة (لا تَسْمَعُ) بالتاء المفتوحة، ونصب (لاغية)⁽⁵⁾. وقد سبقت الإشارة إلى اختلاف القراءة تأنيثًا للفعل وتذكيرًا^(*) أمّا عن التغاير الآخر فهو-على غرار المواضع السابقة- بين البناء للفاعل والبناء للمفعول؛ الأوّل يجسّده (لا تَسْمَعُ) والثاني يجسّده (لا تُسْمَعُ) و(لا يُسْمَعُ)، والمعنى في الأولى: «لا تَسْمَعُ هذه الوجوه؛ المعني لأهلها فيها؛ في الجنة العالية (لاغية)»⁽⁶⁾.

(1) جامع البيان، الطبري، 488/7.

(2) الحجة، أبو علي، 531/4.

(3) إعراب القرآن، النحاس، 210/5.

(4) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 469، والكامل، ابن جبار، ص 660، والتلخيص، الطبري، ص 467، والنشر، ابن الجزري، ص 652.

(5) ينظر: المراجع نفسها، المواضع نفسها.

(*) ينظر: البحث، ص 134.

(6) جامع البيان، الطبري، 511/7.

أو هو خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾. أو لعموم المخاطبين⁽²⁾. والقراءة بالبناء للمفعول أبلغ في النفي⁽³⁾. للعموم الذي فيه. أي: لا يسمع أحدٌ في الجنة لاغيةً أو لغواً.

لقد تغايرت القراءة تصریحًا بالفاعل -سواءً أكان النبي صلى الله عليه وسلم أو الوجوه مجازًا لعلاقة الجزئية، والمراد أصحابها أو مخاطبًا عامًا -وحذفًا له مع إقامة المفعول مقامه، وهو (لاغية) فيكون المعنى عامًا غير محدد الفاعل؛ مبالغة في المعنى واهتمامًا بالمفعول، توّصّحه القراءة الأولى المصحح فيها بالفاعل. والذي ذكره الطبري (310هـ) هو أرحم ما قيل في تفسير الفاعل؛ ذلك أن الله تعالى بصدد وصف وجوه أهل الجنة في

مقابل وجوه أهل النار⁽⁴⁾، فكما أتى بالضمير عائداً على الوجوه في قوله ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةٌ﴾⁽²⁾ **عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ**⁽³⁾ **تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً**⁽⁴⁾ ﴿[الغاشية/2-3-4]. أتى به عائداً عليها في الثانية. أي على نسقٍ واحدٍ وإن كان تغيير النسق التفاتاً من مميزات لغة القرآن.

موضع الفجر: وهو قوله تعالى: ﴿فِيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ﴾ [الفجر/25].

قرأ يعقوب والكسائي (يُعَذِّبُ -يُوثِقُ) بفتح الذاًل والثاء، وباقي العشرة (يُعَذِّبُ - يُوثِقُ) بكسرهما⁽⁵⁾. فمن قرأ (يعذب -يوثق) فبناء الفعلين للفاعل خلافاً لقراءة (يعذب -يوثق) المبنية الفعلين للمفعول. وقد وُضِعَ العذاب والوثاق موضع التعذيب والإيثاق⁽⁶⁾. ونتج عن تغاير القراءة جملة دلالات؛ إذ قيل في الأولى إنَّ المعنى: «لا يعذب أحدٌ في الدنيا مثل عذاب الله في الآخرة»⁽⁷⁾. واستبعده أبو حيان (745هـ)؛ لأن (لا) إذا دخلت على المضارع أفادت الاستقبال. وإذا أُطلق على الماضي فلا يكون إلاً بمجازٍ بعيد⁽⁸⁾. وانتصر له الرازي (604هـ) كون التقدير «لا يُعَذِّبُ أحد في الدنيا عذاب الله الكافر يومئذٍ»⁽⁹⁾.

(1) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 643، والكشف، القيسي، ص 675، والوسيط، الواحدي، 4/475.

(2) ينظر: الكشف، الزمخشري، 4/559، وأنوار التنزيل، البيضاوي، 5/307.

(3) ينظر: نظم الدرر، البقاعي، ص 407.

(4) جامع البيان، الطبري، 7/511.

(5) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 436، والمبج، الحياط، ص 811، والكفاية، الفلانسي، ص 319، والنشر، ابن الجزري، ص 652-653.

(6) ينظر: الحجة، أبو علي، 4/550، والموضح، ابن أبي مريم، ص 829، والفريد، الهمداني، 6/398.

(7) معاني القرآن، الفراء، 3/151، والحجة، ابن خالويه، ص 244، وإعراب القرآن، النحاس، 5/226، وجامع البيان

الطبري، 7/521.

(8) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 8/467.

(9) مفاتيح الغيب، الرازي، 31/176.

وقيل: إن المعنى: «لا يتولَّى يومَ القيامة عذابَ الله أحدٌ»⁽¹⁾. كما قيل: «إن المعنى لا يعذب أحدٌ تعذيباً مثل تعذيب هذا الكافر...والذي يراد به (أحدٌ) الملائكة الذين يتولَّون تعذيب أهل النار»⁽²⁾. أي الزبانية والمعنى بين القراءتين -بذلك-متفق؛ ذلك أن قراءة (يعذب -يوثق) المعنى فيها: «لا يعذب عذاب هذا الكافر وعذاب هذا الصنف من الكفار أحدٌ»⁽³⁾. فالضمير للإنسان المتقدم الذكر في قوله تعالى: ﴿يَنْذَكُرُ الْإِنْسَانَ وَإِنَّ لَهُ الذِّكْرَى﴾ [الفجر/23]. وهو لفظ عامٌ خصصت دلالته بالكافر. بل بكافر بعينه إذ قيل: هو أيُّ بن خلف⁽⁴⁾. وقيل -زيادة عمّا سبق-إن المعنى: لا يحمل عذاب الإنسان أحدٌ⁽⁵⁾. كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [فاطر/18].

إن الله تعالى هو معدَّب أهل النار، وعذابه ليس له نظير سواءً أُصرِّح به ضميراً مستتراً -وهو الأرجح ممّا قيل- أم حذف وناب المفعول به منابه. وما حذفه إلا للعلم به؛ فمن ذا الذي يعذب يوم القيامة غيره ومن ذا الذي يرحم غيره.

موضع التكاثر: وهو قوله تعالى: ﴿لَتَرُونَ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر/6].

قرأ ابن عامر والكسائي (لَتَرُونَ) بضمّ التاء، وباقي القراء العشرة (لَتَرُونَ) بفتحها⁽⁶⁾. فأما من قرأ (لَتَرُونَ) فهو مبني للفاعل من (رَأَى) ومنه (تَرُونَ)، ودخلت على الفعل نون التوكيد الثقيلة فحُرِّكت الواو لالتقاء الساكنين بعد حذف النون لزوال الإعراب؛ إذ بدخول نون التوكيد بُني الفعل⁽⁷⁾. والفعل مسند إلى ضمير المخاطبين سواءً أكانوا كفّاراً ومشركين على تأويل دوام الرؤية؛ أي: الإقامة في النار أم أكان عامّاً. على أنّها للكفار دائراً وللمؤمنين ممرّاً⁽⁸⁾، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم/71]. أما من قرأ (لَتَرُونَ) فالبناء للمفعول من (أُورِيْتُمْ تُرُونَ) ودخلت عليه نون التوكيد

(1) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 324/5.

(2) الحجة، أبو علي، 551/4.

(3) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 324/5.

(4) ينظر: الكشف، الزمخشري، 566/4، والدر المصون، الحلبي، 793/10.

(5) ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي، 177/31، ونظم الدرر، البقاعي، 423/8.

(6) ينظر: المنتهى، الخزازي، ص 1045، والكامل، ابن جبارة، ص 662، والنشر، ابن الجزري، ص 654، والبدور الزاهرة، الشَّار، 449/2.

(7) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 839.

(8) المحرر الوجيز، ابن عطية، 519/5، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 457/22، والبحر المحيط، أبو حيان، 506/8.

الثقيلة كما سبق الذكر، وهو متعمد إلى مفعولين؛ إلى الأول أصالة كما في القراءة الأولى، وإلى الثاني بالهمزة. ثم قام أحد المفعولين مقام الفاعل وهو واو الجماعة؛ أي: أتم، وبقي الثاني وهو الجحيم. إن الذين يرون الجحيم -وفقاً لقراءة العامة- لا يرونها إلا لأن الله يورثهم إياها وهي دلالة قراءة الكسائي وابن عامر؛ حيث أسند فعل الرؤية لغير هؤلاء إلا أنه إسناد بالنيابة عن الفاعل الحقيقي المعلوم عقلاً. والمعنى بين القراءتين متفق. مع تعدية الفعل في قراءة العامة إلى مفعول واحد هو الجحيم، وتعديته في القراءة الأخرى إلى مفعولين؛ الأول هو الضمير -واو الجماعة-، والثاني هو الجحيم، زيادة عن البناء للفاعل في واحدة والبناء للمفعول في أخرى كما بينا.

ج-التغاير بين الارتباط والقطع استثناءً:

إن الارتباط أن تكون الجملة متعلقة نحوياً بسابقتها أما الاستئناف فهو قطع الكلام والابتداء بجملة مستقلة نحوياً عن السابقة. وذلك متجسداً في الربع الأخير من القرآن في جملة من المواضع سيتم تناولها مع التركيز على أثر التغاير القرآني في الدلالة. والبداية بمجدول مبيّن لمواضع التغاير.

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
الزخرف/5	أَنْ كُنْتُمْ / إِنْ كُنْتُمْ
الدخان/49	أَنْتَ / إِنَّكَ
الطور/28	أَنْهَ / إِنَّهَ
الجن من 3 إلى 14 و19	أَنْ / إِنْ
الشمس/15	ولا يخاف -فلا يخاف

موضع الزخرف: وهو قوله تعالى: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ [الزخرف/5].

قرأ نافع وحزمة والكسائي وأبو جعفر وخلف (إن كنتم قومًا مسرفين) بكسر الهمزة، والباقون (أن كنتم مسرفين) بفتحها⁽¹⁾.

قال القراء (207هـ): «يُقَالُ أَضْرِبْتُ عَنْكَ وَضْرِبْتُ عَنْكَ، أَيِ أَعْرَضْتُ عَنْكَ وَتَرَكْتُكَ»⁽²⁾. مضيقاً أن قراءة (أَنْ) إنما هي للتعليل، مستشهداً بقولهم: أَسْبُكُ أَنْ حَرَمْتَنِي⁽³⁾. أي: أَسْبُكُ لَأَنْ حَرَمْتَنِي. والمعنى

(1) ينظر: المبسوط، الأصهباني، ص 397، والمستنير، ابن سوار، ص 782، والنشر ابن الجزري، ص 630، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 494.

(2) معاني القرآن، القراء، 322/2. وينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 46/5.

(3) ينظر: المرجعان نفساهما، الموصفان نفساهما.

بذلك «أففضربُ عنكم الذكر صفحًا لأن كنتم»⁽¹⁾. أي: أيكون إسرافكم سببا في الصّفح عنكم. وهو استفهام إنكاري؛ لأن ذلك لن يحدث.

أما قراءة (إن) فللاستئناف؛ شرطًا استغنى عن جوابه بما تقدّمه والتقدير: إن كنتم قومًا مسرفين نضرب عنكم الذكر صفحًا⁽²⁾. قال الزجاج (311هـ): «ومن كسرهما فعلى معنى الاستقبال؛ على معنى: إن تكونوا مسرفين نضرب عنكم الذكر»⁽³⁾. وعلّق الحلبي (756هـ): «وإسرافهم كان متحققًا، و(إن) إنما تدخل على غير المتحقق أو المتحقق المبهم الزمان»⁽⁴⁾. والجواب ما ذكره الزمخشري (538هـ) بقوله: «الشرط هنا هو من الشرط الذي ذكر أنه يصدر عن المُدِلِّ بصحة الأمر المتحقق لثبوته، كما يقول الأجير: إن كنت عملت لك فوقتي حقي وهو عالم بذلك، ولكنه يُخيّل في كلامه أن تفريطك في الخروج عن الحق فعل من له شك في الاستحقاق مع وضوحه استجهالًا له»⁽⁵⁾. إذن لقد وُضِعَ بذلك المتحقق موضع غير المتحقق لغرض بلاغي هو الاستجهال؛ استجهال القوم المذكورين وذلك ليفعلهم.

إن قراءة كسر (إن) تدلّ على استقلال الجملة عن سابقتها نحوياً لا دلاليًا، لأنّ فيما سبق دليل على جواب الشرط ولولاه لما جاز حذفه. أمّا قراءة فتح (أن) فلارتباط الجملة بعد (أن) بما يسبقها تعليلاً. وقد عبّر الله تعالى عن مؤاخذته القوم الكافرين ومحاسبتهم من طريقين؛ طريق القطع استئنافية؛ إذ أنزل تعالى ما وقع منزلة ما لم يقع بعد من إسراف القوم استجهالاً لهم وإنكاراً، وطريق الارتباط تعليلاً للصّفح بإسرافهم إنكاراً وتهكماً. أي: إنكار أن يكون الصّفح لانتفاء شرطه وهو عدم التذكير^(*).

موضع الدخان: وهو قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان/49].

قرأ الكسائي (أثك) بفتح الهمزة والباقون (إنك) بكسرها⁽⁶⁾.

فأما من قرأ بكسر الهمزة فقد جعل تمام الكلام عند قوله (ذُق) وابتدأ بكسر همزة (إن)، وأما من قرأ بفتحها فقد أراد حرف الخفض تعيلاً وإن حذفه⁽⁷⁾. أي: لام التعليل. والمعنى: ذق لأنك أنت العزيز

(1) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 405/4، والفريد، الهمداني، 545/5.

(2) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 458، والموضح، ابن أبي مريم، ص 703-704، والكشف، القيسي، ص 584.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 405/4.

(4) الدر المصون، الحلبي، 574/9.

(5) الكشاف، الزمخشري، 181/4، وينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 8/8.

(*) قيل في تفسير الآية: أحسبون أن نصفح عنكم فلا نعدّبكم ولم تفعلوا ما أمرتم به، وقيل: لو أن هذا القرآن رُفِعَ حين رذته أوائل الأئمة لهلكوا. ولكن الله عاد بعائده ورحمته فكره عليهم. ينظر: تفسير ابن كثير، 6/565، والدر المنثور، السيوطي، 367/75.

(6) ينظر: التبصرة، القيسي، ص 674، والكفاية، القلانسي، ص 282، وكز المعاني، شعلة، 611/2، والنشر، ابن الجزري، ص 632.

(7) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 211، وإعراب القرآن، النحاس، 135/4، والفريد، الهمداني، 579/5.

الكريم. وذلك استهزاءً به وتقريعاً على ما كان يزعمه (1). أي: «لَأَتَّكَ قَلْتِ إِنَّكَ أَنْتِ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ». وذلك أنه كان يقول: أنا أعزُّ أهل الوادي وأمنعهم» (2) ذلك أبو جهل، وتام قوله للرسول صلى الله عليه وسلم فيما ذكره الفراء (207هـ) -«والله ما تقدر أنت ولا ربك علي، إني أكرم أهل الوادي على قومه وأعزهم، فنزلت كما قالها» (3). وذلك للحكاية. أي: حكى الله القول كما قيل.

إن الابتداء بكسر الهمزة إنما هو للحكاية كما ذكرنا وأكده القيسي (437هـ) (4)؛ حكاية ما قاله أبو جهل حرفياً. والجملة وإن كانت مستقلة نحويًا عن سابقتها إلا أنها لا تخلو من معنى التعليل. وقد تضافرت القراءتان في تبين استحقاق الشقي الأثيم أبو جهل عذاب النار بأن أورد الله قوله -تجبراً- حرفياً في قراءة ذلك حجة عليه، وجعله علة لما سيحل به يوم القيامة من عتلى إلى الجحيم في الأخرى تأكيداً على استحقاقه العذاب وعلى أنه -تعالى- غير ظلامٍ للعبيد.

موضع الطور: وقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور/28].

قرأ نافع والكسائي وأبو جعفر (أنه) بفتح الهمزة وباقي القراء العشرة (إنه) بكسرها (5). قال الفراء (207هـ): «فمن كَسَرَ اسْتَأْنَفَ وَمَنْ نَصَبَ (*) أَرَادَ كُنَّا نَدْعُوهُ بِأَنَّهُ بَرٌّ رَحِيمٌ» (6). فمن كَسَرَ الهمزة -من إن- فقد أنهى الكلام عند قوله (ندعوه)، ثم ابتدأ بالكسر الذي يوجب الابتداء (7). قال المبرد (285هـ) في باب (إن) المكسورة «اعلم أن مكانها في الكلام في أحد ثلاثة مواضع ترجع إلى موضع واحد وهو الابتداء» (8). بين ذلك الاسترابادي (686هـ) بقوله: «ومن تَمَّ وَجَبَ الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد. فكُسِرَت ابتداءً وبعد القول وبعد الموصول، وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافاً إليها» (9). أي تكسرت إذا امتنع تأويلها مع ما بعدها بمفرد. وتفتح إذا أمكن ذلك. مثال الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ

(1) ينظر: الكشاف، الزمخشري، 214/4، وأنوار التنزيل، البيضاوي، 104/5، ومدارك التنزيل، النسفي، ص 1098، والتحرير والتنوير، ابن عاشور، 316/25.

(2) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 428/4.

(3) معاني القرآن، الفراء، 335-334/2، وأسباب النزول، الواحدي، ص 377.

(4) ينظر: الكشف، القيسي، ص 593.

(5) ينظر: المبسوط، الأصهباني، ص 416، والمستنير، ابن سوار، ص 804، والمنتهى، الخزازي، ص 983، والنشر، ابن الجزري، ص 636.

(*) الصواب: فتح.

(6) معاني القرآن، الفراء، 5/3. وينظر، معاني القراءات، الأزهري، ص 488، والكشاف، الزمخشري، 312/4، والفريد، الهمداني، 23/6.

(7) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 218.

(8) المقتضب، المبرد، 346/2.

(9) شرح الكفاية، الاسترابادي، 1234/2.

فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿ [القدر/1]. حيث وقعت مبتدأً بها، وقوله: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة/12]. حيث جاءت بعد (ألا) الاستفتاحية. ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَخَافُوكُمْ أَن كُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا ﴾ [الأنعام/81]. حيث وقعت في جملة المفعول به؛ أي يمكن تأويلها بمفرد؛ ولا تخافون إشراكم. وكذا قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴾ [الجن/1]. حيث وقعت وما بعدها موقع الفاعل، مؤولة وما بعدها بالمفرد: قل أوحى إلي استماع نفر من الجن. إلى غير ذلك من الشواهد لفتح همزة (إن) وكسرها وجوبًا وجوازًا والتي يمكن العودة إليها في كتب النحو المختلفة.

إذن من قرأ (أنه) فللتعليل، والمعنى: «فلرحمته يجيب من دعاه، فلذلك ندعوه»⁽¹⁾. أما من قرأ (إنه) فللقطع استثنافًا، وهو استثنافٌ يحمل معنى التعليل⁽²⁾. ذلك أن الله بَرَّ رحيم، وهي دلالة قراءة (إنه) والمؤمنون إنما يدعونه باسمه وبجميع صفاته، ومنها البرّ الرحيم طمعًا في رحمته لعلمهم أنه كذلك وهي دلالة قراءة (أنه). فهي مفسرة للأولى. وقد تغايرت القراءة بين الارتباط تعليلًا والقطع استثنافًا من حيث البنية النحوية أما من حيث المعنى فهو متفق في ضوء السياق. وللإشارة فإنه -نحويًا- يجوز فتح همزة (إن) وكسرها في التعليل كما الشأن هنا؛ ذلك أنها والجملة التي دخلت عليها- يمكن حملها على الارتباط كما يمكن حملها على القطع استثنافًا. وقد جسّد تغاير القراءة ذلك.

موضع الجن: وهو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ تَعَلَّىٰ جَدًّا رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴾⁽³⁾ وَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَىٰ اللَّهِ شَطَطًا⁽⁴⁾ وَإِنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن نَّقُولَ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ اللَّهِ كَذِبًا⁽⁵⁾ وَإِنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا⁽⁶⁾ وَإِنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا⁽⁷⁾ وَإِنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَا مُلَأْتَ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهَبًا⁽⁸⁾ وَإِنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدًا لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْمَعُ آلَانَ يَحِدْ لَهُ، شَهَابًا رَّصَدًا⁽⁹⁾ وَإِنَّا لَنَدْرِي أَشْرًا رَّيَدِيَمَن فِي الْأَرْضِ أَمَّ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا⁽¹⁰⁾ وَإِنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدْدًا⁽¹¹⁾ وَإِنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن نُّعْجِزَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُ، هَرَبًا⁽¹²⁾ وَإِنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدْيَ ءَامَنَّا بِهِ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْسًا وَلَا

(1) الحجة، أبو علي، 381/4، وينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، 684، والنيبان، العكبري، ص 1184.

(2) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 147/8، والدر المصون، الحلبي، 75/10، ولطائف الإشارات، القسطلاني، ص 3836.

رَهْفًا ﴿١٣﴾ وَإِنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَن أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴿١٤﴾ ﴿١٣﴾ وَإِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾ [الجنّ/3 إلى 14 و19].

قرأ ابن عامر وحفص وحمة والكسائي وخلف (أنّ) مفتوحة الهمزة ما عدا في الآية التاسعة عشرة وافقهم أبو جعفر في الآيات الثالثة والرابعة والسادسة، وباقي القراء العشرة (إن) بكسرها. أمّا فيما يخص الآية الأخيرة -التاسعة عشرة- فقد قرأ نافع وأبو بكر (إنّ) بكسر الهمزة، والباقون بفتحها⁽¹⁾. فمن قرأ (أن) فللعطف على ماله محل من الإعراب؛ للارتباط -أو التعلّق- النحوي، سواءً للعطف على مرفوع (أُحِي)؛ نائب فاعل⁽²⁾ -وإن كان أبو حيان (745هـ) قد ضعّفه؛ لأنّ من المعطوفات ما لا يصحّ دخوله تحت (أوحى) وهو ما كان فيه ضمير المتكلم، مرجحاً العطف على الضمير المجرور في (أمّنا به)⁽³⁾. واقعاً في الإشكال ذاته، إذ بعض المعطوفات لا يستقيم عطفه على الضمير في (به)-أو للعطف على معمول (سمعنا)⁽⁴⁾. أو للعطف محلّ الجار والمجرور في (آمنا به)؛ أي صدّقناه⁽⁵⁾. وذلك حملاً على المعنى؛ لأنّ الحمل على اللفظ رديء في القياس؛ إذ لا يجوز العطف على الهاء المكنية المحفوضة إلّا بإظهار الخافض⁽⁶⁾. وجوّزه الكوفيون⁽⁷⁾.

قال القيسي (437هـ): «وجاز ذلك، وهو مضمّر مخفوض على حذف الخافض لكثرة حذفه مع أنّ»⁽⁸⁾. وذلك كقولك: تناولت لبنًا وجبنًا فلاحظت في اللبن حموضة والجبن. أي: وفي الجبن. أمّا القراء (207هـ) فصرّح: «فأمّا الذين فتحوا كلها فإنهم ردّوا "أنّ" في كل السورة على قوله: فأمّنا به وأمّنا بكل ذلك، ففتّحت (أن) لوقوع الإيمان عليها، وأنت مع ذلك تجد الإيمان يحسن في بعض ما فتّح ويقبح في بعض، ولا يمنع ذلك من إمضاءهن على الفتح، كما قالت العرب:

إِذَا مَا الْغَائِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا
وَرَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا*^(*)

(1) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 420-421، والكمال، ابن جبارة، ص 403، والنشر، ابن الجزري، ص 646-647، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، 559.

(2) ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ص 551، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 234/5، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 727-728.

(3) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 340/8.

(4) ينظر: الدرّ المصون، الحلبي، 485/10.

(5) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 88/3، والكشاف، الزمخشري، 470/4.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 234/5.

(7) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ص 379.

(8) مشكل إعراب القرآن، القيسي، 449/2.

(*) البيت من شواهد الإنصاف، رقم 392، وشرح الأشموني، رقم 443، ومغني اللبيب، رقم 577، وأوضح المسالك، رقم 259.

فَنَصَّبَ الْعَيُونَا يَاتِبَاعَهُنَّ الْحَوَاجِبَ»⁽¹⁾. وهو من باب الإتياع الحركي ومثاله المشهور: هذا حجر ضبِّ حَرْبٍ. بَجْرٍ (حَرْبٍ) وحقه الرفع. وهو أَيْبُنُ مما ورد في الشاهد الشعري؛ لأنَّ (العيون) قد يكون منصوبًا بفعل محذوف تقدير: وكحلن.

ما سبق تخرِجُ فتح همزة (أن) أما كسرهما (إن) فهو إمَّا للارتباط النحوي على أنه للعطف على مقول القول⁽²⁾ حكايةً. فيكون كالأول إلا أنه في محل نصبٍ، والأول في محل رفعٍ. أو أن يكون -فيما قيل- للاستئناف المحض⁽³⁾. فتكون متقطعة نحوياً عمّا قبلها.

وقد اقترح أحمد مختار عمر -عند معالجته هذا الموضوع من تغاير القراءة- حلاً لفتح الهمزة وكسرها بقوله: «الفاعل الحاسم إذن بالنسبة لفعل القول الذي يشتمل على لفظ القول ومعناه، وفي غيره من الألفاظ المشابهة هو إرادة الحكاية أو عدمها. ويتفرع عن هذا أن هناك أفعالاً خلت من لفظ القول ولكنها حَمَلَتْ معناه، وقُصِدَ بها الحكاية فكُسِرَتْ همزة إنَّ بعدها»⁽⁴⁾. ولا أراه -وإن اجتهد- قد وُفِّقَ فيما اقترحه؛ ذلك أن الإشكال اختلافُ النحاة والمتأولين في إرادة القول من عدمه لا في كسر الهمزة بعد القول حكاية وفتحها لغيره فذلك بيّن.

بعد عرض ما قيل في سبب فتح همزة (أن) يمكن القول: إن بعض المواضع يحتمل العطف على نائب الفاعل للفعل (أَوْحِي) وهي الآيات الثالثة والرابعة والسادسة والسابعة والحادية عشرة والتاسعة عشرة. ومنها من يحتمل العطف على الضمير المجرور في (آمنابه) وهي الآيات الثالثة والرابعة والسادسة والرابعة عشرة، ومنها ما يتحمل العطف على معمول (سمعنا)؛ وهي الآيات الثالثة والرابعة والسادسة والسابعة والعاشر والرابعة عشرة. أما ما بقي؛ وهي الآيات الخامسة والثامنة والتاسعة فلا وجه لفتح همزة (أن) فيها إلا أن تكون من باب ما ذكره القراء (207هـ)؛ وهو الإتياع الحركي وهو وارد في كلام العرب. والله بلسانهم قد أنزل القرآن. قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝٤﴾ [إبراهيم/4]. فتكون قراءة (أن) قد جسدت ذلك، يعضده من كلام العرب -زيادة عن شاهد القراء- قول الشاعر:

(1) معاني القرآن، القراء، 88/3.

(2) ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ص 550، والحجة، ابن خالويه، ص 232، وإعراب القرآن، النحاس، 45/5.

(3) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 536، والموضح، ابن أبي مريم، ص 794-795.

(4) دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءته، أحمد مختار عمر، ص 145.

يَأَلَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ عَدَا مُتَّقِلِدًا سَيِّفًا وَرُمْحًا (1)
 وإن كان الذي يقال في هذا الشاهد ما قيل في سابقه -شاهد الفراء- إذ النصب قد يكون بتقدير
 نصب على معنى: وحاملًا رُمحًا. والأنسب الشاهد الذي ذكرناه سابقًا وهو (مررت بحجرٍ ضبِّ حَرِبٍ).
 والقراءتان وإن اختلفتا من حيث فتح الهمزة -من أن- وكسرها متفقتا الدلالة. بل هما مجسدتان -في ضوء
 تغاير القراءة- لِمَا في العربية من ثراء ومرونة في التعبير عن المعنى.

وللإشارة فقد اختلف أهل التأويل في القرآن الذي سمعته الجن، فقيل: هي سورة الرحمن؛ ذلك أن
 الرسول صلى الله عليه وسلم قد قرأ سورة الرحمن -فيما رُوِيَ عنه- على أصحابه فسكتوا، فقال: «لقد كنت
 قد قرأتها على الجن في ليلة الجن فكانوا أحسن مردودًا منكم؛ كنت كلما أتيت على قوله ﴿فَيَأْتِيءَ آءَآءَ
 رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن]. قالوا: لا بشيء من آلائك ربنا نكذب، فلك الحمد» (2) وليس بحجة؛ إن قد
 تكون من ضمن ما قرأه، كما قد يكون قد قرأ عليهم القرآن أكثر من مرة. قال ابن كثير (774هـ): «وهذا
 يقتضي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشعر بحضورهم في هذه المرة وإنما استمعوا قراءته ثم رجعوا
 إلى قومهم، ثم بعد ذلك وفدوا إليه إرسالًا قومًا بعد قوم» (3). أمّا العليّ المصري فذهب إلى أنّها سورة
 الأنعام (4) في اجتهادٍ منه يعوزه دليل قوي. والأرجح أنه غير محدّد لغياب نصٍّ صريح يثبت ذلك.

موضع الشمس: وهو قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ [الشمس/15].

قرأ المدنيان -نافع وأبو جعفر- وابن عامر (فلا يخاف) بالفاء، وهي كذلك في مصاحف أهل المدينة
 والشام، وبالواو في باقي المصاحف (*) وبه قرأ بقية القراء العشرة (ولا يخاف) (5).

(1) البيت لعبد الله بن الزُّعَمَرِيّ، وهو من شواهد، المقتضب، المبرّد، 50/2، والانصاف، الأنباري، رقم 394، والأمالي، ابن الشجري
 82/3، وخزانة الأدب، الحموي، 275/2، إلا أن الشطر الأول في الأمالي: ولقد رأيتُ زوجك في الوغَا. كما روى الأنباري بعلك بدل
 زوجك.

(2) الجامع الكبير، الترمذي، حديث رقم 3291، واللفظ له، والمستدرک على الصحيحين، الحاكم، رقم 3766، وشعب الإيمان
 البيهقي، رقم 2264، وسلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، رقم 2150.

(3) تفسير ابن كثير، 633/6.

(4) ينظر: مقال: محاولة لحصر القرآن العجيب الذي سمعته الجن، العليّ المصري، موقع: <http://www.ajury.com/vb/forum>.
 تاريخ التصفح: 2020/05/10. 10:30.

(*) ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص 102، وكتاب المصاحف، ابن أبي داود، ص 285، والمقنع في رسم مصاحف
 الأمصار، الداني، ص 129، والوسيلة إلى كشف العقيلة، السخاوي، 244، ودليل الحيران على مورد الظمان في فني الضبط
 والرسم، المارغني، ص 298.

(5) ينظر: المنتهى، الخزاعي، ص 1044، والكامل، ابن جبارة، ص 662، والمستنير، ابن سوار، ص 854، والنشر، ابن
 الجزري، ص 653.

وذهب ابن خالويه (370هـ) إلى أنّ من قرأ بالواو -ولا يخاف- فهو استئناف بعد انتهاء الكلام عند قوله:

﴿فَسَوَّيْهَا﴾ [الشمس/14]؛ لأنه ليس من فعل قوم صالح ولا متصلاً بما تقدّم لهم. فالضمير لله تعالى⁽¹⁾. وعلى هذا يجب الوقف على (فسوّها)⁽²⁾. وذهب غيره -أعني ابن خالويه- إلى أنّ الواو للحال⁽³⁾. واختلف أهل التأويل في صاحب الحال؛ قال الزجاج (311هـ): «أكثر ما جاء في التفسير لا يخاف الله تعالى تبعة ما أنزل بهم»⁽⁴⁾. وهو قول ابن عباس وغيره ممن وافقه القول⁽⁵⁾. وقيل -زيادة عن الذي سبق- هو لصالح عليه السلام، كما قيل: هو للأشقي الذي عقر الناقة⁽⁶⁾.

إنّ المعنى -باعتبار الضمير للأشقي- «إذ انبعث أشقاها لعقر الناقة، وهو لا يخاف عقباها؛ أي لا يخاف ما يكون عاقبة فعله»⁽⁷⁾. وقد أنكر أبو حيان (745هـ) أن يكون صاحب الحال الأشقي؛ وذلك لطول الفصل⁽⁸⁾. أما باعتبار الضمير لصالح عليه السلام فالمعنى: لم يخف العاقبة؛ لأنه أنذر القوم امتثالاً لأمره تعالى فأنجاه. أمّا الأشقي ففعل فعلته وهو غير خائف تبعة ذلك جهلاً منه وتجبراً فأهلكه الله. الله الذي يفعل ما يشاء غير خائف ولا محاسب بل محاسبٌ فيما مُهْلِكٌ وإما مُنْجٍ.

إنّ ما سبق باعتبار قراءة (ولا يخاف) أمّا من قرأ (فلا يخاف) -بالفاء- فهو «للعطف من غير مهلة»⁽⁹⁾. أي: من غير تراخ؛ كقولك: تناول التفاح فالعنب؛ أي تناول التفاح أوّلاً بعده العنب مباشرة. ومن معاني الفاء-كما ذكر النحاة- الترتيب والتعقيب⁽¹⁰⁾. والمعنى-على حدّ قول أبي علي (377هـ)- «كأنّه تبع

(1) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 245.

(2) ينظر: الهداية، القيسي، ص 8305.

(3) ينظر: التبيان، العكبري، ص 1290، والفريد، الهمداني، 410/6.

(4) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 333/5.

(5) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 285/6، والوسيط، الواحدي، 500/4.

(6) ينظر: الحجة، أبو علي، 560/4، والمحتر الوجيز، ابن عطية، 489/5، ومفاتيح الغيب، الرازي، 197/31، ولباب التأويل، الخازن

433/4، والجواهر الحسان، الثعالبي، 597/5.

(7) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 766.

(8) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 476/8.

(9) التبيان، العكبري، ص 1290.

(10) ينظر: قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص 329.

تكذيبهم وعقرهم أن لم يخافوا»⁽¹⁾. أي: تبع عدم الخوفِ التكذيب والعقر. والذي نراه العكس؛ إذ تبع التكذيب والعقر عدم الخوف؛ أي: لما لم يخافا فعلوا ذلك. والفاعل باعتبار كلام أبي علي للأشقي وقومه. وقال غيره هو لله تعالى أو لصالح عليه السلام⁽²⁾.

أمّا أبو جعفر النخّاس (338هـ) فروى عن نبطويه (323هـ) قوله: «من قرأ بالفاء فالمعنى لله لا غير»⁽³⁾. أي: ردّاً على الأقرب، وهو قوله تعالى: ﴿فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَحَسَبْنَا لَهُمُ الشَّيْطَانَ وَاسْتَوْتَنُوا بِهِمْ﴾ [الشمس/14]. ربّما لما في الفاء من الترتيب والتعقيب كما ذكرنا.

لقد جمع السمين الحلبي (756هـ) الآراء المختلفة في قوله: «الفاء تقتضي التعقيب، وهو ظاهر. والواو يجوز أن تكون للحال وأن تكون لاستئناف الأخبار، وضمير الفاعل في (يخاف) يحتمل عوده على الرب، وهو الأظهر لكونه أقرب مذكور، والثاني أنه يعود على أشقاها؛ أي انبعث لعقرها والحال أنّه غير خائف عاقبة هذه الفعلة الشنيعة»⁽⁴⁾.

إن الآية متفتحة للقراءتين بما تحملانه من دلالات، بل في اجتماعها زيادة دلالة، وزيادة بيان؛ ذلك أن قراءة (ولا يخاف) قد أضافت لقراءة (فلا يخاف) دلالة الحالية؛ إذ عقر الأشقي الثاقفة وهو غير خائف تبعة فعلته لما هو فيه من ضلال، كما دمدم الله على قوم صالح-عنه السلام-فسوى بهم الأرض غير خائف تبعة عمله لما هو فيه من عزّ وسلطان، وإن كانت القراءة الأخيرة قد أضافت للأولى -بدورها- دلالة ترتيب الأحداث وتعقيبها تحديداً أو تفسيراً إذ العطف بالواو عام في أحد وجهي قراءة العامة.

د. التغاير بين الإضافة والقطع:

لقد تغايرت قراءات القراء العشرة -في الربع الأخير من القرآن- تركيبياً بين الإضافة والقطع؛ بترك التنوين في الأوّل وبالتنوين الثاني. جملة ذلك سبعة مواضع كما هو مبين في الجدول.

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
ص / 46	بِخَالِصَةٍ ذِكْرِي / بِخَالِصَةٍ ذَكَرْتِي.
الزمر / 38	كَاشَفَاتُ ضُرِّهِ - مَسَكَاتُ رَحْمَتِهِ / كَاشَفَاتُ ضُرِّهِ - مَسَكَاتُ رَحْمَتِهِ
غافر / 35	قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ / قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ

(1) الحجة، أبو علي، 4/560.

(2) ينظر: المراجع المذكورة في الإحالة رقم (1)، المواضع نفسها.

(3) إعراب القرآن، النخّاس، 5/240.

(4) الدر المصون، الحلبي، 10/25.

الصف / 8	متمَّ نورَه / متمَّ نورِه
الطلاق / 3	بالغُ أمرِه / بالغُ أمرِه
النازعات / 45	منذِرٌ من يخشاها / منذِرٌ من خشاها

موضع ص: وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ [ص/46].

قرأ نافع وهشام بخلافٍ عنه، وأبو جعفر (بخالصةٍ ذكري) دون تنويه، وباقي القراء (بخالصةٍ ذكري) بالتنوين⁽¹⁾.

فأما قراءة التنوين فعلى البدل؛ إبدال (ذكري) من (خالصة) وموضعها على هذا خفض⁽²⁾. وهو «من بدل المعرفة من النكرة»⁽³⁾. والمعنى -وفقاً لذلك- «إنما أخلصناهم بذكرى الدار»⁽⁴⁾. ويعضد هذه القراءة نظيرتها ﴿ بَرِيذَةً الْكَوَاكِبِ ﴾ [الصفاء / 6]. في قراءة من تَوَنَّ (زينة) وَحَفَّضَ (الكواكب)⁽⁵⁾. ويجوز أن تكون (ذكري) في موضع نصب؛ مفعول (خالصة) باعتبارها مصدرًا كالعاقبة، فيكون الفاعل قد حُذِفَ. والمعنى: أخلصناهم بأن أخلصوا ذكرى الدار، أو أن تكون في موضع رفع فاعل (خالصة) لأنه اسم فاعل⁽⁶⁾، كما يجوز أن تكون ذكري-في موضع نصب على إضمار (أعني)، أو في موضع رفع بتقدير مبتدأ؛ هي ذكري⁽⁷⁾.

ما سبق مترتبٌ عن قراءة التنوين أمّا من أضاف (خالصة) إلى (ذكري) فللتخصيص؛ لأنّ الخالصة تكون للذكري ولغيرها، فإن أُضيفت إليها تخصصت بتلك الإضافة⁽⁸⁾. ذلك أن النكرة -كما هو معلوم- إذا أُضيفت إلى معرفة عرّفت، وإذا أُضيفت إلى نكرة خصّصت.

إنّ الخالصة إمّا أن تكون مصدرًا بمعنى الإخلاص فيكون المصدر قد أُضيف إلى مفعوله-لأنّ المعنى أخلصناهم بأن أخلصوا ذكرى الدار، فذكرى مفعول به-والفاعل محذوف في البنية السطحية (بخالصة ذكري الدار) تقديره في البنية العميقة: أن أخلصوا ذكرى الدار. وقد تكون الخالصة مصدرًا -دائمًا- وإنما بمعنى

(1) ينظر: سوق العروس، الطبري، ص 630، والكفاية، القلانسي، ص 270، والنشر، ابن الجزري، 625/2، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 478.

(2) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 288/2، والحجة، ابن خالويه، ص 198.

(3) إعراب القرآن، النخاس، 467/3، حجة القراءات، أبو زرعة، ص 613-614.

(4) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 336/4، والحجة، أبو علي، 239/4.

(5) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 288/2.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن، القيسي، 250/2، والبحر المحيظ، أو حيان، 386/7، والدر المصون، الحلبي، 384-383/9.

(7) ينظر: التبيان، العكبري، ص 1103.

(8) ينظر: الموضح، ابن أبي مریم، ص 675.

الخلوص فيكون قد أضيف إلى فاعله. والمعنى: بأن خلصت لهم ذكرى الدار⁽¹⁾. وقد نتج عن قراءة الإضافة جملة دلالات وهي:

- تخصيص وتبين أن الخالصة هي ذكرى الدار لا غيرها.
- إخلاص ذكرى الدار باعتبار (خالصة) مصدرًا كالعاقبة والعافية، على إضافة المصدر إلى مفعوله.
- إخلاص -أو خلوص- ذكرى الدار للأبناء المذكورين على إضافة المصدر إلى فاعله.
- كما نتج عن قراءة التنوين قطعًا جملة دلالات كذلك، وهي:
- إبدال (ذكرى) من (خالصة) تبيينًا، والمعنى أخلصناهم بذكرى الدار.
- نصب (ذكرى) مفعولًا لخالصة أو رفعها فاعلاً باعتبارها -خالصة- مصدرًا والمصدر يعمل مضافًا ومنوّنًا فتكون كالقراءة الأخرى.
- نصب (ذكرى) بإضمار (أعني)، أو رفعها بإضمار مبتدأ، تقديره: هي ذكرى الدار، فتكون كالقراءة الأخرى خصصت فيها خالصة بأنها الذكرى.

أمّا عن تفسير الآية فقيل: «إنا خصصناهم بخالصة ذكرى الدار، وهي الدار الآخرة فعملوا لها في الدنيا فأطاعوا الله وراقبوه. وقد يدخل في وصفهم بذلك أن يكون من صفتهم أيضًا الدعاء إلى الله وإلى الدار الآخرة؛ لأن ذلك من طاعة الله»⁽²⁾. قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّن يَخْشَاهَا ﴾ [النازعات/45]. وقيل: يجوز أن تكون الدار الدنيا على معنى: ليتذكروا دار الدنيا ويزهّدوا فيها، ولتخلص لهم بالثناء الحسن عليهم⁽³⁾.

قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيمًا ﴾ [مريم/50]. وقوله ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴾⁽¹⁰⁸⁾ سَلَّمَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ⁽¹⁰⁹⁾ [الصافات/108-109].

لقد أخلص الله عباده المصطفين بالزهد عن الدنيا والعمل للآخرة وذكرها والتذكير بها، وقد أخلصهم بذلك لنفسه، كما أخلص لهم الدنيا بأن يُذكروا فيها ذكراً طيباً، وأخلص لهم الآخرة بأن تكون دار المفازة والنعم. على ما بين القراءتين من اتفاق في المعنى العام وإن اختلف التركيب، مع زيادة تأكيد كون الصفة التي خصّهم بها هي ذكرى الدار بدلاً في قراءة التنوين، وإضافة تخصيص وتبيين في القراءة الأخرى. على

(1) ينظر: الفريد، الهمداني، 431/5، والتّر المصون، الحلبي، 383/9.

(2) جامع البيان، الطبري، 353/6. وينظر، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 336/4، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1117، والوسيط الواحدي، 562/3، وأنوار التنزيل، البيضاوي، 31/5، ومدارك التنزيل، النسفي، ص 1013.

(3) ينظر: الكشاف، الزمخشري، 74/4، والمحرر الوجيز، ابن عطية، 509/5، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 225/18.

أن تلك الصفة الخالصة هي ذكرى الدار دون غيرها من الصفات. فيكون تعالى قد أكد المعنى بأن أبدل وفي البدل زيادة توضيح، وخصص وفي التخصيص زيادة تحديد وتقييد.

موضع الزمر: وهو قوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا

تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿38﴾ [الزمر/38].

قرأ أبو عمرو ويعقوب (كاشفاتُ ضره-ممسكاتُ رحمته) بالتنوين والرفع، وباقي القراء (كاشفاتُ ضره-ممسكاتُ رحمته) بترك التنوين والخفض (1).

فأما قراءة التنوين فعلى الأصل، وأما قراءة الإضافة فللتخفيف (2). وقيل: ثمة فرق بينهما؛ قال القراء (207هـ): «فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فأثر الإضافة فيه. تقول: أخوك أخذ حقه. فتقول هاهنا: أخوك أخذ حقه، ويقبح أن تقول: أخذ حقه. فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعد قلت: أخوك أخذ حقه عن قليل، وأخذ حقه عن قليل، والتنوين أجود» (3). أي: إنَّ الفعل إذا انقضى فليس لك إلا الإضافة، أما إذا لم يقع بعد فلك الوجهان الإضافة والقطع تنويئاً.

إن الوجه في قراءة (كاشفاتُ ضره-ممسكاتُ رحمته) «أن الفعل منتظرٌ وأنه مما لم يقع. ومالم يقع من أسماء الفاعلين إذا كان في الحال فالوجه فيه النصب. المعنى: هل هنَّ يكشفن ضره أو يمسن رحمته. وحجة الإضافة أن الإضافة قد استعملتها العرب في الماضي والمنتظر، وأن التنوين لم يستعمل إلا في المنتظر خاصة» (4). فإن أُضيف اسم الفاعل فيما لم يقع بعد فهي إضافة غير محضة والنية الانفصال أو ما يعرف بالإضافة اللفظية.

إنَّ شواهد القراءتين في القرآن كثيرة؛ إذ قال تعالى-بالإضافة- ﴿غَيْرِ مُحِلِّ الْأَصِيدِ﴾ [المائدة/1]. و﴿هَدْيًا بَلَغَ الْأَكْبَةِ﴾ [المائدة/95]. والمعنى في كل ذلك الاستقبال مما يرجح كون الإضافة للتخفيف. وقال بالتنوين- ﴿وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قَبْلَهُمْ﴾ [البقرة/145]، و﴿وَكَلْبُهُمْ بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف/18].

(1) ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 530، والمنتهى، الخزاوي، ص 940، والكامل، ابن جبارة، ص 630، والنشر، ابن الجزري، ص 626.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 355/4، وإعراب القرآن، النحاس، 13/4، والكشاف، الزمخشري، 97/4، ومفاتيح الغيب، الرازي، 283/26.

(3) معاني القرآن، القراء، 300/2. وينظر: المقتضب، المبرد، 148/4.

(4) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 623. وينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 201، والحجة، لأبو علي، 262/4.

﴿وَالنَّحْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا ۝ كَلُّهُ﴾ [الأنعام/141]. وقد أفرد سيبويه (180هـ) -في كتابه- باباً سماه: «هذا باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرة منوناً»⁽¹⁾ مؤكداً ما ذكرناه وأقره النحاة من أن اسم الفاعل إذ كان دلاً على ما لم يقع بعد فالوجه فيه التنوين.

أما عن نصب (ضره-رحمته) فعلى المفعولية لا سمي الفاعلين (كاشفات-مسكات) وأما عن جرهما فعلى الإضافة إلى اسمي الفاعلين إضافة مجازية⁽²⁾. أو ما يعرف بالإضافة اللفظية أو غير المحضة. أما إذا عدنا إلى السياق فسنجد أن الله تعالى يقيم الحجة على المشركين على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم؛ بأن يسألهم: من خلق السماوات والأرض؟ فيجيبون: الله. اعترافاً منهم بوجود إله خالق للكون. ثم يضيف سؤالاً آخر جوابه محذوفٌ مدركٌ عقلاً، نصّه: إن أرادني الله بضر أو أرادني برحمة هل هن كاشفات ضره أو مسكات رحمته؟ فيكون بذلك قد أقام عليهم الحجة بأن أصنامهم ليست أهلاً للعبادة، وإنما الله الواحد الأحد. كل ذلك على سبيل الافتراض، وزمنه المستقبل مما خصص قراءة الإضافة بالاستقبال دون المضي وذلك ما بيّنته قراءة التنوين.

موضع غافر: وهو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجِدُّونَ فِيءَ آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ آتِيهِمْ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ

وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر/35].

قرأ أبو عمرو وابن ذكوان -عن ابن عامر- بخلافٍ عنه (قلبٍ) بالتنوين والباقون (قلبٍ) دون تنوين⁽³⁾. فمن قرأ بالتنوين فقد وصف القلب بالتكبر والتجبر؛ لأنه مركز ذلك ومنبعه⁽⁴⁾. وإذا وُصِفَ القلب بالتكبر كان صاحبه كذلك⁽⁵⁾. أو هو على حذف المضاف-تقديره: على كل ذي قلبٍ متكبرٍ⁽⁶⁾. وإقامة المضاف إليه مقامه. وهو تخریج حسن. وقد استشهد أبو علي (337هـ) على وصف القلب بالمتكبر بقوله تعالى:

﴿إِنَّ فِي صُدُورِهِمْ ۝ إِلَّا كَبُرُ﴾ [غافر/56]. فالكبر في القلب.

(1) الكتاب، سيبويه، 164/1.

(2) ينظر: الكشف، لقيسي، ص 570، والموضح، ابن أبي مریم، ص 682.

(3) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 384، والإقناع، ابن البادش، ص 753، وكنز المعاني، شعلة، 590/2-591، والنشر، ابن الجزري، ص 628.

(4) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 204، والكشاف، الزمخشري، 127/4.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 374/4، وإعراب القرآن، النحاس، 34/4.

(6) ينظر: الكشف، الزمخشري، 127/4.

أمّا من قرأ دون تنوينٍ فقد أضاف القلب إلى المتكبر، وهو الإنسان⁽¹⁾ وفي الآية حذفٌ تقديره: على كل قلب رجلٍ -أو إنسان- متكبر؛ أي على قلوب المتكبرين قلبًا قلبًا؛ أي: جميعها. وليس المعنى أن يطبع الله على جميع قلبه حملًا على الظاهر⁽²⁾. قال تعالى: ﴿وَنَطَّبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [الأعراف/100].

لقد تغايرت قراءة الآية بين القطع والإضافة والمعنى متفق؛ ذلك أن الله تعالى طبع على كل قلبٍ متكبرٍ في أحد وجهي قراءة التنوين وفي قراءة الإضافة. وإذا طُبِعَ على القلب طُبِعَ على صاحبه في إطار المجاز المرسل لعلاقة الجزئية، ذكر -تعالى- الجزء وهو القلب وأرادا لكل وهو صاحب القلب. أمّا الوجه الثاني فالله يطبع -وقفه- على كل ذي قلب متكبرٍ بتقدير المضاف المحذوف (ذي) فتكون مفسرة لقراءة الإضافة مبنية أن الله إذا طبع على قلب الإنسان فقد طبع عليه. تأكيدًا على غضبه تعالى على المجادلين في آياته.

موضع الصف: وهو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [الصف/8].

قرأ ابن كثير وحفص وحمزة والكسائي وخلف (تمُّ نورِه) بالإضافة وخفض الرّاء، وباقي القراء العشرة (تمُّ نورَه) بتنوين الميم وفتح الرّاء⁽³⁾. إن هذا الموضع على غرار سابقه في الزمر؛ إذ من قرأ بالتنوين فعلى الأصل بإعمال اسم الفاعل عمل فعله. فنصب (نوره) مفعولاً به، أما من قرأ بالإضافة فهي إضافة غير محضة؛ لأنها على نية الانفصال، وتقدير التنوين⁽⁴⁾. فتكون قراءة الإضافة للتخفيف لا غير، وتكون قراءة التنوين -قطعًا عن الإضافة- مخصّصةً دلالتها بالاستقبال.

موضع الطلاق: وهو قوله تعالى: ﴿وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ، إِنَّ اللَّهَ بَلِغٌ أَمْرُهُ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق/3].

(1) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 448.

(2) ينظر: الحجة، أبو علي، 275/4، والفريد، الهمداني، 488/5.

(3) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 435، والمستنير، ابن سوار، ص 820، والكفاية، القلانسي، ص 301، والنشر، ابن الجزري، ص 643.

(4) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 595، والحجة، أبو علي، 438/4، والموضح، ابن أبي مريم، ص 774، والفريد، الهمداني، 144/6.

قرأ حفص (بالغ أمره) بالإضافة وخفض الرّاء، وقرأ عامّة القراء (بالغ أمره) بالتنوين وفتح الرّاء (1).

و القول هنا ما قيل في سابقه؛ الصف والزمر فأغنى عن الإعادة والله -كما ذكر الطبري (310هـ)- «بالغ أمره بكل حالٍ توكل عليه العبد أو لم يتوكل». (2) وظاهر جلياً أن المراد الاستقبال.

موضع النازعات: وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّن يَخْشَاهَا﴾ [النازعات/45].

قرأ أبو جعفر بالتنوين (منذِرٌ) وباقي القراء العشرة بغير تنوين (منذِرُ) (3).

إن تغير القراءة في هذا الموضع مثل المواضع السابقة؛ فمن قرأ بالتنوين فهو الأصل بإعمال اسم الفاعل عمل فعله وإرادة الحال أو الاستقبال. أمّا من قرأ بالإضافة فهي غير محضة والنية الانفصال وإرادة ما يستقبل من الزمن حدّته قراءة التنوين وأثبتته السياق إذ قال (يسألونك) مضارعاً فجاء الجواب مضارعاً مثله.

هـ. تغيرات تركيبية مختلفة:

لقد تغيرت قراءات القراء العشرة بين تراكيب مختلفة غير مندرجة ضمن العناصر السابقة فتم جمعها تحت عنوان «تغيرات تركيبية مختلفة»، كما هو مبين في الجدول.

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
ص / 70	أَنَا أَنَا نَذِيرٌ مِّبِينٍ / إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مِّبِينٍ
غافر / 26	أَوْ أَنْ يُظْهِرَ / وَأَنْ يَظْهَرَ
الزخرف / 35	لَمَّا مَتَاعُ الدُّنْيَا / لَمَّا مَتَاعُ الدُّنْيَا
الزخرف / 41-42	نَذْهَبُنَّ - تُرِيئُكَ / نَذْهَبُنَّ - تُرِيئُكَ
الأحقاف / 33	يَقْدِرُ / يَقَادِرُ
الحشر / 7	لَا تَكُونُ دَوْلَةٌ / لَا يَكُونُ دَوْلَةٌ
المدثر / 33	إِذَا دَبَّرَ / إِذَا دَبَّرَ
الطارق / 4	لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ / لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ
البلد / 13-14	فَلِكُ رَقَبَةٍ أَوْ أَطْعَمَ / فَلِكُ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَمَ

(1) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 639، والتذكرة، ابن غلبون، ص 591، والمنتهى، الخزازي، ص 1005، والنشر، ابن الجزري، ص 644.

(2) جامع البيان، الطبري، 316/7.

(3) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 430، والكامل، ابن جبارة، ص 657، والنشر، ابن الجزري، ص 651، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، 751.

موضع ص: وهو قوله تعالى: ﴿إِنْ يُوحَىٰ إِلَىٰ آلَا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [ص/70].

قرأ أبو جعفر (إنَّما) بكسر الهمزة وباقي القراء العشرة (أَنَّمَا) بفتحها (1).

فأمَّا قراءة أبي جعفر فعلى الحكاية (2)؛ أي: ما يوحى إليّ «إلا هذا القول، وهو أن أقول لكم: إنَّما أنا نذير مبين ولا أدعي شيئاً آخر» (3). والهمزة بعد القول مكسورة. وهي وما بعدها مقول القول في موضع رفع نائب فاعل. ولئن قيل: لو كان حكايةً لأعيد اللفظ المحكي عينه. فالجواب ما ذكره ابن جني (392هـ): «إذا قال أنا نذير مبين فكأنه قال: أنت نذير مبين. ألا تراك تقول لصاحبك: أنت قلت: إنَّك شجاع، فردت الحرف، وهو لم يقل: إنَّك شجاع، وإنما قال: أنا شجاع...وعلة تحريف هذا الحرف الواحد من الجملة المحكية أنك مخاطب له، فغلب لفظ المخاطب الحاضر اللفظ المنتقضي لقوة الحاضر على الغائب. هذا أيضاً مع ارتفاع الشبهة والإشكال في أن الغرض بهما جميعاً شيء واحد» (4).

ما سبق توجيهه قراءة أبي جعفر أمَّا عن قراءة العامة ففيها وجهان؛ أحدهما أنها مع ما في حيزها-أي: بعدها-في محلّ: إمَّا النصب لانعدام الجارّ وهو اللام على معنى: ما يُوحَى إليّ إلاّ إنذاراً. فهو مفعول لأجله. أو بتقديره -الجار-على معنى: ما يُوحَى إليّ إلاّ للإنذار، والقائم مقام الفاعل بذلك هو الجار والمجرور (إليّ). وهو مفعول لأجله أيضاً. الثاني أنها-أنّ-مع الذي بعدها في محلّ رفع نائب فاعل؛ أي: ما يُوحَى إليّ إلاّ الإنذار (5) فتكون كالقراءة الأولى مع اختلاف بسيط هو أنّ نائب الفاعل في قراءة العامة مصدر مؤوّل، وفي قراءة أبي جعفر قول محكي.

إنّ الله تعالى يؤكّد -في الآية-أن النبي صلى الله عليه وسلم موكّل بمهمّة الإنذار، وذلك في قراءة أبي جعفر قولاً محكيّاً نتج عنه كسر الهمزة، ومعنى في قراءة العامة، مفعولاً لأجله، تقديره: ما يُوحَى إليّ إلاّ إنذاراً. أي: لأجل الإنذار فلم يلزم كسر الهمزة. وقد زادت قراءة أبي جعفر قراءة العامة قوّة لنقل الكلام كما قاله تعالى خطاباً لنبيّه، وأمره أن يبلغه.

(1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 381، والمستنير، ابن سوار، ص 766، والكفاية، القلانسي، ص 271، والنشر، ابن الجزري، ص 625.

(2) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 2/292.

(3) الكشف، الزمخشري، 4/78. وينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 7/391.

(4) المحتسب، ابن جني، 2/235.

(5) ينظر: إعراب القرآن، التحاس، 3/472، والفريد، الهمداني، 5/442.

موضع غافر: وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذُرِّيَّتِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ وَأَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [غافر / 26].

قرأ الكوفيون (*) ويعقوب (أو أن يظهر) بسكون الواو وهمزة مفتوحة قبلها. وهو كذلك في مصاحف الكوفة (**)، وباقي القراء العشرة (وَأَنْ يُظْهِرَ) بفتح الواو وحذف الهمزة قبلها⁽¹⁾. فمن قرأ (أو أن يظهر) فمعلوم أن (أو) حرف عطف يفيد التخيير كما يفيد الإباحة كقولك في الأول: تزوج هنداً أو ابنتها؛ خيَّرته بينهما ولا يجوز الجمع بينهما، وكقولك في الثاني: جالس الحسن أو ابن سرين. وتعلم الفقه أو الأدب؛ أي: ذلك مباح لك على الانفراد والجمع⁽²⁾ والمعنى في الآية وفقاً لهذه القراءة: إنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ فَإِنْ لَمْ يُبْطَلْهُ أَوْقَعَ فِيهِ الْفَسَادَ أَوْ أَحْدَثَ الْاِثْنَيْنِ. والفساد عند فرعون يكون بتغيير دين قومه وعبادة غيره. أما من قرأ (وَأَنْ يُظْهِرَ) فالمعنى أنه يخاف الأمرين جميعاً، فهو - ما بعد الواو- في موضع نصب⁽³⁾؛ كونه معطوفاً على المفعول به (أن يبدل دينكم) للفعل (أخاف) فحكمها واحد. إن قراءة الواو الدالة على الجمع مطلقاً⁽⁴⁾ واضحة أمّا قراءة (أو) فذكرنا أنها للتخيير أو الإباحة انطلاقاً من دلالة الحرف إلا أن التخيير ليس مقصوداً بدلالته الأصلية، وقد انتبه إلى ذلك ابن خالويه (370هـ) إذ قال: «الحجة لمن قرأ بـ (أو) أنه جعل الحرف لأحد الحالين عن طريق الشك أو الإباحة»⁽⁵⁾. كأن فرعون شاك في أي الأمرين سيحدثه موسى. ولم ينتبه إلى أن فرعون ليس شاكاً بل موهم قومه بذلك. والله درّ الرضي -رضي الدين الاسترابادي (686هـ) - إذ فرق بين معاني (أو) المختلفة بقوله: «وقالوا: إن لـ: أو إذا كان في الخبر ثلاثة معانٍ: الشك، والإبهام، والتفصيل. وإذا كان في الأمر، فله معنيان: التخيير والإباحة؛ فالشك: إذا أخبرت عن أحد الشئيين ولا تعرفه بعينه، والإبهام إذا عرفته وتقصد أن تبهم الأمر

(*) عاصم وهمزة والكسائي وخلف.

(**) ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص 101، والمقنع، الداني، ص 129، والذرة الصقيلة، اللبيب، ص 337-338.

(1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 389، والمنتهى، الخزازي، ص 945، والمستنير، ابن سوار، ص 772، والنشر، ابن الجزري ص 627-628.

(2) ينظر: معاني الحروف، الزماني، ص 52.

(3) ينظر: الحجة، أبو علي، 273/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 629-630، والتبيان، العكبري، ص 1118.

(4) ينظر: الكتاب، سيويه، 438-437/1، المقتضب، المبرد، 148/1، وارتشاف الضرب، أبو حيان، ص 1981.

(5) الحجة، ابن خالويه، ص 203.

على المخاطب... والتفصيل إذا لم تشكّ ولم تقصد الإيهام»⁽¹⁾. كل ذلك منوط بالسياق. والسياق كما ذكرنا -وذكر غيرنا قبلنا⁽²⁾- يريح الإيهام.

هذا وذهب بعض إلى أنّ (أَوْ) قد تكون بمعنى الواو⁽³⁾. وانتقَدَ لأنّ فيه بطلان المعاني⁽⁴⁾. وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين⁽⁵⁾. وعلل الاسترابادي مجيئها بمعنى الواو بقوله: «ولما كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو»⁽⁶⁾. ومن أمثلة ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ

أَوْ يَحْتَشِبُ﴾ [طه/44] وقوله: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزْكِي﴾⁽³⁾ أَوْ يَذْكُرُ فَنَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾⁽⁴⁾ [عبس/3-4].

إنّ فرعون موهم -لا شك- في قراءة (أَوْ) بأنه يخاف تبديل موسى -عليه السلام- دين القوم أو إظهاره الفساد في الأرض أو كلا الأمرين على مذهب الكوفيين، تؤكده قراءة الواو التي تفيد مطلق الجمع؛ ذلك أن تبديل الدين؛ أي: عبادة الله دون فرعون هو الفساد بعينه في نظر فرعون.

موضع الزخرف الأول: وهو قوله تعالى: ﴿وَزُخْرُقًا وَإِنْ كُنْ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف/35].

قرأ عاصم وحمزة وابن جمار عن أبي جعفر، وهشام عن ابن عامر بخلافٍ عنه (لَمَّا) بتشديد الميم وباقي القراء العشرة (لَمَّا) بتخفيفها⁽⁷⁾.

فأمّا قراءة التخفيف (لَمَّا) فللتأكيد، والمعنى: إنّ الأمر أو الشأن كل ذلك لمتاع الحياة الدنيا، واللام فارقة بين الإيجاب والنفي^(*) (ما) زائدة. وأمّا قراءة التشديد (لَمَّا)، فالمعنى (إلّا)، وقيل: هي لغة هذيل؛ يجعلون (إلّا)

(1) شرح كافية ابن الحاجب، الاسترابادي، 1324/2-1325.

(2) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 471/9، ولطائف الإشارات، القسطلاني، ص 3606.

(3) ينظر: الصحابي، ابن فارس، ص 170، وشرح الأشموني، 423/3، والإنقان، السيوطي، ص 380.

(4) ينظر: إعراب القرآن، النخاس، 31/4، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 346/18.

(5) ينظر: معاني الحروف، الرماني، ص 53، والإنصاف، الأنباري، ص 391، والجني الداني في حروف المعاني، المرادي، ص 230، ومغني

اللبيب، ابن هشام، 85/1، وهمع الهوامع، السيوطي، 204/3، ولم يذكر الأولان إلا الكوفيين.

(6) شرح كافية ابن الحاجب، الاسترابادي 1327/2.

(7) العاية، الأصهباني، ص 398، والمنتهى، الخزاعي، ص 957، والنشر، ابن الجزري، ص 575، واتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 49. وهم مختلفون في أي جعفر وابن هشام؛ فلم يذكر الأول -الأصهباني- ابن جمار عن أبي جعفر، ولا ابن هشام، في حين لم يذكر الثاني -الخبزاعي- ابن جمار ولا الخلاف عن ابن هشام.

(*) ذلك عند إهمال (إنّ) الحففة من الثقيلة فإن عملت زال اللبس. وهي واجبة الإهمال عند الكوفيين، وجائزة الإعمال والإهمال عند البصريين. ينظر: الإنصاف، الأنباري، ص 159، والدر المصون، الحلبي، 398/9.

مع (إن) المخففة (لَمَّا) (1). أي: ما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا (2). وهو كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكٰفِرِيْنَ اِلَّا فِيْ غُرُوْرٍ﴾ [المك / 20]. «واللام للتوكيد عند البصريين، ومعنى (إلا) عند الكوفيين و(ما) زائدة للتوكيد» (3).

إن القراءتين - وإن اختلفتا-متفتتا الغرض؛ قراءة العامة (لما) مؤكدة أن ما ذكر في الآيات السابقة-وهي ﴿وَلَوْلَا اَنْ يَّكُوْنَ النَّاسُ اُمَّةً وَّحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَنْ يَّكْفُرْ بِالرَّحْمٰنِ لِبُيُوْتِهِمْ سُقْفًا مِّنْ فِصَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيٰهَا يَظْهَرُوْنَ﴾ (33) ﴿وَلِبُيُوْتِهِمْۙ اَبْوَابًا وَسُررًا عَلَيٰهَا يَتَّكِفُوْنَ﴾ (34) ﴿وَزُخْرَفًا وَاِنْ كُنَّ ذٰلِكَ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيٰوةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِيْنَ﴾ (35) [الزخرف/33-34-35] -إنما هو متاع الحياة الدنيا. وقراءة الآخرين (لماً) قصر. والقصر أسلوب خبري يكون فيه تخصيص شيء بشيء. أو بعبارة أخرى جعل شيء مقصوراً على شيء، بحيث لا يتعداه إلى غيره (4). ومن أغراضه المبالغة في المعنى (5) تأكيداً.

إنَّ القصر في الآية قصر موصوفٍ على صفة-ولا تقصد بها الصفة النحوية-اختص فيها الموصوف وهو (كل ذلك) -العائد على المذكور سابقاً؛ سقفاً من فضة، ومعارج، وبيوت لها أبواب، وسرر عليها يتكئون وزخرفاً-بصفة هي (متاع الحياة الدنيا)، وهو قصر مبتدأ على الخبر. وبين القراءتين تضافر دلالي؛ إذ الأولى مؤكدة أن تلك الموصوفات هي متاع الحياة الدنيا، والثانية مخصصة للموصفات بصفة أنها متاع الحياة الدنيا، نافية عنها -زيادة في التأكيد-غيرها من الصفات. قال تعالى: ﴿إِعْلَمُوْا اَنَّ الْحَيٰوةَ الدُّنْيَا لَعِبْرٌ وَلَهُمْ وِزِيْرَةٌ وَّتَفَاخُرٌۭ يَّيْنَكُمْ وَتَكَاْتُرٌۭ فِى الْاَمْوَالِ وَالْاَوْلَادِ﴾ [الحديد/20].

موضع الزخرف الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿فَاِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَاِنَّا مِنْهُمْ مُّنتَقِمُوْنَ﴾ (41) ﴿اَوْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ فَاِنَّا عَلَيْهِمْ مُّقْتَدِرُوْنَ﴾ (42) [الزخرف / 41-42].

قرأ رويس (نذهبن-ثريئك) بتخفيف النون ساكنة، وباقي القراء العشرة (لذهبن-ثريئك) بتشديدها (6).

(1) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 143/3، وجامع البيان، الطبري، 500/7، والبحر المحيط، أبو حيان، 449/8.

(2) ينظر: الحجة، أبو علي، 312-311/4، والموضح، ابن أبي مريم، ص 707، والفريد، الهمداني، 553/5.

(3) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 109/4، والإنصاف، الأنباري، ص 526.

(4) ينظر: دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، محمد محمد أبو موسى، ص 33.

(5) ينظر: جواهر البلاغة، الهاشمي، ص 170.

(6) ينظر: المبسوط، الأصهباني، ص 173، والمستنير، ابن سوار، ص 511، والكفاية، القلانسي، ص 147، والنشر، ابن

الجزري، ص 544.

قال الهمداني (643هـ): «وكلاهما بمعنى»⁽¹⁾. أي: لا فرق بين التوكيد بالنون الخفيفة والثقيلة. في حين قيل: إنَّ من خففَ النون فهي نون التوكيد الخفيفة، وأمّا من ثقل فهي الثقيلة «وهي أشدُّ تأكيداً من الخفيفة لما فيها من زيادة النون»⁽²⁾. وذلك على مذهب: الزيادة في المعنى للزيادة في المبنى.

أما عن المتوعدين بذلك فقال الطبري (310هـ): «اختلف أهل التأويل في المعنيين بهذا الوعيد؛ فقال بعضهم: عُنيَ به أهل الإسلام من أمة نبينا عليه الصلاة والسلام، وقال آخرون: بل عنيَ به أهل الشرك من قريش، وقالوا: قد أرى الله نبيّه عليه الصلاة والسلام فيهم. وهذا القول الثاني أولى التأويلين في ذلك بالصواب؛ وذلك أن ذلك في سياق خبر الله عن المشركين»⁽³⁾.
أما عن العلاقة بين دلالتى القراءتين ففي كليهما تأكيد لوعده -تعالى- ووعيده، وإن كان في قراءة التشديد زيادة تأكيد.

موضع الأحقاف: وهو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَخْلُقْ لَهُنَّ بِقَدْرِ عَلَى أَنْ يُخَيِّقَ الْمَوْتِ بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف/33].

قرأ يعقوب (بِقَدْرِ) بالياء وسكون القاف وضمّ الرّاء، والباقون (بِقَادِرٍ) بباء الجرّ وفتح القاف وألف بعدها، وكسر الرّاء وتنوينها⁽⁴⁾.
فأما قراءة (بقادرٍ) فهو اسم فاعل من (قَدَرَ) ودخلت عليه الباء في خبر (أَنَّ) لدخول النفي في أول الكلام⁽⁵⁾. وقد أنكر هذه القراءة -وهي قراءة العامة- السجستاني، وهي صحيحة عند حدّاق النحويين⁽⁶⁾.
وعند المتجرّدين لنقل ما صحّ وثبت من قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلّم.

(1) الفريد، الهمداني، 193/2.

(2) الكشف، القيسي، ص 708.

(3) جامع البيان، الطبري، 523/6. وينظر: النكت والعيون، الماوردي، 227-226/5، والمحزّر الوجيز، ابن عطية، 56/5.

(4) ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 555، والتلخيص، الطبري، ص 409، ومفردة، يعقوب، ابن الفحام، ص 242، والنشر، ابن الجزري، ص 621، وقد عزا ابن الفحام القراءة بالفعل لرويس فقط.

(5) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 345/2، ومعاني القرآن وأعرابه، الزجاج، 447/4، وإعراب القرآن، النخاس، 174/4، والتبيان العكبري، ص 1159.

(6) ينظر: معاني القراءات، الأزهرى، ص 426، والمحزّر الوجيز، ابن عطية، 106/56.

أمّا عن الباء فقيل هي زائدة للتوكيد وهو قول الأخفش (*) وأبي عبيدة وقيل: جيء بها لوقوع النفي في أول الكلام. وهو قول الفراء (**). والكسائي (1) وكذا الزجاج (2).

إن الباء زائدة للتوكيد -عند من قال بذلك- إذ تقدّمها نفي في صدر استفهام. والمعنى «أوليس الذي حَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ» (3). فالقراءة بالباء في قوّة هذا (4). أمّا عن قراءة يعقوب -يقدر- فمضارع (قَدَر) وفاعله ضمير مستتر راجع إلى لفظ الجلالة -الله- السابق الذكر، والجملة خبر (أَنَّ) كما الشأن بالنسبة لـ (قَادِرٍ) (5) المجرور لفظًا المرفوع محلاً.

لقد تغايرت القراءة بين الخبر المفرد والجملة الفعلية، المقترن في القراءة الأولى بالباء المؤكدة، فزارته قوّة في نفي العجز عنه تعالى وإثبات القدرة على البعث. وقد تضافرت القراءتان -بعيدًا عن المفاضلة بينهما- في الدلالة على قدرة الله على بعث الإنسان ليوم الحساب. كيف لا وقد خلقه من قبل ولم يك شيئًا. فبعثه إذن أهون. والجواب في الآية ذاتها ﴿بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

موضع الحشر: وهو قوله تعالى: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَلَّا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر / 7].

قرأ أبو جعفر (تكون) بالتاء ورفع (دولة) وكذا ابن هشام بخلاف عنه، والباقون بالياء (يكون) ونصب (دولة) (6). وقد سبق الحديث عن التغاير القرآني من حيث تأنيث الفعل وتذكيره (7) أمّا من حيث التركيب فإن قراءة (تكون دولة) الضمير فيها عائد على (ما) بمعنى الأموال والغنائم. وكان هنا تامة والمعنى: كي لا

(*) ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ص 172، 451، 519.

(**) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 345/2.

(1) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1193، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 332/19.

(2) ينظر: معالي القرآن وإعرابه، الزجاج، 447/4.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الموضع نفسه، والحجة، أبو علي، 346/4، وتفسير ابن عرفة، 106/5.

(4) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 681/9.

(5) ينظر: الموضح، ابن أبي مریم، ص 725.

(6) ينظر: سوق العروس، الطبري، ص 710، والمستنير، ابن سوار، ص 818، والنشر، ابن الجزري، ص 642، والبدور

الزاهرة، النشار، 357/2.

(7) ينظر: البحث، ص 130.

تقع دولة^(*). أما قراءة (يكون دولة) فالضمير عائد على (ما) دائماً إلا أنه بمعنى الفيء؛ أي: لا يكون الفيء دولة. و(كان) في هذه القراءة فعل ناقص، اسمه الضمير العائد على الفيء، وخبره (دولة)⁽¹⁾. هذا وقيل: إن (كان) عاملة حتى في قراءة (تكون دولة)؛ باعتبار (دولة) اسمها و(بين الأغنياء) خبرها⁽²⁾. وذلك مستبعد؛ إذ يكون اسمها -المبتدأ في الأصل- قد تقدم دون مسوِّغ وهو نكرة والخبر شبه جملة. والصواب -كما ذكر النحاة- وجوب تقدم الخبر إذا كان كذلك؛ أي: إذا كان المبتدأ نكرة محضة⁽³⁾. لقد تغايرت القراءة بين كان التامة والناقصة والمعنى متفق. بل يك القول: إن بين القراءتين علاقة استلزام؛ ذلك أنه إذا وقع أو حدث -تداول للفيء باعتبار قراءة (تكون دولة) كان ذلك الفيء متداولاً باعتبار قراءة (يكون دولة). والفيء ما حصله المسلمون دون قتال.

موضع المدثر: وهو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَدْبَرُ﴾ [المدثر / 33].

قرأ نافع ويعقوب وحمزة وحفص (إذ) من غير ألف و(أدبر) بهمزة مفتوحة ودال ساكنة، والباقون (إذا) بألف بعد الدال و(دبر) بفتح الدال من غير همزة قبلها⁽⁴⁾. فأما (دبر) و(أدبر) فمعنى واحد عند أكثر أهل اللغة والتفسير وهو ضد أقبل⁽⁵⁾. وأما عن (إذ) و(إذا) فالأول للماضي والثاني للمستقبل⁽⁶⁾. خلافاً لمذهب بعض المتأخرين منهم ابن مالك (672هـ)؛ إذ

(*) أي: لا يقع تداول.

(1) ينظر: الكشف، القيسي، ص 633-634، والفريد، الهمذاني، 124/6، والبحر المحيط، أبو حيان، 244/8، والدر المصون، الحلبي، 283/10.

(2) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 396/4، وإعراب شواذ القراءات، العكبري، 290/2، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 352/20-353.

(3) ينظر: مواضع تقدم الخبر وجوباً في: شرح التسهيل، ابن مالك، 301/1، وشرح الأشموني، 100/1، وشرح الكافية، الاسترابادي، 799/1، والنحو الوافي، عباس، حسن، 501/1.

(4) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 423، والكفاية، القلانسي، ص 310، والنشر، ابن الجزري، ص 648، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 562.

(5) ينظر: معاني القرآن، الفراء 98/3، ومعاني القرآن، الأخفش، ص 555، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج 248/5، وإعراب القرآن، النحاس 71/5، ومعاني القراءات، الأزهري، ص 541، والحجة، ابن خالويه، ص 233، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1363، والكشاف، الزمخشري 492/4، والموضح، ابن أبي مريم، ص 799.

(6) ينظر: حروف المعاني، الزجاج، ص 63، وإعراب القرآن، النحاس، 71/5، والكشف، القيسي، ص 675، والدر المصون، الحلبي،

قالوا: إن (إذ) قد يأتي ظرفاً لما يستقبل من الزمان^(*) مستشهدين بما ورد في القرآن كقوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ (70) إِذِ الْأَعْلَىٰ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴿ [غافر / 70-71]. وأنكره أكثر المحققين وصححه المغاربة وأجابوا بأن الأمور المستقبلية لما كانت في أخبار الله متيقنة مقطوعاً بها عبر عنها بلفظ الماضي، وبه أجاب الزمخشري (538هـ) وابن عطية^(**) (546هـ) وغيرها⁽¹⁾. فشواهدهم القرآنية ليست بحجة للاعتبار الذي ذكرنا. لقد تضافرت القراءتان في رسم دلالة ما أقسم به الله تعالى في تناغم كناغم تتابع الليل والنهار. لقد أقسم بالليل الذي أدبر في قراءة (إذ)، وبالذي سيدبر في قراءة (إذا). وهو كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

موضع الطارق: وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق / 4].

قرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة (لما) بتشديد الميم، وباقي القراء العشرة (لَمَّا) بتخفيفها⁽²⁾. إن تغاير القراءة في هذه الآية كسابقه في الزخرف⁽³⁾؛ ذلك أن من قرأ بالتخفيف (لَمَّا) فللتوكيد. والمعنى: إن كل نفس لعلها حافظ، ومن قرأ بالتشديد (لَمَّا) فالمعنى: ما كل نفس إلا عليها حافظ⁽⁴⁾. فيكون الله -تعالى- قد نوع في وسائل تأكيد المعنى زيادة في قوته؛ إذ أخبر أن كل نفس عليها حافظ، توكيداً بـ (إن) المخففة من الثقلية، و(ما) زائدة للتوكيد، ذلك في قراءة (لَمَّا). وأن لا نفس دون حافظ في قراءة (لَمَّا)؛ إذ ما كل نفس إلا عليها حافظ توكيداً بأسلوب القصر.

موضع البلد: وهو قوله تعالى: ﴿ فَكُ رَقَبَةٍ ﴿13﴾ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿14﴾ ﴾ [البلد / 13-14].

(*) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، 212/2، وشرح الكافية، الاسترابادي، 423/2، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام

132/3، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، 703/1-704.

(**) ينظر: الكشاف، الزمخشري، 135/4، والمحزر الوجيز، ابن عطية، 569/4.

(1) ينظر: الجني الداني، المرادي، ص 188، وارتشاف الضرب، أبو حيان، ص 1410.

(2) ينظر: المبسوط، الأصهباني، ص 467، والكمال، ابن جبار، ص 574، والكفاية، القلانسي، ص 193، والنشر، ابن

الجزري، ص 575.

(3) ينظر: البحث، ص 266.

(4) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 242، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 758، والتبيان، العكبري، ص 1281.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (فكاً) بفتح الكاف، ونصب (رقبةً) وكذا (أطعمم) بفتح الهمزة دون تنوين الميم ولا ألف قبلها، وباقي القراء العشرة (فكاً) بضم الكاف، وخفض (رقبةً)، وكذا (إطعمم) بكسر الهمزة وضمّ الميم منوثة وألف قبلها⁽¹⁾.

فأما القراءة بالفعل (فكاً رقبَةً أو أطعمم في يوم ذي مسغبة) فالوجه أنّ (فكاً) تفسير لاقتحام العقبة^(*) باعتبار (وما أدراك ما العقبة) بمعنى: وما أدراك ما اقتحام العقبة⁽²⁾. وهو حملٌ على المعنى⁽³⁾. على تفسير اقتحام العقبة بالفعل⁽⁴⁾. السؤال: ما أدراك ما اقتحام العقبة؟ جوابه: اقتحم العقبة من فكاً رقبَةً أو أطعمم في يوم ذي مسغبة. هذا وقيل: هو بدلٌ من (اقتحم) المذكور سابقاً (فلا اقتحم) فتكون الجملة (وما أدراك ما العقبة) اعتراضية⁽⁵⁾. أي: فلا اقتحم العقبة-وما أدراك ما العقبة-فكاً رقبَةً.

ذلك وقيل: إن المعنى: فلا فكاً رقبَةً ولا أطعمم ثم كان من الذين آمنوا. على التعجب⁽⁶⁾. والأرجح ألا يكون كذلك؛ لعدم اتساقه والمذكور سابقاً وهو (وما أدراك ما العقبة)، إذ هو حثٌ وتحضيضٌ على البذل لاقتحام العقبة؛ أي لتجاوزها.

أما عن القراءة بالاسم (فكاً رقبَةً أو إطعمم في يوم ذي مسغبة) فالمعنى: وما أدراك ما اقتحام العقبة؟ اقتحام العقبة فكاً رقبَةً أو إطعمم في يوم ذي مسغبة. بتقدير المضاف المحذوف (اقتحاماً)؛ لأنك إن لم تقدره كان المعنى: العقبة الفكُّ وذلك لا يستقيم. والصواب إنما هو: اقتحام العقبة هو فكاً رقبَةً أو إطعمم في يوم ذي مسغبة⁽⁷⁾.

إنّ المعنى في القراءتين تحضض لبني آدم باقتحام العقبة؛ بتحرير رقبَةً أو إطعمم في يوم ذي مسغبة. وهو رأي جمهور المتأولين، وقال آخرون: هو دعاء بمعنى: إنه ممن يستحق أن يُدعى عليه⁽⁸⁾. فكيون المعنى

(1) ينظر: المستنير، ابن سوار، ص 853، والكفاية، القلانسي، ص 320، والنشر، ابن الجزري، ص 653، والبدور الزاهرة، النّشار، 2/427.

(*) وقد اختلف في معناها؛ فقيل: هي جبل في حتم، وقيل: هي عقبة شديدة في النار دون الجسر، وقيل: هي الصراط يُضربُ على حتم كحدّ السيف، اقتحامه على المؤمنين يسير خلافاً للكفار، وقيل: هو هؤل العرض. ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 6/278، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 149-150، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 22/299-300.

(2) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 573، والكشف، القيسي، ص 679-680، والموضح، ابن أبي مريم، ص 380.

(3) ينظر: معاني القرآن، الزجاج، 5/399، والحجة، أبو علي، 4/554.

(4) الفريد، الهمداني، 6/402، والتبيان، العكبري، ص 1288.

(5) ينظر: الكشف، الزمخشري، 4/569، والمحترّ الوجيز، ابن عطية، 5/485، والثر المصون، الحلبي، 11/9.

(6) ينظر: جامع البيان، الطبري، 7/524.

(7) ينظر: الحجة، أبو علي، 4/553.

(8) ينظر: المحترّ الوجيز، ابن عطية، 5/485.

الإنسان المقصّر في حقّ خالقه. إذ قيل-فما رواه القرطبي (671هـ)-الضمير المستتر في القراءة بالفعل لأبي الأشدّين، أنفق ماله في عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلّم. وقيل: هو الحارث بن عامر بن نوفل (1). فيكون التعجّب حينئذ مستساغاً، على أن يكون تعجباً إنكارياً.

لقد اختلفت القراءتان بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية؛ الأولى: فك رقبّة أو أطعم في يوم ذي مسغبة، والثانية المحذوفة المبتدأ تقديره: هو. أي: هو فك رقبّة أو إطعام في يوم ذي مسغبة. على أن تقدير الكلام في القراءة بالاسم: ما أدراك ما اقتحام العقبة؟ جوابه الذي ذكرناه. في حين هو في القراءة بالفعل إمّا على البدل من (اقتحَم) المذكور سابقاً أو أن يكون كلاماً مستقلاً؛ صلة لموصول اسمي محذوف عند من جوزه (*) تقديره: الذي فك رقبّة أو أطعم في يوم ذي مسغبة... أولئك أصحاب الميمنة. فهو -أولئك أصحاب الميمنة-خبر الموصول المحذوف. والله أعلم.

ثانياً: تغاير الأسلوب:

لقد تضمّن القرآن الكريم-في الربع الأخير-تغايرات قرائية بين القراء العشرة لم تكن منصّبة على بنى ألفاظه ولا أنماط تراكيبه وإنما على أساليبه؛ إذ قرأ بعضهم الموضع بالأسلوب الخبري، وقرأه غيرهم بالإنشائي، كما اختلفوا-قراءة-بن أسلوب إنشائي وآخر مما سيوضحه هذا الفصل في شقّه الأخير متبعا الآثار الدلالية المترتبة عن ذلك.

أ-التغاير بين الخبر والأمر:

ينقسم الكلام من حيث الأسلوب إلى خبر وإنشاء، فأما الخبر فما يحتمل الصدق والكذب. قال ابن فارس(395هـ): «أما أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنّه إعلامٌ، تقول: أخبرته أخبره. والخبر هو العلم. وأهل النظر يقولون: الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه» (2). ثم اختلف علماء البلاغة-بعد ذلك-في حدّ الخبر من حيث الصدق والكذب؛ «فذهب الجمهور إلى أنّه منحصر فيها، ثم اختلفوا؛ فقال الأكثر منهم: صدقه مطابقة حكمه للواقع وكذبه عدم مطابقة حكمه له وهذا هو المشهور، وعليه التعويل. وقال بعض الناس: صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأً، وكذبه عدم مطابقة حكمه له» (3). إن المعوّل عليه إذن في الحكم على الخبر-وفقاً للرأي المشهور-بالصدق أو الكذب مدى مطابقة الواقع أو مخالفته، يؤكّد ذلك عبد العزيز عتيق بقوله: «ومهما اختلفت آراء العلماء في مفهوم الخبر فإن هناك قدرًا

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 294/22-295.

(*) وهم الكوفيون والأخفش وابن مالك، ينظر: شرح التسهيل ابن مالك، 235/1، وارتشاف الضرب، أبو حيان، ص 1045. والذي ذكره الأخير: الكوفيون والبغداديون وابن مالك.

(2) الصاحبي، ابن فارس، ص 289.

(3) الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، ص 25، وينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، السبكي، 108/1.

مشتراً بينهم يمكننا أن نستخلص منه تعريفاً له، وهو: الخبر ما يصح أن يقال لقائله إنّه صادق فيه أو كاذب. فإذا كان الكلام مطابقاً للواقع كان قائله صادقاً وإن كان غير مطابقٍ له كان قائله كاذباً» (1). أمّا الذي نعول عليه فهو ما قيل من أنّ الخبر: هو «ما يحتمل الصدق والكذب لذاته» (2). وذلك تحرزاً من الحكم على كلام الله تعالى وكلام رسوله -صلى الله عليه وسلم- وكذا الحقائق العلمية بالكذب باعتبار قائلها أو باعتبار مطابقتها للواقع. مثال ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال/2]. أسلوب الآية خبري. فإن قيل: كيف نحكم على كلام الله بالصدق والكذب؟ قلنا: ذلك حكم على الكلام لا على قائله. وهو من منظور بلاغي لا من منظور عقيدي.

أما الإنشاء فهو «الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته؛ وذلك لأنّه ليس لمدلول لفظه قبل النطق به وجودٌ خارجي يطابقه أو لا يطابقه» (3). وينقسم الأسلوب الإنشائي إلى طلبّي وغير طلبّي؛ فأما الطلبّي فما يستدعي مطلوباً غير حاصلٍ وقت الطلب. وأمّا غير الطلبّي فما لا يستدعي مطلوباً. ومن أضرّب الأوّل الأمر «وهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء» (4). وذلك في عمومته مثال قوله تعالى: ﴿وَأَنذَرُوا النَّبِيَّ بِأَمْوَالِهِمْ وَلَا تَبَدَّلُوا الْحَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء/2]. أما إذا كان الأمر من الأدنى مرتبة إلى الأعلى فيسمى التماساً. مثاله قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاعْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المتحنة/5].

أمّا عن تغاير قراءة القراء العشرة بين الخبر والأمر فورد في الربع الأخير من القرآن في موضعين: الأوّل: قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا﴾ [الجن / 20]. قرأ عاصم وحمة وأبو جعفر (قُلْ) بضمّ القاف وسكون اللام، وباقي القراء العشرة (قَالَ) بفتحها وألف بعدها مع فتح اللام (5).

(1) علم المعاني، عبد العزيز عتيق، ص 69.

(2) جواهر البلاغة، الهاشمي، ص 55.

(3) علم المعاني، عبد العزيز عتيق، ص 67.

(4) الأساليب الإنشائية في البلاغة العربية، عبد العزيز أبو سريع ياسين، ص 10.

(5) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 421، والكفاية، القلانسي، ص 309، والنشر، ابن الجزري، ص 647، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 560.

فأما قراءة (قُلْ) فهو أمرٌ للرسول صلى الله عليه وسلم بالقول وفقاً لما بعده من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَأَ أَمَلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن / 21]. وقوله: ﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُتَسَدِّدًا﴾ [الجن / 22]. وهو على أسلوب الالتفات، (1)؛ التفات من الخبر إذ جلّ ما سبق خبر - إلى الأمر. وأما قراءة (قَالَ) فهو على الغيبة وفقاً لما تقدّم (2) من أوّل السورة إلى الآية محلّ الشاهد ما عدا الآية الأولى ﴿قُلْ أَوْحَىٰ إِلَىٰ أَنَّهُ بِسَمْعِ نَفْسٍ مِّنَ الْجِنِّ فَفَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ وكذا ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن / 18].

قال ابن خالويه (370هـ): «فالحجة لمن أثبت (*) أنه أراد الأمر أولاً فلما فعل أخبر بذلك عنه، والحجة لمن طرحها أنه أتى بلفظ ما خاطبه الله به من الأمر له» (3). أي: إنّ من قرأ بالخبر فهو في الأصل أمر؛ لأنّ الله تعالى أمر رسوله بأن يخبر بذلك ففعل. فقوله صلى الله عليه وسلم في قراءة (قال) مترتب عن أمره تعالى بذلك؛ إذا لا يقول إلا أن يؤمر. ولا تعارض بين القراءتين بذلك. بل الواحدة منها مكملّة للأخرى؛ فعوضاً عن إخباره تعالى بأمره رسوله بالقول. فقوله صلى الله عليه وسلم تكررًا لما أوامر به كان تغاير القراءة كفيلاً بتبليغ المعنى في لفظ موجز.

الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنظَلِقُوا إِلَىٰ ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات / 30].

قرأ رويس (انظلقوا) بفتح اللام، والباقون (انظلقوا) بكسرهما (4).

فأما قراءة رويس فأخبار عن الذين خوطبوا بقوله تعالى: ﴿إِنظَلِقُوا إِلَىٰ مَا كُنتُمْ بِهِ تَكذِّبُونَ﴾ [المرسلات / 29]. غير مختلف في قراءته بالأمر. فكأنه قيل لهم: انظلقوا إلى ما كنتم به تكذبون فانظلقوا إلى ظل ذي ثلاث شعب (**). أمّا قراءة العامة فللأمر على غرار الأوّل. كأنه قيل لهم: انظلقوا إلى ما كنتم به تكذبون، انظلقوا إلى ظل ذي ثلاث شعب. وهو أمرٌ للذين لهم الويل في قوله ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ

(1) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 500/10.

(2) ينظر: الحجة، أبو علي، 479/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 729-730.

(*) أثبت الألف.

(3) الحجة، ابن خالويه، ص 232. وينظر: إعراب القرآن، النحاس، 52/5.

(4) ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 610، والكمال، ابن جبارة، ص 656، ومفردة يعقوب، ابن الفحام، ص 275، والنشر، ابن الجزري، 250/26.

(**) قال الرمخشري: «على لفظ الماضي إخبار بعد الأمر عن عملهم بموجبه، لأنهم مضطرون إليه لا يستطيعون امتناعاً منه». الكشاف، الرمخشري، 512/4.

لَمَكْذِبِينَ ﴿ [المرسلات / 15]. وفي ذلك تكرر للأمر وبيان للمنطلق إليه (1). وهو العذاب أُعِدَّ للكافرين بنعم الله وحججه؛ ظلُّ ذو ثلاث شعب؛ أي: إذا تصاعد تفرَّق شعبًا ثلاثًا. ذلك دخان جهنم (2). والتكرار إنما هو للتوكيد (3). وقيل: ليس تكررًا وإنما هو بيانٌ -كما ذكرنا سابقًا- أو تخصيص بالانطلاق إلى ظل ذي ثلاث شعب. فالأول عام إلى ما كانوا به يكذبون والثاني خاص (4).

لقد قيل -في قراءة انطلقوا- كان ينبغي أن يكون بالفاء؛ أي: فانطلقوا (5). ولا أدري كيف لم ينتبه من قال بذلك إلى أنه ليس استثناءً بيانيًا حتى تلزمه الفاء وإنما هو نحويٌّ. والفرق بينهما أن الاستثناء البياني «ما كان جوابًا عن سؤالٍ مقدّر اقتضته الجملة الأولى فهو أخصّ مطلقًا من النحوي الذي يكون جوابًا عن سؤالٍ اقتضته الجملة الأولى أولاً» (6). أكّد ذلك ابن عاشور إذ قال: «وإتمًا لم يُعطف بالفاء لقصد الاستثناء ليكون خبرًا آخر عن حالهم» (7) لا جوابًا عن سؤال. يقصد بذلك الاستثناء النحوي.

لقد انفتحت الآية -في ضوء تغاير قراءتها- لدلالة الخبر والإنشاء أمرًا؛ إذ عبّر الله -تعالى- عن حال الكفار يوم القيامة؛ أمرٌ بالانطلاق إلى ما كانوا به يكذبون فتأكيد للأمر بتكراره بصيغته حرفيًا في قراءة (انطلقوا)، أو هو تخصيص بالانطلاق -أمرًا دائمًا- إلى نوعٍ من أنواع المكذب به، فطاعةٌ في قراءة (انطلقوا) وليس لهم إلا ذلك. وإن كان أمره -تعالى- مطاعًا في القراءتين؛ تلميحًا في قراءة الأمر بينته قراءة الخبر قولًا صريحًا.

ب-التغاير بين الخبر والاستفهام:

سبق تعريف الخبر أمّا الاستفهام فهو من أضرب الأسلوب الإنشائي الطلبي. وهو «طلب العلم بشيء لم يكن معلومًا من قبل» (8). وقد يكون معلومًا فيخرج الاستفهام بذلك من غرضه الأصلي إلى آخر، مثاله قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَدْرِي عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مَنَ الْدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان / 1]. فهو استفهام غرضه التقرير؛ المعنى: لقد أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئًا مذكورًا.

(1) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 808، والمحرم الوجيز، ابن عطية، 419/5، والبحر المحيط، أبو حيان، 397/8-398.

(2) ينظر: جامع البيان، الطبري، 434/7.

(3) ينظر: الفريد، الهمداني، 313/6.

(4) ينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي، 276/5، وروح المعاني، الألوسي، 194/15.

(5) ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي، 275/30، والدر المصون، الحلبي، 638/10.

(6) التطوف الدانية في العلوم الثمانية، السفرجلاني، ص 205.

(7) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 435/29.

(8) جواهر البلاغة، الهاشمي، ص 78. وينظر: علوم البلاغة العربية، المراغي، ص 63.

أمّا عن جملة المواضع المختلف في قراءتها بين الخبر والاستفهام فثمانية كما هو موضح في الجدول:

اسم السورة ورقم الآية	القراءتان
الصافات / 153	إِضْطَفَى / أَضْطَفَى
ص / 63	إِتَّخَذْنَاهُمْ / اتَّخَذْنَاهُمْ
فصلت / 44	أَعْجَبِي / أَعْجَبِي (بالتحقيق والتسهيل)
الأحقاف / 20	أَذْهَبْتُمْ / أَذْهَبْتُمْ (بالتحقيق والتسهيل)
الواقعة / 47-48	إِذَا-إِنَّا / إِذَا-إِنَّا (كل على أصله من التحقيق والتسهيل)
الواقعة / 66	إِنَّا / إِنَّا (كل على أصله من التحقيق والتسهيل)
القلم / 14	أَنْ / أُنَّ
النازعات / 10-11	إِنَّا-إِذَا / إِنَّا-إِذَا / إِنَّا-إِذَا (كل على أصله من التحقيق والتسهيل)

موضع الصافات: وهو قوله تعالى: ﴿ أَضْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ [الصافات/153].

قرأ أبو جعفر وورش عن نافع بخلافٍ عنه (اضْطَفَى) بوصل الهمزة، والابتداء بكسرها (إِضْطَفَى) وقرأ باقي القراء العشرة بفتحها مطلقاً (أَضْطَفَى) (1).
فأمّا قراءة الجمهور فهو استفهام غرضه الإنكار والتوبيخ، وأمّا قراءة أبي جعفر ونافع -فيما روي عنه- فهو خبرٌ. وذلك حكايةً لما زعمه الكفّار (2). أو هو بدلٌ من قوله: ﴿ وَلَدَّ اللَّهُ ﴾ [الصافات / 152]. أو هو تفسير للكذب المنسوب إليهم في قوله تعالى: ﴿ وَلَدَّ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ [الصافات / 152]. أو أن يكون عطفًا على (وَلَدَّ اللَّهُ) وحذف منه العاطف (3). والأرجح مما قيل الابتداء استئنافية حكاية لما قاله الكفّار أو العطف على قولهم الأوّل مع حذف العاطف عند من جوّزه.

(1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 378، وسوق العروس، الطبري، ص 623، والنشر، ابن الجزري، ص 624، والبدور الزاهرة، التّشّار، 2/239.

(2) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 432-433، والموضح، ابن أبي مريم، ص 670.

(3) ينظر: الحجة، أبو علي، 4/233، والفريد، الهمداني، 5/311.

إنّ المعنى في القراءة الأولى: سلّمهم هل اصطفى البنات على البنين، وأصل الكلام (أصطفى) ثمّ حذفت ألف الوصل (1). والتوبيخ يكون استفهاماً وبغير استفهام (2). كقولك للراسب في الامتحان العالم بذلك: أرسلت في الامتحان؟ وفقاً للأول. وكقولك للراسب دائماً-رسلت في الامتحان. وفقاً للثاني. والغرض من كليهما التوبيخ. إن الله يوبّخ في هذه الآية الكفار على نسبة الولد له «على طريق الإنكار والاستبعاد» (3). وذلك بسؤال غرضه الإنكار والتفريع في قراءة العامة معللاً سبب غضبه عليهم وتوبيخه لهم، مقيماً الحجّة عليهم بأن خلل الآية قولهم على سبيل الحكاية في القراءة الأخرى؛ فهم القائلون: (اصطفى البنات على البنين) ناسبين له الولد. بل الإناث من الولد، سبحانه وتعالى عمّا يصفون.

موضع ص: وهو قوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْنَهُمْ سُخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ [ص/63].

قرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي ويعقوب وخلف بوصل الهمزة والابتداء بكسرها (أَتَّخَذْنَاهُمْ)، والباقون بفتحها مطلقاً (أَتَّخَذْنَاهُمْ) (4).

فأما من قرأ بهمزة قطع فهو استفهام، تدلّ عليه (أم)، وأما من وصل فهو إخبار، و(أم) بمعنى (بل) (5). أي: أَتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا. بل زاغت عنهم الأبصار. وحذفت الهمزة-همزة الوصل-في قراءة قطع الهمزة لدخول الاستفهام عليها. قال النحاس (338هـ): «وسقطت ألف الوصل لأنه قد أسغني عنها قد» (6). وهو استفهام بمعنى التوبيخ (*) والتعجب دلالته: اتخذناهم سُخْرِيًّا ولم يكونوا كذلك (7). أو بمعنى الأسف (8) وليس ببعيد

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 314/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 612.

(2) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 276/2، وإعراب القرآن، النحاس، 444/3.

(3) البحر المحيط، أبو حيان، 361/7.

(4) ينظر: الغاية، الأصبهاني، ص 381، والمستنير، ابن سوار، ص 765، والكفاية، القلانسي، ص 271، والنشر، ابن الجزري، ص 625.

(5) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 439، والموضح، ابن أبي مريم، ص 648.

(6) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 471/3، والدر المصون، الحلبي، 393/9.

(*) وتبع الله قال تعالى عباده-بالاستفهام-في مواضع كثيرة من القرآن منها قوله: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَلْقِينَ﴾ [الصفافات/125].

وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد/16].

(7) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 292/2.

(8) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 512/4.

عن الأول، وهو الذي سماه الزمخشري (538هـ) (التأنيب) مضيئاً الإنكار⁽¹⁾. فالله تعالى ينكر على هؤلاء الكفار اتخاذهم لصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم سخرياً.

أمّا عن قراءة وصل الهمزة والابتداء بها مكسورة؛ فقول -زيادة عمّا ذكر-إنها قد تكون استفهاماً طُرحت فيه الهمزة لدلالة (أم) عليها⁽²⁾. و«الجملة المعادلة لـ (أم) محذوفة. والمعنى: أتفقدونهم أم زاغت عنهم الأبصار»⁽³⁾. وذلك على غرار قوله تعالى: ﴿أَمْ كَانَ مِنَ الْغَايِبِينَ﴾ [النمل/20]. فلا تكون (أم) في هذه الحالة بدلالة (بل) وإنّما بدلاتها الأصلية؛ «عديلة لألف الاستفهام وهي معها. بمعنى (أي)... والجواب يكون بالتعيين»⁽⁴⁾؛ إمّا أنهم في الجنة دونهم وإمّا أنهم في النار معهم ولم يروهم.

محمل القول: إن كانت قراءة البصريين والكوفيّين استفهاماً حُذفت أداته لدلالة (أم) عليها فالقراءتان بمعنى واحد، وإن كانت خبراً ففي القراءتين توييح -وإنكار- من الله تعالى للمشركين لِمَا أقدموا عليه من سخرية من الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه^(*) وقد ساق ذلك على لسانهم حكاية لما قالوه. والمعنى -في قراءة الاستفهام: اتّخذناهم سخرياً وكنا مخطئين أم هم معنا في النار وقد زاغت عنهم أبصارنا؟

- وفي قراءة الخبر إثبات سخريتهم من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم على قناعة منهم بصواب فعلهم. فتكون جملة (اتخذناهم سخرياً) صفة ثانية لـ (رجالاً)⁽⁵⁾ بعد (كنا نعدّهم من الأشرار)، أو خبراً⁽⁶⁾. أي: مالنا لا نرى رجالاً كنا نعدّهم من الأشرار، رجالاً اتخذناهم سخرياً؛ تلك صفتهم باعتبار الصفة، وذلك خبرهم باعتبار الخبر. ثم يتساءلون بعد الوقف: (أم زاغت عنهم الأبصار) بمعنى: بل زاغت عنهم الأبصار. إذ من هول ما هم فيه يأملون أن يكونوا على صواب، وأن هؤلاء الذين اعتبروهم أراذل القوم وأشرارهم كان حريّاً بهم أن يكونوا معهم في النار. وإنّما لم يروهم فقط.

قال ابن كثير (774هـ): «وهذا ضرب مثل وإلا فكلّ الكفار هذا حالهم يعتقدون أنّ المؤمنين يدخلون النار... يُسألون أنفسهم بالمحال. يقولون: أو لعلمهم معنا في جهنّم، ولكن لم يقع بصرنا عليهم»⁽⁷⁾. ولولا تغاير القراءة لما احتملت الآية المعاني جميعاً في تخاصم أهل النار.

(1) ينظر: الكشاف، الزمخشري، 77/4.

(2) ينظر: الكشاف، القيسي، ص 565-566، والفريد، الهمداني، 440/5.

(3) حجة القراءات، أبو زرة، ص 616.

(4) معاني الحروف الروماني، ص 45-46.

(*) قال الطبري: «وقال الطاعون: مالنا لا نرى سلباناً وبلالاً وخباباً الذين كنا نعدّهم في الدنيا أشراراً». جامع البيان، الطبري، 358/6.

(5) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 393/9.

(6) الفريد، الهمداني، 440/5.

(7) تفسير ابن كثير، 434/6.

موضع فصلت: وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَجْمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ - آيَاتُهُ - آءَ عَجْمِيٍّ وَعَرَبِيٍّ قُلُّ هُوَ

لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشَفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَاذَانِهِمْ وَقُرْءَانُهُمْ عَمًى أُولَئِكَ يَتَدَابَّرُونَ
مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴿ [فصلت / 44].

قرأ قبل وهشام ورويس بخلاف عنهم (أعجمي) بهمزة واحدة، وباقي القراء العشرة بهمزتين (أعجمي).
حقوق الثانية منها حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر وروح، والباقيون بالتسهيل. وكل على أصله في
الإدخال وعدمه (1).

فأما من قرأ بهمزتين -سواءً أحققها أم حقق الأولى وسهل الثانية- فهو استفهام غرضه الإنكار (2) أو التعجب
والإنكار (3). قال الطبري (310هـ): «يعني أنهم كانوا يقولون إنكاراً له: أأعجمي هذا القرآن ولسان الذي أنزل
عليه عربي» (4). ذلك بافتراض أن القرآن أنزل أعجمياً؛ فهو أعجمي والرسول محمد صلى الله عليه وسلم عربي.
وأما من قرأ بهمزة واحدة محققة فهو إخبار، والمعنى: «هلاً بينت آياته فجعل بعضه بيانا للعرب، وبعضه بياناً
للعجم» (5). خلافاً لما ذكره الأخفش (215هـ) من أن القراءتين بمعنى واحد، وتبعه في ذلك الزمخشري (538هـ)
والرازي (604هـ) (6) ذلك أن الأخفش -خلافاً لغيره من النحاة- يميز حذف همزة الاستفهام مع بقاء دلالة
وإن حذفت (أم) (7). والحقيقة أن ذلك لا يظهر إلا في اللغة المنطوقة معولاً فيه على التنعيم.

إن القراءتين -وإن اختلفتا خبراً واستفهاماً- تبيان حقيقة الكفار والمشركين الذين «لا ينفكون عن
التعنت في الآيات كيف جاءت» (8). فهم في قراءة الخبر سيقترحون -على سبيل الافتراض منه تعالى- أن
تُفصل آيات القرآن؛ بعضه عربي يفهمه العرب، وبعضه أعجمي يفهمه العجم تعنتاً منهم. أما في قراءة

(1) ينظر: المبسوط، الأصهباني، ص 123-124، والنشر، ابن الجزري، ص 274، والبدور الزاهرة، النشار، 271/2، وإتحاف فضلاء
البشر، البتاء، ص 489.

(2) ينظر: حجة القراءات، أبو زرع، ص 637، والوسيط، الواحدي، 38/4، والكشاف، الزمخشري، 155/4، والبحر المحيط، أبو
حيان، 480/7.

(3) ينظر: المحسب، ابن جني، 248/2، والكشف، القيسي، ص 578.

(4) جامع البيان، الطبري، 472/6. وينظر: معالم التنزيل، البغوي، ص 1153، وأنوار التنزيل، البيضاوي، 73/5، ومدارك
التنزيل، النسفي، ص 1063.

(5) حجة القراءات، أبو زرع، ص 637. وينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 20/5، والفريد، الهمداني، 515/5، والجامع لأحكام
القرآن، القرطبي، 430/18.

(6) ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ص 509، والكشاف، الزمخشري، 155/46، ومفاتيح الغيب، الزاوي، 134/27.

(7) ينظر: الدر المصون، الحلبي، 531/9.

(8) أنوار التنزيل، البيضاوي، 73/5.

الاستفهام فتظهر المبالغة في ذلك؛ إذ لم يكنفوا بالاقتراح بل انتقلوا إلى درجة أعلى وهو الإنكار، إذ كيف يعقل -في زعمهم- أن يكون القرآن أعجمياً والرسول عربياً؟ وإن كانت قراءة الإخبار تحمل في طياتها تهكماً من الكفار والمشركين بما اقترحوه. فيكون في الآية مبالغة في المعنى-في ضوء تغاير القراءة-من سبيلين مختلفين، والله اعلم.

موضع الأحقاف: وهو قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَّذِينَ أُذْهِبَتْ طَبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمْ الدُّنْيَا وَاسْتَمَنَعْتُمْ

بِهَا فَالْيَوْمَ يُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِن كُنتُمْ تَفْسُقُونَ ﴾ [الأحقاف / 20].

قرأ ابن كثير ويعقوب وابن عامر وأبو جعفر (أَذْهِبْتُمْ) مع اختلافهم في تحقيق الهمزة الثانية وتخفيفها، وقرأ باقي القراء العشرة (أَذْهِبْتُمْ) بهمزة واحدة محققة مفتوحة⁽¹⁾. فأما من قرأ (أَذْهِبْتُمْ) فهو خبر، وأما من قرأ (أَذْهِبْتُمْ) -مع اختلافهم في أداء الهمزة الثانية- فهو استفهام. وكلاهما للتوبيخ. قال القراء (207هـ): «العرب تستفهم في التوبيخ ولا تستفهم»⁽²⁾. ذلك أن الاستفهام في هذا الموضع تقرير، فهو مثل الخبر⁽³⁾. وقد ذهب الأزهري (370هـ) إلى أن الاستفهام للتقريع -أي التوبيخ- والخبر للتحقيق⁽⁴⁾. والصواب أنه وإن كان تحقيقاً فهو بمعنى التوبيخ.

لقد جسدت الآية -بقراءتها- تنويحاً في أسلوب القرآن؛ إذ يُجبر الله تعالى الكفار بأنهم استنفدوا طيباتهم في الحياة الدنيا، وأذْهِبُوها، ذلك في قراءة الخبر. وسينفهم منهم إن كانوا قد فعلوا ذلك تقريباً لهم في القراءة الأخرى، وإن كان التقريع بالاستفهام أشدّ وقعاً في المقترع؛ ذلك أنك تستفهم منه غير منتظر الجواب؛ إذ معلوم أنه بالإيجاب، وكأنك تفرض على المسؤول أن يقيم الحجة على نفسه بأن يعترف بتقصيره، كأن تقول للشارق -وأنت وهو تعلمان يقيناً أنه سرق- أسرقت؟ فما سيكون جوابه؟ هذا وفي التقريع بالخبر من قوة المعنى ما فيه؛ حيث تخبر غير متيح الفرصة للردّ أصلاً. ذلك هو أسلوب القرآن في ضوء تغاير قراءته.

موضع الواقعة الأول: وهو قوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا يَقُولُونَ أَإِنذًا مَّتَنَا وَكُنَّا ثَرَابًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿47﴾

أَوَّابًا وَأَنَا الْأَوَّلُونَ ﴿48﴾ [الواقعة / 47-48].

(1) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 394، الروضة في القراءات الإحدى عشرة، الحسن بن محمد بن إبراهيم، ص 237، والكفاية، القلانسي ص 285، والنشر، ابن الجزري، ص 275.

(2) معاني القرآن، الفراء، 343/2. وينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 444/4.

(3) ينظر: الحجة، أبو علي، 347/4.

(4) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 472.

قرأ نافع والكسائي وأبو جعفر ويعقوب (إذا-إنا) وقرأ الباقون (إذا-إنا)، وكلّ على أصله من التحقيق والتسهيل وإدخال الألف إلا ابن عامر رُوِيَ الاختلاف عنه (1). وقرأ أبو جعفر وابن عامر وقالون (أو آباؤنا) بإسكان الواو، واختلّف عن ورش، وقرأ الباقون (أو آباؤنا) بفتح الواو وتحقيق الهمزة (2). فأما القراءة الأولى فهي استفهام في الأوّل وخبر في الثاني، وقد ذهب ابن أبي مريم (565هـ) إلى أنّ الخبر في (إنا لمبعوثون) تأكيد لما قبله. والمعنى عنده: إذا متنا وكنا ترابًا وعظامًا أنبعث؟ استفهامًا بتقدير فعل (أنبعث) لدلالة (إنا لمبعوثون) عليه. ثم (إنا لمبعوثون) خبرًا مؤكّدًا (3). أو كما قيل: «اجتزأ بألف الاستفهام» (4). أي: اكتفى بالاستفهام الأوّل؛ فهو دالّ على أنّ ما بعده مثله.

قال السمين الحلبي (756هـ): «ثم الوجه في قراءة من استفهم في الأوّل والثاني قصد المبالغة في الإنكار فأتى به في الجملة الأولى، وأعاده في الثانية تأكيدًا له، والوجه في قراءة من أتى به مرّة واحدة حصول المقصود به؛ لأن كل جملة مرتبطة بالأخرى، فإذا أنكر في إحداها حصل الإنكار في الأخرى» (5). إنّ الجملتين -إذن- مرتبطتان أشدّ الارتباط، وقد انتبه إلى ذلك من قدرّ المعنى: إذا متنا وكنا ترابًا وعظامًا نبعث؟ على الشرط (6) وأرجح منه تقدير: أنبعث إذا متنا وكنا ترابًا وعظامًا؟ على الظرف (7). وهو استفهام تعجّبي إنكاري في القراءتين، مع مبالغة فيه في قراءة الهمزتين، كما قال البيضاوي (691هـ): «للدلالة على إنكار البعث مطلقًا، وخصوصًا في هذا الوقت» (8)؛ أي: بعد أن يصيروا ترابًا وعظامًا.

لقد تغاير أسلوب الآية -بتغاير القراءة- بين الاستفهام المكرر، والاستفهام والخبر، وتضمّن الأوّل مبالغة في المعنى تأكيدًا لإنكارهم البعث والحساب، وإن لم يخلُ الثاني منه. لارتباط آخر الكلام بأوله، والأوّل دالّ عليه. ويظهر هذا النوع من الاستفهام واضحًا في اللغة المنطوقة؛ يجسّده التنغيم.

تابع لموضع الواقعة الأوّل: وهو قوله تعالى: ﴿أَوَّابًاوُنَا أَلَاوُلُونَ﴾ [الواقعة/48].

- (1) ينظر: المبسوط، الأصبهاني، ص 427، والمنتهى، الخزاوي، ص 930، والكفاية، القلانسي، ص 268، والنشر، ابن الجزري، ص 280.
- (2) ينظر: الكامل، ابن جبارة، ص 419، والمستنير، ابن سوار، ص 808، والنشر، ابن الجزري، ص 622، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 530.
- (3) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 336-434.
- (4) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 300/4. وينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 86.
- (5) التّر المصون، الحلبي، 19/7.
- (6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 3/139.
- (7) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 7/340.
- (8) أنوار التنزيل، البيضاوي، 5/180.

سبق توضيح اختلاف القراء العشرة بين قراءة الآية (أَوْ آبَاؤُنَا) وقراءتها (أَوْ آبَاؤُنَا) من حيث الخبر والاستفهام في الموضع السابق؛ أمّا من حيث سكون الواو (أَوْ) وفتحها (أَوْ) فالقول إنّ من قرأ بالواو المفتوحة فهي «واو نسق دخلت عليها ألف الاستفهام، ومن سَكَنَ فكأنه شَكَّ. فهم يقولون: أنحن نبعثُ أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوْلُونَ»⁽¹⁾. وتقدير الكلام مع الواو المفتوحة: أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوْلُونَ مبعوثون⁽²⁾؟ وقد «أُعيدَ الاستفهام توكيدًا للاستبعاد»⁽³⁾؛ ذلك «أنّهم أقدّم فبعثهم أبعده»⁽⁴⁾. أما تقديره مع الواو الساكنة -أَوْ-فهو: أئنّا لمبعوثون نحن أو آباؤنا الأولون؟ كما سبق.

إنّ الآية -بقراءتها-مرتبطة بسابقتها وبالتالي بعدها؛ إذ الكفّار مكذبون بالبعث والإحياء؛ لهم ولآبائهم الأولين مبالغة منهم في الكفر والتكذيب؛ فكيف -على حدّ قولهم-يبعثون بعد أن تبلى أجسادهم وأجساد آباؤهم قبلهم، وتصير ترابًا وعظامًا. ذلك في قراءة الواو. تريدها قراءة (أَوْ) مبالغة في المعنى؛ إذ يستبعد -بل ينكر-هؤلاء البعث بعد فنائهم، وكأنّه أمر صَعَبٌ على الله. بل محالٌ. ولئن كان ذلك -حسب زعمهم-فبعث آباؤهم الأولين أضعف بل أشدّ استحالةً لتقادّم عهدهم.

موضع الواقعة الثاني: وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ [الواقع / 66].

قرأ أبو بكر بهمزيّن (أئنّا) وباقي القراء (إنّا) بهمزة واحدة⁽⁵⁾.

فمن قرأ (إنّا لمُغْرَمُونَ) فهو للخبر استئنافية، وأمّا من قرأ (أئنّا لمُغْرَمُونَ) فهو استفهام⁽⁶⁾. استفهام تعجب مما حلّ بهم وبزرعهم؛ ذلك أن قبله ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا فَظَلَمْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة/65]. أي: تتعجبون. وفي الآية حذف تقديره: يقولون⁽⁷⁾. أمّا قراءة الخبر -فإن لم يكن تعجبًا كما في الأخرى-فهو تقرير على وجه الإخبار بالذي أصابهم وكان المعنى: ظلمتم تفكّهون، ثم بعد التفكّه -وهو التعجب-تسلمون مخبرين: إنّا لمُغْرَمُونَ.

(1) حجة القراءات، أبو زرعة، ص 696، وينظر: الدر المصون، الحلبي، 296/9.

(2) ينظر: الموضح، ابن أبي مریم، ص 665-666.

(3) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 307/27.

(4) الفريد، الهمداني، 377/5. وينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي، 180/5.

(5) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 623، والكفاية، القلانسي، ص 296، وكنز المعاني، شعلة، 651 / 2، والنشر، ابن الجزري، ص 279.

(6) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ص 502-503، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 697.

(7) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 249/5، والدر المصون، الحلبي، 217/10.

وقد اختلف المتأولون في دلالة (مُعْرَمُونَ)؛ فقيل: معدَّبون؛ ذلك أن العذاب عند العرب يسمّى غرامًا. شاهده من الشعر قول الأعشى:

إِنْ يُعَاقِبُ يَكُنْ غَرَامًا وَإِنْ يُعْ

وقيل: مُوعَّعٌ بنا، وقيل: عُرْمْنَا في أموالنا، والمُعْرَمُ الذي ذهب ماله بغير عوض (1).

قال الطبري (310هـ): «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: معناه: إنا لمعدَّبون، وذلك أن الغرام عند العرب العذاب» (2). في حين رجَّح ابن عرفة (803هـ) كونه من العُرْم والغرامة؛ لأنه إضرابٌ بـ (بَلْ) و«الإضراب يكون فيه الثاني أشدَّ وأقوى من المضروب عنه، ولا أشدَّ من الهلاك» (3). فلا يليق أن يقصد به الهلاك وبعده (بل نحن محرمون) وهو أحقُّ منه.

في الحقيقة إن المعاني المذكورة -جميعها- تلتقي في دلالة العذاب وإن اختلفت أضرُّبه. أمَّا عن الذي ذكره ابن عرفة فلم أجد من النحاة -على حد علمي- من اشترط في المضروب عنه أي يكون أضعف من الذي بعده. وإنما أقل أهمية. وهو الذي ذكره الاسترابادي (686هـ) بقوله «فائدة "بل" التي تليها الجمل الانتقال من جملة إلى أخرى أهم من الأولى، وقد تجيء للغلط، والأولى تجيء بعد الاستفهام» (4). وهو الشأن في الآية حيث يتعجب المكذبون الضالون ممَّا حل بزعرهم متسائلين في القراءة بالهمزة: أئنَّا لمغرمون؟ ثمَّ يسلمون في القراءة الأخرى إنا لمغرمون. تفسيرًا لما أصابهم أوَّلا بأنَّه عذاب -على ما في العذاب من أنواع منها العُرْم وهو أخذ المال دون عوض- ثمَّ بأنهم محرومون لاحظَّ لهم أصلًا. وقد تفاعلت القراءتان في وصف حال الكفار والحديث الذي دار بينهم في لفظ موجز في ضوء تغاير القراءة.

موضع القلم: وهو قوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم/14].

قرأ بهمزتين مفتوحتين (أَنَّ) ابن عامر وأبو بكر وحمزة وأبو جعفر ويعقوب، وكل على أصله في تحقيق الثانية وتخفيفها، وباقي القراء العشرة بهمزة واحدة مفتوحة (أَنْ) (5).

(*) ديوان الأعشى: 115/1.

(1) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 461/5، ومعالم التنزيل البغوي، ص 1272، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 212/20، ولباب التأويل، الخازن، 240/4.

(2) جامع البيان، الطبري، 209/7.

(3) تفسير ابن عرفة، 146/4.

(4) شرح الكافية، الاسترابادي، ص 1354.

(5) ينظر: الغاية، الأصهباني، ص 6417، والكامل، ابن جبارة، ص 412، والمستنير، ابن سوار، ص 827-828، والنشر ابن الجزري، ص 280.

فأما قراءة (أَنَّ) فهو إخبار، والمعنى: لا تُطع كل حَلَّافٍ مهين لأن كان ذا مالٍ وبنين، أي: لا تطعه لئسره لأن كان ذا مالٍ وبنين، أو لأنه ذو مالٍ إذا تُثلى عليه آياتنا قال أساطير الأولين. وأما قراءة (أَنَّ) فهو استفهام. والمعنى: أين كان ذا مالٍ وبنين تُطعُهُ؟ أو أين كان ذا مالٍ وبنين إذا ثلثت عليه آياتنا قال أساطير الأولين؟ (1) أي جعل مجازةً النعمة التي أنعمها الله عليه من المال والبنين الكفر بآياته (2). فهو توبيخ (3). إن الله قد نهى عن طاعة كل حَلَّافٍ مهين مناع للخير معتد أثم، عتلّ بعد ذلك زنيماً لأن كان ذا مالٍ وبنين. وأخبر أنّ هذا الأخير لكونه ذا مالٍ وبنين تكبر وتجبر، وقال عن آيات الله أساطير الأولين. ذلك في قراءة الهمزة الواحدة، غير مكثف بالإخبار. بل مستفهم -توبيخاً- في القراءة بالهمزتين مبالغة، وإن كانت قراءة الخبر تحتمل بدورها التوبيخ؛ لأنه يكون بالاستفهام وبغيره كما ذكر الفراء وثقناه سابقاً (4).

موضع النزاعات: وهو قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَاوِرِ ۗ وَإِذَا كُنَّا عِظْمًا مِّنْخَرَةٍ ۗ﴾ [النزاعات/10-11].

قرأ أبو جعفر (إِنَّا-أَيُّدَا)، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب (أَيُّدَا-إِذَا)، وقرأ باقي القراء العشرة (أَيُّدَا-أَيُّدَا) مع اختلافهم في تحقيق الهمزة الثانية وتسهيلها كل على أصله (5). إنَّ هذا الموضع مثل الذي في الصافات (6) ويأزائه قال لقيسي (437هـ): «حجة من أخبر في أحدهما واستفهم في الآخر أنه استغنى بلفظ الاستفهام في أحدهما عن الآخر؛ إذ دلالة الأول على الثاني كدلالة الثاني على الأول» (7). وافقه السمين الحلبي (756هـ) في دلالة القراءات الثلاث على الاستفهام -وهو إنكاري- مخالفاً إيَّاه في درجته في الإنكار إذ قال: «الوجه في قراءة من استفهم في الأول والثاني قصد المبالغة في الإنكار؛ فأتى به في الجملة الأولى وأعاد في الثانية تأكيداً له. والوجه في قراءة من أتى به مرة واحدة حصول المقصود به؛ لأن كل جملة مرتبطة

(1) ينظر: الكشاف، الزمخشري، 446/4، والفريد، الهمداني، 194/6-195.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 206/5، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 708.

(3) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 73/3، وإعراب القرآن، النحاس، 10/5، ومدارك التنزيل، النسفي، ص 1248، والبحر المحيط، أبو حيان، 315/8.

(4) ينظر: البحث، ص 265.

(5) المبسوط، الأصهباني، ص 460-461، والمنتهى، الخزاعي، ص 1030، والنشر، ابن الجزري، ص 280، وإتحاف فضلاء البشر، البتاء، ص 570.

(6) ينظر: البحث، ص 277.

(7) الكشاف، القيسي، ص 397.

بالأخرى»⁽¹⁾. فيكون قد اجتزأ بالأول من الثاني كما قال الزجاج (311هـ)⁽²⁾. و(إذا كنا) متعلقٌ بـ (مردودون) فهو معموله؛ ظرف مبيّن لزمان البعث المُتكرّر من الكفار في قراءة (إذا) على الخبر، في حين العامل محذوف في قراءة الاستفهام (إذا) تقديره: أتردُّ إذا كنا عظامًا نخرة؟⁽³⁾.

لقد تغايرت القراءة بين الاستفهام والخبر وبين الخبر والاستفهام وبين الاستفهامين والغرض متفق، وهو الإنكار وإن كان في قراءة الاستفهام المكرّر تقوية للمعنى ومبالغة فيه.

ج-التغاير بين الاستفهام والنداء:

سبق تعريف الاستفهام^(*) أمّا النداء فهو على غرار الأول أسلوب إنشائيٌ طلبى. وهو «طلب المتكلم إقبال المخاطب عليه بحرفٍ نائبٍ منابٍ (أنادي) المنقول من الخبر إلى الإنشاء»⁽⁴⁾ وذلك كقولك: يا فلان فأصله: أنادي فلان، وهو خبرٌ ثم حوّل عن جهة الخبر إلى الإنشاء. أمّا عن تغاير القراءة بين الأسلوبين -الاستفهام والنداء- فكان في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيْتُ - أَنَاءَ أَيْلٍ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر/9]. إذ قرأ نافع وابن كثير وحمة بتخفيف الميم (أَمَّنْ) والباقون بتشديدها (أَمَّنْ)⁽⁵⁾. وكما اختلف القراء -أداءً- في هذا الموضوع اختلف علماء القراءات والمفسرون تأويلًا لقراءة تخفيف الميم (أَمَّنْ) على ثلاثة أقوال:

الأول: أنّه استفهامٌ لا غير. والمعنى: أَمَّنْ هو قانت كغيره⁽⁶⁾، و«الخبر والمعادل محذوفان؛ أي: الذي من صفته كيت وكيت خيرٌ أم من هو جاحدٌ»⁽⁷⁾.

الثاني: أنّه نداء ليس إلّا. والمعنى: يا من هو قانت. قال به ابن خالويه (370هـ)⁽⁸⁾.

(1) الترمذى، المصون، الحلبي، 19/7.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 300/4.

(3) ينظر: الموضح، ابن أبي مريم، ص 336، والفريد، الهمداني، 332/6-333.

(*) ينظر: البحث، ص 276.

(4) جواهر البلاغة، الهاشمي، ص 89.

(5) ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 561، والمنتهى، الخزازي، ص 939، والتيسير، الداني، ص 195، والنشر، ابن الجزري، ص 626.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 347/4، والحجة، أبو علي، 258/4، والوسيط، الواحدي، 573/3، والكشاف، الزمخشري

87/4، والموضح، ابن أبي مريم، ص 681، والبحر المحيط، أبو حيان، 402/7، والجواهر الحسان الثعالبي، 82/5.

(7) الفريد: الهمداني، 449/5.

(8) ينظر: الحجة، ابن خالويه، ص 200.

الثالث: أنه يحتمل المعنيين؛ الاستفهام والنداء، وهو رأي الجمهور⁽¹⁾.

إن وجه النداء أن العرب -كما ذكر الفراء (207هـ) -تدعو بالألف كما تدعو بـ (يا) وذلك كقولك: فلان لا يُصَلِّي ولا يصوم فيا من يصلي ويصوم أبشُر⁽²⁾. وهو في الآية: «تمتّع أيها الكافر بكفرك قليلاً إنك من أصحاب النار. ويامن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً إنك من أهل الجنة»⁽³⁾. وفي المنادى على هذا الوجه خمسة أقوال⁽⁴⁾:

-أنه الرسول صلى الله عليه وسلم.

-أنه أبو بكر رضي الله عنه.

-أنه عثمان بن عفان رضي الله عنه.

-أنه عمار بن ياسر، وصهيب وأبو ذرّ وابن مسعود رضي الله عنهم جميعاً.

-أنه مرسل فبين كان على هذه الحال.

والأخير أرجح لعموم البشرى جميع المؤمنين.

أما وجه الاستفهام -في قراءة تخفيف الميم- فهو كون المعنى: «أمن هو قانت كهذا الذي ذكرنا ممن جعل لله أنداداً»⁽⁵⁾. ف (مَنْ) اسم موصول، والمعنى: أ الذي هو قانت كالذي جعل لله أنداداً. أما قراءة تشديد الميم فلا تحتمل إلا الاستفهام. والمعنى الذي ذكرناه. و(أَمْ) بذلك متصلة، ومعادلها محذوف تقديره: الكافر الجاحد خير⁽⁶⁾. أي: الكافر الجاحد خير أم من هو قانت؟

هذا وذكر الزجاج (311هـ) في (أم) أنها قد تكون منقطعة فتقدّر بـ (بل) والهمزة؛ أي: بل أمن هو قانت كغيره، أو كضده، أو كالكافر⁽⁷⁾. فتكون قراءة التخفيف (أمن) في وجهه الأول وهو الاستفهام.

(1) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 297/2، جامع البيان، الطبري، 372/6، معاني القراءات، الأزهري، ص 441-442، والهداية، القيسي 6305، ومعالم التنزيل، البغوي، ص 1122، والمحزّر الوجيز، ابن عطية، 522/4، والتبيان، العكبري، ص 1109، ومفاتيح الغيب، الرازي، 250/26.

(2) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 297/2.

(3) جامع البيان، الطبري، 372/6.

(4) ينظر: النكت والعيون، الماوردي، 117/5.

(5) نغاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 347/4، وإعراب القرآن، النخّاس، 5/4، وينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 254/18.

(6) ينظر: الحجة، أبو علي، 258/4، وحجة القراءات، أبو زرعة، ص 620.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 347/4، وسنوار التنزيل، البيضاوي، 38/5، والتّر المصون، الحلبي، 415/9.

أمّا النحاس (338هـ) فذهب إلى أنّه خبر؛ بمعنى: بل الذي هو فانتُّ أفضل ممّن ذكر⁽¹⁾. وردّ عليه؛ من حيث أن من تقدّم ليس له فضيلةُ البتّة حتى يكون هذا أفضلَ منه، والذي ينبغي أن يقدر: بل الذي هو قانت من أصحاب الجنّة⁽²⁾.

إنّ تغاير قراءة الآية جعلها محتملة لدلالة النداء، ولولا قراءة (أمّن) مخففة الميم لما دلّت عليه. ذلك أنّ القراءة الأخرى؛ قراءة (أمّن) مشددة الميم دالة على الاستفهام فقط، فرادتها قراءة التخفيف دلالة النداء. فهي متضمّنة إياها مع زيادة دلالة. والله تعالى زيادة على تهكمه ووعيده الكافر الجاحد النعم والحجج في قراءة (أمّن) وفي أحد وجهي قراءة (أمّن) ينادي القانت العابد المبالغ في العبادة في الوجه الثاني لقراءة (أمّن). سواءً أكانت المنادى الرسول صلى الله عليه وسلّم أم غيره ممّن تحقق فيه الوصف. وأداة النداء بذلك الهمزة، وهي لنداء القريب دلالة الرضى والحظوة.

خلاصة:

لقد تغيّرت قراءات القراء العشرة في الربع الأخير من القرآن تركيبياً وأسلوبياً:

فأمّا عن التغاير التركيبي فكان بين اللزوم والتعدية، وبين التعدية لمفعول واحد ولمفعولين واكتفى الفعل بالفاعل في قراءة اللزوم، في حين احتاج إلى مفعول يتم معناه في قراءة التعدية. وذلك في مواضع: الزمر وغافر والحديد.

وأما عن التعدية لمفعول واحد في قراءة ولمفعولين في أخرى فتجسّدت في موضع غافر الثاني وموضع الطور وثاني الحديد وفي التحريم. وكانت الآية منفتحة لدالتي القراءتين من كل موضع.

كما تغيّرت القراءة بالبناء للفاعل في مقابل البناء للمفعول؛ وكان هذا النوع من التغاير الأكثر حظاً من حيث الورد؛ وذلك في الزمر وفي أربعة مواضع غافر، وموضعي فصلت وموضع الشورى، وثلاثة مواضع الزخرف، وموضعي الجاثية، وموضعي الأحقاف، وثلاثة مواضع محمد، وموضع الرحمن، وموضع الواقعة، وموضعي الحديد، وموضع الممتحنة وموضع المعارج وموضع الجن وكذا المطففين، والانشقاق وموضعي الغاشية، وموضعي الفجر والتكاثر؛ صرّح بالفاعل في القراءة الأولى، وعُيِّب فناب المفعول به عنه في الثانية إمّا للعلم به، وهو حال جلّ المواضع، أو للتحقير كما في (محمد / 4).

أما عن التغاير التركيبي بين الارتباط والقطع استثناءً-وذلك في خمسة مواضع: الزخرف والدخان والطور والجن والشمس-ففتّحت همزة (أن) دلالة على الارتباط نحوياً بين ما يسبقها وما يليها تعليلاً عموماً

(1) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 6/4.

(2) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 402/7، والدر المصون، الحلبي، 416/9.

وكُسرت - (إن) - كون الجملة قبلها تامّة، ثمّ الابتداء بأخرى مستقلة نحوياً. مع تفردّ الموضوع الأخير؛ موضع الشمس قراءة بالواو مرّة وبالفاء أخرى، فكانت قراءة الفاء دالة على القطع استثنائاً، وكانت قراءة الواو كذلك شرط الوقف على (فسواها) ثمّ الابتداء بالواو. كما كانت دالة على الحالية دلالة الارتباط النحويّ.

النوع الرابع من أنواع التغاير القرآنيّ تركيبياً كان بين الإضافة والقطع. وتنوعت الدلالات بين التخصيص في القراءة الأولى والبديلية في الثانية في موضع ص. وبين الدلالة على عموم الزمن للماضي والمستقبل في قراءة الإضافة، والدلالة على المستقبل خصوصاً في قراءة التنوين قطعاً وذلك في مواضع: الزمر، والصف والطلاق والنازعات. وإن وَحَدَ السياق دلالتين على الاستقبال.

أمّا موضع غافر فكان متفرداً؛ حيث كانت قراءة التنوين مفسّرة في أحد وجهيها لقراءة الإضافة، ومتفقة معها - دلالة - في الوجه الآخر.

ما بقي من تغايرات تركيبية جُمعت معاً لتفردّها وعدم انضوائها تحت أي نوعٍ ممّا سبق. والملاحظ أن الآيات محلّ التغاير القرآنيّ قد كانت منفتحةً لدلالتين القراءتين كل مرّة، مع ما بنيها من تفاعل في تبيان الدلالة في انسجام تام.

الشق الثاني من هذا الفصل كان معقوداً لتغاير القراءة أسلوبياً بين: الخبر والإنشاء ممتثلاً - الأخير - في الأمر، وذلك في موضعين؛ موضع الجنّ أين قُرئ بالأمر التفاتاً، فكان الأمر موجّهاً للرسول صلى الله عليه وسلم. كما قُرئ بالخبر؛ إخباراً بما أمير به. وموضع المرسلات؛ إذ قراءة العامّة بالأمر حكاية لفظ الأمر. أخبرت قراءة يعقوب - فيما روى عنه رويس - عن ذلك مبيّنةً أنّ هؤلاء المكذّبين بالبعث والحساب لَمَّا أُمِرُوا اِمْتَثَلُوا.

كما تغايرت القراءة خبراً وإنشاء ممتثلاً - الأخير - في الاستفهام، وذلك في ثمانية مواضع: في الصفات و"ص" وفصلت والأحقاف وموضعي الواقعة وموضعي القلم والنازعات؛ حيث اختلفت القراءة واتفق الغرض دلالة على الإنكار والتوبيخ.

النوع الأخير من التغاير الأسلوبى كان بين الاستفهام والنداء، وكلاهما إنشائيّ طلبى جسدهما موضع الزمر، وقد احتملت الآية - في ضوء تغاير القراءة - الاثنين؛ الاستفهام دلالةً على تهمّمه تعالى ووَعِيدِهِ الكافر الجاحدِ النعم، والنداء دلالةً على الرضى والحظوة حتى نُودِيَ القانت بأداة نداءٍ القريب؛ الهمزة. وقد كانت الآيات - محلّ تغاير القراءة تركيبياً وأسلوبياً - منفتحة لدلالات القراءات المختلفة المتضافرة في تبيان الدلالة.

خاتمة

بعون الله تعالى أتمنا بحث: الإعجاز القرآني من خلال القراءات القرآنية وأثرها في الدلالة-الربع الأخير من القرآن أمودجًا- وهذه خاتمته، راصدة لما توصلنا إليه من نتائج.

إنّ إعجاز القرآن موضوع استرعى الانتباه منذ القديم. فاللّت فيه مصنفات عديدة، واتفق العلماء على مفهومه؛ كونه اتصاف القرآن بصفات أحمّت العرب فلم يقدرّوا على معارضته والاتبان ولو بآية مثله. وبالمقابل اختلفوا في علّة إعجازه؛ فمن قائل بأنها الصّرفة؛ بأنّ صرف الله العرب على الاتبان بما يشاكل القرآن على الرغم من قدرتهم على ذلك، ومن قائل بأنّ السبب في إعجازه كونه في درجة عليا من الفصاحة والبلاغة لم يعهد مثلها عند العرب، ومن قائل بأنّ ذلك الإعجاز لما حواه من الحكم والعلوم المختلفة، ومن قائل بخلاف ما سبق.

لقد تغيّرت قراءات القراء العشرة -وهم أصحاب القراءات الصحيحة- في الربع الأخير من القرآن في مواضع كثيرة. بعضها مسّ ما يعرف بالأصول كاختلافهم في قراءة الهمزة تحقيقاً وتخفيفاً بأوجه مختلفة، والقصر والمدّ، والفتح والإمالة والتفخيم والترقيق، والوقف بالسكون وبالروم والإشمام، وغيرها مما لم يكن له وقع في الدلالة. وبعضها الآخر كان منصبا على ما يعرف بالفرش، وترتب عنه تغيّر الدلالة من قراءة لأخرى تغيّرا لم يُوقّع التناقض أو التضارب-في النص القرآني مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ إِخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء / 82] وإنما جسّد وجهًا من وجوه إعجازه بأنّ تغيّرت قراءة الموضع الواحد، وانفتحت الآية لاحتضان القراءتين أو القراءات في تناغم لا نلمسه إلا في لغة القرآن.

إنّ تغيّرات قراءة القرآن إنما هو تيسير من الله تعالى على عباده ليقرأ كل بما درج عليه لسانه، كان هذا في البداية ثم زال السبب بزوال المسبب إلا أن الذي حدث-بتوسع رقعة الدولة الإسلامية-أن قلّ الضبط واتسع الخرق في قراءة كتابه تعالى فقيض له من يحميه وفاء بوعده؛ إذ قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر/9]. فهذا عثمان بن عفان-رضي الله عنه-يجمع ما ثبت في العرصة الأخيرة من أحرف -على أرجح الآراء-في مصحف واحد وذلك بتجريد من النقط والشكل ليحتملها جميعا. فما لم يحتمله جعله مفرقا بين المصاحف المختلفة. لذا تجد اختلافات محدودة بينها.

لقد تراوحت التغيّرات القرائية -للقراء العشرة- في الربع الأخير من القرآن بين تغيّرات صرفية، وتغيّرات تركيبية وانضوى تحت كل نوع منها تغيّرات مختلفة.

أ-التغيّرات الصرفية: وتشمل تغيّر الصبغ الصرفية، والتغيّر النوعي والعددي.

-فأما الأول-وهو تغاير الصيغ الصرفية-فقد اختلف أهل الأداء من القراء العشرة قراءة للأفعال والأسماء على حدّ سواء من حيث الصيغ الصرفية. واختلف أهل اللغة والمتأولون في علّة ذلك، وفيما نتج عنه من دلالات؛ فذهب فريق إلى أن ذلك لا يعدو أن يكون تغاير لغات والمعنى واحد، وخالفهم آخرون بأن ميزوا قراءة من أخرى؛ بزيادة دلالة تكثيراً للفعل في بعض مواضع تغاير القراءة، كما جعلوا فالفرق في كون الصيغة الثانية دالة على المشاركة في الفعل بين الفاعل والمفعول خلافاً للأولى في مواضع أخرى. وهكذا مضى تغاير قراءة الأفعال في باقي المواضع وكانت الآيات منفتحة لدلالاتي القراءتين دائماً.

-أمّا عن تغاير قراءة الأسماء فتراوح بين القراءة بالمصدر في مقابل الاسم وكان المعنى متفقاً بتقدير مضاف إليه عموماً في قراءة الاسم، كما جعل أحد اللفظين محل الآخر من باب التوسع. وهو من سنن العرب في كلامها وبه نزل القرآن. -ومّا تغايرت قراءته من باب التوسع -أيضاً-القراءة باسم الفاعل في مقابل اسم المفعول أو في مقابل المصدر أو صيغة المبالغة، أو في مقابل الصفة المشبهة به، وكذا الاسم في مقابل صيغة المبالغة والمصدر في مقابل الصفة المشبهة باسم الفاعل وفي مقابل صيغة المبالغة، وكان المعنى متفقاً مع المبالغة في القراءة بالمصدر وصيغة المبالغة. وغيرها من التغيرات. -وأما الثاني وهو تغاير الضمائر والتغايران النوعي والعددي فقد اختلف القراء العشرة بإزائها على غرار اختلافهم في الصيغ الصرفية، واحتمل النص القرآني القراءات جميعاً على ما بينها من تفاعل دلالي بأن تكون إحدى القراءتين مفسرة للأخرى أو مكلمة لها في تبيان الدلالة.

ب-التغيرات التركيبية: لقد اختلفت القراءات الصحيحة من حيث الإعراب، ومن حيث العلاقات التركيبية، كما اختلفت من حيث الأسلوب.

-فأما الأول فقد تغايرت قراءة الأسماء -في الربع الأخير من القرآن-إعراباً؛ بين الرفع والنصب، وبين الرفع والجرّ وبين النصب والجرّ، وبين الثلاثة-الرفع والنصب والجرّ-في الموضع الواحد، ونتج عن ذلك تعدّد الأوجه الإعرابية واختلاف التخریجات النحوية، إلا أنها في مجملها لم تخرج عن الحمل على اللفظ أو على المعنى.

-وكما اختلف القراء العشرة قراءة للأسماء من حيث الإعراب اختلفوا في الأفعال؛ إذ تغايرت المضارعة منها؛ رفعاً ونصباً من جهة، ونصباً وجزماً من جهة ثانية، إلا أنه من حيث العدد أقل بكثير من تغاير إعراب الأسماء.

لقد ورد الرفع في مقابل النصب في ستة مواضع؛ في موضعي غافر، وموضعي الشورى، وموضع الحديد، وموضع عبس. أما النصب في مقابل الجزم فلم يرد إلا مرة واحدة وذلك في موضع المنافقون.

فأما الرفع فإمّا للعطف على فعل مرفوع، أو للقطع والاستئناف، وذلك بتجريده من الناصب.

وأما النصب فجواباً لما يُوجِبُ النصب؛ تمنيًا، أو أمرًا، أو استفهامًا، أو على معنى الشرط دون لفظه.

وأما الجزم في مقابل النصب فللعطف على المعنى؛ معنى جواب التمنيّ، أو معنى جواب شرط غرضه التمنيّ.
وأما النصب فللعطف على اللفظ، وهو المنصوب بعد الفاء جواب تمنّ، أو تخصيصاً غرضه التمنيّ دائماً.

-وأما الثاني وهو تغاير العلاقات التركيبية وتغاير الأسلوب فكان في الأول بين اللزوم والتعديّة، وبين التعديّة لمفعول واحد ولمفعولين. واكتفى الفعل بالفاعل في قراءة اللزوم، في حين احتاج إلى مفعول يتم معناه في قراءة التعديّة. وذلك في مواضع: الزمر وغافر والحديد.

وأما عن التعديّة لمفعول واحد في قراءة ولمفعولين في أخرى فتجسّدت في موضع غافر الثاني وموضع الطور وثاني الحديد وفي التحريم. وكانت الآية منفتحة لدلالتين في كل موضع.

-كما تغايرت القراءة بالبناء للفاعل في مقابل البناء للمفعول؛ وكان هذا النوع من التغاير الأكثر حظاً من حيث الورد. صرّح بالفاعل في القراءة الأولى، وعُيِّب فناب المفعول به عنه في الثانية إمّا للعلم به، وهو حال جلّ المواضع، أو للتحقير كما في الآية الرابعة من سورة محمد.

-وأما عن تغاير العلاقات التركيبية بين الارتباط والقطع استثنائاً فكان في خمسة مواضع: الزخرف والدخان والطور والجنّ والشمس؛ فتحت همزة (أن) دلالة على الارتباط نحوياً بين ما يسبقها وما يليها تعليلاً عموماً، وكسرت - أعني (إن)-كون الجملة قبلها تامة، ثمّ الابتداء بأخرى مستقلة نحوياً. مع تفرد الموضع الأخير؛ موضع الشمس قراءة بالواو مرة وبالفاء أخرى، فكانت قراءة الفاء دالة على القطع استثنائاً، وكانت قراءة الواو كذلك، شرط الوقف على (فسواها). ثمّ الابتداء بالواو. كما كانت دالة على الحالية دلالة الارتباط النحويّ.

-النوع الرابع من تغاير العلاقات التركيبية تتمثل في القراءة بالإضافة في مقابل القطع. وتنوعت الدلالات بين التخصيص في القراءة الأولى والبديلية في الثانية في موضع ص. وبين الدلالة على عموم الزمن للماضي والمستقبل في قراءة بالإضافة، والدلالة على المستقبل خصوصاً في قراءة التنوين قطعاً. وذلك في مواضع: الزمر، والصف والطلاق والنازعات. وإن وحدّ السياق دلالتين على الاستقبال.

أما موضع غافر فكان متفرداً؛ حيث كانت قراءة التنوين مفسرة في أحد وجهيها لقراءة بالإضافة ومتفقة معها -دلالة- في الوجه الآخر.

-آخر تغاير قرأني تم رصده كان متعلقاً بنوع الأسلوب؛ وتراوح بين الخبر والإنشاء ممتثلاً-الأخير-في الأمر، وذلك في موضعين؛ موضع الجنّ أين قرئ بالأمر التفاتاً، فكان الأمر موجهاً للرسول صلى الله عليه وسلم. كما قرئ بالخبر؛ إخباراً

بما أمر به. وموضع المرسلات؛ إذ قراءة العامة بالأمر حكاية لفظ الأمر. أخبرت قراءة يعقوب -فيما روى عنه رويس- عن ذلك مبيّنة أنّ هؤلاء المكذّبين بالبعث والحساب لمّا أمرُوا امتثلُوا.

-كما تغيّرت القراءة خبراً وإنشاءً متمثلاً-الأخير- في الاستفهام في مواضع الصفات و ص وفصلت والأحقاف وموضعي الواقعة وموضعي القلم والنازعات؛ حيث اختلفت القراءة واتفق الغرض دلالة على الإنكار والتوبيخ.

-النوع الأخير من تغيّر الأسلوب كان بين الاستفهام والنداء، وكلاهما إنشائيّ طلبيّ جسّدهما موضع الزمر. وقد احتملت الآية -في ضوء تغيّر القراءة-الاثنين؛ الاستفهام دلالةً على تهكّمه تعالى ووَعِيدِهِ الكافر جاحد النعم، والنداء دلالةً على الرضى والحظوة حتى تُودي القانت بأداة نداء القريب؛ الهمزة.

وقد كانت الآيات -محلّ تغيّر القراءة تركيبياً وأسلوبياً-مفتحة لدلالات القراءات المختلفة المتضافرة في تبيان الدلالة.

خلاصة القول: إنّ القرآن كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وإنّ تغيّر قراءته-في ضوء القراءات العشر الصحيحة-التي جعلها المغرضون مطية لاتهمه بالتحريف إنّما هي وجه من وجوه إعجازه. فسبحان الذي أنزل القرآن على سبعة أحرف لا يدفع بعضها بعضاً ولا ينكر بعضها الآخر. بل يشدّه ويعضده بناءً متيناً راسخاً.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

الحديث الشريف

1. الإبداع البياني في القرآن العظيم: محمد علي الصابوني، المكتبة العصرية صيدا، (د ط)، لبنان، 2007م.
2. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: البتاء (شهاب الدين أحمد بن محمد عبد الغني-1117هـ) تحقيق: أنس ماهرة، دار الكتب العلمية، ط4، لبنان، 2011م.
3. الإتيان في علوم القرآن: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر-911هـ)، تحقيق: فؤاز زمرلي، دار العربي، (د ط)، لبنان، 2004م.
4. إحياء علوم الدين: أبو حامد الغزالي (محمد بن محمد-505هـ)، تحقيق: اللجنة العلمية بمركز المناهج، دار المناهج، ط1، المملكة العربية السعودية، 2011م.
5. اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع: سرين مدحت الخيري، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012م.
6. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان (محمد بن يوسف-745هـ)، تحقيق: و. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط1، مصر، 1998م.
7. إرشاد الرحمن لأسباب النزول والناسخ والمنسوخ والمتشابه، وتجويد القرآن: الأحموري (عطية بن عطية-1190هـ)، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي وأحمد علي، مركز التراث الثقافي المغربي / دار ابن حزم، ط1، المغرب/لبنان، 2009م.
8. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: الشوكاني (محمد بن علي-1250هـ)، تحقيق: أبو حفص سامي بن العربي الأشري، دار الفضيلة، ط1، المملكة العربية السعودية، 2000م.
9. أساس البلاغة: الزمخشري (جار الله أو القاسم محمود بن عمر-538هـ)، تحقيق: اللجنة العلمية لدار الفكر، دار الفكر، (د ط)، لبنان، 2004م.
10. الأساليب الإنشائية في البلاغة العربية: عبد العزيز أبو سريع ياسين، مكتبة الآداب ومكتبة لسان العرب، ط1، مصر، 1989م.
11. أسباب النزول: الواحدي (أبو الحسن علي بن أحمد-468هـ)، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح، ط2، المملكة العربية السعودية، 1992م.
12. أسرار العربية: الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد-577هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة الزقي، (د ط)، سوريا، 1957م.

13. الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر-911هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الرسالة، ط1، لبنان، 1985م.
14. الإضاءة في بيان أصول القراءة: علي محمد الضبّاع، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، مصر، (د ت).
15. الأضداد: ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد-328هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، (د ط)، لبنان، 1987م.
16. أضواء البیتان في إيضاح القرآن بالقرآن: الشنقيطي (محمد الأمين بن محمد المختار-1393هـ)، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار علم الفوائد، (د ط)، المملكة العربية السعودية، (د ت).
17. إجاز القرآن والبلاغة النبوية: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، ط9، لبنان، 1973م.
18. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه (أبو عبد الله الحسن بن أحمد-370هـ)، تحقيق: سليمان بن حسين بن موسى الغوراي، دار ومكتبة الهلال، (د ط)، لبنان، 1985م.
19. إعراب القراءات الشواذ: العكبري (عبد الله الحسين بن عبد الله-616هـ)، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، مصر، 2003م.
20. إعراب القرآن: النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل-338هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة، ط2، مصر، 1985م.
21. الأعلام: الزركلي (خير الدين محمد بن محمد-1396هـ)، دار العلم للملايين، ط5، لبنان، 2002م.
22. الإقناع في القراءات السبع: ابن الباذش (أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد-540هـ)، تحقيق: عبد الحميد قطامش، جامعة أم القرى، ط1، المملكة العربية السعودية، 1403هـ.
23. ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ابن مالك (محمد بن عبد الله-672هـ)، تحقيق: سلمان بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المناهج، (د ط)، المملكة العربية السعودية، (د ت).
24. الأمالي: ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة-542هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1، مصر، 1992م.
25. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد-577هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا، (د ط)، لبنان، 2012م.
26. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي (أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد-691هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، ط1، لبنان، (د ت).
27. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام (عبد الله بن جمال الدين بن يوسف-761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د ط)، لبنان، (د ت).

28. الإيضاح في علوم البلاغة والمعاني والبيان والبديع: القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد-739هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2003م.
29. البحر المحيط: أبو حيان (محمد بن يوسف-745هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1993م.
30. بدائع التفسير: ابن القيم الجوزية (محمد بن أبي بكر بن أيوب-751هـ)، تحقيق: يسرى السيد وصالح أحمد الشامي، دار ابن الجوزي، ط1، المملكة العربية السعودية، 1427هـ.
31. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: النّشار (أبو حفص عمر بن قاسم بن محمد بن علي-938هـ) تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، عالم الكتب، ط1، لبنان، 2000م.
32. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة. القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب: عبد الفتاح عبد الغني بن محمد القاضي، دار الكتاب العربي، (د ط)، لبنان، (د ت).
33. البرهان في علوم القرآن: الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله-794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ط1، لبنان، 2004م.
34. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: الفيروز آبادي (أبو طاهر محمد يعقوب-817هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، (د ط)، مصر، 1996م.
35. بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين-911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى باي الحلبي وشركاه، ط1، مصر، 1965م.
36. البنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة، دراسة تطبيقية على قراءة الإمام عاصم: محروس محمد إبراهيم، دار البصائر، ط1، مصر، 2007م.
37. تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي (محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني-1205هـ)، تحقيق: التززي وآخرون، مطبعة حكومة الكويت، (د ط)، الكويت، 1975م.
38. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الذهبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز-748هـ) تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 2003م.
39. تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد-463هـ)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 2002م.
40. تاريخ المذاهب الإسلامية: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي (د ط)، مصر، 2009م.

41. تأويل مشكل إعراب القرآن: ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم-276هـ)، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة دار التراث، ط2، مصر 1973م.
42. التبصرة في القراءات السبع: القيسي (مكي بن أبي طالب-437هـ)، تحقيق: محمد غوث الندوي، دار السلفية، ط2، الهند، 1982م.
43. التبيان في إعراب القرآن: العكبري (عبد الله بن الحسين بن عبد الله-616هـ)، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، ط2، لبنان، 1987م.
44. التحرير والتنوير: ابن عاشور (محمد الطاهر بن محمد)، الدار التونسية للنشر، (د ط)، تونس، 1984م.
45. التذكرة في القراءات الثمان: ابن غلبون (أبو الحسن طاهر عبد المنعم-399هـ)، تحقيق: أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، (د ط)، المملكة العربية السعودية، 1991م.
46. التطبيق الصرفي: عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، (د ط)، مصر، 2012م.
47. التعريفات: الجرجاني (علي بن محمد بن علي-816هـ)، تحقيق: محمد علي أبو العباس، دار الطلائع، (د ط) مصر، 2009م.
48. تفسير الجلالين: جلال الدين (محمد بن أحمد المحلّي-864هـ) وجلال الدين (عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. 911هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، لبنان، 2008م.
49. تفسير ابن عرفة (أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة-803هـ)، تحقيق: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2008م.
50. تفسير ابن كثير (إسماعيل بن عمر-774هـ)، تحقيق: أبو إسحاق الحويني وحكمت بن بشير بن ياسين، دار ابن الجوزي، ط1، المملكة العربية السعودية، 1431هـ.
51. التلخيص في القراءات الثمان: الطبري (أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد-478هـ)، تحقيق: محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، (د ط)، المملكة العربية السعودية، 1992م.
52. تنبيه الخلان على الإعلان بتكميل مورد الضمان في رسم الباقي من قراءات الأئمة الأعيان: ابن عاشر (عبد الواحد بن أحمد-1090هـ)، دار الكتب العلمية، ط2، لبنان، 2012م.
53. تهذيب اللغة: الأزهري (محمد بن أحمد-370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، لبنان، 2001م.
54. التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة: علي محمد فاخر، مكتبة وهبة، ط1، مصر، 1999م.
55. التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، ط4، مصر، 2009م.

56. التوجيه اللغوي للقراءات السبع عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة دراسة تطبيقية على مستويات التحليل اللغوي صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً: عمرو خاطر عبد الغني وهدان، ط1، مصر، 2009.
57. التيسير في القراءات السبع: الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد-444هـ)، تحقيق: أوتو يرتزل، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، مصر، 2009م.
58. تيسير الكريم الرحمن في تفسير المئان: عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق عبد الرحمن بن معلّأ اللويح، دار السلام للنشر والتوزيع، ط2، المملكة العربية السعودية، 2002م.
59. جامع البيان عن تأويل آي الفرقان: الطبري (محمد بن جرير-310هـ)، تحقيق: بشار عوّاد وعصام فارس الحرساني، مؤسسة الرسالة، ط1، لبنان، 1994م.
60. جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، ط39، لبنان، 2001م.
61. الجامع الكبير، الترمذي (أبو علي محمد بن عيسى-279هـ)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 1996م.
62. الجامع لأحكام القرآن المبيّن لما تضمّنه من السنّة وآي الفرقان: القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر-671هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، لبنان، 2006م.
63. جمال القراء وكمال الإقراء: السخاوي (أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد-643هـ)، تحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، لبنان، (د ت).
64. جمهرة اللغة: ابن دُرَيْد (أبو بكر محمد بن الحسن-321هـ)، تحقيق: رمزي منير بلعبيكي، دار العلم للملايين، ط1، لبنان، 1987م.
65. الجني الداني في حروف المعاني: المرادي (الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي-749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1992م.
66. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: الهاشمي (أحمد بن إبراهيم بن مصطفى-1362هـ)، تحقيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، (د ط)، لبنان، (د ت).
67. الجواهر الحسان في تفسير القرآن: الثعالبي (عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف-875هـ)، تحقيق: علي محمد معوّض وآخرون، دار إحياء التراث العربي، ط1، لبنان، 1997م.
68. الحجة في علل القراءات السبع: أبو علي الفارسي (الحسن بن عبد الغفار-377هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2007م.
69. الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه (أبو عبد الله الحسن بن أحمد-370هـ)، تحقيق: فريد الزبيدي، دار الكتب العلمية، ط2، لبنان، 2007م.

70. حجة القراءات: أبو زرعة (عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، القرن الخامس الهجري)، تحقيق: سعيد الأفغاني، الرسالة، ط5، لبنان، 1997م.
71. الحدود في النحو: الرماني (علي بن عيسى بن علي بن عبد الله-384هـ)، تحقق: مصطفى جواد ويوسف مسكوني، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، (د ط)، العراق، 1969م.
72. حرز الأماني ووجه التهاني: الشاطبي (القاسم بن فيرة بن خلف-590هـ)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار الوثائقي للدراسات القرآنية، ط5، سوريا، 2010م.
73. حروف المعاني: الزجاج (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق-340هـ) تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة / دار الأمل، ط2، لبنان / الأردن، 1986م.
74. خزانة الأدب وغاية الأرب: الحموي (تقي الدين أبو بكر بن عبد الله بن حجة-837هـ)، تحقيق: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال ودار البحار، ط4، لبنان، 2004م.
75. الخصائص: ابن جني (أبو الفتح عثمان-392هـ)، تحقيق: عبد الحلیم بن محمد، المكتبة التوفيقية، (د ط)، مصر، (د ت).
76. دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، مصر، 2006.
77. الدرّة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة: اللبيب (أبو بكر عبد الغني-1108هـ)، تحقيق: عبد العلي آيات زعبول، دار المعرفة، ط1، لبنان، 2011م.
78. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي (أحمد بن يوسف-756هـ)، تحقيق: أحمد محمد الحزّاط، دار القلم، (د ط)، سوريا، (د ت).
79. الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر-911هـ)، تحقيق: اللجنة العلمية لدار الفكر، دار الفكر، (د ط)، لبنان، 2011م.
80. دلائل الإعجاز: الجرجاني (عبد القاهر-471هـ)، تحقيق محمد التنجي، دار الكتاب العربي، ط3، لبنان 1999م.
81. دلالات التراكيب دراسة بلاغية: محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط2، مصر، 1987م.
82. دليل الحيران على مورد الضمان في فني الرسم والضبط: المارغني (إبراهيم بن أحمد-1349هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط2، لبنان، 2012م.
83. ديوان الأعشى (ميمون بن قيس بن جندل-07 هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، ط1، قطر، 2010م.

84. ديوان امرؤ القيس (جُنْدُج بن حجر بن الحارث بن عمر-80 ق هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، ط2، لبنان، 2004م.
85. ديوان حسان بن ثابت (أبو الوليد حسان بن ثابت بن المنذر-ما بين 35 و40هـ)، تحقيق: عبّر أمّهتًا، دار الكتب العلمية، ط2، لبنان، 1994م.
86. ديوان النابغة الجعدي (قيس بن عبد الله بن عُذْس-65هـ)، تحقيق: واضح الصمد، دار صادر، ط1، لبنان، 1998م.
87. ديوان أبي النجم العجلي (أبو الفضل بن قدامة-130هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، (د ط)، سوريا، 2006م.
88. الرسالة: الشافعي (محمد بن إدريس-204هـ)، تحقيق: محمد أحمد شاكر، مطبعة مصطفى باي الحلبي وأولاده، ط1، مصر، 1940م.
89. رسالة الملائكة: المقري (أحمد بن عبد الله بن سليمان-449هـ): تحقيق: سليم الجندي، دار صادر، ط1، لبنان، 1992م.
90. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الألوسي (أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود-1270هـ)، دار إحياء التراث العربي، (د ط)، لبنان، 11994م.
91. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: المقدسي (عبد الله بن أحمد بن محمد بن محمد بن قدامة-620هـ)، تحقيق: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد، ط1، المملكة العربية السعودية، 1993م.
92. السبعة في القراءات: ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس-324هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، (د ط)، مصر، 1972م.
93. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: الألباني (أبو عبد الرحمن محمد بن ناصر الدين) مكتبة المعارف، ط1، المملكة العربية السعودية، 2002م.
94. سنن أبي داود (سليمان بن الأشعث-275هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسين، مكتبة المعارف، ط2، المملكة العربية السعودية، 1998م.
95. سنن ابن ماجة (أبو عبد الله محمد بن يزيد-275هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، (د ط)، مصر، (د ت).
96. سنن النسائي (أحمد بن شعيب بن علي بن سنان-303هـ)، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار الحضارة للنشر والتوزيع، ط2، المملكة العربية السعودية، 1436هـ-2015م.

97. سير أعلام النبلاء: الذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز-748هـ) تحقيق: حسان عبد المطلب، بيت الأفكار الدولية، (د ط)، لبنان، 2004م.
98. شذى العرف في فن الصرف: أحمد الحملاوي، دار المعرفة الجامعية، (د ط)، مصر، 2015م.
99. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبو الفلاح (عبد الحي بن أحمد بن محمد-1089هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، ط1، سوريا، 1986م.
100. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى-حوالي 900هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ط1، لبنان، 1955م.
101. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم: الطبري (أبو القاسم هبة الله ابن الحسين بن منصور-418هـ)، تحقيق: نشأت بن كمال المصري، دار البصرة، (د ط)، مصر، (د ت).
102. شرح ألفية ابن مالك: ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد-769هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، ط20، مصر، 1980م.
103. شرح التسهيل: ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله-672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي الخنون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، 1990م.
104. شرح التصريح على التوضيح في التصريح بمضمون التوضيح: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (905هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2000م.
105. شرح شافية ابن الحاجب: الاسترابادي (محمد بن الحسين-686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، (د ط)، لبنان، 1982م.
106. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي ابن بزي (عبد الله بن أبي الوحش بزي بن عبد الجبار بن بري-582هـ)، تحقيق: عبيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، (د ط)، مصر، 1985م.
107. شرح العقيدة الطحاوية: محمد بن علاء الدين علي بن محمد بن أبي العز (792هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد الله بن المحسن التركي، مكتبة الرسالة، ط10، لبنان، 1997م.
108. شرح الكافية البدعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع: صفي الدين الحلبي (عبد العزيز بن سرايا بن علي-750هـ)، تحقيق: نسيب نشاوي، دار صادر، ط2، لبنان، 1992م.
109. شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترابادي (محمد بن الحسين-686هـ)
110. القسم الأول: تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن مسعود الإسلامية، ط1، المملكة العربية السعودية، 1993م.

111. القسم الثاني: تحقيق: يحيى بشير مصري، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، المملكة العربية السعودية، 1996م.
112. شرح المفصل: ابن يعيش (موثق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش-643هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2001م.
113. شعب الإيمان: البيهقي (أحمد بن الحسين بن علي-458هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع المكتبة السلفية بالهند، ط1، المملكة العربية السعودية، 2003م.
114. الشفاء بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم: القاضي عياض (أبو الفضل عياض بن موسى-544هـ)، تحقيق: محمد البجاوي، دار الكتاب العربي، (د ط)، لبنان، 1984م.
115. الصاحبي: ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا-395هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، (د ط)، مصر، 1977م.
116. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري (إسماعيل بن حماد-393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، لبنان، 1987م.
117. صحيح البخاري: البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل-256هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير واليامة، ط5، لبنان، 1993م.
118. صحيح مسلم: مسلم (أبو الحسين مسلم بن الحجاج-261هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، دار طيبة، ط1، المملكة العربية السعودية، 2006.
119. الصناعتان الكتابة والشعر: أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل-حوالي 400هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، (د ب)، 1952م.
120. طبقات القراءة السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم: ابن السّيلار (أبو محمد عبد الوهاب-782هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزور، المكتبة العصرية صيدا، ط1، لبنان، 2003م.
121. الطبقات الكبرى: ابن سعد (أبو عبد الله محمد بن سعد-230هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1990م.
122. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: العلوي (يحيى بن حمزة بن علي-745هـ)، تحقيق: أحمد الهنداوي، المكتبة العصرية، ط1، لبنان، 2000م.
123. طبية النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (محمد بن محمد بن محمد علي-833هـ)، تحقيق: وليد بن رجب بن عبد الرّشيد بن عجمي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، مصر، 2009م.

124. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: السبكي (أحمد بن علي بن عبد الكافي-373هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، ط1، لبنان، 2003م.
125. علل القراءات القرآنية دراسة فكرية وصوتية: محي الدين سالم، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، ط1، مصر، 2009م.
126. علم الدلالة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط5، مصر، 1998م.
127. علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي: منقور عبد الجليل، ديوان المطبوعات الجامعية، (د ط) الجزائر، 2010م.
128. علم المعاني: عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، ط1، لبنان، 2009م.
129. العين: الفراهيدي (الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم-170هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2003م.
130. الغاية في القراءات العشر: الأصهباني (أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران-381هـ)، تحقيق: محمد غياث الجنباز، دار الأشواق للنشر والتوزيع، ط2، المملكة العربية السعودية، 1990م.
131. غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري (محمد بن محمد بن محمد بن علي-833هـ)، تحقيق: برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2006م.
132. غيث النفع في القراءات السبع: السفاقي (علي النوري بن محمد-1118هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2004م.
133. فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي بن حجر-852هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، (د ط)، لبنان، 1397هـ.
134. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: الشوكاني (محمد بن علي بن محمد-1250هـ) تحقيق: يوسف الغوش، دار المعرفة، ط4، لبنان، 2007م.
135. الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل-حوالي 400هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط3، لبنان، 2013م.
136. الفريد في إعراب القرآن المجيد (إعراب، معاني، قراءات): المنتجب الهمداني (أبو يوسف بن أبي العز بن رشيد-643هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، ط1، المملكة العربية السعودية، 2006م.
137. فكرة إعجاز القرآن من البعثة النبوية إلى عصرنا الحاضر: نعيم الحمصي، مؤسسة الرسالة، ط2، لبنان 1980م.

138. القاموس المحيط: الفيروز آبادي (أبو طاهر محمد بن يعقوب-817هـ)، تحقيق: محمد الإسكندراني، دار العربي، (د ط)، لبنان، 2011م.
139. القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر: سمير شريف إستستية، علم الكتب الحديث، (د ط)، الأردن، 2005م.
140. قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف-761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الإمام مالك، (د ط)، الجزائر، 1416هـ.
141. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: ابن جبارة (أبو القاسم يوسف بن علي-465هـ)، تحقيق: جمال بن السيّد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، ط1، (د ب)، 2007م.
142. الكتاب: سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر-180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط5، مصر، 2009م.
143. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: التهانوي (محمد بن علي بن القاضي-1158هـ)، تحقيق: رفيق العجم وعلي دحدوح، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، لبنان، 1996م.
144. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر-538هـ)، تحقيق: أبو عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، (د ط)، لبنان، 2012م.
145. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب-437هـ)، تحقيق: أحمد مهدي، كتاب ناشرون، ط1، لبنان، 2011م.
146. كشف اللثام شرح عمدة الأحكام: السفاريني (أبو العون محمد بن أحمد بن سالم-1188هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية / دار النوادر، ط1، الكويت / سوريا، 2007م.
147. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات: الباقولي (أبو الحسن علي-543هـ)، تحقيق: عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمّار للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2001م.
148. الكفاية الكبرى في القراءات العشر: القلانسي (أبو العز محمد بن الحسين بن بندار-541هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، ط1، مصر، 2003م.
149. كنز المعاني في شرح حرز الأمان: شعلة (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد-656هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم المشهداني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية ودار البركة للطباعة، ط1، سوريا، 2012م.
150. لباب التأويل في معاني التنزيل: الخازن (علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم-725هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2004م.

151. لباب النقول في أسباب النزول: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر -911هـ)، تحقيق: أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، (د ط)، لبنان، (د ت).
152. لسان العرب: ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم-711هـ)، تحقيق يوسف البقاعي وآخرون، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط1، لبنان، 2005م.
153. لطائف الإشارات (تفسير صوفي كامل للقرآن): القشيري (أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك-465هـ)، تحقيق: إبراهيم بسيوني، الهيئة المصرية للكتاب، ط3، مصر، 2000م.
154. لطائف الإشارات لفنون القراءات: القسطلاني (أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر-923هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (د ط)، المملكة العربية السعودية، (د ت).
155. اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، عالم الكتب، ط3، مصر، 1998م.
156. مباحث في علم القراءات مع بيان أصول رواية حفص: محمد عباس الباز، دار الكلمة، ط1، مصر، 2004م.
157. مباحث في علوم القرآن: صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط10، لبنان، 1977م.
158. مباحث في علوم القرآن والحديث: عبد المجيد محمود مطلوب، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط2، مصر، 2008م.
159. المبسوط في القراءات العشر: الأصبهاني (أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران-381هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، (د ط)، سوريا، (د ت).
160. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير (ضياء الدين-637هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، ط2، مصر، (د ت).
161. المجيد في إعراب القرآن المجيد: السفاسي (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد-742هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، ط1، المملكة العربية السعودية، 1430هـ.
162. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عن عللها: ابن جني (أبو الفتح عثمان-392هـ)، تحقيق: علي النجدي وآخرون، مطابع الأهرام، (د ط)، مصر، 1994م.
163. المحرر في أسباب نزول القرآن (من خلال الكتب السبعة) دراسة الأسباب رواية ودراية: خالد بن سليمان المزيني، دار ابن الجوزي، ط1، المملكة العربية السعودية، 1427هـ.
164. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب-546هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2001.

165. مختار الصحاح: الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر-666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية والدار النموذجية، ط5، لبنان، 1999م.
166. مدارك التنزيل وحقائق التأويل: النسفي (أبو البركات عبد الله بن أحمد-701هـ)، تحقيق: سيد زكريا، مكتبة نزار مصطفى الباز، (د ط)، المملكة العربية السعودية، (د ت).
167. المزهري في علوم اللغة العربية وأنواعها: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر-911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1998.
168. المستدرك على الصحيحين: الحاكم (محمد بن عبد الله بن محمد-405هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1990م.
169. المستصفي في علم التصريف: عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، ط1، الكويت، 2003م.
170. المستصفي من علم الأصول: الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد-505هـ)، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط1، لبنان، 1997م.
171. مسند أحمد: (أحمد بن حنبل. 242هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، لبنان، 1997م.
172. مشكل إعراب القرآن: القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب-437هـ)، تحقيق: محمد سليمان حسن، دار القدس للنشر، ط1، مصر، 2012م.
173. المصاحف: ابن أبي داود (أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث-316هـ)، تحقيق: محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، ط1/ط2، لبنان، 2002/1995م.
174. المصنّف بأكف أهل الرسوخ من علم ابن الناسخ والمنسوخ: ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي-597هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط3، لبنان، 1998م.
175. معالم التنزيل: البغوي (أبو محمد الحسن بن مسعود-516هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، (د ط)، المملكة العربية السعودية، 1409هـ.
176. معاني الأبنية في العربية: فاضل صالح السامرائي، دار عمّار للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2007م.
177. معاني القراءات: الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد-370هـ)، تحقيق: محمد بن عيد الشعباني، دار الصحابة للتراث، (د ط)، مصر، 2007م.
178. معاني القرآن: الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة-215هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط1، مصر، 1990م.

179. معاني القرآن: الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد-207هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2002م.
180. معاني القرآن وإعرابه: الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري-311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، لبنان، 1988م.
181. معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به: عبد العلي المسؤول، دار السلام، ط1، مصر 2007م.
182. معجم مصطلحات علوم القرآن: محمد بن عبد الرحمن الشايع، دار التدمرية، ط1، المملكة العربية السعودية، 2012م.
183. المعجم الوسط (معجم مجمع اللغة العربية): إبراهيم أنيس وآخرون، مكتبة الشروق الدولية، ط5، مصر 2011م.
184. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الذهبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز-748هـ)، تحقيق: طيار آتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية، ط1، إستانبول، 1995م.
185. المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار (أبو الحسن عبد الجبار-415هـ)، تحقيق: أمين الخولي، وزارة الثقافة والإرشاد، (د ط)، مصر، 1960م.
186. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف-761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، (د ط)، مصر، 2009م.
187. مفاتيح الغيب: الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين-604هـ)، دار الفكر، ط1، لبنان، 1980م.
188. مفتاح العلوم: السكاكي (يوسف بن أبي بكر-626هـ)، تحقيق: أحمد سعد علي وآخرون، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، ط1، مصر، 1937م.
189. مفردة يعقوب: ابن الفحام (عبد الرحمان بن أبي بكر-516هـ)، تحقيق: إيهاب أحمد فكري وخالد حسن أبو الجود، دار أضواء السلف، ط1، المملكة العربية السعودية، 2007م.
190. مقاييس اللغة: ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس-395هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط2، لبنان، 2008م.
191. المقتضب: المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد-285هـ)، تحقيق: عبد الخالق عظمة، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط3، مصر، 1994م.
192. المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار: الداني (أبو عمر وعثمان بن سعيد-444هـ)، تحقيق: جمال السيّد رفاعي، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، مصر، 2007م.

193. مناهل العرفان في علوم القرآن: الزرقاني (محمد عبد العظيم)، تحقيق: فواز أحمد زمري، دار الكتاب العربي، ط1، لبنان، 11995م.
194. المنتهى (وفيه خمس عشرة قراءة): الخزاعي (أبو الفضل محمد بن جعفر-408هـ)، تحقيق: محمد شفاعت ربّاني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (د ط)، المملكة العربية السعودية، 1434هـ.
195. منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ابن الجزري (محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف-833هـ)، تحقيق: ناصر محمد محمد جاد، دار الآفاق العربية، ط1، مصر، 2010م.
196. المنهاج شرح صحيح مسلم: النووي (أبو زكريا محي الدين بن شرف-676هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط2، لبنان، 1392هـ.
197. الموافقات: الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى-790هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عقّان، ط1، المملكة العربية السعودية، 1997م.
198. الموجز في أداء القراء السبعة: الأهوازي (أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم-446هـ)، تحقيق: عبد العظيم محمود عمران، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، مصر، 2006م.
199. الموضح في وجوه القراءات وعللها: ابن أبي مريم (أبو عبد الله نصر بن علي بن محمد-565هـ)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2009م.
200. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز-748هـ)، تحقيق: محمد البجاوي، دار المعرفة، ط1، لبنان، 1963م.
201. النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، ط3، مصر، (د ت).
202. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف-833هـ)، تحقيق: نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، ط1، لبنان، 2006م.
203. نظم الدرر في تناسب الآيات والسورة: البقاعي (إبراهيم بن عمر-885هـ)، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1995م.
204. النكت والعيون: الماوردي (علي بن محمد بن حبيب-450هـ)، تحقيق: السيّد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية ومؤسسة الكتب الثقافية، (د ط)، لبنان، (د ت).
205. الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها: محمد سالم محسين، دار الجيل، ط1، لبنان، 1997م.
206. هجاء مصاحف الأمصار: المهدي (أحمد بن عماد-440هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، ط1، المملكة العربية السعودية، 1430هـ.

207. الهداية إلى بلوغ النهاية: القيسي (مكي بن أبي طالب-437هـ)، تحقيق: زاردة صالح وآخرون، نشر كلية الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الشارقة، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2008م.
208. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر-901هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، (د ط)، مصر، (د ت).
209. الواضح في علوم القرآن: مصطفى ديب البغا ومحي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، ط2، سوريا 1998م.
210. الوسيط في تفسير القرآن المجيد: الواحدي (علي بن أحمد-468هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1994م.
211. الوسيلة إلى كشف العقيلة: السخاوي (أبو الحسن علي بن محمد-643هـ)، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، ط2، المملكة العربية السعودية، 2003م.
212. وفيات الأعيان وأنباء الزمان: ابن خلكان (أحمد بن محمد بن أبي بكر-681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، (د ط)، لبنان، 1978م.

المراجع المترجمة:

1. محاضرات في الألسنة العامة: فردنان ده سوسر، ترجمة: يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، (د ط)، الجزائر، 1986م.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. *Cour de linguistique générale : Ferdinand de Saussure, Correcteur : Eharles Balley et Albert Sechehaye et Riedlinger, éditeur : Payot, Paris, 1971.*

الرسائل والأطروحات:

1. جامع أبي معشر المعروف بـ (سوق العروس): الطبري (أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد-478هـ) أطروحة دكتوراه (مخطوط)، تحقيق: حامد بن أحمد بن محمد عالي الأنصاري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1434-1435هـ.
2. المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيص واختيار خلف واليزيدي: سبط الخياط (أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد-541هـ)، أطروحة دكتوراه (مخطوط)، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر السببر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1404-1405هـ.

3. الروضة في القراءات الإحدى عشرة (من أول الكتاب إلى نهاية أبواب الأصول)، البغدادي (أبو علي الحسن بن محمد بن إبراهيم-438هـ)، أطروحة دكتوراه (مخطوط)، تحقيق: نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الموسم الجامعي 1415هـ

المجلات والدوريات:

1. *A note of some uses of the term "Meaning" in descriptive linguistics: Roger Fowler (Journal: word), n°21, USA, 1965.*

المواقع الإلكترونية:

1. الإعجاز (المفهوم والمنهج)، عبد القادر جعيد، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط. موقع: <http://www.crsic.dz/index.php/dep1/articles>. تاريخ التصفح: 2020/06/20. 11:00.
2. مقال: محاولة لحصر القرآن العجيب الذي سمعته الجن، العلمي المصري، موقع: <http://www.ajury.com/vb/forum>. تاريخ التصفح: 2020/05/10. 10:30.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أو	مقدمة.....
15-2	مدخل إلى إعجاز القرآن وقراءته.....
02	أولاً: الإعجاز.....
02	أ-الإعجاز لغة.....
02	ب-الإعجاز اصطلاحاً.....
03	ج-أقوال في إعجاز القرآن.....
04	ثانياً: القرآن.....
04	أ-القرآن لغة.....
06	ب-القرآن اصطلاحاً.....
07	ثالثاً-القراءة.....
07	أ-القراءة لغة.....
07	ب-اصطلاحاً.....
08	رابعاً-بين القرآن والقراءة.....
08	خامساً-مصطلحات أساسية في علم القراءات.....
08	أ-القراءة.....
09	ب-الرواية.....
09	ج-الطريق.....
09	د-الوجه.....
10	سادساً-مخطّط توضيحي للقراء العشرة وروّاتهم.....
11	سابعاً-القراء العشرة وروّاتهم ممّا ورد في البحث.....
156-18	الباب الأول: أثر التغيرات الصرفية في الدلالة.....
92-18	الفصل الأول: أثر تغير الصيغ الصرفية في الدلالة.....
18	أولاً-تغير الصيغ الصرفية للأفعال.....
18	أ-تغير الصيغة بين (فَعَلَ) و(فَعَّلَ).....
32	ب-تغير الصيغة بين (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ).....
40	ج-تغير الصيغة بين (فَعَلَ) و(فَاعَلَ).....
41	د-تغير الصيغة بين (فَعَّلَ) و(فَاعَّلَ).....

42	ه-تغاير الصيغة بين (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ).....
44	و-تغاير الصيغة بين (فَعِلَ) و(فَعَّلَ).....
44	ز-تغاير الصيغة بين (انْفَعَلَ) و(تَفَعَّلَ).....
45	ح-تغاير الصيغة بين (فَعَلَ) و(فَاعَلَ).....
46	ط-تغاير الصيغة بين (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ).....
47	ي-تغاير الصيغة بين (فَعَلَ) و(اِفْتَعَلَ).....
49	ك-تغاير الصيغة بين (فَعَلَ) و(فَعِلَ).....
49	ل-تغاير الصيغة بين (فَعَلَ) و(تَفَاعَلَ).....
50	م-تغاير الأصيلين للصيغة الواحدة.....
54	ثانياً: تغاير الصيغ الصرفية للأسماء.....
54	أ-تغاير الصيغة بين المصدرين أو بين المصدر والاسم.....
67	ب-تغاير الصيغة بين اسم الفاعل واسم المفعول.....
73	ج-تغاير الصيغة بين المصدر واسم الفاعل.....
76	د-تغاير الصيغة بين الاسم وصيغة المبالغة.....
77	ه-تغاير الصيغة بين المصدر وصيغة المبالغة.....
78	و-تغاير الصيغة بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة.....
79	ز-تغاير الصيغة بين الاسم والظرف.....
80	ح-تغاير الصيغة بين المصدر والصفة والمشبهة باسم الفاعل.....
81	ط-تغاير الصيغة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به.....
84	ي-التغاير بين صيغ مختلفة غير الذي سبق.....
92	خلاصة الفصل.....
156-95	الفصل الثاني: أثر تغاير الضمائر والتغايران النوعي والعددي في الدلالة.....
95	أولاً: تغاير الضمائر.....
95	أ-تغاير الضمائر بين جمع المخاطبين وجمع الغائبين.....
115	ب-تغاير الضمائر بين الغائب المفرد والمتكلم الجمع.....
120	ج-تغاير الضمائر بين المتكلم والغائب المفردين.....
121	د-تغاير القراءة بين المخاطب والغائب المفردين.....
122	ه-تغاير الضمائر بين المتكلمين المفرد والجمع.....

123	و-تغائر الضمائر بين المخاطبين المفرد والجمع.....
124	ز-تغائر الضمائر بين المفرد والمثنى الغائبين.....
124	ح-تغائر الضمائر بين الغائب المفرد المؤنث والمذكر.....
125	ثانياً: التغيران النوعي والعددي.....
125	أ/ التغير النوعي.....
134	ب-التغير العددي.....
134	1-التغير بين الإفراد والجمع.....
152	2-التغير بين التثنية والجمع.....
153	3-التغير بين الجمع وجمع الجمع.....
155	4-التغير بين جمع القلة وجمع الكثرة.....
156	خلاصة الفصل.....
289-160	الباب الثاني: أثر التغيرين التركيبي والأسلوبي في الدلالة.....
215-160	الفصل الأول: أثر التغير الإعرابي في الدلالة.....
160	أولاً: تغائر إعراب الأسماء.....
160	أ-تغائر القراءة بين الرفع والنصب.....
180	ب-تغائر القراءة بين الرفع والجر.....
195	ج. تغائر القراءة بين النصب والجر.....
200	د. تغائر القراءة بين الرفع والنصب والجر.....
204	ثانياً: تغائر إعراب الأفعال.....
204	أ-تغائر القراءة بين الرفع والنصب.....
213	ب. تغائر القراءة بين النصب والجر.....
215	خلاصة الفصل.....
288-218	الفصل الثاني: أثر تغائر العلاقات التركيبية وتغائر الأسلوب في الدلالة.....
218	أولاً. تغائر العلاقات التركيبية.....
218	أ. التغير بين اللزوم والتعدية، وبين التعدية إلى مفعول وإلى مفعولين.....
224	ب. التغير بين البناء للفاعل والبناء للمفعول.....
249	ج-التغير بين الارتباط والقطع استثناءً.....

257	د. التغير بين الإضافة والقطع.....
263	هـ. تغيرات تركيبية مختلفة.....
273	ثانياً: تغير الأسلوب.....
273	أ-التغير بين الخبر والأمر.....
276	ب-التغير بين الخبر والاستفهام.....
286	ج-التغير بين الاستفهام والنداء.....
288	خلاصة الفصل.....
291	خاتمة.....
296	قائمة المصادر والمراجع.....
314	فهرس الموضوعات.....

ملخص البحث

الملخص باللغة العربية:

إن القرآن الكريم كلام الله المعجز من أكثر من وجه؛ عقيدياً، وعلمياً، ولغوياً. ومن إعجازه اللغوي تعدد قراءاته. ذلك ما يتناوله بحثنا الموسوم بـ"الإعجاز القرآني من خلال القراءات القرآنية وأثرها في الدلالة-الربيع الأخير من القرآن أنموذجاً-".

وقد تبين في ضوءه أن القراءات العشر قد تميزت بجملة من التغيرات؛ اعتنى منها البحث بما كان له تأثير في الدلالة، مصتفاً إياها إلى تغيرات صرفية مسّت الألفاظ المفردة-أفعالاً وأسماء-من حيث الصيغ الصرفية، كما مسّت الأفعال من حيث تصريفها مع الضمائر، والأسماء من حيث جنس ما دلّت عليه تأنيثاً وتذكيراً، ومن حيث العدد إفراداً وتثنية وجمعاً.

وكما تغيرت قراءات القراء العشرة صرفياً تغيرت كذلك تركيبياً؛ من حيث إعراب الأسماء والأفعال ومن حيث العلاقات التركيبية بين عناصر التراكيب المختلفة؛ بين اللزوم والتعدية، وبين التعدية إلى مفعول واحدٍ وإلى مفعولين، وبين البناء للفاعل والبناء للمفعول، وبين الارتباط النحوي والقطع استثنافاً،... وغيرها.

آخر تغاير تركيبية كان مجاله أنواع الأساليب بين الخبر والإنشاء متمثلاً الثاني في الأمر والاستفهام، وبين نوعين إنشائيين هما الاستفهام والنداء. وقد كان النص القرآني منفتحاً لاحتضان دلالات القراءات جميعاً في تناغمٍ يؤكد أن القرآن الكريم كلام الله، وأن قراءاته العشر وجه من وجوه إعجازه.

Abstract in English:

The Noble Qur'an is the miraculous word of God from more than one side. Doctrinal, scientific, and linguistic. among his linguistic miraculousness is the multiplicity of his readings. This is what our research entitled "the Qur'anic miracle according the Qur'anic readings and their impact on the significance - the last quarter of the Qur'an as a model -" deals with.

And according to it, we found that the ten readings are characterized by a number of variations; The research was concerned with what had an impact on significance, categorizing them into morphological variations that touched single words - verbs and nouns – in terms of the morphological forms, also verbs in terms of their conjugation with pronouns, and nouns in terms of gender what they indicate feminine and masculine, and in terms of number singular deuteronomy and plural.

The ten readings varied morphologically, and it also varied structurally in terms of the grammatical mark of nouns and verbs, and the structural relations between the elements of different structures; between intransitive and transitive verb, between a transitive verb to a single object and to two objects, between the active and the passive form, between grammatical connection and interjection getting started with a new sentence ... and others.

The last structural variation was the types of styles between the declarative style and the imperative style, between the declarative style and the interrogative one, between the interrogative and the vocative style.

The Qur'anic text encompasses several interpretations all together in harmony confirming that the Holy Qur'an is the God's speech and that its ten readings are one of the aspects of its miraculousness.

Résumé en Français :

Le Noble Coran est la parole miraculeuse de Dieu de plus d'un côté. Doctrine, scientifique et linguistique. Parmi ses miracles linguistiques se trouve la multiplicité de ses lectures. C'est ce dont traite notre recherche intitulée « le miracle coranique selon les lectures coraniques et leur impact sur la signification - le dernier quart du Coran comme modèle - ».

Et selon elle, nous avons constaté que les dix lectures sont caractérisées par un certain nombre de variations ; La recherche s'est intéressée à ce qui avait un impact sur la signification, en les catégorisant en variations morphologiques qui touchaient des mots simples - verbes et noms - en termes de formes morphologiques, également des verbes en termes de conjugaison avec des pronoms et des noms en termes de genre. Ils indiquent le féminin et le masculin, et en termes de nombre singulier deutéronome et pluriel.

Les dix lectures variaient morphologiquement, et elles variaient aussi structurellement en termes de marque grammaticale des noms et des verbes, et des relations structurelles entre les éléments de différentes structures ; entre verbe intransitif et transitif, entre un verbe transitif à un seul objet et à deux objets, entre la forme active et la forme passive, entre connexion grammaticale et interjection début d'une nouvelle phrase... et autres.

La dernière variation structurelle était les types de styles entre le style déclaratif et le style impératif, entre le style déclaratif et le style interrogatif, entre le style interrogatif et le style vocatif.

Le texte coranique a été ouvert aux significations de toutes les lectures en harmonie confirmant que le Saint Coran est la parole de Dieu, et que ses dix lectures sont l'un des aspects de son miraculosité.